

د. محمد الأوراعي

# الوسائط اللغوية

2 - اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية

دار الأمان  
الرباط



د. محمد الأوراغي

# الوسائط اللغوية

2. اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية

دارالآمان

للنشر والتوزيع

4 زنقة المأمونية - الرياض

مقابل وزارة العدل

الهاتف 72.32.76 الفاكس 20.00.55

عنوان الكتاب : الوسائط اللغوية 2- اللسانيات النسيية والأنحاء النمطية

المؤلف : د. محمد الأوراعي

الناشر : دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط

الإخراج الفني : ميتروكوم - 34 زنقة وادي زيز ، أكداال - الرباط

الطبعة الأولى : 1421 هـ - 2001

رقم الإيداع القانوني : 1860/2000

• حقوق الطبع محفوظة



## الباب الثاني

### نظرية الأنحاء النمطية

#### تقديم

يجمع فصول هذا الباب الذي يكون الجزء الثاني من كتاب الوسائط اللغوية الاهتمام باللسانيات النسبية الاتجاه الموازي للسانيات الكلية . يترتب عن تقييد اللسانيات بوصف النسبية ألا يدخل من أعمال اللغويين إلى هذا الباب إلا ما اتخذ من القرب منهجاً، وجعل من لغات موضوعاً، ومن خصائصها المشتركة هدفاً .

ودفعاً لأي تطويل ناجم عن عرض لما سبق من التصورات المختلفة المنضوية إلى النسبي من اللسانيات آثرنا أن يقع التركيز على إبراز المشاكل المنهجية في هذا الضرب من الأعمال اللغوية . حتى إذا طرحنا بين أيدي اللغويين مقترحاً ظهرت بوضوح ميزته بتجنب مشاكل غيره .

من قضايا المنهج التي تسترعي النظر، وتشد الانتباه خلال الفصول الأربعة الآتية، مسألة تحصيل المعرفة العلمية في ميدان اللغة . وحل المسألة المذكورة يكون بتقديم كيف تعمل قواعد القرب، بوصفه المنهج الوارد للبحث اللغوي في إطار اللسانيات النسبية .

شرع مذهب للبحث اللغوي ذي توجه نسبي لا يتخطى غيره إذا لم يجمع بين النظرية و النمذجة . نظرية تحافظ على علاقتها الطبيعية بموضوعها . فلا تسعى إلى الحد من أنحاء اللغات المحتملة عن طريق التقليص إلى «أنحاء معقولة» قد لا يتجاوز عددها نحواً واحداً يجده اللساني ذو التوجه الكلي في

لغته. كما لا ترمي إلى اختلاق نحو غير محتمل، وإنما تعمل من أجل سبر الممكن من الأنحاء. عُرِفَت اللغات التي حققتها أم لم تعرف بعد. ومن أجل توقع ما يحدث في بنية أية لغة، لكونها تحققت على هذا النحو دون ذلك. إنشاء نحو توليفي لنمط العربية من اللغات البشرية تأصره من أعلى النظرية اللسانية، إذ تتنبأ به وتبرهن على أصوله، ويحبسه من الجهة الأخرى اللغات التوليفية بوصفها تحقيقاً له. يعني الميث هنا أن يُنَاط نِجَاح النموذج النحوي المعين بثبوت أصوله نظرياً، وبصمود قواعده مراسياً داخل نمط بعينه من اللغات. ومما يثبت به ورود النموذج النحوي المقام توافق قوالبه مع الفصوص اللغوية التي تشكل نمطاً معيناً من اللغات، بهذا التوافق تصير العلاقة بينهما طبيعية.

إذا كانت جميع اللغات البشرية متساوية من حيث قيام ذاتها على مبادئ أربعة؛ مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي، ومبدأ وضعي، ومبدأ صوري، فإن حظوظها من المبدأ الوضعي متغايرة إلى درجة التضداد، وأن توزيعها لأصول المبدأ التداولي، وكذلك الدلالي، لا يتم في كل اللغات بطريقة واحدة. لغات كالعربية ترخص لتركيبها أن يتشكل من أصول المبدأين الدلالي والتداولي على السواء. ولغات أخرى، كالإنجليزية، منعت تركيبها أن تشكل أصولاً تداولية على غرار نمط العربية، فوكلت معجمها للتعبير عما ارتضت لنفسها من المبدأ التداولي. ولتضخم هذا الأخير في لغات كاليابانية سخرت له تركيبها ومعجمها في شكل كلمات ولواحق. يلزم عما ذكرناه ضرورة أن يتغاير المكون التركيبي من نموذج إلى آخر، وإلا صارت العلاقة بين النحويين الواصف والموصوف علاقة تحكم الأول في الثاني. وهي علاقة غير مقبولة هنا، إذ بها رفضنا أيضاً النزعة الكلية في البحث اللغوي.

## الفصل الخامس

### 5. لسانيات نسبية وخصائص لغوية نمطية

ينضم إلى اللسانيات النسبية من أعمال اللغويين تلك التي تحلل اللغة المعينة في إطار عام يستغرق مجموعة محصورة من اللغات المنحدرة من أصل واحد، أو اللغات المنتمية إلى نمط لغوي واحد. إذ الثابت في الاتجاه النسبي قيام البحث اللساني فيه على تجميع اللغات في أصناف متغايرة، ويستند التجميع إلى الأساسين التاليين :

#### 1.5 القرابة السلافية .

القرابة السلافية<sup>(1)</sup> علاقة تربط بين لغات . على هذه القرابة تركز اللسانيات السلافية من أجل تصنيف لغات العالم إلى فصائل يتم إنشاؤها بناء

(1) للتوسع في موضوع اللسانيات السلافية أنظر المقالات التي جمعها أندري جولي ونشرها تحت عنوان : اللسانيات السلافية، التاريخ والنظريات André Joly. La linguistique génétique Histoire et théories

ويلمسليف، اللغة، ص 31، 97 و 111 . L. Jelmselev . Le Langage.

وإلمفلد، في مواضع كثيرة من كتابه اللغة . منها الفصل الرابع الذي عنوانه « لغات العالم » ، وقبله حديثه عن القرابة بين اللغات الأوروبية ، ص 14 وما بعدها . والفصل الثامن عشر حيث يتناول منهجية المقارنة، ص 279. انظر أيضاً سابير، الفصلين السابع والثامن من كتابه اللغة، ص 145، و E. Sapir Le Langage 168

على علاقة التشابه البنيوي بين قولات بوصفها عناصر القول. وكل فصيلة تضم مجموعة محصورة من اللغات المتفاوتة من حيث قرابة بعضها إلى بعض. وبما أن القرابة بين لغات الفصيلة اللغوية الواحدة لا تكون في نفس الدرجة ظهر للسانيين المنشغلين بالتوجه السلافي في البحث اللغوي أن يصنفوا كل فصيلة إلى عشائر لغوية، ليصنفوا من جديد كل عشيرة لغوية إلى أسر لغوية. وكل أسرة تُجزأ بدورها إلى فروع لغوية، وكل فرع ينقسم إلى لغات. وهكذا تبدو كل لغة كلاً في حد ذاته لكنه جزء من كل.

الفصيلة اللغوية تمثل اللغة الأصل التي تنحدر منها الأقسام المسرودة. وبما أن الفصيلة أصل غابر فإنها لا تخضع لأي دراسة لسانية مباشرة. ولذلك يُفترض وجودها افتراضاً. ومن ثمة يُعاد بناؤها انطلاقاً من المقارنة السلافية بين لغات على أساس من العلاقة التي تقوم بين قولات في لغات الفرع الواحد، ثم بين لغات الفرعين. وكذلك يتصاعد إلى اللغة الأصل.

إن الفكرة الموجهة لفرع اللسانيات السلافية داخل الاتجاه النسبي في البحث اللغوي تتمثل في أن لغات العالم رغم عددها الهائل ترجع إلى لغات أصول بعدد قليل جداً؛ لا يتجاوز عددها حسب بعض الافتراضات ثلاث لغات أصول. بل تُرجع « شجرة الانساب اللغوية »<sup>(2)</sup> لغات العالم جميعها إلى لغة أصل واحدة. انطلاق البحث اللغوي من الفكرة المذكورة يحصر هدف الدراسة في تصنيف اللغات وجميعها في أسر لغوي غير لغوي<sup>(3)</sup> وقد نبّه سوسور إلى هذا الطابع من خلال حديثه عن مميزات هذه النزعة. إذ لم يتوصل أقطابها إلى

(2) أنظر شجرة الانساب اللغوية في ص 33، من كتاب اللسانيات السلافية، التاريخ والنظريات.

(3) انظر اثبتنا في موقع آخر انحصار الهدف من استعمال منهجية اللسانيات السلافية في الدراسة المقارنة بين مجموعة من اللغات في إثبات القرابة العرقية بين الناطقين بها وإرجاعهم إلى أصل واحد ينحدرون منه انحدار لغاتهم من أصل غابر. فكان ضمان الاستقرار للتوسع الإنجليزي في آسبأ وراء اختلاق راسمة « اللغات الهند أوروبية » في أواخر القرن الثامن عشر. وتضم هذه المجموعة لغات اعتبرها، المستشرق الإنجليزي وليام جونز (1794)، تنحدر لقرابتها من أصل واحد غابر. وهي الإغريقية واللاتينية، و السنسكريتية اللغة القديمة المقدسة في الهند. انظر محمد الأوراعي، اللغويات التاريخية و التاريخ اللغوي، مجلة « التاريخ العربي »، العدد 1.

إقامة علم حقيق باللغة، ولاشغلهم الكشف عن طبيعة الموضوع الذي يدرسه<sup>(4)</sup> إثبات فصيلة لغوية، بإعادة بناء النسق المشترك الذي يتشخص في اللغة الأصل، يعتمد على المقارنة السلالية. وذلك عن طريق الاستقراء؛ بمنهجية علاقات القولات، لمعطيات متمثلة في نصوص كثيرة من لغات متعددة. ولا يتعدى مجال المقارنة العناصر القولية، أو حروف المعجم و الحركات، وأجزاء من كلمات تتركب منها. منهجية الدراسة المقارنة تتلخص فيما يلي :

(أ) إذا ثبت اشتراك لغات في قائمة مفتوحة من المفردات الأكثر استعمالاً لا يمكن أن يعزى ذلك إلى الصدفة أو إلى الافتراض، بل إلى انحدارها من أصل واحد. ويتأكد ذلك بإمكان وجود مجموعة أخرى من اللغات المجاورة جغرافياً تستعمل لنفس المعاني قولات لا تشبه صوتياً قولات المجموعة السابقة.

(أأ) اطراد التغيرات داخل نفس الأسرة اللغوية؛ بمعنى حيث تستعمل لغات تنتمي إلى نفس الأسرة حرفاً في موضع معين من القولة تستعمل لغة أخرى من تلك الأسرة حرفاً مماثلاً في نفس الموقع. إن انتظام الاختلافات؛ كأن يتكرر بين لغات نفس التغيرات حيث تتوافر في قولات نفس الشروط، ليؤكد انحدار تلك القولات من لغة أصل واحدة.

(أأأ) من خلال المقارنة بين رسوم قولات اللغات المنتمية إلى أسرة واحدة المدونة في أقدم النصوص يمكن استنباط كيف كان التلفظ بالقولة الأصل، وإعادة رسمها من جديد. وبهذا الأسلوب في العمل حاول لغويون أن يقدروا مفردات من لغة مفترض فيها أنها أصل للغات الهند أوروبية<sup>(5)</sup>.

ولاجتماع عاملين رئيسيين على اللسانيات السلالية لم تعمر طويلاً. أولهما وقوع الهدف من البحث في اللغة خارجها. وثانيهما منهجي؛ إذ يمتنع من استقراء جزئيات استنباط جزئي آخر. لأن الهدف من استقراء جزئيات

(4) انظر سوسور، محاضرات في علم اللغة العام، ص 16.

(5) للنوسع في منهجية الدراسة المقارنة انظر ايلمفلد، اللغة، ص 279.

ملحوظة، بوصفه أول خطوة في منهجية تحصيل المعرفة العلمية، هو تجريد القانون الخاص الذي يخضع له انتقال نسق تلك الجزئيات بنفس الشروط من حالة إلى أخرى .

وإذا لم تتمكن « الملاغة »، بوصفها دراسة تلاحق انتقال اللغة المعينة من طور إلى آخر، من الكشف عن قوانين التغيير فالتنبؤ بأطوار مستقبلية تصير إليها تلك اللغة على مدى امتداد الدهر في القرون اللاحقة، فإن مشكل اللسانيات السلافية مضاعف. لأنها تحاول، وهي عوزاء إلى القوانين المتحكمة في تطور اللغات، أن تقدر نسق الفصيلة اللغوية المندثر صاعدةً إليه عبر محطات مفقود بعضها، ومنطلقةً من أمارات طفيفة توجد في بعض لغات الفرع الواحد وتفتقد في بعضه الآخر. وفي وضعية كهذه لا ينفع سوى خيال شاعر للصعود بأمارات خافتة في دهايز من لغات الفرع إلى الأسرة، فالعشيرة، فالفصيلة. ولوعي ابلمفد بأن اللغة الأصل المندثرة لا يعيدها لغوي سيرتها الأولى تراه، عند إعادة بناء أي لفظة يفترض انتمائها إلى اللغة الأصل الغابرة، تراه يقرن معرفتها عن طريق الاستنباط، وهو متعذر منطقياً، وينفي عن أبنية وضعها أن تكون وهمية جملة و تفصيلاً. ولم يتردد اشليجل رائد اللسانيات المقارنة في وصف لغوي يحاول أن يعيد بناء لغة انقرضت بكونه نبياً يتنبأ بالذي مضى<sup>(6)</sup>.

وإذا جمعت اللسانيات السلافية بين ضيق مجال المقارنة وهدفها الخارجي والامتناع المنطقي لتحصيل المعرفة العلمية داخلها بمنهج الاستقراء والاستنباط صار بالإمكان أن نتصور اتساع دور الخيال وتقلص الصرامة العلمية خلال عملية إعادة بناء النسق اللغوي المشترك بين لغات يفترض أنها تنحدر من أصل واحد. ومن نتائج ذلك وقوف هذا الفرع من اللسانيات النسبية دون غايته. إذ

(6) انظر رومان ياكوبسون، دراسات في اللسانيات العامة، ص 75

R. Jakobson. Essais de linguistique générale)



لم ينشئ نسق لغةٍ اندثرت، ولا جمع بين لغات باعتبار خاصية بنيوية، بل لم يصنف الفصائل اللغوية، ولا ما انحدر من الفصيلة، وكذلك تنازلاً إلى اللغة المعينة، من جهة أبنيتهما، بل كان التصنيف بمعايير غير بنيوية، كما يظهر من التسمية إما بالنسبة إلى بقعة جغرافية كفصيلة اللغات الهند أوروبية، وإما إلى قوم كفصيلة الحامية السامية. وكذلك الشأن في سائر الفصائل وكل ما ينحدر منها. وكأن الأمر يتعلق بتصنيف الأقوام فتوسلوا إليه باللغة. هذا الطابع غير اللغوي تجنبه الفرع الثاني من اللسانيات النسبية في المبحث الموالي.

## 2.5. القرابة النمطية.

القرابة النمطية عبارة عن علاقة تقوم بين لغات تنتمي إلى نمط لغوي معين، بحيث يكون التشاكل البنيوي أساساً لجميع اللغات بغض النظر عن انتماءاتها. إذن، انطلاقاً من السمات البنيوية التي يمكن اعتبارها حاسمة، وبالنظر إلى أحد مكونات النسق الذي يقع عليه التركيز يمكن تصنيف اللغات البشرية إلى أنماط لغوية. قد تتخذ بنية القولة منطلقاً، ويكون المعتبر التغيير الذي يطرأ عليها وهي تعالق غيرها، فتصنف بذلك اللغات إلى:

(أ) النمط العازل؛ يتميز بكون القولة داخله لا تتغير بنيته بعلاقة اشتقاقية أو تركيبية. من لغات هذا النمط الصينية التي تعبر عن الكلمة باستعمال جذع قولتها من غير أن تحدث في بنيتها تغييراً داخلياً، كما يجري عادة في اللغات الجذرية، أو تغييراً ناتجاً عن التصرف الخارجي بواسطة الإلصاق، كما هو حال اللغات الجذعية كالفرنسية ونحوها الإنجليزية. بل استناداً إلى ما ثبت لدينا في المبحث (3.4) وما تفرع عنه يمكن أن نضيف خاصية أخرى تميز هذا النمط؛ وهي عدم توفر لغاته على مكون صرفي؛ بحيث ينهض معجمها بمهام المكون الصرفي في لغات تتوفر عليه. وتعتبر العبارة (ب) تمثيلاً للغات

العازلة<sup>(7)</sup> الموضحة بمثل الجملة (أ) من نمط لغوي غير عازل . وهو ما تظهره المقارنة بينهما في المجموعة (1) الموالية  
(1). (أ) الرجال يخرجون .  
(ب) (رجل كثير خروج الآن) .

وبنظرة مقارنة بين التمثيل المصوغ في العبارة (ب) وبين الجملة (أ) يتبين معنى اصطلاح المعجم في اللغات العازلة بدور التصريف في غيرها . إذ يظهر في العبارة (ب) <جمع> ، و<حاضر> وهما عنصران معجميان ؛ وذلك عن طريق إقامة علاقة الجوار بين <المفرد> و <الكثرة> في (رجل كثير) ، وبين <جذع الفعل> و <ظرف الزمان> في (خروج الآن) وهما في نمط العربية صرفيان ؛ إذ تشكّل الجمع بتكسير بنية المفرد (رجل / رجال) ، والحاضر بصرف (فعل) إلى (يَفْعَل) .

اللغات التي تكون النمط العازل ، كالصينية الكلاسيكية ، لا تمثل في إطار نظرية للسانيات النسبية سوى إحدى الدرجات التي تُتوزعُ عليها لغات تَبَنَّتْ وسيط الجذع . إذ الجامع ، بين الصينية و الانجليزية أو الفرنسية مثلاً ، هو المحافظة على الجذع بتجنيبه كل تغيير عن طريق تكسير بنيته الداخلية . أما الفارق بينها فهو لجوء اللغة الانجليزية ونحوها إلى نظام اللواصق لتكوين « مركبات صرفية » قابلة لأن تنحل إلى « قولات حرائر مستغنية وصرفات متصلات مفتقرة »<sup>(8)</sup> . بينما الصينية تلجأ إلى نظام الضم . فتعقد علاقة جوار بين قَوْلَين لتؤلف منهما معنى مركباً ينحل من جديد إلى تينكم القَوْلَين .

(7) للاستزادة من تفاصيل هذا النمط أنظر يلمسليف ، اللغة ، ص 124 . وسابير ، اللغة ، ص 123 وما بعدها .  
ومواضع أخرى أحال عليها هناك .

(8) نستعمل القولات الحرائر في مقابل Les formes libres والصرفات المتصلات في مقابل les formes liées بمعناها عند ايلمفد ، اللغة ، ص 150 .

اتضح أن الفارق بين اللغتين الصينية و الإنجليزية لا يتجاوز أولاً طبيعة العناصر، (صرفات مفتقرة لا توجد معزولة، في مقابلها قولات مستغنية توجد مستقلة).

وثانياً طريقة التركيب: (إصاق المتراكبين ولحمهما لسبك من المجموع قوله واحدة تنحل دلاليًا وتتجزأ بنيويًا، في المقابل يقوم تضامٌ قولتين فيتألف منهما معنى ينحل إلى معنى القولتين. بسبب هذا التشاكل كَوْن سابير<sup>(9)</sup> من الصينية والإنجليزية والفرنسية نمط اللغات التحليلية .

باعتبار الدمج الأخير يكون النمط التحليلي شاملاً للغات العازلة كالصينية، وللغات الإصاقية كالإنجليزية والفرنسية ونحوهما، وينفرد هذا الضرب بتعبيره عن العلاقات الاشتقاقية و التركيبية بواسطة صرفات تلصق بجذع قوله؛ بحيث تعبر كل صرفة متعينة عن علاقة خاصة اشتقاقية أو تركيبية (١١) النمط التأليفي؛ يتميز هذا الضرب بخاصية تكثيف المفاهيم وتجميعها في كلمة واحدة. يكفي أن يكون التمثيل من اللغة العربية وليكن بصيغة الفعل في القَوْلَة (2) ليظهر معنى تكثيف المفاهيم في المفردات . (2) تَعَاوَنَ .

إذ تدل القولة (2) بأحرف جذرها على معناها المعجمي، وبصيغتها الصرفية على: [مضي + مشاركة + اختلاط]، وبالعلامة العدمية على كون مرفوعها الذي سيراكبها مذكراً. ولاختيار هذا النمط لأسلوب تكثيف المفاهيم اضطر إلى الجمع بين نظامي الإصاق و التغيير الداخلي. على أساس أن يتولى نظام الإصاق التعبير عن العلاقات التركيبية، كما سبق أن وضحنا ذلك بوسيط التصريف في مباحث المطابقة، ويتكفل نظام التغيير الداخلي بالعبارة عن "علاقات الاشتقاقية، وقد بيناه بوسيط الجذر في مباحث المعجم اللساني و النمطي .

(9) انظر سابير، اللغة، ص 125 .

ظهر أن القولة، في النمط التأليفي، تتميز بقبول معناها لأن ينحل إلى معانٍ نووية، بينما بنيؤها تقبل التجزئة فرضاً لا وجوداً. فلا يُقرن، مثلاً، جزء من المعنى المركب التالي؛ [ ذات متصفة بفعل الصعود وقد تجدد وقوعه منها ]، بجزء تتركب منه القولة (متصاعد). بل ينحل ذلك المعنى باعتبار ما لتلك القولة من علاقات اشتقاقية. النمط التأليفي، كما تشهد الأمثلة، يصدق على اللغة العربية وقد أضاف إليها سابير، في الموضع المشار إليه من كتابه المذكور، اللغتين اللاتينية و الفنلندية، ولا يستبعد، بعد فحص دقيق للنسق الصرفي في مثل هاتين اللغتين أن يثبت إما اعتمادهما على نظام صرفي واحد؛ الإلصاق أو التغيير الداخلي، وإما التعبير، بالنظام الصرفي المعتمد، عن صنف واحد من العلاقات؛ الاشتقاقية أو التركيبية. وفي الدرجة الموالية تأتي العربية ونحوها من اللغات المتميزة بالجمع بين النظامين للعبارة عن الضربين من العلاقات.

وبصحة ما ذكرنا في آخر الفقرة السابقة ليس هناك ما يدعو إلى مسaire سابير بالحديث عن نمط ثالث، إذ لم تبق له خاصية تميزه بسبب استنفاد جميع الوسائل الصرفية؛ كالإلصاق فقط؛ كان بالسبك كما في مثل الإنجليزية أو بالضم كما في اللغة الصينية، والتغيير الداخلي فقط، كان بزيادة وضدها أو باستبدال حركة ومدها ونحو هذا التغيير كثير، والجمع بين الإلصاق والتغيير. كما في العربية إضافة إلى استنفاد التعبير عن جميع العلاقات؛ الاشتقاقية فقط، أو التركيبية فقط، أو هما معاً.

وقوع اللغة العربية في أقصى درجات النمط التأليفي يحوجها إلى مكوّن صرفي متميز. ينهض بدوره، بأن يوفر للقولة وسائل العبارة عن الضربين من العلاقات، إذا انتقت له العربية من إمكانات اللسان ما يناسب وسيط الجذر وأهملت ما يناسب وسيط الجذع، وما يتوافق وسيط التصريف وأهملت ما يوافق مقابله وسيط الترصيص. وباجتماع هذين الوسيطين اللغويين تتبين كيف تتدرج لغات في تشاكلها البنيوي، بل نستطيع بالوسائط أن نفسر ظواهر

وقفت لسانيات نسبية عند ملاحظتها لا غير. ولا بأس من التذكير ببعض الانتقادات التي وُجّهت إلى فرع القرابة النمطية من اللسانيات النسبية لتجنبها استقبلاً في أي مقترح . من أهمها :

(أ) من السهل إنشاء أسماء للأنماط اللغوية؛ (من قبيل النمط العازل، والنمط الإلصاقي والنمط التصريفي، والنمط التركيبي ونحوها مما يكثر)، لكنه يصعب حصر أي لغة من لغات العالم في أحد الأنماط المسماة . فبقيت، لذلك، أغلب اللغات تنتمي إلى أكثر من نمط واحد . وقوف هذا الفرع من البحث اللغوي دون الغاية يبرره التمسك بمنهج الاستقرار؛ بمعنى إخضاع أكبر عدد ممكن من اللغات البشرية للملاحظة المنصبة على مستوى معين من اللغة . فبدت لغات، للمستقرئ غير المجهز بمبادئ عامة في صورة وسائط لغوية ، من أنماط متباينة، وهي في العمق درجات لنمط واحد .

(ب) اتخاذ بنية القَوْلَة منطلقاً للتنميط اللغوي اختيار غير مبرر. لأن تشاكل اللغات أو تغايرها البنيوي يمتد عبر مستويات اللغة ولا ينحصر في بعضها . وإذا وقع التركيز على الكلمة فلاحتفاظ القرابة النمطية بنفس موضوع الدراسة في القرابة السلالية، وأن المتغير فيهما هدفهما لا غير؛ أي تجميع لغات تنحدر من أصل واحد، أو تجميع لغات متشاكله بنيوياً بغض النظر عن أصلها . وقد شكك يلمسليف في جدوى الاستناد إلى عناصر القول في التنميط اللغوي. فنقل المنطلق إلى المقولات الجامعة لخصائص عناصرها<sup>(10)</sup> . لأن القرابة النمطية علاقة بين لغات تقوم على أن مقولات كل منها تربطها علاقة بمقولات باقي لغات المجموعة ، ولأن بنية اللغة متعلقة بما لها من المقولات، وعلى أساس هذه المقولات يقارن بين اللغات من جهة بنية «الوحدات» المتعلقة بها ، وبذلك يتوصل إلى إنشاء قوانين عامة ذات صلة بالمقولات التي يجب أن تكون للغة

(10) انظر يلمسليف ، اللغة ، ص 128 .

والتي يمكن أن تكون لها . إلا أن بنية الوحدة اللغوية، كالمقطع، والقولة، والمركب، والجمله، والخطاب، وهلم جرا، لا تتعلق بالمقولات الموجودة في اللغة، وإنما تتعلق بالوسائط اللغوية باعتبارها أوصولاً تدخل في تقويم بنية اللغة، يشهد لذلك أن للجمله أكثر من بنية نمطية مع أن العناصر المكونة لها تنتمي إلى مقولات كلية لا تخلو لغة منها. ونختتم ما لاحظناه في النمطية من جوانب لا تليق بالبحث اللغوي المعاصر بأن الهدف من التنميط لا ينبغي حصره في تجميع لغات العالم و تصنيفها في أنماط لغوية، وإن تجاوزت اللسانيات النمطية جهوية اللسانيات السلافية، وإنما يجب أن يتوجه إلى حل مشكل توقع الأبنية اللغوية الممكنة ؛ بقطع النظر عن تحققها تاريخياً في عدد من اللغات التي نالها البحث أو إمكان تحققها استقبلاً.

### 3.5. نحو نظرية لسانية لتنميط اللغات .

تنفرد أعمال بعض النمطيين المتأخرين، على اختلاف مشاربهم المذهبية، بعدم الاقتصار في تنميط اللغات على الوصف الخالص. وهي السمة الغالبة على أعمال المتقدمين الذين غرقوا في ركام من المعطيات فلم يتبينوا بأي المعايير يجب أن تنمط اللغات. يعنينا من الأعمال اللغوية للنمطيين المتأخرين<sup>(11)</sup> ما أنجز في اللسانيات النسبية وسعى إلى إقامة نظرية لسانية لبناء نماذج من الأنحاء النمطية .

(11) ندرج داخل النمطية الجديدة ما أنجز من الأعمال اللغوية المتميزة أولاً، بتوجيهها النسبي الموازي للتوجه الكني في البحث اللغوي . وثانياً بسمعيها إلى إقامة نظرية لسانية لتنميط اللغات البشرية، وبرفضها لمنهج نمطية السلف. لأنه يكتفي بالوصف الخالص، ويستند إلى سمات لغوية لم يبرهن على ورودها لاتخاذها معياراً للتنميط اللغوي. وعلى هذا لا يعني وصف النمطية بالجددة أن يشمل : (1) ما أُلّف في الموضوع بعد الرعيل الأول من اللغويين الذين أرخ لهم حاجب؛ انظر مدخل كتابه: بنية اللغات : La structure des langues لأن ما قد ينتج، من أعمال المعاصرين، مفهوماً وظيفياً للكشف عن كيفية التعبير عنه في مختلف اللغات لا يخرج عن نمطية السلف . من هذا القبيل كتاب خالد آيت حمو، بنية التصوير ونمطيته في اللغات الطبيعية



النمطية الجديدة بالحاح المشتغلين في إطارها على ضرورة الاستناد إلى مبادئ عامة من أجل قياس ملحوظات مراسية. فلا مندوحة من اللجوء إلى معايير عامة للوقوف على حقيقة اللغات وتفسير ما تقدمه من ظواهر يمكن التعبير عنها برواسم نمطية .

لم يعد إقامة نظرية للنمطية اللسانية موضع تردد أو محط شك في جدواها، وإنما السؤال الجاري على ألسنة النمطيين هو بأي المنهجين يجب بناؤها؟ أتقام على فرضية عمل اعتبارية بمنهج استنباطي في استقلال عن موضوعها، أم يتم إنشاؤها بتجريد أولياتها إثر دراسة استقرائية لموضوعها . والطريقة الأولى مستبعدة أصلاً لتوافقها والنماذج النظرية المنضوية إلى اللسانيات الكلية، وبسبب ما نجم عن استعمالها في النحو التوليدي من تميزه بطابع اصطلاحي . بحيث صار تصديق أساسه النظري من قبيل العقيدة التي يجب الإيمان بها<sup>(12)</sup> وإذ لم يبق سوى الاستقراء القائم على ملاحظة الكثير من المعطيات المنتمية إلى أكبر عدد من اللغات كيف يجب أن تعتبر النمطية اللسانية العام المجرد من الاطرادات الواقعة داخل تلك المعطيات . أتحبسه عليها ولا تعدّيه إلى لغات أخرى، أم تعممه إلى أي اللغات و بأيّ معيار، أم تتوقف . لتوضيح هذا السؤال

(=2) ولا يتناول أيضاً ما ينجز حالياً من أعمال في إطار نظرية للتركيب المقارن . لأن هذه ، وإن كان من بين اهتماماتها أن تكشف بالدراسة المقارنة عن خصائص اللغات الفارقة ، فإن هدفها الرئيسي هو إرجاع التباير اللغوي الظاهر إلى خاصية سنخية للذهن البشري . وبذلك ضمنت استمرار توجيهها الكلي . من هذا القبيل نذكر مختلف المقالات المنشورة تحت عنوان : النحو التوليدي والتركيب المقارن . انظر Guéron et pollock grammare générative et syntaxe comparée . وأغلب المقالات المنشورة في العدد الستين من مجلة اللغة بعنوان التركيب التوليدي و التركيب المقارن syntaxe générative et syntaxe comparée ومنها أيضاً كتاب التباير اللهجي في النحو الكلي :

Roberge et vinet . la variation dialectale en grammaire universelle وكذلك المقالات التي جمعها تيموتي شوبان ونشرها بعنوان Language typology and syntactic description . النمطيين الجدد الذين سعوا بأعمالهم اللغوية إلى إقامة نظرية لسانية لتنميط اللغات نذكر على سبيل التمثيل اجرنبرغ ؛ Greenberg وكُمرى ؛ comric ، وهاجيج ؛ Hagège ، ورامات ؛ Ramat ، وغيرهم ممن ألف في نفس الاتجاه كثير .

(12) للاطلاع على المزيد من الانتقادات الموجهة إلى الأساس النظري للنحو التوليدي انظر كمرى ، الكليات اللغوية والنمطية اللسانية ؛ Comrie . Language universals and linguistic typology .

بمثال ننظر في تنميط اكرنبرغ للغات العالم من حيث رتبة مكونات الجملة المصوغة في المسرد (3) الموالي :

(3) (أ) فع فا مف .

(ب) فع مف فا .

(ج) فا فع مف .

(د) فا مف فع .

(هـ) مف فا فع .

(و) مف فع فا .

منذ أن صدر كتاب اجرنبرغ « بعض كليات النحو » سنة 1963 صارت لغات العالم تُصنّف نمطياً تبعاً لأحد التراتيب الستة الذي تُؤصله كل لغة . وبغض النظر عن حظ كل ترتيب (أ - و) من الانتشار أيجوز القول إن التراتيب الستة في المسرد (3) تشكل مجموعة كلية داخلها تختار كل لغة ترتيباً تؤصله وتهمل غيره وقد تسمح ببعضه<sup>(13)</sup> . وإذاك يمكن نظرياً أن تصنف لغات العالم إلى ستة أنماط . مثل هذه التعميمات النظرية لا تليق بالنمطية اللسانية . لأنه بالاستقراء « يتوصل إلى تعميمات مراسية لا تصدق بكيفية مطلقة إلا على اللغات التي لوحظت فيها . وهي في حكم المحتمل بالنسبة إلى باقي اللغات ، ما لم يثبت شذوذ بعضها »<sup>(14)</sup> .

وإن كان اجرنبرغ قد عاين مثل المكونات (فع فا مف) على ترتيب معين في عدد كبير من اللغات إلا أن استعماله لمنهج الاستقراء في دراسته لقطيعه اللغوي يقضي بضرورة تجنب القطع أولاً بوجود المكونات (فع فا مف) في كل اللغات . وثانياً بأن لغات العالم ستة أصناف لا غير . إذ سبق أن بيّنا ، انطلاقاً من وسيطي العلامة المحمولة ومقابله الرتبة المحفوظة ، أن لغات العالم من حيث

(13) للمزيد من التفصيل انظر مقال حلمبرغ ، لم لا تسمح لغات فا فع مف بالترتيب فا مف فع ، ضمن النحو التوليدي و التركيب المقارن HoLmberg , pourquoi les langues svo ne peuvent-elles manifester d'ordre SOV . in grammaire générative et syntaxe comparée .

(14) بولورامه ، نمطية لسانية ، ص 18 . Paolo Ramat , typologie linguistique .

رتبة مكونات الجملة نمطان اثنان : 1) توليفي يتميز بتوفر لغاته على مكون تركيبى يسمح بجميع الترتيب الستة الواردة في المسرد (3) أعلاه ولا يمنع أحدها. 2) نمط تركيبى؛ تتميز لغاته بمكوّن تركيبى يسمح ببعض تلك الترتيب ويمنع الباقي. من النمط التوليفي اللغة العربية ونحوها اللاتينية، ومن التركيبى الإنجليزية ونحوها الفرنسية.

ولو كان القطيع اللغوي ممثلاً، وإن قل عدد لغاته، والدارس محيطاً بنسق كل لغة فيه لجاء الترميز ثنائياً. ولانتفاء أحد هذين الشرطين وقع تصنيف للغات النمط التركيبى لاغير. ويتأكد بذلك أن نتائج الملاحظات المراسية لا تصدق إلا داخل اللغات المدروسة، وأن الاستقراء وحده لا يكفي لتحصيل المعرفة العلمية بالأنساق اللغوية. وقولنا لا يكفي يعني أولاً عدم الاقتصار عليه، لأنه فلق منهجية. وثانياً تجنب استعماله موجهاً بفرضيات نظرية، لأن دوره ينحصر في تكوين الفرضيات المراسية. ولأن استخدامه موجهاً بفرضية نظرية استعمال غير طبيعى يورث هفوات لا محالة. كما يتضح مما يلي.

اللغة العربية، من حيث ترتيب المسرد (3) التي يسمح بها مكوناتها التركيبى، تبدو جامعة لخصائص تتقاسمها الأصناف اللغوية التي تشكل النمط التركيبى. بعلاقة الاحتواء القائمة بين لغة و غيرها من لغات القطيع قد يتبنى نمطي فرضية السلمية. مفاد هذه الفرضية أن خصائص نمط العربية مثلاً تبدو بمثابة خصائص «لُغْمَة» بالنسبة إلى الأصناف اللغوية المنضوية إلى النمط التركيبى، بشرط وصف أي لغة من النمط الثانى بلغة مطابقة من النمط الأول<sup>(15)</sup> وبسبب استقلال النمطين التوليفي والتركيبى بعضهما عن بعض تنتقض الفرضية المذكورة، وإن بدا في الظاهر انتماء التركيبى إلى التوليفي. إذ لكلا النمطين لغته التي تشتق مباشرة من وسائطه اللغوية.

(15) فرضية السلمية، وقد عوضنا أمثلتها بأخرى مألوفة لدينا، نسبها رامة في كتابه المذكور ص 16 إلى اللغوي الروسي بوريس أسبنسكي وفي مقابل *métalangue* عنده اقترحنا اللغة المركبة تركيباً مزجياً من «اللغة الجامعة» بحكم انتمائها إلى مستوى يعلو موضوع الوصف.

مما ذكرنا من الضوابط الموجهة للنمطية الجديدة يجب الاحتفاظ بما يلي: (1) السعي إلى إقامة نظرية لسانية لتنميط اللغات البشرية. (2) استخدام منهج الاستقراء الذي يقوم على تجميع المعطيات وتنظيمها لاستخلاص من الاطرادات الواقعة داخلها تعميمات. (3) ضبط عملية الاستقراء بعلاقات منطقية، والتوقف فيما يخص إجراء التعميمات المستنبطة على لغات ليست من القطيع اللغوي .

إلى ما سبق من الخصائص المميزة للنمطية اللسانية الجديدة نضيف نقل مجال المقارنة من بنية القولة إلى بنية الجملة ؛ أي نقل المقارنة بين لغات القطيع من أحد المكونات الثلاث: الصوتي أو المعجمي أو الصرفي إلى المكون التركيبي . نقل مجال المقارنة ترتب عما رأته النمطية الجديدة في تجميع سمات متفرقة من نقص لا يتأتى معه تحديد النمط اللغوي . وبعبارة أخرى «إن التحديد النمطي للغة ما لا يكفي فيه سرد قائمة من الخصائص المتفرقة، كما فعلت النمطية التقليدية وهي تصنف اللغات إلى عازلة، وتصريفية، وإصاقية . لأنه بغير التمسك بالطابع البنيوي المعقد للنمط لا يتخلص اختيار عناصر متفرقة، اعتبرت من منظور نمطي واردة، من الاعتبارية الذاتية للساني»<sup>(16)</sup> . وقبل ترك هذه الخاصية يحسن أن نسجل في هذا الموضع ما يلي .

أن تستبدل النمطية الجديدة ببنية القولة بنية الجملة، فتتنظر في بنية معقدة بدل سمات متفرقة ، يعتبر ذلك معياراً وارداً . لكنه غير كافٍ لتحديد الأنماط اللغوية . لأن حصر مجال المقارنة بين اللغات في المكون التركيبي حالياً مثل حصره قديماً في أحد مكونات النحو الباقية . وإنما تتمفصل الأنماط اللغوية بتوسيع مجال المقارنة ليشمل مختلف مستويات اللغة البشرية وجميع مكونات أنحائها . وإلى هذه الغاية كنا نرمي من وراء المقارنة بين النمطين التوليفي والتركبي ونحن نقابل بينهما على مستويات المعجم و التصريف و التركيب انطلاقاً من التقابل القائم بين وسائطهما اللغوية .

النمطيون الجدد و أسلافهم استشعروا، بسبب استبعادهم للمبادئ العامة، صعوبة في بناء نظرية نمطية كاملة تامة، فجزؤوها إلى نمطيات فرعية، من قبيل نمطية ياكبسون الصوتية، ونمطية اجرنبرغ التركيبية، ونمطية سابير الصرفية. وهكذا ظلت النمطية اللسانية، حتى في مرحلتها الحالية، نمطية فرعية. إذ لم يظهر إلى حدود منتصف عقد الثمانينات « وصف نمطي يمكن أن يزعم لنفسه، ولو بكيفية تقريبية، أنه في وضع نظرية تامة مكتملة، وأنه بوسعه أن يفهم كل مظاهر لغة أو طائفة من اللغات. وإذا كان من غير اللائق، بالقياس إلى الوضعية الحالية للدراسة، أن نأمل في وجود نمطية تامة شاملة وجب الاكتفاء بنمطيات جزئية »<sup>(17)</sup>. وقد أصر رامه على تثبيت نفس الملحوظة فأعادها في موضع آخر من كتابه إذ قال: « من غير الوقوف عند الانتقادات التي وجهت إلى هذه النمطية أو تلك يكفي التذكير مرة أخرى بعدم ظهور أية نمطية كاملة تامة حتى اليوم؛ (أي إلى حدود سنة 1985) ». وينبغي الاحتفاظ مما سلف بأن النمطية اللسانية لم تقدم بعد نموذجاً مكتملاً، يطابق بقوالبه مستويات اللغة ومكونات أنحائها. وما يقرب أكثر من النمطية اللسانية تعيين موقعها وأهدافها وتحديد أسلوب عملها.

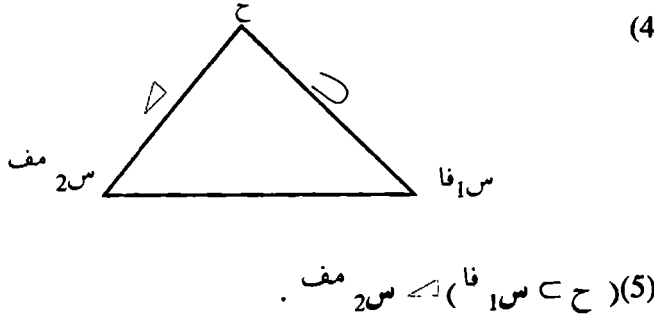
(أ) موقع النمطية اللسانية. سبق أن بينا في الفصل الأول من هذا العمل أن هذا الفرع من البحث اللغوي متميز بكونه عاماً يقع بين الخاص و الكلي. وهو ما عبّر عنه من جديد إذ قيل: « ظهر أن النمطية اللسانية تتخلى عن ميدان الكليات وتترك النحو الكلي لتستقل بمنظور نسبي واقع بين العام المطلق، وهو الكلي، وبين الخاص المطلق الذي تنفرد به لغة معينة »<sup>(18)</sup>. وللتعبير عن هذا الموقع بلغة تقنية تكون النمطية موجهة إلى بنية وسط محصورة بين بنيتين، عميقة كلية، وسطحية خاصة. إذ تأخذ بمفهوم « بنية عميقة نمطية أقل عمقاً من بنية الخصائص اللغوية الكلية، واقعة في الوسط بين أقصى المستويات عمقاً

(17) نفسه، ص 26. انظر أيضاً ص 41.

(18) نفسه، ص 84، و 92 انظر أيضاً ص 23.

وبين المستوى السطحي الخاص بكل لغة». يعني ما ذكر هنا أن للغات البشرية ثلاث طبقات متدرجة. تتشكل الطبقة الأولى من «بنية سحيقة كلية»، والطبقة الثانية من «بنية عميقة نمطية»، والطبقة الأخيرة من «بنية سطحية خاصة». يهتم النمطية اللسانية من هذه الأبنية الثلاثة البنية العميقة الكلية، كما سيتضح.

(أ) البنية السحيقة. تقتزن هذه الراسمة بالعلاقات الدلالية القائمة بين أطرافها البحتة المشخصة بالمبيان (4)، و المصوغة من جديد في العبارة (5) التي تعقبه.



حيث تعبر الرموز؛ (⊃، ⊆) عن علاقيتين دلالتين، و (ح، س1، س2) عن عناصر بحتة متعاقلة، و (فا، مف) عن وظيفتين نحويتين. ويمكن أن نزيد في توضيح البنية السحيقة بمثال معقد عن طريق تأليف المصوغ في (5) إلى «تركيبية الاستثناء» للحصول على الصيغة (6)، أو بمثال أبسط كالإضافة المصوغة في العبارة (7) الآتية.

$$(6) ((\pm \text{ح} \subset \text{س}_1) \subseteq (\pm \text{س}_2 - \text{س}_1))$$

$$(7) \text{س}_1 (\text{ع} 1. \text{ع} 2) \text{س}_2$$

الأبنية السحيقة (5-7) تكون لها في العربية، على التوالي، الأبنية السطحية (8-10) الآتية.



(8) هرقت هندُ عطراً .

(9) (أ) أكرم خالدُ الفائزين إلا واحداً .

(ب) ما استصغر بكرٌ أحداً إلا متكبراً .

(10) كتابُ سيويه .

البنية السحيقة الممثل لها بالصيغ (4-7) منطقية دلالية. وما كانت له هذه الطبيعة لا يختلف بين اللغات ولا يتغاير، بل يكون مشتركاً بينها، يسري في جميعها فاكْتَسَبَ صفة الكلية. وبما أن الاختلاف لا يحصل في مستوى الكلّيات اضطرت النمطية اللسانية، بحكم نزعتها النسبية، إلى أن تترك البنية السحيقة خارج مجال بحثها. وبعبارة أخرى «في مستوى العلاقات المنطقية الدلالية القائمة بين عناصر حمل ينتفي التغاير اللغوي... إذن، من البديهي ألا يوجد في هذا المستوى اختلافات لتأسيس نمطية لسانية، وإنما فيه أصغر قاسم مشترك يسمح، (من منظور نمطي أيضاً) بمقارنة الاختلافات اللغوية»<sup>(19)</sup>. يتضح من عبارة رامة الأخيرة، ومن مواضع كثيرة في كتابه المذكور، أن النمطية اللسانية تخرج البنية المنطقية الدلالية من مجال بحثها عن الفروق اللغوية لكنها تتخذها أساساً تنطلق منه لتتصدى له من جديد وقد تحقق مبنياً على شتى الوجوه في مختلف اللغات البشرية. إنها تنطلق من مستوى أساس تمثله البنية السحيقة و تتلمسه ظاهراً في أبنية سطحية منها تعود إلى أبنية عميقة بها تأتلف اللغات في أنماط .

الأساس الذي يشكل القاسم المشترك بين اللغات يمكن أن يمثل له بالأطر الحملية، كما يعبر عنه النحو الوظيفي<sup>(20)</sup> في مثل الصيغ (11) التالية :

(19) نفسه، ص 89 ..

(20) انظر الدكتور أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحية أو التمثيل الدلالي التداولي، وكذلك أعماله الأخرى المنجزة في إطار النحو الوظيفي .

- (23) نفسه، ص 20.

تقدم أن طرفي ثنائية الكلام و القول (1.6.3) يتمتعان بخاصية التوازي في كل اللغات؛ بمعنى أن بنية القول تشاكل بنية الكلام. وبما أن الكلام يصدق على المقتطع من الدلالة البحتة وجب أن يكون واحداً في كل اللغات، وبخلافه القول الذي يختلف، في حدود الإمكان، من لغة إلى أخرى بسبب خضوعه لمبدأ الوضع بالاختيار.

واستناداً إلى أولية منطقية تقضي بأن تكون الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية يلزم أن تكون الأقاويل المعبرة عن نفس البنية الكلامية متساوية دلاليًا مهما تغيرت بنيويًا. وعلى أساس التناظر الدلالي يقارن بين أقاويل لا تجتمع بنيويًا. كما توضح الأمثلة (01) في الطرة (24) أسفله. إن النمطية اللسانية تنطلق من البنية السحيقة التي تتقاسمها لغات العالم من أجل دراسة البنية السطحية المختلفة بينها، وغايتها أن تقدم لنفس البنية السطحية أوصافاً متغايرة تبعاً لتغاير الأنحاء.

بالتركيز على المعطيات الملحوظة، كما تقدمها الوقائع الحسية، تحولت البنية السطحية إلى عنصر لا يتجنب. وصارت الدراسة اللغوية، من منظور النمطية اللسانية، تتخذ من البنية السطحية مجالاً، ومن المقارنة أسلوباً وطريقة، ومن الاستقراء منهجية. عن هذه العناصر الثلاثة مجتمعة يتحدث رامي<sup>(25)</sup> إذ يقول: «مبدأ المقارنة حاضر ضمناً في كل تحليل نمطي...»

(24) تلجأ اللغات إلى استعمال تقنيات مختلفة للعبارة مثلاً عن معنى [الحصول على الشيء وامتلاكه] . ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين تراكيب من العربية و الروسية و الفرنسية في مثل مجموعة الجمل (01) الموائمة

(01) عندي سيارة (أ)

U menja est' masina (ب)

(يقرب مني توجد سيارة)

j'ai une voiture (ج)

إذ تشترك العربية و الروسية في توسيل ظرف المكان بخلاف الفرنسية التي تشترك مع الروسية في توسيل فعل مساعد بخلاف العربية .

(25) رامي، النمطية اللسانية، ص 22 .

وما النمطية اللسانية سوى فرع من اللسانيات المقارنة وبصحة ذلك يلزم أن تقوم النمطية اللسانية، من هذا المنظور أيضاً، على نهج استقرائي قادر على الوصول إلى تعميمات من مستوى مجرد انطلاقاً من المادة اللغوية التي توفرها الحقيقة الحسية. أي من خلال المقارنة بين المعطيات اللغوية نستخلص ما به تنتظم الأبنية التي قد تخضع بدورها لمقارنة من شأنها أن توصل إلى فهم للظواهر مجمل، أي إلى دراسة نمطية باعتبارها تصنيفاً للمبادئ الوظيفية الفاعلة في الأنساق اللغوية». إذن بالمقارنة بين الأبنية السطحية المهيأة للتعبير في كل لغة خاصة عن البنية السحيقة المشتركة بين كل اللغات يتوصل إلى البنية العميقة النمطية.

(ج) البنية العميقة نمطية. تبعاً لمنطق النمطية اللسانية الداخلي يلزم أن تخلو البنية العميقة أولاً من الخصائص الجامعة بين لغات العالم، لانتماء هذا الضرب من الخصائص اللغوية إلى البنية السحيقة، وثانياً من الخصائص الفارقة بينها. إذ منها تتكون البنية السطحية كما سبق. يلزم عن هذا أن تفيد المقارنة بين اللغات أن يطرح من معطياتها ما بها من خصائص جامعة كلية وخصائص فارقة مميزة. وبذلك يمكن الحصول على خصائص جامعة فارقة في آن واحد؛ منها تتشكل البنية العميقة النمطية. عن معنى المقارنة هذا نعبر بالمعادلة (12) الموالية.

( معطيات مختلف اللغات - [ (بنية سطحية) + (بنية سحيقة) ] = بنية عميقة نمطية )

تبيّن أن النمطية تعني وجود بنية وسطى تتشكل من خصائص بها تجتمع طائفة من اللغات و تفتقر عن غيرها. إذ كل خاصية لغوية جامعة بين لغات وفارقة لها عن غيرها فهي خاصية نمطية. عنها تبحث النمطية اللسانية، وبها تتجاوز الخاص بلغة معينة إلى ما يعمها وغيرها دون أن تسقط في الكلي الذي يستغرق جميع اللغات، والذي يقع بين خاص مميز وبين كلي مستغرق فهو عام منمط. لكن ما طبيعة الخصائص النمطية التي تشكل البنية العميقة. وكيف يتوصل إلى معرفتها.

نقل بولو رامه<sup>(26)</sup> عن نمطين كثير أن الذي يعني الوصف النمطي « مبدأ مقومٍ منسقٍ تحتِي بالنسبة إلى مختلف مستويات اللغة ». ولأهمية هذه المبادئ تكاد النمطية تحصر اهتمامها في « تحليل المبادئ المنسقة للمادة اللغوية ». هذه المبادئ توسلَّ اجرنبِغ إلى صوغها في كلياته بعلاقة اللزوم فكانت كليات لزومية . من أمثلتها ما يحصل في المستوى الصوتي للغة من تساند بين تصويتاتها الخاضعة لسلمية؛ بمعنى وجود تصويتات أوائل مثل /ث/ في العربية و الأنجليزية، وتصويتات ثوان مثل /ذ/ في اللغتين وأخرى ثوالت كتصويته /ظ/ في العربية وحدها . فالأوائل تسند الثواني، وهذه تسند الثوالت . بحيث يلزم كل لغة تستعمل ثواني بعينها مثل /ذ/ أن تستعمل أيضاً أوائل من جنسها مثل /ث/، لكنه ليس ضرورياً أن تستعمل كلها ما في بعضها من الثوالت . وهو ما يفسر انفراد العربية باستعمال /ظ/ بحكم انتمائها إلى طبقة الثوالت في سلمية التساند<sup>(27)</sup> المصوغة في العبارة (13) الموالية:

(13) /ث/ > /ذ/ > /ظ/ .

من الكليات اللزومية المعجمية ذكر ديك<sup>(28)</sup> أن توزيع قولات الألوان في اللغات يخضع لسلمية التساند (14) التالية .

(14) الأسود > الأحمر > الأخضر > الأزرق > البني > الأرجواني		
الأبيض	الأصفر	القرنفلي
		البرتقالي
		الرمادي

(26) نفسه ، ص 24 - 55 .

(27) للمزيد من التفصيل انظر محمد الأوراني ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 138 وما بعدها . بسلمية التساند تنتظم أيضاً الحركات في كل اللغات . إذ تعتبر الضمة ، والفتحة ، والكسرة أوائل قد لا تخلو منها لغة . ولكل حركة ثوان تستعمل في بعض اللغات ، وقد تكون لها ثوالت لا تستعمل إلا في بعض البعض ، بحيث كلما تصاعدت طبقات السلمية تناقصت اللغات . وقد قدم سيمون ديك للكليات اللزومية أمثلة من المستوى الصوتي . إذ وجد بين تصويتتي الخيشوم /م/ ، /ن/ تسانداً يفرض على كل لغة تستعمل /م/ أن تستعمل أيضاً /ن/ ، ولا ينعكس . للمزيد من التفصيل انظر كتابه ، نظرية النحو الوظيفي ، ص

S.DiK , the theory of F.G. . 27

(28) انظر سيمون ديك ، نظرية النحو الوظيفي ، ص 28 ، 29 .

تفيد هذه السلمية أن لكل لغة قولتيّ الأسود والأبيض، وأن كل لغة لها قولة اللون اللاحق في السلمية (14) وجب أن يكون لها أيضاً قولة للون السابق ومن كليات اجرنبرغ الصرفية<sup>(29)</sup> المرتبطة بما يزيد على المفرد أن أي لغة لا يكون لها ثلاث إذا لم يكن لها مثنى، ولا مثنى إذا لم يكن لها جمع. وإذا استبدلنا بعلاقة اللزوم مفهومي الأصل والفرع كما استعملنا في الفكر العربي القديم يلزم كل لغة تستعمل المعرفة أن تستعمل أيضاً النكرة لأنها الأصل، لكن العكس غير ضروري. وإذا وجد في أي لغة علامة المطابقة؛ (كتاء التأنيث الساكنة ونحوها (واي ن) في اللغة العربية (4.6.3)، كان فيها بالضرورة الضمير الذي يقضي من جهته بضرورة وجود الظاهر. لكن أي لغة وجد فيها ضمير فهي مضطردة إلى استعمال سنده الظاهر، ومحرة من استعمال العلامة. عن الكليات اللزومية المسرودة يمكن التعبير بسلمية التساند (15) التالية :

(15) (أ) تنكير > تعريف .

(ب) ظاهر > ضمير > علامة .

من سلميات التساند التي وجدها ديك<sup>(30)</sup> تلعب دوراً في تركيب لغات تلك التي ترتب الأسماء تبعاً لأهميتها في سلم القيم التالي .  
(15) إنسان > باقي الحي > قوة غير الحي > باقي غير الحي .

بهذه السلمية تترتب موضوعات الجملة في اللغات الآخذة بها. إذ يستحق العنصر السابق في السلمية (15) أن يتقدم في التركيب على العنصر اللاحق فيها. وبذلك صارت الجمل (أ) في الأزواج الجمالية (16-18) من قبيل الكثير، والجمل (ب) فيها من قبيل النادر .

(16) (أ) الطفلُ عضه الكلبُ .

(ب) الكلبُ عض الطفلَ .

(29) انظر جرنبرغ ، بعض كليات النحو .

(30) انظر سيمون ديك ، نظرية النحو الوظيفي ، ص 32 .



(17) (أ) البقرة قتلتها الصاعقة .

(ب) الصاعقة قتلت البقرة .

(18) (أ) الصياد قنص الأرنب .

(ب) الأرنب قنصه الصياد .

وإذا كان الموضوعان من نفس الطبقة تساوى الترتيبان من منظور كثرة الاستعمال . فيكون ترتيب الموضوعين في الجملة (أ) مساوياً من حيث الكثرة لترتيبهما في الجملة (أ)، كما يتضح من الأزواج الجمالية (19-21) .

(19) (أ) الوعل أفرسه الذئب .

(أأ) الذئب أفرس الوعل .

(20) (أ) المطر أخمده النار .

(أأ) النار أخمدها المطر .

(21) (أ) الرجل لكمته المرأة .

(أأ) المرأة لكمت الرجل<sup>(31)</sup> .

أما عن كيفية إدراك الكليات اللزومية فقد ذكر رامي، في مواضع من كتابه النمطية اللسانية، أن الطريق المفضي إليها الاستقرار. إذ يتم استخلاصها من المعاينة الحسية لوجودها في اللغات. كأن يلاحظ نمطي، من خلال المقارنة بين معطيات تنتمي إلى أكبر عدد من اللغات، أن نسبة تردد المقولة (س) أعلى من نسبة تردد المقولة (ص) الملازمة للمقولة (س). ومن هذه الملاحظة يستنبط كلية مراسية؛ يقال في التعبير عنها: كل لغة تستعمل المقولة (ص) تستعمل ضرورة المقولة (س)، والعكس غير ضروري. مثل هذه العبارة يمكن صوغها من جديد في سلمية التساند (22)

(22) (س > ص)

(31) الجملة (21. أأ) تصبح في حكم انادر بالنسبة إلى لغة تأخذ بسلمية التساند التالية (المذكر > المؤنث > انحاد) . للمزيد من التوضيح انظر ديك، نظرية النحو الوظيفي، ص 34 ..

من خلال المقارنة بين معطيات لغات كثيرة، من منظور العوائد المحيلة على سابق، قد يهتدي لغوي إلى أن نسبة تردد الضمير في تلك المعطيات أعلى من نسبة تردد العلامة. من هذه المعاينة الحسية يستنبط كلية مراسية، يعبر عنها بسلمية التساند (15ب) السابقة.

ما سردنا من الكليات اللزومية، ونحوها الكثير في أعمال النمطين، تشكل مبادئ تحتية. بها تتمسق الأنماط اللغوية وتتقوم. وبما أنه لا يفيد في شيء أن يستند تنميط اللغات إلى كل كلية على حده، تعين اللجوء إلى تنضيد سلسلة من الخصائص المتراكبة في سلمية معينة. مثل هذا الكلام يقوله أكثر من نمطي<sup>(32)</sup> ولم يفعله أحدهم، تبعاً لرامه الذي صرح بذلك غير ما مرة، وبتنضيد تلك السلسلة من الخصائص تتكون البنية العميقة النمطية. وهذا يعني أن البنية العميقة ذات طبيعة مغايرة للبنيتين السحيقة و السطحية. لأنه بهذه يُعبر عن تلك. أما العميقة فلا يعبر بها ولا عنها. وكأن لها وجوداً لزومياً لا حقيقياً. بمعنى لما عدّ النمطيون البنية السحيقة كلية، والبنية السطحية خاصة تعين تقدير بنية بينهما نمطية.

من الملاحظات المرتبطة بمفهوم البنية العميقة النمطية ينبغي أن نسجل في هذا الموضع؛

أولاً. الكليات اللزومية المذكور بعضها فيما سلف ليست كلية بالمعنى الحرفي للكلمة. لأنها لا تعبر عن خاصية لغوية مشتركة بين جميع اللغات. وقد سبق أن بينا فيما يخص أشهر كليات اجرنبرغ المتعلقة برتب مكونات الجملة أن كليته تلك ليست سوى خاصية للنمط التركيبي من اللغات. بل أي كلية لزومية يمكن صوغها بالسور البعضى. كأن يقال: بعض اللغات يؤصل تركيبها أحد تراتيب المسرد (3) وقد يسمح ببعض الباقي. وبعضها الآخر يسمح تركيبها بكل تراتيب المسرد المذكور.

(32) إنشاء نمط لغوي يبنى برواسم منهجية كسلمية التساند، و التجميع المرتب، وتوافق الخصائص المتراكبة، واهم جرا. للمزيد من التفصيل انظر بولو رame، النمطية اللسانية، ص 31 وإحالاته الخاصة بهذا الباب.

يضاف إلى ماتقدم أن الكلي من شروطه أن يفسر خصائص ثابتة في اللغات لا تتبدل . بينما الكليات اللزومية تُفسّر في النمطية اللسانية ولا تُفسّر غيرها . وهكذا يلجأ اللغوي إلى الواقع النفسي، بل إلى واقع الذاكرة من أجل إيجاد مفسر لسلمية الولوج ( 23 ) التالية (33) .

(23) ضمير متصل < ضمير منفصل > مركب اسمي < مركب حرفي > جملة مدمجة

تفيد السلمية أن اللاحق في سلمية الولوج أعقد من السابق . وإذا اجتمعا في تركيب حسن، نفثسياً لا لغوياً، أن يتقدم الأقل تعقيداً. تصح السلمية المذكورة إذ تحكم بحسن الجملة (أ) وقبح الجملة (ب) من الزوج الجملي ( 24 )

(24) (أ) يسوء خالداً أن يهون بكر.

(ب) يسوء أن يهون بكر خالدأ ؟!

لكنها لا تصدق إذ تُفضّل الجملة (أ) على الجملة (ب) في زوجي الجمل ( 25 و 26 )، والحال أن الجملة (ب) لا تحسن وظيفياً إلا بذاك الترتيب الذي يتقدم فيه الأعقد المعقد .

(25) (أ) أعطيتك هنداً .

(ب) أعطيت هنداً إياك .

(26) (أ) مر خالد ببكر.

(ب) مر ببكر خالد .

عن عدم صدق سلمية الولوج، حين استقبحت ما تستحسنه اللغة (34) تترتب خاصية أخرى ملحوظة في الكليات اللزومية خاصة وفي النمطية اللسانية عامة ، وهي :

(33) سلمية الولوج ( 23 ) أعلاه أخذناها عن د . أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج2، ص 250 .

(34) لشيوع تراكيب تقدم فيها المركب الحرفي على المركب الاسمي قيده نحاة العربية بإمكان عدم المطابقة الجنسية بين الفعل و فاعله الماييد جنسياً ، كما في قولهم : يخرج من أفواه السفهاء كلمة سوء . ومن هذا القبيل قوله تعالى : ( فلولا نفرٌ من كل فرقة منهم طائفةً ) . ( 9-122 ) .

ثانياً. تعميم الخاصية الزومية ليس له سند منطقي. و يتميز التعميم غير المبرر منطقياً بنقل الخاصية اللغوية المستخلصة بالمعاينة المراسية من موضعها إلى محل آخر دون أن يستند ذلك النقل إلى قاعدة استنباطية. سواء أكان النقل داخل لغة واحدة؛ أي من محل ظاهرة مدروسة إلى ظواهر أخرى، أو كان من لغة إلى أخرى. اعتاد لغويو النمطية اللسانية أن يصوغوا الخاصية الزومية في سلمية التساند المعبر عنها باحدى الصيغتين (أ) أو (ب) من قولهم في (27) <sup>(35)</sup>.

(27) (أ) إذا ثبت مراسياً لأي لغة الخاصية (ص) كانت لها أيضاً الخاصية (س) (ب) س > ص .

سلمية الولوج لوحظ صدقها داخل لغات في موضع اجتماع المركب الاسمي و الجملة المعمولة، كما في (24). من هذا الموضع استنبط أن لموالة العقد فالأعقد دخلاً فيما يُستحسن من التراكيب أو يُستقبح. ويتحول المستنبط إلى «مبدأ» يُعمَّم داخل اللغة الواحدة على كل ظاهرة لغوية مماثلة، وبه منع تقديم المركب الحرفي على المركب الاسمي في مثل قولهم (02) في الطرة (36) أسفله. وقد يُعمَّم على لغات أخرى. كأن يُستند إليه في تحسين الجملة (أ) و تقبيح الجملة (ب) في مثل الجملتين (28) و (28) (أ) وهبت سيارة لزيد .

(ب) وهبت لزيد سيارة .

وإذا كان تركيب العربية يجوز بالتساوي الجملتين الأخيرتين فإن ظلوع سلمية الولوج في تحسين الجملة أو تقبيحها مستبعد، وأن هناك خاصية أخرى؛ غير خاصية التعقيد المقولي، ذات علاقة بوسائط اللغات التركيبية تكون

(35) للتوسع في المسألة انظر مبحث «الكليات اللسانية» من كتاب ديك، نظرية النحو الوظيفي. وكذلك «مبدأ التعقيد المتزايد» من كتاب د. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، وإحالاته هناك. (36) تحسن الجملة (أ)، من الزوج الجملي (02)، لتأخر المركب الحرفي (to the dog) عن المركب الاسمي (a bone)، وتقبح الجملة (ب) بسبب عكس الترتيب.

(02) I give a bone to the dog (أ)  
(ب) I give to the dog a bone

الأورد للفصل بين ما يقبح من جهة العلاقة الرتبية. بحيث يمكن أن نفسر قبح تركيب الجملة ( 02، ب ) في الطرة (36) عن طريق وسيط الرتبة المحفوظة الذي يؤسس النمط التركيبي من اللغات. إذ كل لغة من هذا النمط متميزة بتوطين مكونات بوظائفها المخصوصة في عدون معينة تتحدد بعلاقات رتبية. وبما أن الانجليزية لغة تركيبية تصوغ من الفعل و المفعول المباشر مركباً فعلياً لم يجر أن يلي الفعل المفعول غير المباشر، وبحصوله تقبح الجملة كما في مثل (02، ب).  
ثالثاً. إعمال خصائص لزومية غير واردة نظرياً ولا ثابتة مراسياً. من هذا القبيل ادعاء<sup>(37)</sup> أن اللغات التي تؤصل الترتيب (فع فامف) ينزع نظامها الإلصاقي إلى السوابق، بينما لغات (فامف) تميل إلى اللواحق. وقد تبين، في مبحث العلامة المفكوكة والمرصوفة (5.6.3)، أن اللغة العربية تستعمل في نظامها الإلصاقي السوابق و اللواحق. وهذه الأخيرة أكثر، وهو ما ينقض دعوى النمطية اللسانية إذ تعتبر العربية من صنف اللغات التي تؤصل (فع فامف). وإلى ما تقدم من الملاحظات نضيف مشاكل منهجية لم تُمكن النمطية اللسانية من بناء نظرية لتنميط اللغات؛ منها :

رابعاً. استناد الدراسة اللغوية المقارنة إلى منهج الاستقراء القائم على عنصر الملاحظة المراسية لظواهر من لغات مختلفة لا يفيد في استخلاص المعرفة العلمية إذا لم يعزز بمنهج الاستنباط بوصفه قواعد مضبوطة لاستخلاص توال مستحصلة من مقدمات. بل الاستقراء في حد ذاته لا يفيد إذا وقف عند عملية المعاينة الحسية للظواهر موضوع المقارنة، واستخلاص الخاصية اللغوية التي لوحظ تردها بنسبة معينة. كما لا يفيد الاستنباط إذا فهم منه ترتيب خصائص في سلمية تساند، وتعميمها على ظواهر مشابهة داخل لغة واحدة، أو داخل مجموعة لغوية .

(37) انظر بولو رامة، النمطية اللسانية، ص 43

أنّ تتجنب النمطية اللسانية التفكير الاستنباطي الخالص المنطلق من مبادئ مجردة لا يلزم عنه بالضرورة المنطقية السقوط المباشر في التفكير الاستقرائي الملتزم بحدود الملاحظة المراسية للوقائع الحسية. لأن بين هذين الطريقتين المستقلين؛ الاستقراء الخالص أو الاستنباط الخالص، مسلك ثالث يجمع بينهما بالكيفية التي تجعل من منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط. كما سيتبين في الفصل الآتي .

إذا كان التفكير الاستنباطي الخالص القائم على فرضيات اعتباطية لا يوصلنا إلى فهم اللغة، بسبب ارتفاع نسبة الخطأ في توقعاته، فإن الاستقراء بدوره لا يمكن اعتباره الطريق الوحيد الذي يوصل إلى « مبادئ عامة » ذات قيمة بالنسبة إلى التحليل النمطي للغات<sup>(38)</sup>. إذ تبين أن كلياته اللزومية لا تصدق دائماً إذا أجريت على الظواهر الشبيهة داخل لغة واحدة أو مجموعة لغوية .

خامساً. سبقت منا الإشارة إلى أن الدراسة اللغوية، من المنظور النمطي، تجعل من البنية السطحية مجالاً، وتتخذ من المقارنة طريقة، ومن الاستقراء منهجية. وبما أن المقارنة لا يمكن أن تتم بين جميع اللغات البشرية، بسبب انقراض بعضها أو ظهور البعض الآخر استقبلاً، فإن أول مشكل يواجهه الدارس هو معيار الاختيار. على أي أساس تُعين اللغات الداخلة إلى مجال الدراسة المقارنة وإذا كانت معرفة اللغة المدروسة شرطاً لإدخالها في مجال الدراسة لاشك في كون هذا المعيار ذاتياً؛ إذ يرتبط بما تسمح به معرفة اللغوي، ولا بما يجب أن يكون باعتبار اللغات ذاتها، أو بما تتوخاه الدراسة. وبذلك تقل حظوظ تمثيلية القطيع اللغوي؛ بحيث لا يكون شاملاً لجميع الأنماط اللغوية الممكنة. بل إن اختيار اللغات للمقارنة بينها ليعتبر من أعوص المشاكل التي تواجه النمطية

(38) للاستزادة من التفاصيل المتعلقة بنقد النمطية اللسانية للتفكير الاستنباطي الخالص، وبتربيتها في منهج الاستقراء بإظهار مزاياه، انظر الفصل الرابع من كتاب بولو رامي، النمطية اللسانية .

اللسانية . وقد عبر رامي عن هذا المشكل بقوله : « كما سبق أن ذكرنا في عدة مواضع أن النمطية اللسانية تنطلق من الملاحظة المراسية لبعض السير اللغوية، مستعملة طريقة استقرائية خالصة من أجل المقارنة بين أكبر عدد ممكن من الوقائع . وفي هذه الحالة فإن الاختيار، وكذلك معايير الاختيار، لقطيع من اللغات يشكل مشكلاً جوهرياً . الشيء الذي لا يحصل مع المنهجية الاستنباطية حيث يكون فحص لغة واحدة مساوياً مبدئياً لجميع اللغات »<sup>(39)</sup> . يستخلص من هذه الملاحظة أن أمام النمطية عوائق لا تقوى على تخطيها في وضعيتها الراهنة أهم هذه العوائق هو ما يكون لدى اللغوي من فقر المعرفة بأكبر عدد من اللغات واستحالتها بالنسبة إلى جميعها، الشيء الذي يولد صعوبة تحديد معيار لاختيار قطيع لغوي ممثل .

إضافة إلى صعوبة تحديد معيار الاختيار فإن إخضاع المعطيات اللغوية المنتقاة بطريقة اعتباطية للملاحظة العفوية؛ أي المجردة من مبادئ عامة توجهها وتؤطرها ، سيكون موجّهاً حتماً بمبدأ اصطياد الموجود . من شأن هذا المبدأ أن يؤدي إلى إيجاد طائفة من الخصائص اللغوية المستخلصة من المعطيات المدروسة، من غير أن يهتدى في الغالب إلى كيفية استعمالها في التصنيف النمطي للغات<sup>(40)</sup> . يعني هذا أن الملاحظة العفوية لا تنتج معرفة علمية بالأنماط اللغوية . وبالتالي لابد من الانطلاق من مبادئ عامة؛ وهي الوسائط اللغوية في تصورنا ، من أجل اصطياد، بالملاحظة المراسية المؤطرة بالوسائط، أثر تحققات تلك الوسائط في الأبنية السطحية أو القولية للغات الخاضعة للدراسة المقارنة . وبغير الوسائط اللغوية لا يمكن تفسير ما بين البنيتين السحيقة والسطحية من تباين، كما توضحه الملاحظة الموالية .

(39) نفسه ، ص 51 .

(40) للمزيد من التفصيل انظر جوكوي، النمطية اللسانية، ص 37 Jucquois G. la typologie Lin guistique

سادساً . سبق أن النمطية اللسانية تنطلق من البنية السحيقة المشتركة بين لغات، و تدرس البنية السطحية المختلفة بينها لتقدم لنفس البنية السطحية أوصافاً متغيرة تبعاً لتغاير أنحاء اللغات . وغايتها من وراء كل ذلك أن تنال البنية العميقة النمطية . وقد تبين أن طبيعة هذه البنية متغيرة للبنيتين السابقتين؛ إذ تُعبر السطحية عن السحيقة . لكن العميقة لا يعبر بها ولا عنها، ولذلك قلنا عن وجودها إنه وجود افتراضي غير حقيقي داخل النمطية اللسانية . لأن هذا الفرع من التفكير اللغوي يسعى كغيره إلى أن يستقل بوضع متميز؛ لا هو بالكلي كالبنية السحيقة موضوع الأنحاء الكلية ، ولا هو بالخاص كالبنية السطحية موضوع الأنحاء الخاصة، ولكنه عام بينهما فافتراض وجود بنية نمطية بين تينكم البنيتين .

وقد تبين عند البحث أن البنية العميقة ليست سوى خصائص لغوية تمثل اطرادات ملحوظة في وقائع حسية، وأن تلك الخصائص، وإن اعتُبرت كليات لزومية مصوغة في سلمية تساند، فإنها تحتاج إلى ما يُفسر وجودها في البعض من اللغات دون البعض الآخر . وفي هذه الحالة لا مندوحة عن إقامة الوسائط اللغوية بين البنيتين السحيقة الكلية والعميقة النمطية .

وإذا كانت البنية السطحية تعبيراً من خلال الوسائط اللغوية عن البنية السحيقة يلزم أن نعثر حين وصف البنية السطحية، في كل لغة، على ثلاثة أصناف من الخصائص اللغوية: (1) خصائص كلية مصدرها البنية السحيقة، من هذا القبيل حصول الموضوعين المراكبين للفعل المتعدي في كل لغة على وظيفتي الفاعل و المفعول بالمعنى المنطقي . (2) خصائص نمطية مصدرها الوسائط النمطية، من هذا القبيل إدخال الرتبة أو العلامة في الاعتبار ، بوصفهما خاصيتين بنيوتين ضرورية إحداهما للفصل بين وظيفتي الفاعل والمفعول النحويتين . (3) خصائص فارقة مصدرها « وسائط خصوصية » . كأن تلجأ لغة ، كالعربية ونحوها، إلى حركات البناء من أجل أن تميز بإحداها الموضوع الحامل



لوظيفة الفاعل النحوية وبغير تلك الحركة تميز الذي يحمل وظيفة المفعول . ولنفس الغاية تعتمد لغة أخرى كاللاتينية إلى أحرف معجمها ، فتركب منها علامتين . تلحق إحداهما بالموضوع الفاعل ، وتلحق الأخرى بالموضوع المفعول . وكذلك تفعل اللغة الإيرانية ، إلا أنها تبني علامة واحدة تلصقها بالموضوع المفعول ، فيتميز الموضوع الفاعل بالعلامة العدمية . وقد اتضح أن الخصائص الفارقة ، على تغيرها و تعدد أشكالها ، تنضوي إلى نفس الخصائص النمطية . باعتبار محتوى الفقرة الأخيرة ليس للغات سوى بنيتين ؛ بنية عميقة أو كلامية تعبر عنها بنية سطحية أو قولية . الأولى كلية أساس للثانية المتشكلة من خصائص كلية و نمطية وخصوصية . أما السحيقة فهي بنية قبلغوية بوصفها تمثيلاً للبحث المجرد من الرمز ، ومع ذلك فهي أساس البنية الكلامية التي تعتبر بدورها أساس القولية .

من البنية الكلامية ، وهي أساس واحد موحد بين اللغات ، ينطلق بناءً القول . فيأخذ معه من المنطلق خصائص كلية ، وعند اختراقه لجدار من الوسائط النمطية تعلق به خصائص نمطية . حتى إذا شارف السطح اعترضته وسائط خصوصية فتعلق به خصائص فارقة . وبعبارة أخرى ، إن البنية الكلامية إبان انتقالها إلى السطح تخترق طيفاً من الوسائط فتصطبغ بلون الجهة التي عبرت منها ، وتصبح متشكلة في حزم لونية ، كل حزمة تخترق من جديد جداراً من المبادئ الخصوصية ، وعندئذ تتم ولادة البنية القولية .

بإهمال الوسيطين ؛ ( طيف الوسائط النمطية وجدار الوسائط الخصوصية ) ، الذين تنفذ منهما البنية العميقة إلى سطحها تكون النمطية اللسانية قد غفلت عن الأصول المفسرة لما لاحظها أصحابها من تباين و تناظر في البنية السطحية بالنسبة إلى جميع اللغات . وهي في ذلك كمن يعلم أن الأشعة الصادرة عن قرص الشمس شيء واحد ، ومع ذلك تبدو وهي ساقطة على الجدران بقعاً متباينة من الألوان المنتظمة . علمه ذاك لا ينفعه في شيء خلال انتقاله بين غرف

للمقارنة بين انتظامات لونية في بقع متباظرة؛ (أي متناظرة و متباينة في آن واحد)، وهو غاض الطرف عن نوافذ الزجاج المزركش الذي اخترقته حزمٌ ضوئية واحدة فجعلها بقعاً لونية متغايرة .

نرمي من وراء هذه العبارة البيانية إلى أن بناء نظرية لسانية نسبية يحتاج إلى أصول دلالية ، ووسائط نمطية، ووسائط خصوصية. بهذه الأوائل المقومة يمكن الفصل بين مستويين للغة عميق به تتناظر اللغات، وسطحي به تتباظر . وهكذا تنبعث إمكانية لوضع نظرية للسانيات النسبية .

سابعاً. تبين من محتوى الملاحظة السادسة أن البنية القولية أو السطحية تشكل مجالاً للسانيات النسبية. وهذه تنطلق، من أجل وصف مجالها ، من أساس نظري يتكوّن من أصول دلالية، ووسائط نمطية، ووسائط خصوصية، وتنتهي إلى خصائص لغوية من ثلاثة أضرب؛ كلية، ونمطية ، وفارقة .

يترتب عما ذكر أن تستعمل النظرية اللسانية، في وصف أية بنية قولية، ثلاثة أضرب من الرواسم. (1) رواسم كلية تربط بين الخصائص البنيوية الكلية والأصول الدلالية والتداولية، (2) رواسم عامة؛ من شأنها أن تعلق خصائص بنيوية نمطية بوسائط نمطية، (3) رواسم خاصة؛ تربط الخصائص البنيوية الفارقة بالوسائط الخصوصية .

ولا يكون وصف بنية لغوية كافياً إذا لم يشتمل على الأضرب الثلاثة من الرواسم. ولا يكون الوصف الكافي مفسراً إن لم يُنط كل ضرب من رواسم الوصف بضرب مناسب من الأوائل المقومة. ولا يكون الوصف الكافي المفسر وارداً بغير المحافظة على التناسب التام بين الأوائل المقومة، والنمط اللغوي، والرواسم الواصفة. وبالمحافظة على التناسب يمتنع مثلاً وصف معجم شقيق مقوم بوسيط الجذر باستعمال رواسم المعجم المسيك المقوم بوسيط الجذع. كما لا يجوز استعمال رواسم النمط التركيبي في وصف بنية جملة من النمط التوليقي .

يلزم عن المحافظة على التناسب أن يكون لكل نمط لغوي لغتمته الخاصة به، وأن يمتنع ترجمة رواسم الوصف ماعدا داخل نمط لغوي واحد. ولذلك لم نلجأ في المبحث (3, 4) إلى استعمال راسمة الفاسف لوصف الطي أو البناء لغير الفاعل إذ لكلتا الراسمتين خصائص بنيوية مغايرة. ولم نعقد نسباً بين الفاعل والسوَج، ولا بين المفعول والبوَج. وتركنا للفرضية المساعدة على انقاذ النظرية راسمة البرمتر لنخص المبدأ المقومّ للغة براسمة الوسيط. ومثل هذا سبق منه الكثير.

وقد ألح نمطيون كثير، في نقدهم للتوجه الكلي في البحث اللغوي، على ضرورة وصف النمط اللغوي المعين بما يناسبه من رواسم الوصف المنوطة بالأوائل المقومة له. وبذلك فقط يمكن تجنب أسلوب التوليديين في تعميم رواسم مناسبة للإنجليزية على غيرها من اللغات. وقد ثبت أن الكثير من الرواسم، كالسوج والفاسف و البوج ونحوها، التي تنتظم بها بنية اللغات التركيبية لا تصدق في لغات أخرى. ولمواجهة جنوح هذه اللغات يلجأ التوليديون إلى أسلوب عملهم المؤلف المتمثل في توسيع المفهوم عن طريق التنحية المستمرة لما فيه من السمات الدالة إلى أن ينتهوا به إلى درجة من العموم يصير عندها اسماً لا طائل تحته.

تبين أن ورود الوصف يتعارض و تمطيط المفاهيم. لأنه قبل الإقدام على «توسيع المتصور من السوج، أو الفاسف، إلى أن يشمل الحالات الشوارد المستعصية تجب الحيلة. لأن الرغبة في الحصول على حدود عامة و شمولية تسقط صاحبها في حدود لا تُعرّف شيئاً. إن أي محاولة تسعى إلى أن تجعل من متصور السوج (أو الفاسف أو أي مقولة نحوية أخرى خاصة بنمط لغوي وليست بالضرورة كلية) مبنى كلياً فهي محاولة محكوم عليها بالفشل»<sup>(41)</sup>. وعليه فإن نظرية اللسانيات النسبية لا تحافظ فقط على البنية النمطية للغة، بل تحفظ لها أيضاً رواسم مبناها.

(41) بولو رامي، النمطية اللسانية، ص 79.

#### 4.5. الوظيفة مبدأ مقوم للغات .

من الخصائص المشتركة بين مختلف النظريات اللغوية المنضوية إلى اللسانيات النسبية الاهتمام بالوظيفة اللغوية بوصفها مبدأ مقوماً للغات البشرية. وقد سبق للدكتورين أحمد المتوكل وأحمد الإدريسي أن عرفا<sup>(42)</sup> القارئ العربي بالمبادئ النظرية و المنهجية للتوجه الوظيفي الذي يضم عدداً غير قليل من النظريات اللغوية و النماذج النحوية الوظيفية. ومع ذلك حرص الأستاذ الإدريسي على توجيه البحث اللغوي نحو الاهتمام بالصياغة الصورية للمعطيات التداولية في اللغويات العربية. كما صار اسم الأستاذ المتوكل مقترناً بالنحو الوظيفي. فاهتم بإغناء مفاهيمه و تطوير ألياته باختبار مدى الثمامه و بنية اللغة العربية و غيرها كالفرنسية ونحوها الإنجليزية. ودفعاً لكل تطويل ناتج عن إعادة الحديث عما صار مألوفاً بين الوظيفيين المعاصرين سنعمل على استخلاص ما في النحو الوظيفي، كما قدمه الدكتور أحمد المتوكل، من أسس تداولية مع التنبيه في الوقت ذاته على ما عن لنا من الملاحظات التي تفس هذا النموذج .

من بين الوظائف اللغوية سيقع التركيز في هذا المبحث على الوظيفة التداولية. وفي هذا السياق لن نعود إلى ما دار من نقاش بين لغويين<sup>(43)</sup> حول مسألة هل للغة وظيفة. لأنه لا يجحد وظيفة اللغة التواصلية إلا مثل متعصب لمبادئه المنكر لمقابلها الضروري. وأورد منه سؤال حول العلاقة بين بنية اللغة ووظيفتها التواصلية. أيكون وصف اللغة كافياً وإن لم تُربط خصائص بنيوية في جملها بأصول المبدأ التداولي أم يُشترط في كفاية الوصف اللغوي الربط بين البنية والوظيفة . فلنبداً أولاً بتحديد الوظيفة ، فالوظيفة التداولية .

(42) انظر الدكتور المتوكل، تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي، و اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، والدكتور أحمد الإدريسي، تداولية الخطاب ولسانيات السكاكي .

(43) للوقوف على قسم من نقاش اللغويين حول صورية اللغة أو وظيفيتها انظر الفصل الرابع من كتاب شومسكي، تأملات في اللغة ، وحواره مع متسورونه ، ص 101 . وأحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية .

من مبحث عوامل الأحوال التركيبية والوظائف النحوية (4.5.3) تبين أن الوظيفة هي ناتج علاقة قائمة بين طرفين. وبعبارة أخرى إذا انتظم الطرفان (س) و(ص) بالعلاقة (ع) نتجت الوظيفة (ظ). يعبر عنه من جديد بالصيغة (29) الموالية :

$$(29) \text{ س ع ص } \Leftarrow \text{ ظ .}$$

ولم يسبق منا استعمال الوظيفة بغير هذا المعنى<sup>(44)</sup>. فلا وظيفة بغير علاقة بين طرفين. وبهذا المعنى يمكن أن نلتبس الوظيفة في مختلف مستويات اللغة وفروعها. ففي المستوى الصوتي نجد التصويتة تحصل على وظيفة التفريق بين المعاني من علاقة التقابل الصوتي القائمة بينها وبين غيرها من التصويتات المتعاقبة على نفس المحل<sup>(45)</sup>. وقد تبين من خلال تناولنا للمعجم النمطي؛ (انظر على وجه الخصوص المبحث 2.3.4)، أن المفهوم الوظيفي المرتبط بالصيغة الصرفية لا يتحدد بغير علاقة الارتداد القائمة بين الفعل الشقيق ومصدر اشتقاقه. وكشفت مباحث الفصل الثالث من هذا العمل أن الأحوال التركيبية ناتجة عن علاقات تركيبية؛ كعلاقتي الإسناد، والإفضال. وأن الوظائف النحوية ناتجة عن علاقات دلالية كعلاقة السببية، والعلية، واللزوم المشروط، والانتماء. وقد سبق أن فسرنا بأصول المبدأ التداولي كثيراً من الظواهر اللغوية. فأثبتنا في المبحث (2.5.3) أن فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصول تداولية. وبأصول هذا المبدأ تمكنا من تفسير الكثير من المسائل المتعلقة بكيفية تراكب عناصر متحدة إحصائياً متباينة مقولياً. كمراكبة الاسم الظاهر للضمير، ومراكبة الضمير للعلامة<sup>(46)</sup>. وبالمبدأ التداولي تمكنا أيضاً من التفريق بين الحذف والشغور البنيوي (6.3 و 6.6.3)، ومن تبرير لم

(44) سبق أن ربطنا مفهوم الوظيفة بالعلاقة انظر كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القدي.

(45) للتوسع في مفهوم الوظيفة الصوتية الفارقة انظر أنترينسكوي، مبادئ النعت Troubetzkoy, principes de phonologie

(46) للتذكير انظر المباحث : 2.6.3 ص 164، و 3.6.3 ص 165، و 4.6.3 ص 166، و 5.6.3 ص 169

اختارت لغات وسيط العلامة المحمولة وأهملت مقابله وسيط الرتبة المحفوظة .  
 بين أصول المبدأ التداولي والوظائف التداولية علاقة من قبيل العلاقة التي  
 تقوم بالتوالي بين العامل و أثره في أي نحو عاملي .أو من قبيل علاقة التعدية  
 القائمة بين عنصر سابق من مجموعة الانطلاق وعنصر ناتج من مجموعة الوصول  
 في نظرية للمجموعات . وهكذا تبدو الوظائف التداولية انعكاساً لأصول المبدأ  
 التداولي .

بحكم علاقة التعدية بين الأصل التداولي والوظيفة التداولية وجب أن  
 يكون تحديد أحدهما تحديداً بالمماثلة للآخر . عند تحديد الأصل التداولي يمكن  
 القول : إنه علاقة ( ع ) بين متخاطبين ، يثيرها المخاطب ( خ ) ويستجيب لها  
 المتكلم ( ك ) ، كما يعبر عن ذلك بالصيغة (30) الموالية .

(30) ك<sub>2</sub> ع خ<sub>1</sub> .

الأصل التداولي ، كما صيغ هنا ، عامل يجب أن يخلف أثراً إن لم يظهر  
 في بنية الجملة قدر لها . وبغير عمل ظاهر أثره في بنية لغوية ليس هناك دليل  
 على أن المبدأ التداولي مقومٌ للغة . أما حامل أثر الأصل التداولي فهو تركيب  
 مقولة متميز بوظيفته التداولية . والوظيفة التداولية تنتج بدورها عن علاقة تقوم  
 بين المقولة الحاملة لهذه الوظيفة وبين غيرها المنعدم أو الحامل لوظيفة تداولية  
 أخرى خاصة به .

قبل المرور إلى فحص صدق ما ذكرنا بأمثلة مراسية يحسن أن نستحضر  
 أمرين (1) مثل أصول المبدأ التداولي ، من حيث التجرد والاستقلال عن النسق  
 الرمزي ، كممثل أصول المبدأ الدلالي . لأن أصول كلا المبدأين معانٍ بحتة . إلا أن  
 المعاني التي تشكل أصول المبدأ التداولي تنتمي إلى عالم المتخاطبين ، وللغات  
 في العبارة عنها مذاهب . بخلاف ذلك المعاني التي تشكل أصول المبدأ الدلالي ؛  
 إذ تنتمي إلى عالم خارجي (1.1.4 <2>) ، وتوفر لكل اللغات المادة اللازمة

لتكوين معجم محض موحد للتشابه المذكور لا يستعبد منهجياً إمكان توسيع المعجم بإضافة خصائص تداولية إلى الخصائص المقولية والدلالية التي تكون لكل مدخل معجمي (2). إن ضرورة التمييز بين التداوليات و اللسانيات الاجتماعية تستوجب قصر التداول على ما هو كلي مقوم للغة، وحصر الاجتماعي في الخاص المقوم للثقافة المعينة. والذي يهتم النموذج النحوي هو الكلي المقوم للغات لا الخاص المقوم لثقافات مستعملي اللغة الواحدة. إذن، كل أصل تداولي متميز بكونه كلياً مقوماً .

#### 1.4.5. أصول تداولية كلية .

من الأصول التداولية الكلية صنف يتشكل في مجموعة محصورة من الاحتمالات، تفسر كل متكلم بأي لغة وتجبره على إنجاز جملته طبقاً لاحتمال يحدده مخاطبه كما جاء في علاقة التخاطب المصوغة في العبارة (30) أعلاه. إذ كل متكلم لا يخلو: إما (أ) أن تجمععه علاقة بمخاطب لا يحسن منه معها إلا أن ينشئ جملة (ج) واصفة لواقعة (ق) جرت ( > )، أو تجري (= )، أو متوقعة ( < )، بحيث يُركَّب هذا الاحتمال على المنوال التالي (ك (ج > ق) خ). وإما (أأ) أن تجمععه علاقة بمخاطب لا يحسن منه معها إلا أن ينشئ جملة يصحبها (+) نشوء واقعة. يعبر عنه كما في (ك(ج + ق) خ). وإما (أأأ) أن يوجد المتكلم داخلاً في علاقة مع مخاطب تُلزمه أن ينشئ جملة طالباً نشوء جملة أو حدوث واقعة. نعبر عن الاحتمال الأخير بقولنا: (ك(ج < ق) ج(خ). وعن مجموع الاحتمالات المسرودة تعبر دفعة واحدة الصيغة (31) الموالية :

(31) (أ) ك(ج > ق) خ .

(أأ) ك(ج + ق) خ .

(أأأ) ك(ج < ق) ج(خ) .

الأصل التداولي المصوغ في الاحتمالات القاسرة (31) إذا كان كلياً مقوماً يظهر أثره في كل اللغات. وبه تنقسم الجملة، باعتبار وظيفتها التداولية، إلى جملة خبرية وجملة إنشائية، وجملة طلبية. ولا تشذ جملة في أية لغة بشرية عن تأدية إحدى هذه الوظائف التداولية<sup>(47)</sup>، المتولدة عن عامل (ك2 ع خ1). وذلك تبعاً للاحتمال في الأصل التداولي القائم بين المتخاطبين. وفي لغة توليفية كالعربية قد يظهر أثر الأصل التداولي في علامات تلحق مكونات الجملة للإعراب عن وظيفة الجملة التداولية. وهو ما تكشف عنه المقارنة بين الصور الإعرابية للجملة (32) الموالية :

(32) (أ) ما أحسنَ العاملُ .

(ب) ما أحسنَ العاملِ .

(ج) ما أحسنَ العاملَ .

يكشف إعراب الجملة (أ) عن وظيفة الإخبار التداولية المعمولة بالاحتمال (أ) من الأصل التداولي (31). ويكشف إعراب الجملة (ب) عن وظيفة الطلب التداولية المعمولة بالاحتمال (أأ) من الأصل التداولي المذكور

(47) اختلف اللغويون القدماء والمحدثون في عدد ما ينقسم إليه الكلام. للتوسع في الموضوع انظر من المحدثين جون سورل، الأعمال اللغوية. وأحمد المتوكل، تأملات في نظرية المعنى في الفكر العربي القديم. ومن القدماء انظر أحمد بن فارس، الصحاحي، وابن هشام، شرح شذور الذهب وعن هذا الأخير ننقل التقسيم الثلاثي المتبني هنا والذي عبر عنه بقوله «انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء. وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا، فإن احتملها فهو الخبر... وإن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو أن يقتربنا. فإن تأخر عنه فهو الطلب وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك: أنت حر» ص 40. وعليه. فإن كل ما ينجز من الجمل في باب العقود فإن لها وظيفة الإنشاء التداولية كقوله لزوجته: انت طالق، وقول القاضي للمتهم: حكمت عليك بسنة سجنًا. وقول أحد المتعاقدين: بعثك الدار، وقول الآخر: اشتريت منك. وتكون للجملة وظيفة الإخبار التداولية؛ يستفيدة المخاطب، إذا كانت وصفاً لواقعة مفيدة بزمان محصل أو مجردة منه. وتكون للجملة وظيفة الطلب التداولية؛ يستفيدة المتكلم، إن دخل في تكوين بنيتها أداة استفهام، أو نداء، أو تحضيض أو فعل مصوغ على هيئة (افعل) أو (لا تفعل). وقد تتراكب الوظائف التداولية في جملة تعبر عن نشوء حالة نفسية إزاء واقعة. كقولهم: (ما أجمل الأصيل) و (ما أقبح البخل)، و (نعم الرجل العامل) و (بئس المرأة الزؤوم). كما قد تتراكب وظيفة الطلب مع رجاء المطلوب أو تمنيه في مثل (لعل الله يرحمنا) و (ليت الشباب يعود). فهذه الوظائف التداولية البسيطة والمركبة يجب أن يظهر أثرها في بنية الجملة في أي لغة.



أما إعراب الجملة (ج) فيكشف عن وظيفة تداولية مركبة. وهي الخبر الإنشائي التي عملها احتمال مركب من الاحتمالين (أ) و (أ') في الأصل التداولي (31). للتعبير عنه يقال: متكلم وجد نفسه داخلاً في علاقة مع مخاطب فلم يحسن منه معها سوى أن يُنشئ تعجباً بإزاء الإخبار عن واقعة. يشهد على تركيب الوظيفة التداولية للجملة (ج) إمكان جردها بجملتين منفصلتين، كالجملتين (د) و (هـ) من المجموعة (33) الموالية.

(33) (ج) ما أحسن العامل.

(د) ما بقي متعجب من حسن عامل.

(هـ) لا حسن في إنجاز هذا العامل.

وحين يتعذر أن يظهر أثر الأصل التداولي فتخلو الجملة من العلامة المعربة عن وظيفتها التداولية تدخل احتمالاً من الثلاثة (أ - أ' - أ'') لانتقاء وظيفة تداولية للجملة (34) التالية.

(34) بعثك السيارة.

تحتمل الجملة (34) وظيفة الإخبار التداولية إذ توافق الاحتمال (ك) (ج > ق) (خ)، ووظيفة الإنشاء بمتقضى موافقتها للاحتمال؛ (ك) (ج + ق) (خ). ووظيفة الطلب إن وافقت الاحتمال الباقي من الأصل التداولي (31).

إذن، بمتقضى احتمال من الأصل التداولي (31) تتعين الوظيفة التداولية للجملة. وتكون الغلبة للاحتمال المعني وإن وافقت الجملة بمكون فيها احتمالاً آخر. فتكون للجملة، باعتبار مكونات بنيتها، وظيفة تداولية معطلة. لأنها وردت موافقة لاحتمال عامل وظيفة تداولية أخرى تعوض المعطلة. وثبت غلبة الأصل التداولي بإفادة جملة الآتية لوظائف تداولية مغايرة للمقترنة بمكونات أبنيته.

(35) (أ) ك (ج > ق) خ.

(أ) أستم خير من ركب المطايا.

(ب) هـ أذككم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم (61-10).

(36) (أأ) ك (ج > ق) خ .

(أ) ﴿المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (2 - 228) .

(ب) ﴿اليوم يغفر الله لكم﴾ (12 - 92) .

(37) (أأ) ك (ج + ق) خ .

(أ) أعدك بالسعي في قضاء حاجتك .

(ب) ﴿نذرت للرحمن صوماً﴾ (19-26) .

تعلق الجملتين (35.أ. ب) بالاحتمال (أ) من الأصل التداولي (31) كانت لهما وظيفة الإخبار التداولية، فتعطلت وظيفة الطلب المناسبة لأداة الاستفهام الداخلة في تكوين بنيتهما. وبسبب تعلق الجملتين (36.أ. ب) بالاحتمال (أأ) من الأصل (31) كانت لهما وظيفة الطلب التداولية فتعطلت وظيفة الإخبار المناسبة لمكون في بنيتها يفيد صرفياً (يفعل) و معجمياً (اليوم) أن واقعة يجري حدوثها. ولدخول فعلين مضارع وماض في تكوين الجملتين (37.أ. ب) صارت وظيفة الإخبار التداولية مناسبة للجملتين. لكن هذه الوظيفة تعطلت بسبب تعلق هاتين الجملتين بالاحتمال (أأ) من الأصل (31) الذي أوجب لهما وظيفة الإنشاء .

وما أوردناه كاف لبيان كيف تكون لكل جملة في أي لغة وظيفة تداولية، إخبار، أو إنشاء، أو طلب، ولتوضيح كيف تتعطل الوظيفة التداولية الحرفية للجملة فتتلقى من احتمال تعلقت به وظيفة أخرى تلزمها . ومن المستبعد أن تخلو لغة بشرية من الظاهرة الموصوفة، وأن يكون التأويل الدلالي للجملة المحللة تاماً من غير الوصول به إلى تحديد نوع وظيفتها؛ أهي خبرية أو إنشائية أو طلبية. ويترتب عن المثبت أعلاه ضرورة أن ينتمي أي أصل تداولي آخر، مهما تعددت احتمالاته. إلى أحد احتمالات الأصل التداولي الأساس المصوغ في العبارة (31) السابقة. كأن ينضوي إلى الاحتمال؛ (ك(ج > ق ٧ ج) خ) من الأصل التداولي الأساس (31)، الأصل التداولي الفرع المصوغ بالعبارة (38) الموالية:

(38) (أ) ك = (افعلْ لا تفعلْ) = خ ← التماس الفعل أو الترك

(ii) ك > (افعلْ لا تفعلْ) > خ ← أمر أو نهْي .

(iii) ك < (افعلْ لا تفعلْ) < خ ← دعاءٌ للفعل أو للترك .

بانضواء الأصل التداولي الفرع (38) إلى الاحتمال (ii) من الأصل الأساس (31) يكون المتكلم قد وجد نفسه داخلاً في علاقة مع مخاطب لا يحسن منه معها سوى أن ينشئ جملة طالباً تحقق واقعة، أو الاقلاع عن مزاولتها. وإذاك إما (أ) أن تكون مكانة المتكلم مساوية لمكانة المخاطب: (ك = افعلْ لا تفعلْ = خ)، وعندئذ تكون للجملة وظيفة الالتماس التداولية. وإما (ii) أن تكون مكانة المتكلم أعلى من مكانة المخاطب: (ك > افعلْ لا تفعلْ > خ)، وحينئذ تكون للجملة وظيفة الأمر أو النهي التداولتين؛ تبعاً لأحد الفعلين (افعلْ لا تفعلْ) الداخل في تكوين الجملة. وإما (iii) أن تكون مرتبة المتكلم دون مرتبة المخاطب: (ك < افعلْ لا تفعلْ < خ)، وفق هذا الاحتمال تصير للجملة وظيفة الدعاء .

ومن المستبعد أن يخرج أي متخاطبين بأية لغة في كل زمان عن أحد الاحتمالات الثلاثة. لأنه لا يخلو إما أن تكون مكانة المتكلم مساوية لمكانة المخاطب (ك = خ)، وإما أن تكون مكانة أحدهما أعلى من الآخر. أي (ك < خ) أو (ك > خ). بحيث يمكن أن نصوغ من جديد تلك الاحتمالات كالتالي: (ك < خ)، فتشكل بذلك أصلاً تداولياً كلياً. ويمكن توضيح احتمالات هذا الأصل الكلي بأمثلة من اللغة العربية على النحو التالي :

(39) (أ) ك = افعلْ لا تفعلْ = خ .

(أ) أقفل الباب يا داخلُ (ب) ولا تدخن .

(40) (ii) ك > افعلْ لا تفعلْ > خ .

(أ) ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ (2 - 110) .

(ب) ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾ (17 - 23) .

(41) (أأ) ك > افعل V لا تفعل < خ .

(أ) ﴿ربنا اغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا﴾ (3 - 193) .

(ب) ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾ (26 - 71)

لاحتواء جمل المجموعات (39 - 41) فعلاً بصيغة (افعل) أو (لا تفعل) ناسبت جميعها الاحتمال (ك) (ج > ق > ج) (خ) واشتركت في وظيفة الطلب التداولية. ولتعلق الجملتين المتعاطفتين (39. أ) بالاحتمال؛ (ك) = افعل V لا تفعل (= خ)، كانت لهما وظيفة الالتماس التداولية؛ التماس فعل الإقفال وترك التدخين. ولتعلق الجملتين (40. أ. ب) بالاحتمال (ك) > افعل V لا تفعل < (خ) كانت للأولى وظيفة الأمر، وللثانية وظيفة النهي. وبسبب تعلق الجملتين (41. أ. ب) بالاحتمال (ك) > افعل V لا تفعل < (خ) من الأصل التداولي الفرع (37) أعلاه صارت للأولى وظيفة الدعاء لفعل المغفرة، وللثانية وظيفة الدعاء للكف عن ترك الديار الكافر .

ومن نتائج انتماء أصل تداولي باحتمالاته إلى أحد احتمالات أصل تداولي أعم أن تجتمع للجملة الواحدة وظيفتان تداوليتان عامة وخاصة. وبذلك تحصل للجملة (39. أ) وظيفة الطلب من جهة الالتماس. وتحصل للجملتين (40. أ. ب) وظيفة الطلب من جهة الأمر أو النهي. وكذلك يستمر في الباقي. يعني ذلك أن أصول التداول (ص) تخضع في انتظامها لسلمية تساند بدءاً من «أصل الإفادة والخفة»<sup>(48)</sup> (ص<sub>1</sub>) القاضي بضرورة أن تحصل الإفادة من كل بنية لغوية على الوجه الذي يخف وبأقل جهد ممكن، وانتهاء باحتمال من أصل لا يتفرع (ص<sub>0</sub>). وبذلك يتأتى صوغ الأصول التداولية في سلمية التساند (42) الموالية .

(42) ص<sub>1</sub> > ص<sub>2</sub> > ص<sub>3</sub> > ... > ص<sub>0</sub> .

(48) للتوسع في الأصل المذكور انظر محمد الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 120 .

تبيّن أن الأصل التداولي يتشكل من احتمالات محصورة، وأن كل احتمال يمثل علاقة ممكنة بين متخاطبين ويقبل أن يتحول إلى أصل تداولي تشكله جملة محصورة من الاحتمالات الفرعية قد لا تقبل بدورها أن تتفرع . وعندئذ يحتاج طرفا العلاقة إلى التقيد بشروط التخاطب الكلية<sup>(49)</sup> . بانخرام شرط تكون للجملة وظيفة تداولية مغايرة، كما سيتضح من تناول شروط التخاطب المقيدة لطرفي العلاقة في الاحتمال (38. أأ) ( المعاد هنا . (38) . (أأ) ك > (افعل لا تفعل) > خ .

إذ يجب، في هذا الاحتمال، أن يتقيد المتكلم (ك) (بشرطين: 1) أن يخاطب المتكلم (ك) (المخاطب) (خ) على طريق العلو والتكبر لا على طريق التكافؤ والخضوع. 2) أن يريد المتكلم (ك) أن ينبعث المخاطب (خ) لإيقاع الفعل أو الكف عن إيقاعه . كما يجب أن يتقيد المخاطب (خ) (بشرطين: 1) العلم بأن يعلم المخاطب أنه المقصود بالخطاب ويعلم محتواه . 2) القدرة؛ كأن يكون المخاطب (خ) متمكناً من الفعل قادراً على فعله أو تركه . وبانخرام شرط مقيد للمتكلم، أو شرط مقيد للمخاطب تصير للجملة وظيفة تداولية مغايرة تكون مناسبة للشرط الصحيح . وسنحجم الآن عن مواصلة البحث في هذا الاتجاه (نظ : 1.3.7) للعودة من جديد إلى تأصيل احتمال قابل للتفريع .

اتضح من تناول الأصل التداولي المصوغ في العبارة (38) أن أياً من احتمالاته الثلاثة يجب أن يكون عاملاً في الجملة المتعلقة به المتميزة بتأديتها لوظيفة تداولية مناسبة للاحتمال العامل . وتبيّن أيضاً، من خلال التمثيل (39-41)

(49) سعى كرايس من المحدثين إلى ضبط الخطاب بقواعد المنطق الطبيعي . للتوسع في الموضوع انظر مقاله . المنطق

والحوار : P. Grice , Logique et conversation

وفي نفس الاتجاه وضع الأنباري من القدماء ضوابط مخصوصة لإنجاح الاستفهام . يقول : « اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بإداته في الكلام . وهو مبني على أربعة أصول : أحدها سائل ، و الثاني مسؤول به ، و الثالث مسؤول منه ، والرابع مسؤول عنه . ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ، ويفسد عند عدمه . ولهذا فصلنا وصف كل أصل منها في فصل . » للوقوف على تفاصيل كل أصل أنظر كتابه الإغراب في جدل الإغراب ، ص 36 .

لكل احتمال بما يناسب من الجمل ، أن الجمل (أ) في مجموعات الجمل (39-41) متساوية بنيوياً ، وكذلك الجمل (ب) ، وإن لم تكن متساوية من حيث وظائفها التداولية. يعني هذا أن احتمالات الأصل التداولي عاملة وظائف تداولية متغايرة تتلقاها جمل متعلقة بها ولا أثارة في أبنيتها تعرب بها عن وظائفها. ولانعدام أثارة الإعراب الرابط بين وظيفة الجملة والاحتمال الذي تعلقت به احتملت الجملة (43) الآتية وظائف الالتماس، والأمر، والدعاء . (43) جاهد .

لتجرد الجملة (43) من أثارة تعرب عن إحدى وظائفها الثلاثة رأى أصوليون<sup>(50)</sup> أن صيغة أفعّل من قبيل المشترك المتولد عن قيام علاقة بين المتناهي (الرمز اللغوي) وغير المتناهي (المعاني)<sup>(51)</sup>. وقد نقل الغزالي رأي أصوليين في لفظ (افعل) إذ «قالوا: لا مفهوم له إلا بقرينة مخصصة له بإحدى جهات الاحتمال»<sup>(52)</sup>. وإذا نزعنا اللغة إلى إقران صيغة (افعل) بوظيفة الأمر فلقوة ظهور هذه الوظيفة لا غير. أما الأكثر فيها الغالب عليها فهو استعمالها بوظيفتي الالتماس فالدعاء .

وإذا لم يتأت للغة، بالنسبة إلى تركيب من مكوناته (افعل) أو (لا تفعل) ، أن تقيم علاقة تشابه بين ذلك التركيب ووظيفته التداولية فإنها لا تسمح بخرق مبدأ التباين الإجباري القائل؛ من حق المعاني المتباينة أن تتغاير رموزها الدالة عليها، حيث يتأتى لها أن تجعل في أبنية جملها ما به تعرب عن وظائفها التداولية. وهو موضوع المبحث الموالي .

(50) أحصى الأصوليون لصيغة (افعل) معاني كثيرة . انظرها في فخر الدين الرازي ، اغصول في علم أصول الفقه ، ج2 ، ص 57 ، وفي الأسنوي ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول 2 ، 245 .

(51) . مبررات وقوع الاشتراك ضرورة في كل اللغات انظرها في السيوطي ، الزهر، ج 1 ص 369 .

(52) الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، ص 105 .

## 2.4.5. أثر أصول التداول في أبنية الجمل .

غايتنا من سوق هذا المبحث الإثبات المراسي للأثر الذي تخلفه أصول التداول في أبنية جمل لها وظائف تداولية مخصوصة. ولإدراك المطلوب يجمل استحضار ثوابت سبقت . من قبيل تمتع كل أصل تداولي بخاصيتين ؛ كونه مقوّمًا للغة وكونه كلياً. كل أصل تداولي؛ (عدا الأصلين ص<sub>1</sub> و ص<sub>2</sub> في سلمية التساند «42»)، متشكل من احتمالات قاسرة، وكل احتمال علاقة ممكنة بين متخاطبين، ويقبل أن يتحول إلى أصل يتشكل بدوره من احتمالات فرعية. وبذلك صار بإمكان تلك الأصول أن تنتظم في سلمية تساند، للتثبيت من صحتها نجريها على الاحتمال (1.31) المعاد هنا للتذكير به .

(31) (أ) ك (ج) (ق) خ .

نعبر بالصيغة (1.31 أ) عن كون المتكلم (ك) تجمعه بالمخاطب (خ) علاقة، معها لا يحسن منه إلا أن ينشئ الجملة (ج) الواصفة للواقعة (ق) التي جرت (>)، أو تجري (=)، أو يُتوقع أن تجري (<). هذا الاحتمال يتحول إلى أصل تداولي، بحكم تفرعه؛ تبعاً للسكاكي، إلى ثلاثة احتمالات فرعية، وهي أنواع الخبر عنده كالخبر الابتدائي، والخبر الطلبي، والخبر الإنكاري<sup>(53)</sup>. أنواع الخبر هذه نعدّها وظائف تداولية تعملها احتمالات أصل تداولي، وتلقاها جمل متعلقة بها، تتميز بخصائص بنوية متغيرة تربط بين الوظيفة التداولية وعاملها .

سبق أن بررنا اختيار العربية لوسيط العلامة المحمّولة بنزوع هذا النمط اللغوي إلى إنشاء مكون تركيبى يسمح لأصول المبدأ التداولي بالمساهمة في بناء الجملة. وبيننا أيضاً كيف تتباين اللغات البشرية أولاً من حيث السهم المخصص للمبدأ التداولي بالنسبة إلى سهم المبدأ الدلالي. وثانياً من حيث فصوص اللغة أو مستوياتها التي تساهم من خلالها أصول تداولية. فإذا كان سهم التداول كبيراً؛ كما

(53) انظر السكاكي، مفتاح العلوم، والإدريسي، لسانيات السكاكي و تداوليات الخطاب.

في اللغة اللبنانية ، فإن أصوله تؤثر من خلال التركيب إذ ترتب مكونات الجملة ، ومن خلال التصريف عن طريق إلصاق صرفات تحيل مباشرة على المتخاطبين ، ومن خلال المعجم بادخال كلمات اقتضاها سياق الجملة . وإذا قل سهم التداول ، كما في النمط التركيبي من اللغات ، قلت سبل تأثير أصوله ؛ كأن تقلص إلى التأثير عن طريق المعجم لا غير .

لاحظ نحاة العربية أن التداول يتخلل التركيب فيعمل الأول من خلال الثاني في الجملة خصائص بنيوية ترتبط مباشرة بعاملها . وقد عبر السكاكي بوضوح عن الملاحظة المذكورة إذ قال : « ثم إذا شرعنا في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام »<sup>(54)</sup> . إن المقام أو مقتضى الحال بلغة السكاكي لا يختلف في شيء عن الأصل التداولي العامل في الجملة لخصائص بنيوية . عن خاصية العمل هذه يعبر التفتازاني شارح المفتاح بقوله : « الحال هو الأمر الداعي إلى كلام مكيف بكيفية مخصوصة ... مقتضى الحال عند التحقيق هو الكلام المكيف بكيفية مخصوصة »<sup>(55)</sup> . كون الجملة المعينة تتكيف في كل مرة بكيفية مخصوصة يعني أن تنبني الجملة ، بمختلف الخصائص التي تعملها أصول التداول ، على وجوه متغايرة . ولننظر الآن في كيفية خروج « أصل المعنى »<sup>(56)</sup> . الذي هو [إثبات الانطلاق وصفاً لموضوع] وقد انبنى على الوجوه الممثل لها بالجملة التالية .

(44) زيد منطلق .

(45) (أ) المنطلق زيد .

(ب) زيد المنطلق .

(54) نفسه ، ص 80 .

(55) انظر النص بكامله في التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج2 ، ص 125

(56) أصل المعنى يصدق على المنتمى من معاني الجملة إلى عالم الخطاب ، وليس إلى عالم المتخاطبين ويُفصل إني إثبات المصدر عملاً لموضوع بحيث يكون تصور ثبوته وصفاً له في حكم المنسوخ ، أو إثبات المصدر وصفاً لموضوع بحيث يكون تصور ثبوته عملاً له في حكم المنسوخ أيضاً . وكذلك الشأن في النفي . في مثل قولنا « زيد يقوم » ثبت القيام عملاً لزيد ، ويلزم عنه اتصافه بفعله كأنه قيل « زيد قائم » لكن هذا الإثبات في حكم المنسوخ . وإن قيل « زيد قائم » فقد أثبت القيام وصفاً لزيد ، وهو ملزوم عن سبق ثبوت القيام عملاً له . لكن هذا الإثبات في حكم المنسوخ . وللاطلاع على تفاصيل أخرى انظر الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص 412-415 .



تتميز الجملة (44) بخصائص بنيوية متمثلة في تقديم الموضوع (زيد) وإخلاء محمول الوصف (منطلق) من المعرفة (ال) وتأخيرها. وقد كان للجملة الخصائص المذكورة بسبب تعلقها باحتمال، من الأصل التداولي (ك) (ج) (ق) (خ) عبر عنه الجرجاني بقوله: «إذا قلت زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد، ولا من عمرو. فأنت تفيد ذلك ابتداء»<sup>(57)</sup>. قوله: تفيد ذلك ابتداء، عبارة عن وظيفة تداولية متميزة براسمة «الخبر الابتدائي»<sup>(58)</sup> وهي المسندة إلى جملة متعلقة باحتمال إذ عان المخاطب للمتكلم بسبب خلو ذهن الأول من حمل الثاني<sup>(59)</sup>. وهذا الاحتمال يعمل أيضاً خصائص الجمل (46) الآتية المتمثلة في تقديم المحمول الفعل وتأخير الموضوع المرفوع المقدم على المنصوب إن وجد كما في الجملة (ج).

(46) (أ) هلك المريض .

(ب) رحل الزائر .

(ج) غمر الماء الحقل .

إذ عان المخاطب لخلو ذهنه من حمل المتكلم يعتبره لغويو العربية قسيم الاحتمال المعروف بينهم باسم ارتيات المخاطب. وهو المتكون من دخول المتكلم في علاقة مع مخاطب متردد في أصل المعنى، فنزله المتكلم منزلة من يطلب رفع هذا الارتياب والتردد. وقد عبر الجرجاني عن هذا الاحتمال بقوله: «وإذا قلت زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو،

(57) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 177.

(58) وصف السكاكي الاحتمال المتميز باسم الخبر الابتدائي بقوله: «فإذا لقي الجملة الخبرية إلى من هو خالي ذهن عما يلقي إليه ليحضر طرفاها عنده و ينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاء كفى ذلك الانتقاش حكمه و يمكن لمصادفته إياه خالياً»، مفتاح العلوم، ص 81.

(59) الحمل هو اتحاد المتغايرين مفهوماً الناتج عن الحكم بثبوت محمول لموضوع أو انتفائه عنه. وللتوسع في مفهوم الحمل انظر النهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 110.

فأنت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره»<sup>(60)</sup>. وهذا الاحتمال المعروف باسم ترتيبات الخطاب يعمل خصائص بنيوية متمثلة في تقديم موضوع الجملة (45ب) وتأخير محمولها (المنطلق)، فاحتملت وظيفة تداولية، وهي «الخبر الطلبي». أما الجملة (45أ) المتميزة بتقديم محمول وصف معرف وتأخير الموضوع (زيد) فإنها تمثل أول مرحلة من احتمال ترتيبات الخطاب الذي ثبت في ذهنه الانطلاق وصفاً لأي موضوع ممكن، فصار يطلب من المتكلم أن يفيد موضوعاً للمحمول الثابت في ذهنه. وإذا ثبت المصدر في ذهن المخاطب وصفاً أو عملاً لموضوع ممكن مما ينتمي إلى مجموعة محصورة عناصرها انتقل الترتيب إلى مرحلة ثانية. وقد يصير الخطاب على اعتقاده أو ينكر أصل المعنى و يجحده وكل ذلك وغيره ليس سوى مراحل من احتمال الترتيب لدى المخاطب المولدة لأبنية ذات خصائص بنيوية متميزة تعرب عن وظائف تداولية تنتمي جميعها إلى وظيفة الخبر الطلبي العامة<sup>(61)</sup>.

كما يتدرج ترتيبات الخطاب عبر مراحل متوالية تتولد عنها جمل متغيرة خصائصها البنيوية ووظائفها التداولية المنتمية إلى وظيفة الخبر الطلبي يدرج أيضاً إذعان المخاطب الحالي الذهن. وأول مراحل متكلم تجمع بمخاطب علاقة التجاور المؤقتة. عن هذه المرحلة تتولد وظيفة اللغو التداولية التي تضمن إنشاء محادثة بين متخاطبين أو تحافظ على مواصلتها أو تقطع استمرارها<sup>(62)</sup>. من هذا القبيل قول متكلم لجليس لا يعرفه «الشمس مشرقة والجو بارد»، وهو يوظف

(60) المرجاني، دلائل الإعجاز، ص 177. وفي ص 186 أضاف «إذا قلت زيد المنطلق فانت في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو فإذا قلت زيد المنطلق أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز».

(61) للتوسع في العلاقة بين البنية والوظيفة التداولية انظر القسم الثالث من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم. والدكتور أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، فصل «البنيات المبراة إعادة نظره» ص 123.

(62) انظر الوظيفة اللغوية: la fonction phatique بين وظائف اللغة في ياكسون، دراسات في اللسانيات العامة، ص 217.

جملته هذه لإنشاء محادثة مع مخاطب خالي الذهن مما وُظف له حمل المتكلم . وبذلك وجب انتماء وظيفة اللغو التداولية إلى وظيفة الخبر العامة .

يتبين، مما قدمنا حتى الآن عن العلاقة بين الوظيفة التداولية وبنية الجملة، أن الوظيفة تُخلف في الجملة خصائص بنيوية نجمل السابق منها فيما يلي :

(1) تكوين المركبات؛ كتجريد المحمول الوصف (منطلق) من المعرف (ال) في الخبر الابتدائي في مثل الجملة (زيد منطلق) . أو تحليلته به (المنطلق) في الخبر الطلبية، كما في الجملة (زيد المنطلق) . (للقوف على المزيد من نماذج المركبات التي كونها التداول انظر المبحث <1.5.4.5>).

(2) ترتيب مكونات الجملة المتحدة محمولاً وموضوعاً، كما في (المنطلق زيد) و(زيد المنطلق)<sup>(63)</sup>. وذلك للإعراب عن وظيفة تداولية مناسبة لما تعلقت به الجملة من مراحل الاحتمال الواحد، أو احتمالات الأصل التداولي الواحد . ويدخل في عمل الترتيب جملة موحدة الموضوع مختلفة المحمول متعلقة بنفس الاحتمال، كما تكشف المقارنة بين الجملتين الآتيتين .

(47) (أ) بكر متهاون .

(ب) تهاون بكر .

تتعلق الجملتان كلتاهما باحتمال إذعان المخاطب لخلو ذهنه من حمل المتكلم، فاشتركتا في وظيفة الخبر الابتدائي<sup>(64)</sup> لكن إثبات التهاون وصفاً يستوجب تقديم الموضوع وتأخير المحمول الوصف المجرد من المعرف، كما في

(63) سبق أن بينا أن نمط العربية يتوفر على مكون تركيبى متميز بخاصية سماحه للمكون التداولي بأن يعمل من خلاله خصائص بنيوية في الجملة . من مظاهر هذه الميزة أن يوفر التركيب إمكانيتين أو أكثر ليفتح للتداول مجال العمل . من هذا القبيل ما ذكره سيبويه ؛ (الكتاب ، ج1 ، ص 24) ، من جواز تقديم أي المعرفتين إذا اجتمعتا في جملة اسمية ، وما به علل الجرجاني (دلائل الإعجاز ، ص 187) ، متى يجب أن يتقدم الموضوع على المحمول أو يتأخر عنه

(64) توطئ الفعل في موقع قبل مرفوعة ترتيباً يعمل الاحتمال المذكور أعلاه ، فتعرب به الجملة عن وظيفة الخبر الابتدائي التداولية . وقد سبق أن قرن السكاكي ؛ مفتاح العلوم ، ص 81 هذا الترتيب بنوع الخبر الابتدائي ، واستشهد له بقول الشاعر : أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خالياً فتمكنا .

الجملة (أ) بينما إثبات ذلك المصدر عملاً يقتضي تقديم المحمول الفعل وتأخير الموضوع، كما في الجملة (ب) وكأن احتمال إذعان المخاطب يعمل الترتيب بشرط مقولة المحمول محط الفائدة. وفي سياق محط الفائدة يحسن أن نسجل في هذا الموضع ملحوظة تخص بؤرة الجديد في النحو الوظيفي.

من الثابت المستقر في أذهان نحاة اللغة العربية أن موضوعاً مثل (بكر) في الجملتين (47) يمثل المعرفة المشتركة بين المتخاطبين. من هذه الجهة ساوى بين المبتدأ والفاعل أكثر من نحوي<sup>(65)</sup> وعند انخراط قيد التعريف والتخصيص تصير الجملة لغوياً، إذ تتركب من واجبين<sup>(66)</sup>، فلا تؤدي وظيفة تداولية. كما في مثل الجملتين الآتيتين.

(48) (أ) رجل قائم؟

(ب) قام رجل؟

وبما أن الدنيا في واقعها وفي ذهن المتخاطبين لا تخلو من رجل باشره القيام وصفاً أو عملاً لزم أن تتجرد الجملتان (48) من أي وظيفة تداولية بسبب خلوهما معاً من الموضوع الذي يمثل المعلومة المعطاة والمعرفة التي يتقاسمها المتحاوران. واستناداً إلى أصل معرفي، يتناقله المفكرون العرب، مفاده أن استفادة العلم بمجهول مطلوب لا يحصل بغير اجتماع معرفتين، وجب أن يكون موضوع المحمول الوصف أو الفعل إحدى المعرفتتين، والمعرفة الأخرى علاقة الإسناد.

(65) في التسوية بين المبتدأ والفاعل قال الرضي: «اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص... لأنه محكوم عليه. والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته. وهذه العلة تطرد في الفاعل... فضايط تجوز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل؛ سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد؛ وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه.» شرح الكافية، ج 1، ص 88.

(66) يدرج السيوطي، (الاقتراح، ص 46)، الفعل في قسم الواجب. وإذا كانت الجملة (مات إنسان) لغوياً فلتكونها من واجبين أحدهما فعل (مات). والفعل «مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود منه» انظر أيضاً الدكتور أحمد الإدريسي أصول النحو العربي، و سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 22.

وإذا مثل الموضوع؛ (بكر) في الجملتين (47)، المعرفة المعطاة والمعلومة المشتركة تفرغ المحمول فيهما لتمثيل محط الفائدة والجديد الذي يستفيد منه المخاطب من الجملة (47 أ.) ونحوها، كما يتضح من قول سيبويه؛ «فإذا قلت: «كان زيد» فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، وإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت «حليماً» فقد أعلمته مثلاً ما علمت»<sup>(67)</sup>. وكذلك شأن محمول الجملة (47 ب.). إذ يشكل الفعل (تहाँ) محط الفائدة والجديد المستفاد. كما تصف بوضوح عبارة الجرجاني وهو يقارن بين مثل الجملتين السابقتين؛ «القول على فروق في الخبر... فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك: «زيد منطلق» والفعل كقولك: «خرج زيد»، فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة»<sup>(68)</sup>. وقد أطل ابن يعيش في إبراز التناظر الموجود بين الفاعل و المبتدأ، وبين فعل الأول وخبر الثاني<sup>(69)</sup>

كل ما سقناه، حول المكونات التي يمثل بعضها المعرفة المعطاة وبعضها الآخر الجديد المستفاد في جملة متعلقة باحتمال إذعان المخاطب لخلو ذهنه من حمل المتكلم، يقضي بإسناد ما يعرف ببؤرة الجديد في النحو الوظيفي<sup>(70)</sup> إلى محمول الجملة. ويشهد على صحة ذلك رائز الجواب على قدر السؤال، فكانت الجمل (ب) أجوبة مناسبة للأسئلة (أ)، ورائز التعقيب بالجملة (ج) المتعلقة باحتمال ترتيب المخاطب من مجموعات الجمل الآتية.

(67) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 22. وقد كثر السيرافي كلام سيبويه إذ قال: «حد الكلام أن تُخبر عم يعرف بما لا يُعرف؛ لأن الفائدة في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه. والذي فيه الفائدة هو الخبر». هامش الصفحة المذكورة.

(68) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 173.

(69) مما ذكره ابن يعيش في الموضوع تقتطف عباراته التالية؛ «إن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله... إن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفاد منه السامع... المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد». شرح الفصل، ج 1، ص 85 - 88.

(70) للتوسع في المفهوم من البؤرة داخل النحو الوظيفي انظر الدكتور أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، الفصل الأول، ص 27 - 65. والوظيفة والبنية، الفصل الثالث منه، ص 123.

(49) (أ) ما خالد<sup>(71)</sup> .

(ب) خالد مهاجر .

(ج) ما خالد مهاجر بل منفي .

(50) (أ) ماذا فعل بكر بسيارة أبيه .

(ب) باع بكر سيارة أبيه .

(ج) ما باع بكر سيارة أبيه بل وهبها لصديقه .

(51) (أ) بِمَ تَجِيبُ الداعي .

(ب) أقبل دعوة من دعاني .

(ج) أقبل دعوة من دعاني لا أرفضها

وإذا صح ما أثبتنا هنا من إمكان إسناد بؤرة الجديد إلى المحمول، أو غيره من الموضوعات و اللواحق، كان المحمول وصفاً مؤخراً أو فعلاً مقدماً ، صار النحو الوظيفي ملزماً بإعادة النظر في قواعده المكلفة بإسناد الوظائف . خاصة وقد تبين أن بؤرة الجديد متعلقة بمقولة المكون، أو بما يُقدَّرُ جواباً لسؤال المخاطب، وليس بما يعرض للموضوع من الأحوال التركيبية والوظائف النحوية . وإذا كانت بؤرة الجديد وظيفة تداولية لا تخلف أثراً في بنية الجملة<sup>(72)</sup> في أي نمط لغوي وجب إعادة هذه الوظيفة ونحوها إلى طاولة البحث، خاصة إذا سلمنا أن ورود وظيفة، أيأ كان نوعها، يثبتُ بظهور أثرها واضحاً في بنية جملة في أحد الانماط اللغوية الممكنة .

(71) < ما > الاستفهامية، في نحو العربية، سؤال عن ذات غير العاقل ؛ ما زيد . وبعبارة المبرد: « < ما > إنما تكون لذوات غير الآدميين . و لصفات الآدميين ... فتقول ما زيد . فيقول جواد، أو بخيل، أو نحو ذلك . » المقتضب، ج2، ص 51 . انظر نفس العبارة بأمثلة أخرى في ص 295 من نفس الجزء .

(72) كون بؤرة الجديد وظيفة تداولية لا تعمل أثراً في بنية الجملة ذكره الدكتور أحمد المتوكل إذ قال : « الوظيفة التداولية ببؤرة الجديدة لا تأثير لها في ترتيب المكونات ، إذ لا يأخذ المكون الذي يحملها أي موقع خاص » الوظيفة والبنية ، ص 154

ولنعد إلى موضوع مبحثنا المخصص لمسألة العلاقة بين الوظيفة التداولية وبين بنية الجملة لنر أمثلة أخرى كيف تعمل أصول المبدأ التداولي خصائص بنيوية تعرب بها الجملة عن وظيفتها التداولية المناسبة لما تعلقت به . ويحسن ألا يغيب عن الأذهان في هذه المسألة أن التداول يعمل خصائص بنيوية من خلال التركيب الذي يسمح له بذلك بما يوفره من الإمكانيات . وإذا بينا في أكثر من موضع من هذا العمل كيف يتدخل التداول من أجل ترتيب ما حرره التركيب<sup>(73)</sup> تعين التطرق إلى نوع آخر من أثر التداول، وليكن الإعراب .

استعمال العربية ونحوها من اللغات التوليفية لوسيط العلامة المحمولة جعلها تحصل على مكون تركيبى يوقر فص الإعراب منه إمكانياتي الانقطاع والاتصال داخل « مركب تبعية »؛ وهو الناتج عن قيام علاقة التبعية بين مكونين، ينتقل عبرها إعراب المكون المتبوع إلى المكون التابع . وبعبارة أخرى إذا قامت علاقة التبعية بين متراكبين احتمل المكون التابع الاتصال إذا وافق إعرابه إعراب المتبوع ، والانقطاع إذا لم يوافقه .

من المركبات التبعية أحصى نحاة العربية خمسة أضرب<sup>(74)</sup> يهمننا منها الآن المركب التبعية المتكون من العنصرين المتراكبين بعلاقة الانتماء الماثلين في بنية الاستثناء باعتبارهما يشكلان أحد وجوه التبعية ، وكل تابع يحتمل نظرياً أن

(73) من مباحث هذا العمل التي تناولت سابقاً تدخل التداول في ترتيب مكونات الجملة انظر 5.3 ترتيب الكلم ، ص 112 . ومبحث 1.5.3 تركيب الإسناد في نحو العربية ص 113 . ومبحث 2.5.3 فواعل الرتبة في اللغة العربية أصول تداولية ص 118 ومبحث 3.5.3 ترتيب بغير قاعدة تحويل ص 124 .

(74) من أضرب التوابع التي تحتل الاتصال والانقطاع ذكر سيبويه ؛ النعت إذ قال : « باب ما ينتصب في التعظيم والمدح ، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته » الكتاب ، ج 1 ، ص 248 . والمعطوف كما يتبين من قوله في وصف إعرابه « ويرفع الآخر على قطع وابتداء » . الكتاب ، ج 1 ، ص 24 . والبدل كما يصفه في بابه بقوله : « باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة » . الكتاب ، ج 1 ، ص 224 ، وكذلك في باب الاستثناء إذ يقول : « هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً ... » يقول : « ما مررت بأحد إلا زيدا » ، و « ما أتاني أحد إلا زيدا » . وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيدا . وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول » . الكتاب ، ج 1 ، ص 363 . ولم نهتد في كتاب سيبويه أو في غيره إلى ذكر الاتصال والانقطاع في الباقي من التوابع كالتركيد وعطف البيان .

يوافق بأعرابه متبوعه، فيكون متصلاً به، وأن يخالفه فيكون منقطعاً عنه. وهكذا نحصل على « المتصل » وهو الاستثناء المنفي المشغول الذي يتبع فيه الخاص بعد «إلا» العام قبلها من جهة البدل، وعلى « المنقطع » وهو الاستثناء المنفي المشغول الذي يعدل فيه الخاص بعد «إلا» عن تبعية العام قبلها من حيث العلامة الإعرابية. ويظهر الاتصال والانقطاع من خلال المقارنة بين الجملتين الآتيتين .

(52) (أ) ما حضر المدعوون إلا خالدٌ .

(ب) ما حضر المدعوون إلا خالداً .

الجملتان (52) متعلقتان باحتمال ترتيب الخطاب ، فاشتركتا مع غيرهما مما يتعلق بنفس الاحتمال في وظيفة الخبر الطلبية التداولية . لكن بنيتهما المكونية؛ ( تركيب الاستثناء المشغول ) تُحوّل للجملتين التعلق بسياق المخاطب المصر على الإشراك، والتفرد بوظيفة قصر الأفراد الخاصة بتركيب الاستثناء . ولاختلاف محط الاهتمام اختلف إعراب الجملتين (أ) و(ب) . فإذا كان الاسم بعد «إلا» محط اهتمام المتخاطبين وجب أن يكون الاستثناء متصلاً، كما في الجملة (أ) . أما إذا كان محط اهتمامهما الاسم قبلها فإن الاستثناء منقطع<sup>(75)</sup> ، كما في الجملة (ب) . وبذلك يرتبط إعراب مكونات جملة بأصول التداول .

وبما أن الاسم ( خالد ) بعد «إلا» في جملة الاستثناء المتصل (أ) يشكل محط اهتمام المتخاطبين، أما الاسم ( المدعوون ) قبل «إلا» فهو توطئة في حكم الساقط المطرح، صار بإمكان أصل الخفة من مبدأ التداول أن يؤثر في بنية الجملة باللجوء إلى نزع الاسم التوطئة للحصول على تركيب الاستثناء المفرغ الممثل له بالجملة؛ ( ما حضر إلا خالدٌ ) . والملاحظ أن أصل الخفة يتدخل للحصول على بنية تؤدي جميع وظائفها على الوجه الذي يحسن ويخفف بعد إجراء ما تعلقت به الجملة المعنية من احتمالات الأصل التداولي وأسبقتها . ولا

(75) . للتوسع في ربط إعراب الاستثناء بسياق الخطاب انظر محمد الأوراني ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 255 - 258 .



يسبق أصل الخفة الذي يؤثر تحسیناً أصل الإفادة الذي يؤثر وظيفة .  
بسبب امتناع الخروج من حالة النصب إلى غيرها يكون الاتصال لا غير .  
وفي هذه الحالة لا يؤثر محط الاهتمام في البنية مالم يوفر التركيب إمكانين .  
فكان اللجوء إلى « التفریع » ، و « الشغل » . كما تكشف الجملتان التاليتان .  
(53) (أ) ما دعا بكر رفاقه إلا خالداً .  
(ب) ما دعا بكر إلا خالداً .

شغل العامل (دعا بكر) بالمبدل منه (رفاقه) في الجملة (أ) يدل على أن الاسم العام قبل «إلا» يشكل محط اهتمام المتخاطبين . وإذا لم يتدخل أصل الخفة لنزع الاسم الخاص بعد «إلا» فلأن المستثنى مكون إجباري في تركيب الاستثناء . والتفریع في الجملة (ب) حصل بنزع المبدل منه ، وهو عمل أصل الخفة ، وبتسليط العامل (دعا بكر) على الاسم (خالداً) بعد «إلا» الذي أصبح يشكل محط الاهتمام في الجملة المذكورة .

اتضح الآن أن الاتصال أو الانقطاع ، والتفریع أو الشغل رواسم لوصف خصائص بنیوية تؤثرها أصول تداولية . وبالقليل من التأمل يظهر أن التقابل القائم بين التفریع أو الشغل لا يخرج عن جنس التقابلات بين ثنائيات أخرى كالحذف أو الذكر ، والشغور أو المثل ؛ (6.3) . معنى هذا أن التداول ظالع في هذا الظاهرة اللغوية مؤثر خصائص بنیوية متغيرة تبعاً لما تتعلق به الجملة من الاحتمالات و أسبققتها . من تلك الخصائص البنیوية خاصية الاختصار المتشخصة بطي الفاعل في البناء للمجهول (4.3) ، وخاصية الاختصار المتمثلة في التحذير والإغراء<sup>(76)</sup> . وبما أنا في موضع الكشف عن نماذج مختلفة مما يوضح مراسياً العلاقة بين الخاصية البنیوية والوظيفة التداولية

(76) سبق أن فرعنا الحذف إلى الاختصار والاختصار ؛ انظر المبحث (6.3) في الصفحة 153 من هذا العمل . وبينا أن من قسم الاختصار التحذير الذي هو « تنبيه المخاطب على مكروه » ، والإغراء الذي هو « أمر المخاطب بلزوم أمر يُحمد به » . انظر ابن الناطم . شرح ألفية ابن مالك ، ص 607 و 609 .

تعيّن التخلي عن مواصلة النظر في تعلق ظاهرة « الشغور أو المثل » بأصول التداول ليتولاه استقبلاً بحثٌ مستقل وبهذا نخلص إلى أن التداول يؤثر أنواعاً من الخصائص البنيوية؛ كالترتيب، والإعراب، والشغور. كما يؤثر في الجملة موجّهات معجمية ومركبية نخصها بالمبحث الموالي .

### 3.4.5 تعلق موجّهات الجملة بأصول التداول .

موجّهات الجملة؛ أو الموجّهات، عبارة عن « أسوار جهية »<sup>(77)</sup> تنضاف إلى الجملة من جراء تعلق هذه الأخيرة بأصل تداولي، فتعبر تلك الموجّهات عن لحوق وظيفة تداولية بالجملة المضيفة . وبذلك اجتمعت في الموجّهات ثلاث خصائص؛ أولاً كونها تنضاف إلى الجملة الخطاب؛ (أو الإسناد الأصلي المقصود)<sup>(78)</sup> ولا تساهم في تكوينها إذ لا يقتضيها أحد مكوناتها . ثانياً الموجّهات تعملها أصول التداول فتكون محيلة على العلاقة بين المتخاطبين، أو على أحد طرفيها؛ المتكلم أو المخاطب . ثالثاً تعرب عن الوظيفة التداولية الملحقة بالجملة المتعلقة بالأصل التداولي الذي عمل الموجه .

تتنوع الموجّهات، من حيث علاقتها بالجملة المضيفة الموجّهة بها، إلى؛  
1) موجّهات مقيدة تتخذ صورة لاصقة، فلا تستقل عما اقترنت به من مكونات الجملة الموجّهة . 2) موجّهات مسرّحة تتشكل في صورة جملة ضيّقة موجّهة، أو في صورة بعض مكونات الضيّقة. ولكلا النوعين من وسائل التوجيه خصائص مميزة نجل أهمها فيما يلي .

(أ) العناصر المقيدة وسائل تقترن بالتوجيه وضعاً واستعمالاً، فلم تحتج إلى شرط إضافي للاطلاع بدورها في الإعراب عن الوظيفة التداولية الملحقة بالجملة المتعلقة بالأصل التداولي الذي ألصق بها موجّهاً مقيداً .

(77) للتوسع في المفهوم من الصور الوجهية انظر الدكتور أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج1، ص82، وج2، ص35. وآفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص11 .

(78) انظر الرضي، شرح الكافية، ج1، ص8 .

(أ) الموجهات المشرحة تفيد التوجيه استعمالاً لا وضعاً. ولذلك احتاجت إلى شروط تخول لها القيام بدور العناصر المقيدة .

(أأ) العناصر المقيدة صرفات؛ كنون التوكيد وأدوات؛ كالناسخ الحرفي (ء ن)، لا تتحمل لفظاً أثارة الأصل التداولي الذي عملها، إذ لا تتوفر على بنية صوتية تنطبع بعاملها وتشكل به . وإنما يعرف عاملها مواضعة واصطلاحاً ، ومن خلال ظهوره في الموجه المسرح النائب عن الموجه المقيد .

(أ٧) الموجهات المسرحية، بحكم انتمائها إلى مقولتي الفعل والاسم، تتوفر على بنية صرفية تقبل التشكل بأثارة الأصل التداولي الذي عملها . وهو شرطها الأول للالتحاق بالموجهات المقيدة ، وشرطها الثاني أن تنتظمها علاقة عاملية أو دلالية بمركب جملي يمثل الجملة الموجهة . وشرطها الثالث أن تكون نائبة عن موجه مقيد أو تفيد وظيفة من جنس وظيفته، وإلا وجب أن يُمثل كل موجه مسرح أحد الاحتمالين المتقابلين على وجه الحصر .

هذه الخصائص المميزة لنوعي الموجهات، كما ستفصل وتوضح بالأمثلة، يمكن أن تسهم بجانب ما ذكره الدكتور أحمد المتوكل<sup>(79)</sup> في التفريق بين المحمولات التامة و الناقصة، وفي الكشف عن ضوابط استعمال المحمولات التامة في أسيقه المحمولات الناقصة .

من العناصر المقيدة اللواصق والأدوات المؤكدة التي يلحقها المتكلم بمثل جمل المجموعة (54) من أجل تثبيتها في ذهن مخاطب وصلّ ارتيابه حد الإنكار . من اللواصق نون التوكيد التي تلحق، في الخبر الطلبية، الفعل المضارع كما في الجملة (أ)، ولام القسم التي تسبق الفعل في الجملة (ب) . ولام الابتداء التي تسبق الموضوع المرفوع في الجملة (ج)، والمزحلقة إلى المحمول

(79) انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ص 35 .

بإدخال مؤكد ثان (ء ن) <sup>(80)</sup> على الموضوع المنسوخ رفعه في الجملة (د) .

(54) (أ) أشعرنٌ بحقدك

(ب) ﴿ لتبلونَ في أموالكم وأنفسكم ﴾ (3 - 186) .

(ج) ﴿ لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ﴾ (59 - 13) .

(د) إن عبد الله لخير منكم ولو اجتمعتم .

ومن الموجهات المقيّدة نواسخ حرفية أخرى <sup>(81)</sup> يلحقها التكلم بالجملة المضيفة من أجل تبليغ إلى المخاطب انطباعه المقرون بتلك الجملة . منها « كأن » الملحقة بالجملة للإفصاح عن تقوية علاقة المشابهة التوهمة بين المتساندين في الجملة (أ) من مجموعة الجمل (55) المقبلة . ومنها « لعل » و « ليت » المشتركان في إدخال وظيفة الطلب التداولية إلى الجملة من جهة رجاء تحقق الممكن الذي تختص به « لعل » ، كما في الجملة (ب) ، أو من جهة تمني تحقق المستحيل الذي تمتاز به « ليت » ، كما في الجملة (ج) .

(55) (أ) كأن الشعر اليوم نثر بغير معنى .

(ب) ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ (65 - 1) .

(ج) ﴿ ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً ﴾ (25 - 28) .

من موجهات الجملة المتعلقة بفعلها العنصران « قد » و « ربما » . لحوق « قد » بالجملة لتوجيهها يقتضيه أحد أمرين ؛ إما شكٌ يخالط توقع التكلم المبلّغ إلى المخاطب بالجملة (أ) من المجموعة (56) . وإما ثبوت فعلي لما كان المخاطب بالجملة (ب) ينتظر تحققه . أما لحوق العنصر « ربما » بالجملة فمن أجل الإفصاح عن وجه الترجيح لأحد قسميه الثبوت أو عدمه . كما في الجملة (ج) .

(80) اكتشف الجرجاني استعمالاً جديداً للناسخ الحرفي (ء ن) . وهو الذي يلجأ إليه المتكلم للإفصاح عن ثبوت أمر جادل المخاطب فيه وكان محظ تساؤله . من هذا القبيل قوله تعالى (إنهم فتية آمنوا بربهم) . ثم ذكر الأصل في (ء ن) المنسوب إلى سيبويه فقال : « تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقد قلب على نفي ما ثبت أو إثبات ما تنفي ... كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قال ، بل ينكره ويعتقد خلافاً » دلائل الإعجاز ، ص 325 .

(81) للتوسع في استعمالات سائر النواسخ انظر محمد الأوراعي ، إعراب الناسخ الحرفي

(56) (أ) قد يصفو الجو غداً .

(ب) قد بدا هلال العيد .

(ج) ربما يرغب المتعامل في وزارة .

جميع الموجهات اللاصقة بالجملة السابقة؛ (45-56)، تعرب عن وظائف تداولية خاصة مندمجة في وظيفة تداولية عامة . ولا تنفك لاصقة عن جملتها ما تعلقّت هذه الأخيرة بالأصل التداولي الذي أثربها تلك اللاصقة أو الأداة ، ولا تتخلى جملة عن أصل تداولي إلا من أجل التعلق بغيره .

وفي مقابل عناصر التوجيه المقيّدة بما التصقت به أو اقترنت تقوم الموجهات المسرحية على خاصية التحرر من الجملة الموجهة؛ إذ تسبقها أو تلحقها وقد تتخللها كالجملة « المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً »<sup>(82)</sup> . تفيد عبارة ابن هشام هذه أن الجملة الواقعة بين متراكبين بإحدى العلاقتين التركيبيتين، الإسناد أو الإفضال، جملة معترضة لها وظيفة التوجيه التداولية من قبيل التوكيد والتسديد لإمكان بعينه، وأن التوجيه يكون بالجملة، وقد يحصل ببعضها كما سيوضح بالأمثلة .

من خصائص الموجهات المسرحية ينبغي الاحتفاظ بما يلي: (1) كونها تستعمل موجهة إذا لحقت جملةً مضيضةً موجهة، وكانت لها بنية صرفية منطبعة بأثارة الأصل التداولي الذي عملها . (2) كونها حرة من قيود الترتيب التداولية . فلا يكون لموقع الموجه المسرح، بالقياس إلى موقع الجملة المضيفة الموجهة، وظيفة تداولية . (3) الموجه المسرح؛ كان جملةً ضيّقةً أو أحد مكوناتها، يجب أن يكون مرتبطاً بالجملة المضيفة الموجهة، بحيث تنشأ عبارة كبرى تنحل مباشرة إلى مكونين؛ أحدهما جملة مضيفة موجهة ، والآخر جملة ضيّقة موجهة أو مكون منها .

(82) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 432 .

أما رابط الجملتين المضيضة والضيضة في عبارة واحدة فهو إما علاقة عاملية؛ إذا كانت إحدى الجملتين من مكونات الجملة الأخرى، بحيث تلحقها العوارض من أحوال تركيبية ووظائف نحوية. وإما علاقة دلالية؛ إذا قام بين الجملتين ما يمنع الربط العاملي. كالإلغاء المترتب عن تأخر الجملة الموجهة، وكاختلاف الجملتين المتواليتين نوعاً؛ بأن تكون إحداها طلبية والأخرى خبرية، أو اختلافهما حكاية وإنجازاً؛ بأن تكون الأولى من إنجاز المتكلم والثانية حكاها عن غيره، وغيرها مما قد يظهر من موانع الربط العاملي. وتوضح مجموعات الجمل الآتية ما سردنا من خصائص الموجهات المسرحية.

(57) (أ) أقسم بالله ما سعت في إذائتك .

(ب) إن سليماً والله يكلؤها ضنت بزيارتها .

(ج) أنت أعلم أقرانك أجد .

تتكون كل عبارة من المجموعة (57) من جملتين مرتبطتين دلاليّاً لا عامليّاً. فالجملة (أقسم بالله) صدرُ العبارة (أ) قسمةً لتوكيد الخبرة (ماسعت في إذائتك) الموجهة إلى مخاطب منكر. وقد استوفت الجملة الضيضة شروط استعمالها موجهةً. كتوفر البنية الصرفية لفعالها على إثارة المتكلم في الحاضر وإفادتها لوظيفة تداولية من جنس ما يفيد الموجه المقيّد (إنّ). أما الجملة المعترضة (والله يكلؤها) في العبارة (ب) فطلبية؛ للدعاء لمكوّن في الجملة الخبرية الحاضرة (إن سليماً ضنت بزيارتها)، وهو أحد الاحتمالين المقابل للوجه الآخر؛ (الدعاء عليه)، كما في قولهم: (أغواكم الشيطان لعنه الله). وتظهر باقي شروط الجملة الضيضة في المفهوم (اكلأها بالله) المرادف للمنطوق (والله يكلؤها). وقد استوفت الجملة الضيضة (أجد) في آخر العبارة (ج) شروط استعمالها موجهةً للجملة المضيضة (أنت أعلم أقرانك). إذ ترتبط بعلاقة دلالية بالجملة قبلها لتوفرها على فعل ملغى لتأخره، وهو مسند للمتكلم في الحاضر، ولإفصاحها عن اليقين قسيم الشك .

من تحليل العبارات (57) ونحوها مما سيأتي يتبين أن الجملة الموجهة منضبطة بشروط تلزمها للإفصاح عن عاملها ووظيفتها التداولية. وبغير توافر تلك الشروط تعود إلى وضعها الأصلي، بحيث تصبح جملة مضيفة موجهة. كأن يقال: (أظنك أقسمت بالله أن تكف عن التدخين)، أو يقال (أقسم بالله إن متعالمكم ليظن لا غير). لأن الأصل من وضع الأفعال وصف الأحداث، كما أن الأصل من وضع صُرفات وأدوات توجيه الأفعال. لكن بسبب عملية التوهين (3.1.4) تشرع أفعال في التحول التدريجي إلى أدوات<sup>(83)</sup>. وقبل مواصلة التمثيل لأضرب أخرى من الموجهات المسرحية؛ كانت جملة ضيفنة أو بعض الضيفنة، نعقب على الأفعال الذهنية.

تقدم أن الأفعال الذهنية<sup>(84)</sup> تتميز باقتضائها المطرد لأن يكون أحد موضوعيها مركباً جلياً. خاصيتها التركيبية هذه تولدت عن خاصية دلالية طبعتها فتهيأت لأن تُستعمل من أجل الكشف عن أي وجه ترتبط في ذهن المتكلم مكونات الموضوع الجلي الذي يقتضيه الفعل الذهني. إذن، يجب البدء بالنظر في الخاصية الدلالية الطبيعية للأفعال الذهنية.

كل متكلم يجد نفسه معتقداً محتوى جملته التي ينشئها على أحد الوجوه الثلاثة الآتية؛ (1) إما على سبيل الثقة، وذلك إذا لم يقترن اعتقاده بدليل تصديقه أو تكذيبه، ولم يتوفر لديه ما به يرجحه على خلافه ولم يخطر بباله أنه بخلاف ما يعتقد. ولكي يسدد المتكلم جملته صوب هذا الاعتقاد الكائن على سبيل الثقة يستعمل الفعل (زعم). كما في العبارة (أ) من المجموعة (58)

(83) من خصائص استعمال أفعال لتوجيه ذكر الدكتور أحمد المتوكل «نقول عن هذه الأفعال إنها مستعملة استعمالاً إنجازياً حين ترد في الزمن الحاضر (= زمن التكلم) وتأخذ كفاعل ضمير المتكلم». قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. ج 2، ص 39.

الأفعال التي دخلت في عملية التوهين؛ (انظر ص 210-212 من هذا العمل)، خصائص تركيبية وإعرابية وصرفية ذكرها الدكتور أحمد المتوكل من خلال تناوله لمسألة تحجر الأفعال. انظر كتابه قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 2، ص 35 وما بعدها.

(84) انظر البحث 3.1.4 في ج 1 من هذا العمل.

الآتية. 2) وإما على سبيل اليقين إذا اقترن اعتقاده بدليل تصديقه. ولا يخلو دليل التصديق من أن يكون نظرياً، يختص به (عَلِمَ) الفعل الذي يكشف عن كون محتوى الجملة المضيفة يعتقده المتكلم على وجه اليقين بدليل نظري<sup>(85)</sup>، كما في العبارة (58. ب) الآتية. أو أن يكون دليل التصديق حسيّاً، يختص به الفعل (رأى) الممثل له بالعبارة (58 ج)، أو أن يكون تجربياً يختص به الفعل (وجد) في مثل العبارة (58 د) الآتية. 3) وإما على سبيل التجويز إذا ترجح الاعتقاد على خلافه. ولا يخرج ترجيح الاعتقاد من أن يكون عن طريق «القوة المفكرة»، يختص به (ظن) الفعل الذي يفصح عن كون محتوى الجملة المضيفة يعتقده المتكلم على وجه التجويز لرجحانه على خلافه بأمانة فكرية. أو يكون عن طريق «القوة الوهمية»<sup>(86)</sup>. ويتولى الإفصاح عنه الفعل (حسب). كما يتضح من استعمال هذه الأفعال في العبارات (58 هـ و ز) الآتية.

(58) (أ) أزعمني أعدل في القول .

(ب) أعلم أن الكواكب تسبح في أفلاكها المخصوصة .

(ج) أراك تهين الكبير والصغير .

(د) أجدك أحرصهم على تطوير المعرفة اللغوية .

(هـ) أظن اللغات صنائعٌ وضعية لا خلايا طبيعية .

(و) أخالك تستهرف في بيتك .

(ز) أحسب كل موجود متحيزاً بمكان .

وقد سبق أن بينا؛ (نظ: ط 398، ج 1)، انقسام الأفعال الذهنية إلى ثلاث طوائف؛ فئة (زعم) وفئة (علم) وفئة (ظن)، وقد صرح ابن يعيش بهذا التقسيم إذ قال: «والأفعال الدالة على هذه الأمور سبعة: علمت، ورأيت، ووجدت، وظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت. فالثلاثة الأولى متواخية لأنها

(85) للتوسع في أدلة توليد العلم انظر القاضي عبد الجبار، المغني، ج 12.

(86) للمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الأفعال الذهنية والقوى النفسية انظر القسم الأول من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.



بمعنى (العلم). والثلاثة التي تليها متواخية لأنها بمعنى (الظن). و (زعمت) مفرد، لأنه يكون عن غير (علم) و (ظن)، والغالب عليه القول عن اعتقاد<sup>(87)</sup>. يتضح من العبارات السابقة أن جملة الفعل الذهني الموجهة إذا تقدمت جلبت بفعلها حالة النصب التركيبية للجملة المضيفة بعدها، بحيث تكون هذه الأخيرة جملةً دامجة؛ إذا لم تظهر على أي من مكوناتها العلامة المعربة عن حالة النصب كما في العبارة (ب)، أو جملةً منصهرةً جزئياً؛ إذا ظهرت علامة النصب على بعض مكونات الجملة الدامجة كما في (58 ج، و)، أو جملةً منصهرةً كلياً؛ إذا ظهرت أو قُدرت على مكوناتها المتراكبة فيها بعلاقة الإسناد التركيبية. كما في العبارات (58 د. هـ. ز).

وبما أن الفعل الذهني ينفرد بخاصية اقتضائه المطرد لأن يكون موضوعه المنصوب جملة لا يستبعد في هذه الطائفة من الأفعال أن تكون للتوجيه وضعاً. فتستعمل لغير التوجيه بشرط، كأن تستعمل مكثفية بموضوعها المرفوع<sup>(88)</sup>، كما في الجملة (59 أ) أو تزيد عليه بمصدرها كما في (59 ب).

(59) (أ) ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (2 - 78)

(ب) ﴿وَلَا تَرْضَوْنَ لَهَا السَّوَاءَ﴾ (48 - 12).

وتكشف المقارنة بين استعمال الأفعال الذهنية أن هذه تكون موجهة في العبارات (58) وتامة في مثل (59) يعني هذا أنها تخضع لنفس المبدأ الضابط لاستعمال الأفعال الناقصة. حيث يقترن نقصانها بدخولها على الجملة لتزمينها، كما في (60 أ) وتماها باكتفائها بالموضوع المرفوع في الجملة (60 ب).

(87) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 78.

(88) ذكر ابن يعيش أن الأفعال الذهنية تستعمل وصفية للأخبار عن نوع الاعتقاد إذا لم تذكر معها الجملة الدامجة أو المنصهرة. فقال: «إذا قلت ظننت فقد أقدت المخاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت علمت فقد أخبرت أنه ليس عندك شك. وكذلك سائرهما». للمزيد من التفصيل انظر شرح المفصل ج 7، ص 83. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 2، ص 323.

(60) (أ) ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ . (213-2) .

(ب) إذا كان الشتاء فادفئوني .

تبين أن صلاً تداولياً يمكنه أن يعمل جملةً موجَّهةً يلحقها بالجملة المضيفة الموجَّهة، فترتبط بها عاملياً كما في عبارات المجموعة (58) أو دلاليّاً كما هو شأن العبارات في المجموعة (58) . وسنرى فيما يلي كيف يتسلط أصل الخفة التداولي على الجملة الضييفة الموجَّهة، فيختزل بعض مكوناتها للاقتراب من الموجَّهات المقيدة . وكان الأصل في التوجيه أن يكون بالمفردات .

يفترض في كل جملة ضييفة موجَّهة أن تقبل الاختزال، لأنها تخضع لأصل الخفة الذي يجري على ما يكثر استعماله . وهكذا يلاحظ تأثير هذا الأصل في اختزال جملة القسم الواردة في العبارة (57 أ) والتي لم يبق منها ، كما يتضح من العبارة المرادفة (61 أ) ، سوى المركب الحرفي (والله) المتكون من (واوالقسم) والاسم المقسم به (الله) . ويلاحظ تأثيره أيضاً في تقليص الجملة الضييفة الواردة في العبارة (57 ج) ، إذ تحولت إلى مركب حرفي (في نظري) ؛ يرتبط عاملياً <sup>(89)</sup> بالجملة المضيفة الموجَّهة في العبارة المرادفة (61 ب) ، ومثلها (61 ج) . .

(61) (أ) والله ما سعت في إذايتك .

(ب) أنت أعلم أقرانك في ظني .

(ج) في ظني أنك فاضل .

ويدخل في المركبات الحرفية الموجَّهة التي تتعاقب، وتتبادل الموقع والمركَّب من الجار ومعموله (في نظري)، كلُّ مركب ينحل إلى الجار وإلى مصدر الفعل الذهني . مثل : (في علمي)، و (في رأيي)، و (في وجداني)

(89) سبق أن أثبتنا ، في الأوراعي ، إعراب الناسخ الحرفي ، أن همزة الناسخ تفتح إذا دخل على جملة ترتبط بغيرها عاملياً ، كما هو حالها في العبارة (61 ج) . وللمزيد من التوضيح انظر أيضاً المرادي ، الجنى الداني ، ص 407 والمبرد ، المقتضب ، ج 2 ، ص 340 وما بعدها .

ونحوها ( في اعتقادي )، و( في تصوري ) . وتشترك جميع هذه المركبات الحرفية الموجهة في الإفصاح عن وظيفة تداولية ترتبط بمنحى اعتقاد أحد المتخاطبين تجاه الجملة المضيفة .

ويعمل أصل الخفة في الجملة الموجهة، ويظهر أثر عمله في اختزال بعض مكوناتها ( الفعل ومرفوعه ) مع الاحتفاظ بمصدر منصوب بديلاً عن فعله المختزل مع مرفوعه<sup>(90)</sup> ويكون ربط الجملتين المضيفة وموجهتها عاملياً إذا تقدمت الضيئة . وبالأحرى ما بقي منها، كما في مجموعة الجمل (62) الآتية . وإذا تأخرت، كما في مجموعة الجمل (63) انقطع عملها، إذ يلغى إلغاء عمل الأفعال الذهنية إذا تأخرت عما تعمل فيه .

(62) ( أ ) أحقاً أن أخطلكم هجاني .

( ب ) فعلاً لا يسلم المرء من لسان جاهل .

( ج ) الحق أن الحكمة خير كثير .

( د ) باطلاً أن الإسلام دين عنف .

(63) ( أ ) ﴿ أولئك هم الكافرون حقاً ﴾ ( 4 - 151 ) .

( ب ) عميت قلوب الدنياويين بتاتا / ألبتة .

( ج ) سنعود المريض قطعاً .

( د ) وإذا مات سرنا في جنازته حتماً .

يلزم عن صحة المثبت في المبحث (3.4.5) ونحوه مما تقدم ضرورة أن يُعتبر، في تحليل العبارة، أصول المبدأ التداولي الذي يشارك في إقامة اللغة وعمل بنيتها . ويتحقق ذلك بتفكيك أولي للعبارة؛ فيُناط قسم من مكوناتها بالأصل التداولي العامل لها . وعليه يتعين أن تنحل كل عبارة في المجموعتين

(90) عقد سيبويه في الكتاب عدداً من الأبواب للمصدر المنسوب بفعله المختزل . ويتكرر في جميعها مثل قوله « وكأنه حيث قال : ( معاذ الله ) قال ( عياذاً بالله ) ، و ( عياذاً ) انتصب على ( أعوذ بالله عياذاً ) ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا ... خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به » ، الكتاب ج 1 ، ص 162

إلى مكون منصوب بديل عن فعله المختزل مع مرفوعه معمول بأصل تداولي فكان موجهاً للجملة المضيفة المكون الثاني في كل عبارة. ولتوضيح هذا التحليل نجعل كل عبارة بين حاضنتين [...]، ونضع بين معقوفين [...] مكوّنهما الموجّه المعمول بأصل تداولي، وبين قوسين ( ) مكوّنهما الموجّه المعمول بأصول المبدأ الدلالي فنحصل على التمثيل (64) الموالي .

(64) (أ) { [أحقاً] (أن أخطلكم هجاني) } .

(ب) { (سنعود المريض) [قطعاً] } .

وإذا اتضح كيف تعمل أصول التداول موجّهات تنضاف إلى جملة رئيسية موجّهة أمكن أن نزيد في توضيح عمل هذه الأصول المتمثل في إسقاط بعض مكونات الجملة والاقتصار على بعضها الباقي، أو في اختزال الجملة بالإنبابة .

#### 4.4.5 التداول مناط الاختصار والاختزال .

في المبحث (6.3 من ج 1) المخصص للشغور تبين أنه غير الحذف ، وإن اتحد في خلو موقع داخل البنية القولية أو الكلامية من بعض مكوناتها . واتضح أيضاً أن أحد فرعي الحذف الاختصار؛ وهو حذف يقع في القول وليس في الكلام ، ويحصل بإسقاط مكون أو أكثر من البنية القولية من غير أن يترتب عنه، بشهادة دليل، سقوط المقابل من البنية الكلامية. والذي يعيننا الآن إثبات العامل الذي يقضي بترك عنصر قولي مع الاحتفاظ بمقابلته الكلامي .

من خلال المقارنة بين الأزواج الجمالية الآتية يتبين أن التشاكل البنيوي بين الجملتين (أ) و(ب) حاصل في مستوى البنية الكلامية؛ لأن محتوَاهما واحد، وغير ملحوظ في مستوى البنية القولية. إذ تخلو الجملة (أ) من بعض مكوناتها القولية الماثلة في الجملة (ب) .

- (65) (أ) في ذمته درهم ليس إلا .  
 (ب) في ذمته درهم ليس إلا ذاك .  
 (66) (أ) أنت حر من بعد .  
 (ب) أنت حر من بعد ذاك الوقت .  
 (67) (أ) عامل حالة الرفع علاقة الإسناد لا غير .  
 (ب) عامل حالة النصب علاقة الإفضال لا غيرها من الإمكانات .  
 (68) (أ) تجرّع الدواء إما لا .  
 (ب) تجرّع الدواء إن كنت لا تقي نفسك .  
 الجمل (أ)، في المجموعات الجمالية (65-68)، تشترك في توفرها على « عنصر مفعول ». وهو ما تبقى من : (1) مركب حرفي . مثل (إلا) في (65) المفعول عن المستثنى المحذوف من مركبه بأصل الحفة التداولي<sup>(91)</sup> . و (2) مركب إضافي، منه (من بعد) و (لا غير)؛ المذكورين بالتوالي في (66) و (67)، المفعولين عن المضاف إليه المحذوف أيضاً بأصل الحفة . وعليه قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) . أي « من قبل غلبة الروم ومن بعدها »<sup>(92)</sup> . و (3) مركبات موضعية؛ مثل حرف النفي (لا) المفعول عن الفعل المحذوف من مركبه في (68) بنفس الأصل<sup>(93)</sup> .

(91) صرح أكثر من نحوي بأن أصل الحفة التداولي هو عامل الحذف في مثل الجملة (65) أ . قال سيبويه « باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً . وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا . كانه قال ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك . ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني » الكتاب ، ج ، ص 375 انظر أيضاً الرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 20 .

(92) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج 7 ، ص 163 . وفي حكم « بعد » و « قبل » قال أبو جعفر النحاس : « إن سبيلهما أن لا يعربا لأنهما قد كانتا حذف منهن المضاف إليهما والإضافة فصارتا معرفتين من غير جهة التعريف فزال تمكّنهما فلم يُخليا من حركة ، لأنهما كانتا معرفتين ، فاختير لهما الضم . لأنه قد يلحقهما بحق الإعراب الجر والنصب فاعطينا غيرتينك الحركتين فضمنا » إعراب القرآن ، ج 2 ، ص 581 .

(93) في ترادف جملتي المجموعة (68) أعلاه قال سيبويه : « قولهم : (إما لا) فكانه يقول : (افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره) ولكنهم حذفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه وتصرفوا حتى استغنوا عنه بهذا » ، الكتاب ، ج 1 ، ص 148 .

بينما الجمل (ب) من تلك المجموعات تتحد في مثل جميع العناصر المكونة للمركبات: الحرفي (إلا ذاك) في (68 ب)، والإضافي؛ (بعد ذاك) و(غيرها) في (66 ب) و(67 ب) بذاك التوالي، والفعلية (لاتقي) في مثل (68 ب). ومن أمثلة نحاة العربية للمحذوف اختصاراً بأصل الحفة التداولي نضيف ما يلي :

(69) (أ) لا عليك .

(ب) لا بأس عليك .

(70) (أ) من الآن فصاعداً .

(ب) من الآن فزاد الوقت صاعداً .

الأزواج الجمالية (أ) و(ب) في المجموعات السابقة تتشاكل بنيتها الكلامية وإن تغايرت بنيتها القولية بسبب ما وقع في الجمل (أ) من الاختصار . فكان لكل زوج نفس المحتوى والسياق، ويحصل بالجملة نفس الغرض فكانتا مترادفتين، إذ تفسر الجملة (ب) الجملة (أ)، كما يتضح من قول المبرد «وما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك. إنما يريدون لا بأس عليك»<sup>(94)</sup>، ومن قول سيبويه «أخذته بدرهم فزائداً حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه»<sup>(95)</sup> .

وما وقع فيه الاختصار بأصل الإفادة التداولي سياق يضيق فيه الوقت على قول الجملة بجميع مكوناتها وإلا فأت الغرض، ويضطر معه المتكلم إلى اختصار البنية القولية بالإبقاء على الأهم من مكوناتها وحذف كل قولة؛ وإن لم تمثل في العبارة، تصل كلمتها إلى المخاطب . من أمثلة المحذوف بفعل أصل الإفادة التداولي نسوق ما تبقى من الجمل التالية .

(94) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 129 .

(95) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 146 . وقبله عقد سيبويه عدة أبواب للفعل المضمر المستعمل إظهاره والفعل المضمر المتروك إظهاره . إذا كان المخاطب مستغنياً عن لفظ المتكلم بالفعل . للمزيد من التفصيل انظر ص 128 وما بعدها . من نفس الجزء .

(71) (أ) عندك .

(ب) مكانك .

(ج) خلفك ، {أمامك ، تحتك ، فوقك} .

(72) (أ) النارَ النارَ .

(ب) الطريقَ الطريقَ .

(ج) المسجدَ ؛ {الكلية ، المسرحَ المحكمة} .

(73) (أ) هلاً كتاباً نافعاً

(ب) ألا سيارةً أجده من هذه .

(ج) خيرَ مقدّم .

عملاً بالمشتبك في المبحث (4.5.3 ج 1) المخصص لعوامل الأحوال والوظائف، ومسايرة للجرجاني<sup>(96)</sup> حول أصل اختصاص الفائدة بالجملة وتعذر حصولها بالكلمة الواحدة ، يلزم ألا يحصل التواصل بالماثل من المكونات في المجموعات (71-73) . وإنما يحصل بانتظام ذلك الماثل مع كوامن في بنية تمثل جملة تامة التكوين . وإذا كانت المركبات الماثلة في تلك المجموعات تشترك جميعها في حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال التركيبية القائمة بين الفضلات والمركب الإسنادي، تعين أن يكون الكامنُ كلمته في تلك العبارات المحذوفُ قولته منها بأصل تداولي مركباً إسنادياً؛ قدره سيبويه بالفعل مع مرفوعه .

(96) لا يحصل التواصل (أو الفائدة) بما دون الجملة . قال الجرجاني في تعليل هذه المقدمة : «تحتاج أن تعرف ... أصلاً ؛ وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ، ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يُضم إليه . والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي ... وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له ... وكذلك النفي يقتضي منقياً ومنقياً عنه ... فلما كان الأمر كذلك احتجج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما ... فكان دانك الشيطان المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، وقيل للمثبت وللمنفي مسند وحديث ، وللمثبت له وللمنفي عنه مسند إليه ومحدث عنه . وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد ، أو الفعل وحده ، صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له ومنقياً ومنقياً عنه وذلك محال » أسرار البلاغة ، ص 412 .

لمثل المجموعة (71) يقدر سيبويه<sup>(97)</sup>، بذاك التوالي؛ (احذر ما بين يديك) و(الزم مكانك) و(أفطن لما خلفك). وفي كل ذلك تحذير من شيء حال بإحدى الجهات المنصوص عليها. كما يقدر مركباً إسنادياً للمنصوبات الماثلة في المجموعة (72)، ويجعله فعلاً مع مرفوعه. مثل (لا تقرب النار)، و(خل الطريق أو تنح عنها). وفسي النهي (لا تقرب) والأمر (خل) تحذير، من الشيء المذكور، مستفاد من تكرار قولته<sup>(98)</sup> (النار النار) و(الطريق الطريق). ولمثل المنصوب (المسجد أو المحكمة) يُقدر سيبويه الفعل (قصد أو أراد)، كأن يرى المتكلم شخصاً متوجهاً وجهة المسجد في وقت الصلاة أو وجهة المحكمة في هيئة المحامي بحيث يكفيه أن يذكر منتهى غايته؛ (المسجد أو المحكمة). ومن المحذوف اختصاراً في (73) مركبات جملية<sup>(99)</sup>، من قبيل (هلاً تؤلف أو تحضر كتاباً نافعاً) و(ألا تشتري سيارة أجد من هذه)، و(قدمت خير مقدم). إلا أن هذه الجملة الأخيرة ليس فيها ما في الجملتين قبلها من معنى التحضيض المقترن بأداتيه (هلاً، وإلا).

كل حذف مما تقدم حاصل في مستوى البنية القولية لا غير. ولا يبرره سيبويه ونحاة آخرون بغير أصول التداول. كما يتضح بصريح العبارة من قوله في تعليقه لنصب الأسماء الماثلة فيها؛ «أما النصب فكأنه بناه على قوله: قدمت. فقال قدمت خير مقدم وإن لم يسمع منه هذا اللفظ فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمت... وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال»<sup>(100)</sup>. وعليه

(97) انظر الكتاب، ج 1، ص 126.

(98) راجع باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. الكتاب، ج 1، ص 128.

(99) تقدم في (4.5.3) أن المركب الجملي كل مترابطين بعلاقة الإسناد، كالفعل ومراكبه المرفوع، وهو مختصر كما ذكره أيضاً ابن جني إذ قال: «وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتهما المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربت وبضربان... وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد». الخصائص، ج 2، ص 361.

(100) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 138.



يجب أن يكون الاختصار، كما سبق تحديده في مقابل قسيمه الاقتصار، أثراً خلفه إجراء أصلي الخفة والإفادة من مبدأ التداول؛ بوصفه أحد المبادئ الأربعة المقومة لكل لغة .

الاختزال كالاختصار في الانتماء إلى الحذف بعامل تداولي . ويفترقان من جهتي المائل والكامن . من الجهة الأولى يكون التمييز بينهما مقولياً إذ لا يمثل في الاختزال إلا المصدر<sup>(101)</sup>، ويمثل في الاختصار كل اسم إلا المصدر . ومن جهة ثانية الكامن مع الاختزال متروك إظهاره<sup>(102)</sup>، وهو مع الاختصار مستعمل إظهاره . وهكذا تكون الجمل الكامنة مختزلة، وتكون المصادر المائلة بدلاً منها، إذ « المصدر أبداً في موضع فعله »<sup>(103)</sup>، فلم يحسن إظهار الكامن مع مثول البديل . كما تكشف العبارات الواردة في المجموعات التالية :

(74) (أ) تحيةً وسلاماً .

(ب) هنياً لك الجائزة .

(ج) تباً وجدعاً .

(د) ويئلك .

(75) (أ) عجباً {سبحان الله} من سوء خلُقك .

(ب) معذرة إليك إن أسأت الظن بك .

(ج) معاذ الله أن أسخر منك .

(د) مرحباً بك ، أهلاً وسهلاً، شكراً لك .

(101) انظر « باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره » وما بعده من الأبواب التي عقدها سيبويه لنفس الظاهرة في الكتاب ، ج 1 ، ص 156 .

(102) ذكر سيبويه نظائر للمصدر في البناء وانجرى . كالأسماء المحضة ( رِيَاءٌ ) إذا أخذت أفعال الجواهر منها ( ترب ) ، وكالصفات المشتقة ( هنياً مريئاً إذا كان للصفة سلوك فعلها فيكون كل واحد منهما بدلاً من صاحبه في المعنى وفي رفع المراكب الظاهر . كما في مثل ( لِيَهْبِئْ لَكَ الْفَوْزَ ) و ( هنياً لك الفوز ) . للمزيد من التفصيل انظر الكتاب ، ج 1 ، ص 138 و 159 .

(103) سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 127 .

كل المصادر المنصوبة، وكذلك الصفة (هنيئاً)، في هذه العبارات بدائل من أفعالها المختلة مع مراكبه المرفوع. وتتميز المجموعة (74) بقصد المتكلم<sup>(104)</sup>، أن يُسهم، من خلال قول عباراتها، في إنشاء محتوياتها. وذلك بالدعاء للمخاطب بالحياة والسلامة في (74 أ) والهنء في (74 ب). أو بالدعاء عليه بقطع اليد وسواها من أطرافه (74 ب)، وبحلول الشر به والعذاب (74 ج). بخلاف ذلك مصادر المجموعة (75) باعتبارها بدائل لأفعالها الثابتة لدى المتكلم فلم يكن فيها شيء من معنى الدعاء. فهو ذاكر لاستغرابه من سوء خلق مخاطبه ولبراءة الله وتنزيهه، كما في (75 أ)، ومُنَبِّه على حجته في إساءة الظن بمخاطبه في (75 ج). نخلص مما تقدم إلى أن التوجيه الحاصل؛ بزيادة الوجهات أو بالحذف اختصاراً واختزالاً، تعملهما أصول المبدأ التداولي، ولا دخل لغيرها من أصول المبدأ الدلالي، والمبدأ الوضعي للوسائط، والمبدأ الصوري. إذ التداول هو المتصرف في بنية العبارات المسرودة؛ إما بزيادة تنضم إلى الجملة كما هو حال الوجهات. وإما بنقصان بعض مكونات الجملة كما هو الشأن في الحذف بقسميه. ويمكن أن نلاحق أثر التداول في ظواهر أخرى تركيبية؛ كتكوين مركبات، وصرفية؛ كالمرتبطة بتشقيق أفعال.

#### 5.4.5 من عمليات التداول الموضعية

يهمنا في هذا البحث أن نكشف عن علاقة التداول بالعمليات الموضعية المجراة على عضو داخل الجملة. وكأن بأصول هذا المبدأ تتوجه إلى مكون من الجملة بعينه، فتعزله عن سائر المكونات الأخرى لتعمل فيه دون أن تمس غيره مما يجاوره. إلا أن هذه الأصول لا يخلو أمرها من أيكون مجال عملها عنصراً من

(104) كون المتكلم، في الدعاء، يقصد أن يشارك في إنشاء محتوى عباراته ذكره سيبويه ونص عليه بقوله: «إذا ذكرتها (أي تلك العبارات) كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها و ترجيتها... لم يجوز أن يكون كل حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته». الكتاب، ج 1، ص 166.

مركب، وفي هذه الحالة وتبعاً لمبدأ التضامن قد يتسرب التغيير إلى عنصر آخر داخل ذلك المركب. وإما أن ينحصر عملها في المساهمة في تشكيل مركب؛ وذلك بضم «عنصر تداولي»؛ (وهو كل عنصر اقتضى التداول وجوده في مركب ما)، إلى «عنصر دلالي» مما يستوجب المبدأ الدلالي، بحيث يتركب من مجموع ذينكم العنصرين مركب واحد. وفيما يلي سنعمل على إظهار الأثر الموضوعي للتداول من خلال تناولنا لتينكم الحاليتين.

#### 1.5.4.5. حصر الخطاب و تشكيل المركب .

تقدم في المبحث (3.5.6. ج 1) أن حصر الخطاب أصل تداولي يتمثل في عزل الشخص المعني بالخطاب من بين الأشخاص الذين يتناولهم «العنصر الدلالي» على جهة الاستغراق والشمول. ومن العناصر الدلالية المهمة لأن تشكل مع عنصر تداولي مركباً واحداً نذكر تبعاً لسيبويه اسم فعل الأمر (رُويْدَ)، واسم الإشارة (ذا).

من أهم خصائص اسم الفعل أن اسميته تمنعه أن يتحمل ضمير المسند إليه غير المائل في البنية القولية للجملة، بينما الفعل له ذلك<sup>(105)</sup>. ويلزم عن تلك الخاصية أن يكون اسم فعل الأمر (رُويْدَ) مشاعاً بين مجموعة المخاطبين. ولتعيين المعني بالأمر المقصود بالخطاب يضطر المتكلم إلى أن يلحق بالعنصر الدلالي (رُويْدَ) عنصراً تداولياً (ك) به أمانة الجنس والعدد. فيشكل العنصران مركباً واحداً كما توضحه العبارة (76) الموالية.

(76) رُويْدَكَ { رويْدك ، رويْدكما ، رويْدكن } .

(105) عن الخاصية المذكورة أعلاه عبر سيبويه بقوله: «هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل... ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية». الكتاب، ج 1، ص 123.

عملاً بالمثبت أعلاه تكون كاف الخطاب، مع ما يلحقها من أمانة الجنس والعدد، عنصراً تداولياً رُكِّبَ إلى (رويد) لإزالة شيوعه وتخصيصه بحصره في بعض مجموعة المخاطبين. ويتعبير سيبويه «اعلم أن رويداً تلحقها الكاف... وهذه الكاف التي لحقت إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص. لأن رويد تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى. فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني»<sup>(106)</sup>.

وقد استدل سيبويه وبعده ابن جني بأكثر من دليل على أن هذه الكاف أمانة وليست ضميراً منتزعة إلى مقولة الاسم كالتي في مثل (قرأت كتابك فدعوتك). سيبويه استدل مراسيباً على تجرد الكاف من خصائص مقولة الاسم. وكذلك فعل ابن جني<sup>(107)</sup> حين «خلع عنها دلالة الاسم». لكن علة خلع الاسم عن تلك الكاف تكمن في تشكيل مركب مكون من عنصريين أحدهما دلالي والآخر تداولي.

وقبل المرور إلى الكشف عن أثر أصل حصر الخطاب في تشكيل مركب آخر لا بأس من الإشارة إلى أن سيبويه لم يلحق أمانة المخاطبين (كما) بأسماء فعل الأمر.

ولعله لم يسمعه مستعملاً. أما هذا الاستدراك منا فقائم على اطراد تعاقب أمارات الإفراد والتثنية والجمع على الموضع الواحد. ولا علة بنيوية تفرد الأمانة (كما) من بين المجموعة (ك، كما، كم، كن) بعدم اللحق باسم فعل الأمر أو غيره من العناصر الدلالية المهيأة لقبول تلك الأمارات.

(106) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 124.

(107) للوقوف على كيفية استدلال سيبويه وابن جني بعده على حرفية الكاف انظر بالتوالي الكتاب، ج 1، ص

125، والخصائص، ج 2، ص 185.

اسم الإشارة أحد تلك العناصر الدلالية القابلة لأن تنضم إليها (ك) الخطاب بوصفها عنصراً تداولياً اقتضاه أصل حصر الخطاب<sup>(108)</sup> فجرده من خصائص مقوله الاسم. إذ لو بقيت تلك الكاف على اسميتها، كما في نحو (عَمَلُكَ شَهْرَكَ)، لكان اسم الإشارة المعرفة مضافاً إلى الضمير المعرفة، وفيه نقض لأصل الإضافة؛ ولصون هذا الأصل من النقض امتنع على الكاف المنضمة إلى اسم الإشارة أن تحتفظ بما كان لها من خصائص الاسم<sup>(109)</sup>.

ومن أهم مميزات اسم الإشارة أنه يتحمل خصائص صرفية مكررة. بحيث يومئ اسم الإشارة في الأفراد إلى جنس المشار إليه؛ (يكون <ذا> إشارة لمفرد مذكر، و<تا> لمفرد مؤنث). وفي التثنية تلحقه الصرفة <ن> التي تومئ إلى ذاك العدد وقد اقترنت بها الصرفة <كما> الدالة أيضاً على نفس العدد لكن في مجموعة المخاطبين لا في المشار إليه الذي تكفلت الصرفة <ن> ببيانه.

بإشارة <ذا> مع صرفته <ن> إلى مذكر مثنى يكون العنصر (دان) دلالياً. أما (كما) الملحقة به في نحو (ذانكما) فإنها تومئ إلى شخصين اثنين من مجموعة المخاطبين. فكانت عنصراً تداولياً عمله أصل حصر الخطاب في الشخصين المقصودين. وبصحة ما ذكرنا يمكن أن نستخلص الفرضية المراسية (77) الموالية.

(77). كل عنصر ورد في تركيب، وقد تكرر اقترانه أيضاً باسم الإشارة، فهو صرفة عملها التداول.

(108) من النحاة المتأخرين الذين نبهوا أيضاً على حرفية كاف الخطاب ابن مالك و كل من شرح ألفيته. من بينهم الأشموني إذ قال في شرح قول ابن مالك «انطقاً بالكاف حرفاً أي انطقن بالكاف محكوماً عليها بالحرفية، وهو اتفاق. ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير، كما هو في نحو (غلامك). ولحق الكاف للدلالة على الخطاب، وعلى حال مخاطب من كونه مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً». الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص 150.

(109) عن المانع المذكور أعلاه عبر ابن الناطم في شرحه لألفية أبيه فقال: «وإنما حكم على هذه الكاف بأنها حرف، لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً واللازم منتف، لأن اسم الإشارة لا يقبل الإضافة، لأنه لا يقبل التنكير». ابن الناطم شرح الألفية، ص 78.

عملاً بهذه الفرضية يكون المركب الإشاري في الجملتين (78) الآتيتين مؤلفاً من عنصر تداولي <كما> ومن عنصر دلالي (ذان) و(تان). وعلى نحو من ذلك التأليف سائر المركبات الإشارية في مجموعة الجمل (79) المقبلة.

(78) (أ) ما ذانكما فوق رأسكما .

(ب) كيف تانكما المريضتين<sup>(110)</sup> .

(79) (أ) ﴿وما تلكَ بيمينكَ يا موسى﴾. (17-20) .

(ب) ﴿ذلكمُ الله ربكمُ فاعبدوه﴾. (3-10) .

(ج) ما ذلكَ تحت قدمك .

وليس غرضنا من ذكر هذه الأمثلة حصر جميع الاحتمالات، وهو ما فعله الأشموني والصبان بعده<sup>(111)</sup>، بل سعينا من وراء ذلك إلى بيان كيف تصح الجملة من جهة مطابقة العنصر التداولي في المركب الإشاري للمخاطب المعني، كما في جمل المجموعتين (78-79)، بحيث يلزم عن عدم تلك المطابقة اختلال بنية الجملة الموضح بالجملة (80) الموالية .

(80) (أ) ما ذاكَ تحت قدمك \*

(ب) هل تانكم سيارتَاكن \*

(ج) أولئك إخوتكم \*

فساد جمل المجموعة (80) مبهر بعدم المطابقة لا غير. لأن (ك) العنصر التداولي في المركب الإشاري في الجملة (أ) يدل على انحصار الخطاب في مفرد مذكر، بينما الضمير (ك) في (قدمك) يعود على مفرد مؤنث. كما أن (كم) بعض المركب الإشاري (تانكم) حاصر للخطاب في جماعة الذكور،

(110) مثل الجملة أعلاه قوله تعالى: (ألم أنهكما عن تكلما الشجرة) (7-22). وفي وصف (كما) في الآية قال ابن جني: «(كما) من (أنهكما) منصوبة الموضع، و(كما) من (تلكما) لا موضع لها، لأنها حرف خطاب». الخصائص، ج 2، ص 185.

(111) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 1، ص 151 و 152.

بينما (كن) بعض المركب الإضافي (سيارتاكن) دالٌ على جماعة الإناث . ولانعدام التطابق العددي بين (ك) بعض المركب الإشاري (أولئك) في الجملة (ج) وبين (كم) بعض المركب الإضافي (إخوتكم) اختلت البنية التركيبية لتلك الجملة . وما قدمناه هنا كاف لإثبات الأثر الموضوعي الناجم عن إجراء أصل تداولي فتشكل ذلك المركب الذي ينحل إلى عنصرين دلالي وتداولي .

#### 2.5.4.5 اختراق التداول للتركيب .

غرضنا في هذا الموضع أن نحدد العلاقة القائمة بين التداول والمكون الصرفي وذلك بالكشف عن أثر أصول الأول الملحوظ في قواعد الثاني التي تضبط صيغ الأفعال وأبنيتها الصرفية . ولبيان كيف يخترق التداول التركيب ليُعلّق به التصريف فيعمل في مواده نأخذ البناء لغير الفاعل نموذجاً للتشخيص .

سبق أن تناولنا ، في المبحث (4.3 ج 1)، البناء لغير الفاعل . وذكرنا هنالك نهيجته المنحصرة في نزع الفاعل ، فصرف الفعل إلى (فُعل) مع استبدال لواصق المطابقة ، فنقل المفعول من موقع النصب إلى موقع يستلم فيه حالة الرفع ، ويفرض على الفعل أن يطابقه . لكن وجود مجموعة من الأفعال المبنية وضعاً للمفعول<sup>(112)</sup> ، فلم تعرف نزع الفاعل ، يقضي أن تكون أول عملية في نهيجة هذا البناء هي صرف الفعل إلى (فُعل) للحصول على بنيته الصركيبية<sup>(113)</sup> التي تهيئه للدخول في علاقة الإسناد التركيبية مع مركب؛

(112) من الأفعال المبنية وضعاً لغير الفاعل ذكر نحاة العربية وصرفيوها : وَرَدَ ، وَخَمَ ، وَقُبِدَ ، وَجُنَ ، وَسَلَّ ، وَزُكِمَ ، وَوَعِكَ . وهذه الأفعال ونحوها مما لم يذكر هنا الظاهر أنها تشترك في خاصية الدلالة على داء . كما جاء في الرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ص 272 .

(113) المفهوم من راسمة الصركيبية سبق أن تناولناه بالتفصيل في المبحث (5.6.3 ، ج 1) وحددناه في الطرة 332.

يكون له من الأحوال التركيبية الرفع ولا يكون له من الوظائف النحوية الفاعلية. بعد صرف الفعل تأتي عملية نزع الفاعل بشرط ألا يكون الفعل من زمرة المبني وضعاً لغير الفاعل. فعملية نقل مركب طرف في علاقة الإفضال لجعله طرفاً في علاقة الإسناد.

تسلسل ما ذكر من العمليات المشكلة لنهيجة البناء لغير الفاعل ضامنه مبدأ التساند القائم بين العناصر المتراكبة. بمعنى يمكن إطلاق تلك السلسلة من العمليات بإجراء موضعي يمس صيغة الفعل لتنطلق بعد ذلك باقي العمليات بتواليها المذكور. وإذا بحثنا عن العامل الذي حفز الفعل إلى صيغة (فُعِلَ) وحمله عليها فلن نجد سوى التداول. ولذلك ترى ابن عصفور يدخل التداول ضمن المباحث الرئيسية في مسألة البناء لغير الفاعل<sup>(114)</sup>. وقد طول لغويو العربية صرفيين ونحويين وبيانين في سرد الأغراض التي يبني لها الفعل لغير الفاعل<sup>(115)</sup>. لكن لها أصلاً واحداً تنحدر منه؛ عبر عنه ابن جني بقوله؛ «ضابطه أن يكون الغرض إنما هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول، ولا غرض في إبانة الفاعل من هو»<sup>(116)</sup>. لأن «مخاطبك لا يريد منك الإخبار عن الفاعل وإنما همُّه واعتناؤه بالمفعول»<sup>(117)</sup>.

(114) مسألة البناء لغير الفاعل تنحل لدى ابن عصفور بمعرفة «سنة أشياء: السبب الذي لأجله حذف الفاعل، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها للمفعول والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت، وهل فعل المفعول بناء برأسه أو مغيير من فعل الفاعل»، شرح جمل الزجاجي، ص 534.

(115) للتوسع في الأغراض التي يُبنى لها الفعل لغير الفاعل انظر من الصرفيين البيجوري، فتح الخبير اللطيف، ص 22. ومن النحويين الرضي، شرح الكافية، ج 2، ص 272، وابن أبي الربيع، شرح جمل الزجاجي، ص 962. ومن البيانين الزركشي، البرهان، ج 3، ص 144.

(116) نظر النص في الزركشي، البرهان، ج 3، ص 144. ويتكرر الغرض الذي وصفه ابن جني في كتب النحو وغيرها. وهو السمة الرئيسة في نواة الفاسف عند شومسكي كما سبق أن أشرنا إلى قوله «للفغات طرق مختلفة لتجنب توجيه الاهتمام إلى الفاعل المنطقي والعناية به. أولها كفيات متناينة لتجنب التعبير عنه مع تمسكها بضرورة تركيبية تقضي بمثل المركب الاسمي السوج». انظر ص 100 من هذا العمل.

(117) ابن أبي الربيع، شرح جمل الزجاجي، ص 962.



يلزم عما تقدم أن يكون اهتمام المتخاطبين بوقوع الفعل بالمفعول هو الأصل التداولي الذي يؤثر مباشرة في صرف الفعل إلى (فُعِلَ) لطي ذكر فاعله. وذلك إما للعلم بتفرده بإيجاد ذلك الفعل وتعظيمه. كما في نحو الآية (81) الآتية. وإما للخوف منه (81 ب) أو عليه (81 ج)، وإما لتحقيقه (81 د). وقد يكون طي الفاعل لأغراض جزئية أخرى. كالإبهام على المخاطب، والإيجاز، أو لإقامة التجنيس الذي يحصل بتناسب صوتي بين وحدتين متساويتين. كما

في نحو العبارة (هـ) من المجموعة (81) الموالية:

(81) (أ) ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾<sup>(118)</sup>. (11-44)

(ب) صَفَعَ المحامي في مقر حزبه أمام الملاء.

(ج) خُرَّبَ حاسوب ابنك.

(د) كُذِّبَ الرسول (ص).

(هـ) من طابت سيرته حُمِدَت سيرته.

يحصل أحد تلك الأغراض المتعلقة بأصل إيقاع الفعل بالمفعول، ويتحدد الغرض المعني بالكلمات الماثلة قولاً لها في الأبنية القولية المسرودة في المجموعة (81)، إذا لم يلزم طي ذكر الفاعل عن ضرورة الجهل به كما في نحو الجملة (82) الموالية.

(82) سُرِقَ مذياع السيارة نهراً في وسط المدينة.

من خلال المقارنة بين سياقي الجملة (82) وجمل المجموعة (81) يتبين أن أصل إيقاع الفعل بالمفعول لا يخلو إجراؤه من أن يكون إجبارياً؛ إذا كان الفاعل

(118) الغرض من الإخبار بالفعل المبني للمفعول في الآية الكريمة أعلاه وصفه الزركشي نقلاً عن الزمخشري المفصل، ج 2، ص 398، فقال: «كان طي ذكر الفاعل كالواجب لأمرين. أحدهما أنه إن تعين الفاعل وعلم أن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده كان ذكره فضلاً ولغواً. والثاني الإيذان بأنه منه غير مشارك ولا مدافع عن الاستثناء به والتفرد بإيجاده وأيضاً فما في ذلك من مصير أن اسمه جدير بأن يضاف ويرتفع به عن الابتذال والامتنان». البرهان، ج 3، ص 145.

مجهولاً، أو اختيارياً إذا كان المتكلم قد طوّعت له العلاقة التي تجمعها بمخاطبه أن يتخلى عن ذكر الفاعل من جراء غرض مروم من الأغراض المسرودة .  
 بما أثبتناه في الفقرة الأخيرة يكون محتوى الأصل التداولي المسمى إيقاع الفعل بالمفعول، متكلماً جاهلاً بالفاعل أو غير جاهل به ولكن قاصداً غرضاً يحصل بطي الفاعل . وكل متكلم لا يوجد متصفاً بإحدى تينكم الصفتين لا يحسن منه، تبعاً للعلاقة التي تجمعها بالمخاطب، صرفُ الفعل إلى (فعل) من أجل طي فاعله . ولا شيء يدل على أثر أصول التداول في بنية الجملة من ربط التغييرات البنيوية بطرفي العلاقة (ع) القائمة بين المتكلم (ك<sub>2</sub>) والمخاطب (خ<sub>1</sub>) كما سبق تحديدها (119) .

(119) نلتوسع في المفهوم من العلاقة القائمة بين المخاطبين انظر الصياغة (ك<sub>2</sub> ع<sub>1</sub> خ<sub>1</sub>) في العبارة (30) من المبحث (4. ج 1) .

## خلاصة

بين الكلي من اللسانيات المتوجه بالبحث إلى ما يعم كل اللغات البشرية، وبين الجزئي منها الذي يحصر تأمله في الخاص باللغة المعينة تأتي اللسانيات النسبية المؤطرة للانحاء النمطية. والنحو النمطي، باعتباره جهازاً نظرياً للوصف، أساسه الوسائط اللغوية المقومة لعدد محصور من اللغات، وغايته صوغ القواعد اللسانية التي تعم لغات موحدة بنيوياً بوسائطها الجامعة بينها. وهدفه منع انتشار الاختلاف بين اللغات إلى ما لا نهاية أو افتعال الائتلاف بينها إلى درجة سبكها في بنية نحو واحد يعم جميعها .

اللسانيات النسبية، كما تتصور هنا، تفترض أن للغات البشرية مبادئ واحدة؛ (مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي، ومبدأ وضعي، ومبدأ صوري)، لكن حظوظها من المبدأ الوضعي متغايرة، وتوزيعها لأصول المبدأين الدلالي والتداولي لا يتم في كل اللغات بطريقة واحدة. ويلزم عن ذلك أن تختلف مكونات اللغات عدداً وحجماً. لذا لا يليق بالنظرية اللسانية أن تهمل تباين الأنحاء الموصوفة والواصفة، من حيث عدد المكونات وحجم المكون الواحد في كل نمط لغوي .

مما ينضوي إلى اللسانيات النسبية، ولا يؤخذ به لعدم دخوله في التصور المقدم للنسبية في الفقرة السابقة، نذكر أولاً ما تناول القرابة السلالية بين اللغات. رفض هذا الضرب من الدراسة اللغوية يستند إلى مبررات. منها ضيق مجال المقارنة لقيامها على القليل من الجزئيات المتناهية في الصغر. إضافة إلى وقوع هدف الدراسة خارج اللغة. وأخيراً الامتناع المنطقي لتحصيل المعرفة العلمية داخلها بمنهج الاستقراء والاستنباط (أو القرب). وثانياً ما صنّف اللغات على أساس القرابة النمطية. من أهم ما يُبرر به رفض هذا الضرب من البحث في اللغة الاختيارُ الاعباطي لمعيار التصنيف، وغياب المبادئ العامة المفسرة للأصناف

اللغوية المحتملة و لكيفية تدرج اللغات داخل صنفها . وبذلك تداخلت الأصناف المتغيرة ، وانتفى من البحث طابع التنبؤ لعدم الاهتمام بإنشاء النظرية اللسانية . من النمطية اللسانية المنضوية إلى التيار النسبي في البحث اللغوي نحفظ بنزوعها إلى إقامة نظرية لسانية لبناء نماذج من الأنحاء النمطية . بشرط أن تكون أوليات تلك النظرية فرضياتٍ مراسيةً جُرِدَتْ باستقراء لغات . إذ دور الاستقراء ، بوصفه فلماً من منهجية تحصيل المعرفة العلمية فلّقها الثاني الاستنباط ، منحصرٌ في تكوين فرضيات مراسية . لكن معرفتنا باللغة لا تنمو إن سايرنا النمطية اللسانية في حصر مجال المقارنة في بنية الجملة أو في بعض مكونات اللغة . وإنما تتطور تلك المعرفة إن تمكنا من حصر اللغات البشرية في نمطين اثنين . تقابل لغاتهما ملحوظ في المعجم والصرف والتركيب ، ومفسّرٌ بالتقابل القائم بين وسائطهما اللغوية .

كون اللغات البشرية تشترك في أساس جامع بينها من أهم الفرضيات المراسية الثابتة في اللسانيات النسبية ؛ النمطية أو الخاصة . والأساس الجامع بين اللغات في هذا العمل ليس البنية المنطقية الدلالية ، كما في النمطية ، بل هو (1) المعجم المحض المنتظم مفرداته بعلاقات التباين ، والتناظر ، والتباظر ، فالانتماء . و(2) العلاقات الدلالية التي تتخذ من مفردات المعجم أطرافاً لها . كالسببية ، والعلية ، والإضافة ، والانتماء . عن ائتلاف مفردات المعجم بالعلاقات الدلالية تتكون بنية كلامية توازيها بنية قولية تراكبت فيها قولات المعجم بعلاقات تركيبية كالإسناد ، والإفضال ، البنية الكلامية أساس مشترك بين اللغات توازيها أبنية قولية نمطية .

بدل القول مع النمطية اللسانية إن للجملة في كل اللغات بنية سحيقة كلية ، وبنية سطحية خاصة ، وبنية عميقة نمطية ، نرى أن لكل اللغات البشرية مستويات ثلاث ؛ مستوى كلي يتمثل في أصول المبدئين الدلالي و التداولي .

ومستوى نمطي يتمثل في المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية ، ومستوى خاص متمثل في الخصائص الفارقة بين لغات النمط الواحد المستند إلى نفس الوسائط اللغوية . ولا يُفسّر وجود الخصائص الفارقة مع اتحاد الوسائط اللغوية بغير تمدد الوسائل التي يوفرها الوسيط الواحد . وسيط الجذع، مثلاً ، يميز اللغات الآخذة به بخاصية المحافظة على بنية القَوْلَة من التغيير الداخلي . لكنه يوفر إمكانية «الضم» للغات العازلة كالصينية ، وإمكانية «السبك» للغات الإلصاقية كالأنجليزية . والضم أو السبك من الوسائط الخصوصية .

وبما أن انتظام الوسائط اللغوية أساس اتساق الخصائص البنيوية المميزة للنمط اللغوي زالت الحاجة إلى الكليات اللزومية الضرورية في النمطية اللسانية . وبذلك نتجنب ركاماً هائلاً من المشاكل المنهجية ومن التصورات الجوفاء؛ الخالية من أي محتوى واقعي، مع أن اقتناصها يحصل بمنهج الاستقراء المرتكز على المعاينة الحسية لمعطيات تنتمي إلى أكبر عدد من اللغات

منهج الاستقراء المستند إلى عنصر الملاحظة المراسية لمعطيات من لغات مختلفة لا يفيد في تحصيل المعرفة العلمية ما لم يعزز بمنهج الاستنباط بوصفه قواعد مضبوطة لاستخلاص أقوال مشتقة من مقدمات . فلا الاستقراء يفيد إن التزم بالمعاينة الحسية للظواهر موضوع المقارنة ، ولم يطلب أكثر من استخلاص الخاصية اللغوية التي لوحظ تردها بنسبة معينة، ولا الاستنباط يفيد أيضاً إن فهم منه ترتيب خصائص في سلمية تساند من أجل تعميمها . وإذا كانت النمطية اللسانية قد رفضت كلياً الاستنباط الخالص المنطلق من مصفوفات، أو فرضيات اعتباطية، فإن ذلك لا يلزم عنه السقوط مباشرة في التفكير الاستقرائي الملتزم بحدود الملاحظة المراسية للوقائع الحسية . لأن بين الاستقراء الخالص والاستنباط الخالص مسلك ثالث يجمع بينهما بكيفية تجعل منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط .



## الفصل السادس

### منهج اللسانيات النسبية لتحصيل المعرفة اللغوية .

#### تقديم .

سبق أن أثبتنا في الفصل الأول من هذا العمل أن من جملة ما يميز اللسانيات النسبية كونها تتخذ القرب؛ (الاستقراء فالاستنباط) منهجاً لاقتناص الخصائص النمطية للغات البشرية. وسبق أن بينا في موضع آخر<sup>(120)</sup> أن القرب يمثل المنهجية المناسبة للنظرية المعرفية الكسبية إطار النظرية اللسانية النسبية. وبررنا هناك انشطار هذه المنهجية إلى فرعين مترابطين؛ بحكم انطلاق الفرع الثاني؛ الاستنباط، من منتهى الفرع الأول الاستقراء. ومهدنا لتدرج الفرع الأخير عبر مسلكين متعاقبين.

(أ) مسلك الملاحظة المراسية . تستقله «قوى المعرفة» المهيأة طبعاً وخلقةً للالتزام بحدود الملاحظة المراسية للوقائع الحسية ، فتنتهي إلى التصور بالمعارف الجزئية التي تشكل موضوعات حقل معين. والمعرفة الجزئية متميزة أولاً بكونها

(120) انظر الأوراعي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 169 .

خاصة؛ بمعنى أن قوى المعرفة موجّهة لأن تباشر كل موضوع على انفراد لتنتزع منه خصائصه الفارقة دون ماله من الخصائص الجامعة. لأن قوى المعرفة غير مهيأة لتجريد «الكليات المراسية»؛ (= الخصائص العامة المشتركة بين موضوعات الحقل المعين). وتتميز تلك المعرفة ثانياً بكونها «أولية»؛ بمعنى لا تتولد بطريقة احتجاجية من معارف سابقة. وتتميز أخيراً بأن اعتقاد صحتها أو بطلانها يكون بأدلة استدلالية؛ كالتكرار المحلوظ في التجريبيات، والتواتر المتردد في النقليات .

(أأ) مسلك الاستدلال؛ يمثل المرحلة الثانية من الاستقراء، قاعدته منتهى مسلك الملاحظة المراسية، ومنتهاه يتخذه الاستنباط قاعدةً له . مسلك الاستدلال يركبه «العقل العملي»<sup>(121)</sup>؛ وهذا الأخير قوة نفسية مهيأة خلقة لاسترفاد العون من «العقل النظري» على مباشرة المعارف الجزئية ليجرد منها الكليات المراسية .

الكليات المراسية متميزة، كما يتبين من اسمها، بكونها صوراً عامة مبنية من الخصائص المشتركة بين موضوعات تنتمي إلى نفس الحقل. وبما أن الانطلاق إلى تلك الكليات يكون من قاعدة المعرفة الجزئية، وبما أن الانسياق إلى إدراكها يكون عبر مسلك منضبط بأوليات العقل النظري، وجب إدراج الكليات المراسية في قسم يختص باسم «العلم الاستدلالي». لأنها تجمع في ثبوتها بين اعتبار أمثلة الوقائع وبين مراعاة أدلة العقل النظري. نخلص مما تقدم إلى صوغ فرع الاستقراء من منهجية القرنب، كما في البيان (1) الموالي<sup>(122)</sup>

(121) للتوسع في تكوين العقل العملي وعلاقاته بغيره من القوى النفسية انظر المرجع السابق، ص 87 .  
(122) مسلك الملاحظة المراسية من الاستقراء سبق توظيفه في مباحث المعجم البحث . انظر ص 204 من هذا العمل .



(1)

وقائع ثابتة  $\xleftarrow{\text{ملاحظة}}$  معارف جزئية  $\xleftarrow{\text{استدلال}}$  كليات مراسية .

أما الاستنباط بوصفه الفرع الثاني من القرب فهو انسياقٌ للذهن المنطلق من الكليات المراسية ، عبر مسلك برهاني ، لاقتناص علوم كسبية ؛ وهي المبرهنات اللازمة بالضرورة المنطقية عن تلك الكليات . والعلوم المستحصلة بهذه الكيفية تنتمي إلى قسم « العلم البرهاني العملي » . وبضم هذين الفرعين ؛ الاستقراء فالاستنباط ، في منهجية القرب نحصل على التمثيل بالمبيان (2) الموالي .

(2)

وقائع ثابتة  $\xleftarrow{\text{ملاحظة}}$  معارف جزئية  $\xleftarrow{\text{استدلال}}$  كليات مراسية  $\xleftarrow{\text{برهنة}}$  علوم كسبية .

قواعد الانطلاق والمسالك المعبر عنها بالمبيان (2) تمثل النظرية المعرفية الكسبية . وهي منهجية عامة لاقتناص المعرفة العلمية في مختلف حقول العلم . ولا يتغير فيها عند نقلها من حقل معين إلى غيره سوى رواسم القواعد ومنتهى المسالك . بمعنى إن صارت منهجية للنظرية اللسانية النسبية احتفظت بالمسالك ، وغيرت ، بموجب انتسابها إلى مجال اللغة ، قواعد الانطلاق ومنتهيات المسالك ، كما هو مبين بالعبارة التالية .

(3)

وقائع لغوية  $\xleftarrow{\text{ملاحظة}}$  خصائص بنيوية فارقة  $\xleftarrow{\text{استدلال}}$  وسائط لغوية  $\xleftarrow{\text{برهنة}}$  خصائص بنيوية نمطية

والذي يعيننا من هذا الفصل هو التحقق من المثبت في المبيانين (2) و (3) .

## 1.6 من معطيات اللغات المختلفة إلى خصائصها الفارقة .

باتخاذ المعطيات اللغوية قاعدة، منها الانطلاق تتجنب النظرية اللسانية النسبية المشكل العُلُومِيَّ المطروح على النظرية اللسانية العامة، بحكم أن قاعدة انطلاق هذه الأخيرة مواضع وفرضيات اعتباطية لا تقتزن محتوياتها بواقع ما .

يلزم عن اختلاف قاعدة الانطلاق في النظريتين أن اللسانيات النسبية، بارتكازها على قاعدة واقعية، وفرت لنماذجها النحوية إمكانية التقاطع مع أنماط اللغات البشرية والانتهاى إلى « كليات عملية »، بينما اللسانيات الكلية، باستنادها إلى قاعدة اعتباطية، فوتت على نموذجها إمكانية التقاطع مع اللغات البشرية، إذ لا يبنى بالقياس إليها، ووسعت أفق الانتهاى إلى « كليات نظرية » تصح داخل النسق المصفوفي<sup>(123)</sup>، ولكنها قد لا تصدق على واقع لغوي .

وإذا كان وضع طائفة من المصفوفات يشكل اللبنة الأولى في بناء النظرية اللسانية العامة فإن مقابلهما في النظرية اللسانية النسبية يتمثل في جمع معطيات تنتمي إلى عدد من اللغات، مع إخضاع ذلك لضوابط يتناولها المبحث الموالي .

(123) النسق المصفوفي المقابل العربي للفظ الأجنبي *systeme axiomatique* . والمصفوفة قضية أولية ؛ مرسومة من غير مراعاة مطابقتها للواقع ، يتم التسليم بها بدءاً إذ تسند إليها قيمة صادقة . وهي مركبة من رؤاسم أولية *terms primitifs* غير معروفة ومن رؤاسم معروفة انطلاقاً من الرؤاسم الأولية . وعن المصفوفات تشتق قضايا أخرى صادقة عن طريق تطبيق قواعد الاستنباط المعنية مسبقاً . إذ تعتبر القضية (ج) صادقة داخل النسق الصوري (س) إذا أمكن استنباطها من مصفوفات (س) بواسطة عدد محصور من العمليات المسموح بها داخل (س) . في الموضوع انظر تارسكي ، مدخل إلى المنطق : *Alfred Tarski, introduction à la logique* . وكذلك بوبر ، في كتابه ، منطق المعرفة العلمية والمعرفة الموضوعية .

Popper , la logique de la decouverte scientifique . et la connaissance objective .

## 1.1.6. ضوابط إنشاء قاعدة الانطلاق .

كل تجميع للوقائع المتعددة لا يكون بطريقة عفوية ولا ارتجالياً . لأن التجميع لا يتأتى بغير تحديد خاصية انتماء تلك الوقائع إلى نفس المجموعة . وهذه الخاصية بمثابة قيد يميز الانضمام الوارد من الانضمام النابي . إذن، كل معطى لغوي توفرت فيه خاصية الانضمام إلى قاعدة الانطلاق يكون قد امتثل لقيد الورد . لكن ما طبيعة خاصية الانتماء وما أساس أولويتها .

استناداً إلى ثنائية الكلام والقول ؛ ( 1.6.3 ) أو إلى ما يرادفها مثل البنية السحيقة والبنية السطحية ( 3.5 ) أو الصورة المنطقية والصورة الصوتية ، فإن الأنسب لخاصية الانتماء أن تكون لها طبيعة الكلام لا طبيعة القول ، بحكم أن الأول كلي وهو مصدر الخصائص المشتركة بين جميع اللغات البشرية <sup>(124)</sup> . أما القول فله خصائص نمطية مصدرها الوسائط اللغوية فضلاً عن خصائص فارقة مصدرها وسائط خصوصية . وما قد يظهر عليه من خصائص كلية فصدى الكلام المرتد من القول . إذن الخاصية التي تستغرق ، على جهة الشمول ، كل اللغات أولى بقيد الورد من غيرها الذي يتناول بعضها أو لغة بعينها . نخلص مما سبق إلى إمكان صوغ قيد الورد (4) كما يلي .

(4) خصائص الكلام الكلية أولى بالاعتبار عند تجميع معطيات من لغات مختلفة لإقامة قاعدة الانطلاق .

وإذا تعينت الجهة المنظور منها إلى المعطيات القاعدية تعين إخضاع هذه الأخيرة لقيد آخر ، وهو « قيد الأقدم » . أي أن موضوع النظر إذا كان داخلاً في سلمية التساند ؛ ( 3.5. <22> ) . قدم الأسبق في السلمية على اللاحق . لأن كل

(124) على أساس من الكليات الكلامية كَوْن خالد آيت حمو قاعدة من المعطيات تنتمي إلى مائتين ونيف من اللغات يجمع بين تلك المعطيات خاصية التصوير ، وهي بها متساوية ، ولا تتغير نمطياً واختصاصاً إلا من حيث القول . للتوسع في الموضوع انظر آيت حمو ، بنية ونمطية التصوير في اللغات الطبيعية  
khaled Ait Hamou Structure et typologie de la quantification dans les langues naturelles .

لغة تستعمل اللاحق في السلمية فهي تستعمل السابق بالضرورة ولا ينعكس. وبغير اعتبار لقيد الأقدم يمكن اتخاذ اللاحق في السلمية موضوعاً للنظر، وعندئذ تخرج من قاعدة الانطلاق لغات تقتصر على استعمال السابق.

ولتحرير العبارة بمثال موضح للقيد السابقين نكوّن قاعدة الانطلاق من «الوظائف النحوية»<sup>(125)</sup>، وعملاً بقيد الورود لا يؤخذ بعين الاعتبار أبنية تحقق تلك الوظائف في مختلف اللغات. بحكم انتظام الوظائف النحوية في سلمية التساند (5) الموالية.

(5) الفاعلية، والمفعولية > الغائية، والماعية، والتمكين، والتوقيت، والتكميم، والتكيف، والتهييء.

يلزم أن تشترك كل اللغات البشرية في استعمال السابق (=الفاعلية والمفعولية) في السلمية (5)، وأن يتفرد بعضها باستعمال اللاحق (= الغائية، والماعية، إلخ). وبمقتضى قيد الأقدم يتعين حصر المعطيات القاعدية في سابق السلمية لتوفير إمكانية التمثيل لأية لغة. وعند الشروع في تكوين قاعدة الانطلاق من مقولة الفعل المنتظمة الفروع بالسلمية (6) الموالية،

(6) الفعل المتعدي > الفعل اللازم، والفعل القاصر، والفعل المتخطي<sup>(126)</sup>. يكون قيد الأقدم قاضياً بالحصص المرحلي للمعطيات القاعدية في الفعل المتعدي لأنه المشترك بين اللغات. أما باقي الفروع اللاحقة في السلمية (6) فقد تخلو لغات من بعضها. مما أوردنا في شأن هذا القيد يمكن صوغه بالعبارة (7) التالية.

(7) السابق من المعطيات المنتظمة في سلمية تساند أولى بالاعتبار من اللاحق بقيد الورود (4) والأقدم (7) السابقين تتوفر لمعطيات مختلف اللغات إمكانية المشول في قاعدة الانطلاق. وإن المقارنة بين اللغات، في تصورنا للسانيات النسبية، لا تقوم بين وحدات لغوية معزولة، كالمفردات المعجمية، أو

(126) للاطلاع على المفهوم من الوظيفة النحوية وعددها وعواملها انظر المبحث (4.5.3 في ج 1) من هذا العمل.

(126) راجع فروع مقولة الفعل في المبحث (3.1.4 في ج 1) من هذا العمل.

التصويتات، أو الجملة أو ترتيب مكوناتها، وهلم جرا، وإنما تكون المقارنة بين فصوص اللغات محتوية وعلاقات. و منها الانحدار نحو بنية العبارة.

شرعنا في فصول سابقة في هذه المقارنة التي تشمل كافة فصوص اللغة، وميزنا بين اللغات التركيبية واللغات التوليفية بتحديد خصائص هذين النمطين التي تمس؛ (1) التركيب المتميز في النمط الأول من اللغات ببنية قاعدية، لمكوناتها المتراسة رتبة قارة، وله في النمط الثاني بنية قاعدية مكوناتها المؤلفة حرة من الترتيب القار. (2) المعجم؛ وهو مسيك في اللغات التركيبية وشقيق في اللغات التوليفية (127). (3) التصريف، في اللغات التركيبية، إ لصاقي لا يكاد يستقل بموضوعه عن التركيب بسبب معجمها المسيك، وهو في اللغات التوليفية مستقل عنه بفضل معجمها الشقيق.

ما سقناه في الفقرة السابقة كاف لبيان أهمية قيد التمثيل الذي يقضي بأن تكون المعطيات القاعدية مُمثلة لكل فصوص اللغات موضوع المقارنة. إذ من خلال معطيات مُمثلة لكل من المعجم، والنص، والاشتقاق، والتصريف، والتركيب، يتوصل إلى الكشف عن محتويات هذه الفصوص وكيفية انتظامها في أنساق نمطية. وبذلك نصل إلى صوغ قيد التمثيل بالعبارة (6) الموالية.

(6) كل فصوص اللغة يجب أن تكون مُمثلة في المعطيات القاعدية ولو بمجموعة فارغة للفص المفترض غائباً في لغة ما.

ولسنا في حاجة إلى إضافة قيد البدء المتعلق بلغة الانطلاق، مادام كل لغوي ينطلق بالضرورة من اللغة التي يعرفها أكثر. فبنشئ، بإجراء قيود الورد والأقدم والتمثيل، معطيات قاعدية كلية، لأنها كلامية وسابقة في سلمية التساند، ومثلة، لأنها تعكس بوضوح كل فصوص لغته. ثم ينتقل عنها للبحث عن مرادفاتهما في أكثر اللغات. ويكون الشروع في تحليل قاعدة الانطلاق متوقفاً على تكونها.

(127) انظر مباحث المعجم المكونة للفصل 4. خاصة المبحث (3.2.4).

### 2.1.6 تحليل المعطيات القاعدية .

انطلاقاً من المبيان (3) المشخص لمنهجية القرب يكون التحليل ممثلاً لمسلك الملاحظة المراسية الذي ينتهي عند الخصائص اللغوية الفارقة. إذن، عبور هذا المسلك يحصل بتحليل البنية القولية، منطوياً إليها من البنية الكلامية . الموازية، ويتوقف الانتقال عبره بالكشف كما يكون للغات المقارن بينها من خصائص تفرق بينها . معنى التخصيص هذا كل ما يؤخذ من مفهوم التحليل عند يلمسليف (128) .

لكن ماذا نعني بتحليل البنية القولية. قبل الإجابة عن هذا السؤال ينبغي التذكير ببعض الثوابت الموجهة لهذا العمل . يهنا الآن ما يلي .

(1) إن اللغات البشرية ذات مبادئ مقومة واحدة، وإن كانت حظوظها من بعضها متغايرة . وهذه أربعة؛ مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي؛ محتويات هذين المبدأين كلياً لا تخلو منها لغة، ومبدأ وضعي للوسائط اللغوية؛ محتوى هذا المبدأ اختيارات متدرجة تتعلق بها نظميات وقيم مخصوصة . ومبدأ صوري تنطبع عليه محتويات المبادئ الثلاثة الواقعة قبله، فتشخص بفضله وتظهر. إذن بسبب المبدأ الصوري تلقى المبادئ قبله القوى الحسية لدى المتكلم واللغوي الملاحظ . إذ يقدم لهما تلك المبادئ الثلاثة متميزة؛ حين يُفرد كلاً منها بصُويرةٍ مخصوصة، ومتماسكة؛ عندما يصوغ من تلك الصوريات المتميزة صورةً واحدة متكاملة . من جملة ما يدل على هذا الانتظام للمبادئ الأربعة المقومة للغات مثوله من جديد في ثنائية الكلام والقول .

(2) ليس للغات سوى بنيتين؛ بنية كلامية أو عميقة، وبنية قولية أو سطحية . من البنية الكلامية؛ وهي أساس واحد موحد بين اللغات، ينطلق بناء القول . فيأخذ معه من المنطلق خصائص كلية؛ وهي التي تنتمي إلى المبدأين الدلالي

والتداولي، وعند اختراقه لجذار من الوسائط اللغوية تعلق به خصائص نمطية ترتبط بالمبدأ الوضعي، حتى إذا شارف السطح اعترضته «منطلقات خصوصية» (= احتمالات الوسيط اللغوي الواحد)؛ فتعلق به خصائص فارقة. وفي النهاية نحصل على بنية قولية تتشكل من ثلاثة أنواع من الخصائص؛ خصائص كلية دلالية أولية، وخصائص نمطية تسببها الوسائط اللغوية المتغيرة، وخصائص خصوصية تناط بما يحتمله الوسيط اللغوي الواحد.

استناداً إلى المثبت في الفقرتين (1,2) الأخيرتين فإن تحليل المعطيات القاعدية يعني هنا رصد أنواع الخصائص التي تشكل البنية القولية موضوع الملاحظة. وبهذا الذي ذكرنا نكون قد تجنبنا مفهوم التحليل في اللغويات الوصفية الأوروبية المتميز أولاً بالتحليل المتدرج عن طريق تفكيك نص إلى طبقات وكل طبقة إلى مكونات، وكذلك يستمر إلى أن يتوقف التجزيء. وثانياً بالتقييم العلاقي؛ أي أن الأجزاء المكونة لموضوع الملاحظة والفحص المراسي تستمد قيمها من العلاقات التي تقوم بينها.

وغايتنا من عقد هذه المقارنة أن نبين أن التحليل في عملنا هذا لا يعني ما في البنيوية الأوروبية من البحث عن مفاصل الموضوع لتفكيكه منها إلى أجزاء متمفصلة، والتحديد لقيم الأجزاء انطلاقاً من العلاقات الجامعة بينها، وإنما هو وصف لخصائص البنية القولية مفسراً بعدد قليل من المبادئ العامة. ويمكن أن نلمس من جديد معنى التحليل هنا من خلال تناولنا السابق للعاملية<sup>(129)</sup>. حيث بينا أن البنية القولية تتولد بتضافر العوامل الأربعة؛ (دالي، وتداولي، وتركيبية، ووضعية)، فتنشأ الأحوال التركيبية عن عوامل تركيبية، والوظائف النحوية عن عوامل دلالية، والوظائف التداولية عن عوامل تداولية، وبوسيط العلامة المحمولة المحقق في العربية بقيمة الحركات تنشأ الضمة

(129) انظر المبحث (4.5.3 في ج 1) من هذا العمل.

والفتحة والكسرة بروي القابل. وبذلك نكون قد أنطنا كل وصف بنيوي مما ذكر أو سيذكر بمبدأ من المبادئ الأربعة وإن ترجمناها إلى عوامل من شأنها أن تخلف أثرها الخاص بها في القول أو الصورة الصوتية والبنية السطحية.

إذا أردنا التمثيل للخصائص الفارقة التي ينتهي إليها مسلك الملاحظة المباشرة لمعطيات قاعدية فإننا سنتوصل من خلال المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) ومن الزوج الجملي (01) في الطرة (130) أسفله إلى ما يلي .

– اتحاد الجملتين (أ) و (ب) باعتبار البنية الكلامية. إذ هما قضيتان حمليتان. وكل قضية حملية « تتم بأمور ثلاثة. فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما... فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذي به ما في الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات؛ دلالة على المعنى الذي للموضوع، وأخرى على الذي للمحمول، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما<sup>(131)</sup> » إذن، مكونات القضية في اللغتين المقارن بينهما ثلاثة؛ موضوع (م)، ومحمول (م)، ونسبة ارتباطهما بعلاقة إسناد (سند). يمكن صوغ ذلك بالعبارة (9) الموالية .

(9) (م سند م) = (م سند م) .

– اختلاف الجملتين (أ) و (ب) باعتبار البنية القولية. ويرجع هذا الاختلاف إلى ظهور علاقة الإسناد في اللغتين على صورتين متغايرتين<sup>(132)</sup>. فتميزت الفرنسية، ونمطها اللغة اليونانية، بأن جعلت للإسناد عنصراً معجمياً يدل على نسبة المحمول إلى الموضوع وعلى زمان تلك النسبة<sup>(133)</sup>، بينما نط

(01) المرجان حيوان (أ)

(ب) la terre est ronde .

(130) نختار للمقارنة الجملتين

(131) ابن سينا، العبارة، ص 37 .

(132) للوقوف على لغات لا تستعمل الرابطة (être) لتشخيص علاقة الإسناد وأخرى تستعملها انظر الدكتور ضه عبد الرحمن، اللغة والفلسفة

(133) ذكر ابن سينا اجتماع تينكم الخاصيتين في الرابطة الفضوية فقال: « كل قول جازم، كان حملياً أو شرطياً، فإنه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان... وكانه ليس يجب ذلك في لغة العرب... وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة هذه النسبة إما بلفظ مفرد... وإما بحركة العبارة، ص 37 ... 39 .



اللغة العربية يختص بتكرير الضمتين من غير تبعية (2 ضم) . ويكون المؤشر (2ضم) دالاً على النسبة لا غير . لأنه ليس من طائفة العناصر المعجمية الصرفية حتى تدل على الزمان .

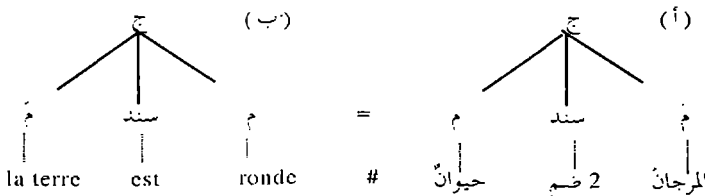
للتعبير دفعة واحدة عن اتحاد الجملتين (أ) و (ب) كلاماً أو عمقاً واختلافهما قولاً أو سطحاً نعيد صوغهما من جديد بالشجرتين في الطرة (134) أسفله .

وإن الحديث ليطول باستحضار معطيات تمثل فصوصاً أخرى . وما سبق أن ذكرناه حول الوسائط اللغوية الخاصة بالمعجم النمطي كاف لإظهار أن الانتهاء إليها لم يكن ليحصل بغير ملاحظة لمعطيات قاعدية ممثلة لفص المعجم . والذي يجب إثارته في هذا الموضوع قبل المرور إلى المرحلة الموالية في منهجية القرب هو أن مسلك الملاحظة المراسية للمعطيات القاعدية يحسن تعزيزه بالاطلاع على تحاليل النحاة لتلك المعطيات كل في لغته مما يدخل في موضوع المقارنة .

## 2.6 . الاستدلال انتقال عن معارف جزئية إلى كليات مراسية

تقدم أن الاستدلال من مهام العقل العملي المستعين بأصول العقل النظري . وتبين أيضاً أن تنتهي الملاحظة المراسية؛ (= معارف جزئية) ؛ يصير قاعدة ينطلق منها الاستدلال الذي ينتهي عند الكليات المراسية، بصفة عامة، أو الوسائط اللغوية إذا كان مسلك الاستدلال مستعملاً في حقل اللغة . وهكذا

(134) تكشف الشجرتان عن تساوي الجملتين (أ) و (ب) كلاماً وعدم تساويهما قولاً .



يظهر الاستدلال على أنه سلوك منضبط بأصول (= علوم بديهية و يقينية ) يزاوله العقل العملي وهو يباشر الخصائص الفارقة لينتزع منها كليات مراسية . وقبل الشروع في توضيح مسلك الاستدلال يحسن التذكير بالنقاش الدائر في كل زمان بين الاصطلاحيين أصحاب القرنب (= الفرض والاستنباط) وبين المراسيين أصحاب الاستقراء حول إمكانية استخلاص «قوانين عامة» تصدق في كل مكان وزمان من «معارف جزئية» نتجت عن ملاحظة تمت في زمان بعينه . ولوضع الإشكال بوضوح في القليل من العبارات نسوقه كما يلي :

(أ) لا أحد من العلّوميين، بغض النظر عن نزعتهم المذهبية ومكانه أو زمانه، ينكر ما يكون للذهن من الانتقال عن مقدمات أولية إلى نتائج تالية . عملية الذهن هذه المسماة في العربية بالفكر صاغها ابن سينا بقوله: «وأعني بالفكر ههنا ما يكون عند إجماع الإنسان أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنة متصورة أو مصدق بها ... إلى أمور غير حاضرة فيه»<sup>(135)</sup> . ولاشك في ارتباط التوالي بالأوائل، وإلا لما تأتي للذهن أن يتردد في كل مرة على نفس النتيجة إذا انطلق إليها من نفس المقدمة .

(أأ) حركة الذهن الموصوفة في (أ) لا تخرج عن أحد الاحتمالين؛ إما أن يكون البدء من أوائل عامة والانتهاء إلى توال مثلها أو خاصة . هذه الحركة الذهنية تختص باسم الاستنباط، وإما أن يكون الاتجاه معكوساً؛ كان يقلع الذهن عن معارف جزئية لينتهي عند نتائج ذات طبيعة عامة . وحركة الذهن هذه تعرف باسم الاستقراء .

(أف) علاقة التوالي القائمة بين مقدمات جزئية ونتائج عامة ضرورية لدى الاستقرائية واطرادية لدى الاستنباطية<sup>(136)</sup> . لأن الملحوظ هو حصول توال مطرد بين أمرين، ولا شيء في الملاحظة الحسية يدعم التوالي الضروري، بل

(135) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ج 1 ، ص 119 .

(136) انظر نقد بوبر لهيوم في بوبر، المعرفة الموضوعية، ص 151 . ومنطق المعرفة العلمية، ص 376 .

ليس هناك شاهد حسي على أن النتائج العامة لازمة بالضرورة عن المقدمات الجزئية. وبالتالي فإن صدق المقدمات لا يقود حتماً إلى صدق النتائج، وإنما يولد احتمالاً راجحاً. ويذهب بعض الاستنباطية إلى حد التساؤل: هل من حق الذهن أن يستنتج حالات غير ملحوظة من أخرى ملحوظة مهما كثرت، أو يستنتج أقاويل غير معروفة ولا مقبولة من أقاويل أخرى معروفة ومقبولة<sup>(137)</sup>. ومن خلال تقديم مسلك الاستدلال لدى الكسبيين سنعمل على بيان مدى ورود اعتراضات الاستنباطية المذكورة.

(١٧) علاقة التوالي القائمة بين الأوائل العامة والتوالي الخاصة ضرورية منطقياً لأنه عن المقدمات العامة تلزم بالضرورة نتائج يقينية. إلا أن ضرورة علاقة التوالي ويقينية النتائج فإن اجتماعهما مرهون بطبيعة المقدمة العامة وصورية البرهان. أما المقدمة العامة فيجب أن يتوفر فيها شرطان. أحدهما أن تكون أولية وليست نتيجة لمقدمة سابقة. وإلا تسلسل إلى ما لا نهاية. وثاني الشرطين ألا يكون لها محتوى مرتبط بواقع، فلا يدل شيء من ألفاظها على شيء في الواقع وإلا كانت مراسية، وقد بان بطلانها في الفقرة (أأ)، وكان أيضاً البرهان من قبيل القياس الأرسطي الذي يراعي مداليل الألفاظ الماثلة في المقدمة العامة فتكون النتيجة أو التالي مجرد تفصيل لما كان مجملاً في تلك المقدمة. وبتجرد الأوائل العامة من المحتوى المرتبط بالواقع تتوفر للبرهان الصورية؛ بمعنى أن النتيجة لا ترتبط بشيء من معاني الألفاظ الماثلة في المقدمة. ولذلك جاز أن تُستبدل بها رموز من نحو: س، ص، هـ. فالنتيجة تلزم بالضرورة عن المقدمة وليست النتيجة والمقدمة صادقتين واقعياً<sup>(138)</sup>. يقين النتائج اللازمة بالضرورة

(137) انظر بوبر، المعرفة الموضوعية، ص 157.

(138) للتوسع في مفهوم البرهنة الصورية انظر برتراند راسل، مدخل إلى الفلسفة الرياضية.

B. Russell, introduction à la philosophie mathématique.

انظر أيضاً جان بورت، المنهج الصوري في الرياضيات، ضمن مجلة المنهجية في العلوم المعاصرة، ص 59-67.  
Jean porte. la méthode formelle en mathématique: in la méthode dans les sciences modernes

المنطقية عن الأئـل لا يُظفر به في غير الرياضيات والمنطق البحتين . ولا يُظفر بفرع البحث منهما إلا بعد التغييب التام والنهائي لأية إشارة إلى أشياء الواقع أو إلى خصائص معينة (139) .

(٧) تغييب الواقع من أجل الظفر بنتائج يقينية عمل غير وارد علمياً بالنسبة إلى المراسية . ويعلل ذلك كرناب بقوله : « صحيح أن قوانين المنطق والرياضيات البحتين كليّة ، لكن هذه القوانين لا تخبرنا إطلاقاً عن الواقع . إنها تكتفي بالتعبير عن الروابط التي تجمع بعض المفاهيم غير المؤسسة على بنية معينة حاضرة في الواقع ، بل على التعريف المسند إليها مسبقاً ... لأنه بمجرد تصورنا لتعريف أيٍّ من الرواسم المكونة للقانون المنطقي يظهر لنا بوضوح أن ذلك القانون يجب أن يكون صادقاً ، وأن صدقه لا يتعلق ألبتة بماهية الواقع . إنه حقيقة ضرورية تصدق ، كما يعبر عنه أحياناً الفلاسفة ، في كل العوالم الممكنة ... لكن ذلك كله لا صلة له بطبيعة العالم الخارجي ... لأن سند هذه القوانين هو دلالات الرواسم المستعملة فيها وليس بنية العالم الحقيقي الذي نعيش فيه ... إن قوانين المنطق والبحث من الرياضيات ليست بطبيعتها مؤهلة لأن تؤسس تفسيراً علمياً ، لأنها لا توفر ما به يتأتى التفريق بين العالم الحقيقي وبين أيٍّ من العوالم الأخرى الممكنة . وعند البحث عن مفسر لحادثة أو ملحوظة في عالم الواقع نضطر إلى اللجوء إلى قوانين مراسية ، وإن لم ترق إلى درجة القين في القوانين المنطقية والرياضية ولكنها ، على الأقل ، تطلعنا على بنية العالم الحقيقي » (140) . قد تركنا كارناب يعقب على المثبت في الفقرة (١٧) إذ أجاد صوغ التقابل بين التفسير العلمي واليقين الرياضي . وإذا بان موقف كلا الفريقين من منهجية الآخر تعييناً للمرور للنظر في مسلك الاستدلال بوصفه إحدى مراحل منهجية القرنب .

(139) انظر راسل ، مدخل إلى الفلسفة الرياضية ، ص 235 .

(140) رودلف كارناب ، الأصول الفلسفية للفيزياء ، ص 17 - 19 .

## 1.2.6. أصول الاستدلال .

أول ما ينبغي أن يثار في هذا المبحث هو مسألة هل الاستدلال من قبيل الإمكان . وإذا عرفنا أن الاستدلال هو انتقال الذهن عن معارف جزئية إلى كليات مراسية فهل للذهن هذه الحركة . وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي الأصول الضابطة لحركة الذهن وهو يستدل . أما السؤال الأول فليان مدى ورود قول بوبر؛ هل من حق الذهن أن يستنتج حالات غير ملحوظة من أخرى ملحوظة . وغاية السؤال الثاني الشروع في إقامة قواعد الاستدلال .

إذا صح أن للعالم الخارجي بنية ، وأنه منتظم على وجه كلي ، وجب أن يتعلق ما فيه من « الحسيات » المقتنصة بالقوى المعرفية عن طريق الملاحظة المراسية المكونة للمعارف الجزئية بما فيه من « العقلية » المستحصلة بالقوى العقلية والمكونة للعلوم الكلية . وهذه العلوم تنفرع إلى (1) « كليات نظرية » . منها الأوائل البديهية ؛ مثل الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ، والكل أكبر من البعض ، وهذه من بصائر العقل النظري . ومنها أيضاً المبرهانات المشتقة بقواعد برهانية من البديهيات وهي من مكاسب العقل النظري . و (2) « كليات مراسية » يتكفل العقل العملي بتجريدها عن طريق الاستدلال ، فيحصل على الكليات المراسية الاستدلالية . مثل انجذاب كل جسم إلى الأرض ، واستلام كل اسم في الجملة لحالة تركيبية . ومن الكليات الاستدلالية يشتق الذهن « علوماً قياسية » .

نخلص مما سبق إلى وجود نظامين متضايفين ؛ (1) نظام العالم الخارجي الذي تتعلق فيه الحسيات كسقوط الأجسام على الأرض ؛ وهي حالات ملحوظة ، بالعقلية كالجاذبية وهي حالة غير ملحوظة . و (2) نظام النفس الإنسانية الذي تتعلق فيه القوى المعرفية المتكفلة بملاحقة الحالات الملحوظة ، كسقوط الأجسام ، بالقوى العقلية المتكفلة باستنتاج حالات غير ملحوظة كالجاذبية . وبغير التعلق المذكور في نظامي العالم الخارجي والقوى الذهنية لا

يمكن الربط، بأي وجه، بين الموجودات الملحوظة وبين القوانين غير الملحوظة التي تتحكم في تلك الملحوظات. وإن استفسار بوبر عن إمكان استنتاج حالات غير ملحوظة من أخرى ملحوظة هو تشكيك في وجود ترابط بين القوى الذهنية، وفي خضوع الموجودات الملحوظة للقوانين غير الملحوظة. وإذا خلت أشياء العالم من الترابط، وقوى الذهن من التعالق، يلزم بالضرورة خلع الاطراد وغيره من أشكال الانتظام عن كل الحالات الملحوظة. لكن أطراد سقوط الأجسام دليل قطعي على خضوعها لقانون الجاذبية الذي لا يمكن بأي وجه استنتاجه إلا من حالات السقوط الملحوظة وهكذا نخلص إلى أول أصول الاستدلال؛ وهو أن الحسيات طريق يقضي إلى العقليات.

#### 2.2.6. المزاجية بين الملاحظة والاستدلال.

إقران الملاحظة بالاستدلال يعني الجمع بين القوى المعرفية والقوى العقلية، بحيث يتقيد إجراء الملاحظة بعقليات تخلصها من الطابع العفوي، فتحصل الملاحظة المراسية. لكن ماهي تلكم العقليات وكيف تباشر الحسيات وتقيد الملاحظة. أول ما يستحق الذكر علاقة السببية أو العلية<sup>(141)</sup> التي يمكن صوغها بالعبارتين المترادفتين (10, 11) الآتيتين.

(10) السببية هي التأدي الضروري للسبب (ص) إلى الصنيع (ص) المتعلق وجوده باستجماع (س) لكل شروط تحقق التأدي بالفعل.

(11) (س  $\supset$  ص).

عناصر السببية (س،  $\supset$ ، ص) المصوغة في العبارة (11) قد يخضع منها للملاحظة المباشرة السبب (س) والصنيع (ص) لا غير. كأن يلاحظ الناظر أن استجماع العنصر (س) لشروط معينة تبعه حدوث الصنيع (ص). وإذا تكرر

(141) السببية أو العلية من المفاهيم التي خطيت باهتمام المفكرين في كل عصر. من هؤلاء قديماً الفيزيائي في كتابه شفاء الغليل في بيان الشبه والخيال ومسالك التعليل. وحديثاً كارناب في فصول القسم الرابع من كتابه الأصول الفلسفية للفيزياء.

ذلك مراراً ولم يتخلف قط ربطهما العقل بعلاقة السببية (د) وهي غير ملحوظة لكنها مستخلصة من الملحوظين (س) و (ص).

ويمكن التحقق من العلاقة (د) التي قضى العقل بوجودها رابطة بين العنصرين (س، ص) وذلك بإخضاعها لاختبار الاطراد والانعكاس. فإذا ثبت تجريبياً مهما تكررت التجربة أن (ص) يتبع (س) وجوداً وعدمًا لم يجد ذهن بدأ من أن يقيم بينهما علاقة تعلق مأخوذة من الملاحظة المباشرة. لأن الملاحظ إذا سجل لحواسه في كل مرة أن انتفاء (س) يعقبه اختفاء (ص)، وأن عودة (س) يتبعه تجدد حدوث (ص) لم يتردد ذهنه في ربط دينكم العنصرين بعلاقة السببية (د) غير الحسية. لكنه في الوقت نفسه يخضع الطرف (س) في العلاقة (د) للفحص من أجل الكشف عن مجموع الشروط التي إن توافرت مجتمعةً تولد عنها بالضرورة الطرف (ص).

يترتب عن المثبت في نهاية الفقرة الأخيرة أن العنصر (س)، في السببية المصوغة في العبارة (11) السابقة، مركب وليس بسيطاً. ومن أظهر مكوناته، وإن كانت تنضم إلى (س) من خارج ولا تدخل في تكوين ماهيته، شرطان<sup>(142)</sup>. أولهما انتفاء المانع الذي من شأنه أن يعوق التأدي. ومثل ذلك ما يوجد في الأجسام الطائفة من قوة دافعة في الاتجاه المعاكس لجاذبية الأرض. ذاك الدفع مانع من التأدي الضروري للجاذبية إلى سقوط الأجسام على الأرض، فصار انتفاء المانع شرطاً واجب الانضمام إلى السبب. أما ثاني الشرطين فيتمثل في مطاوعة العنصر (ص)، وفي استعدادة لقبول الانفعال بقوة (س) التي يطبقها عليه. وذلك مثل الهباء المنثور في الجو غير المستعد للانفعال بقوة الجاذبية. وهكذا نخلص مما سبق إلى أن استعداد القابل شرط آخر ينضاف إلى انتفاء المانع فيكون السبب المستجمع لشروط تحقق التأدي إلى الصنيع.

(142) ذكرهما التهانوي في تحديده للمفهوم من السبب أو العلة فقال: «كل ماهو معتبر في تحقق التأدي بالفعل جزء من السبب، إذ انتفاء المانع، واستعداد القابل معتبر فيه مع أنه ليس شيء، منهما جزءاً منه» كشف اصطلاحات الفنون، مادة (سبب).

تبين مما سبق أن الذهن يستنتج العلاقة (D)، وهي عقلية غير حسية، من ملاحظة قوى المعرفة للتبعية المطردة لحسين<sup>(143)</sup>؛ كمشاهدة انجذاب الاجسام؛ وهو الصنيع (ص)، نحو الأرض أو قطعة المغناطيس؛ وهو السبب (س). إذن من اجتماع معرفتين جزئيتين (س + ص) يستنتج الذهن معلومة جديدة هي (D). بحيث يمكن التعبير عن ذلك كالتالي: (س + ص  $\Leftarrow$  س) وإذا ثبت بالملاحظة المباشرة أن العنصر (ص) صنيع يتعلق وجوده بغيره للاطراد الملحوظ في ظهوره وعدم ظهوره انقذح في الذهن كون (ص) مرتبطاً بغيره المجهول بواسطة علاقة السببية (D). فينطلق من اجتماعهما؛ (ص + D)، طالباً السبب (س) المستجمع لشروط التأدي. بحيث يمكن أن يُعبر عن هذه العملية كما يلي: (ص + D  $\Leftarrow$  س).

وأوضح مثال على هذه الحالة (ص + D  $\Leftarrow$  س) مشاهدة نيوتن لسقوط التفاحة، وهو الصنيع (ص) المقترن حتماً بالعلاقة (D). وبتحويل تلك المشاهدة الحسية (سقوط تفاحة على الأرض) إلى ملاحظة مراسية (ربط سرعة السقوط بالكتلة الحجمية للجسم وبعلاقة السببية) تأتي لنيوتن أن يستنتج حالة غير حسية متمثلة في القانون الكلي للجاذبية. وهو قانون مراسي<sup>(144)</sup> باعتبار قاعدة الانطلاق الانطلاق من الصنيع (ص) الذي يمثل الظواهر في أي حقل من حقول العلم، فالانتهاء إلى العلل أو القوانين التي تسبب في وجود تلك الظواهر، عملية استدلال يبعثها في الذهن ويحمله عليها «أصل معرفي» يُصاغ كما يلي<sup>(145)</sup>.

(143) عن استنتاج الذهن لحالة غير حسية من أخرى حسية يقول ابن سينا: «مثل أن يرى الراثي أو يحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو انفعال. فإذا تكرر ذلك كثيراً جداً حكم العقل أن هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقاً منه، فإن الاتفاق لا يدوم. وهذا مثل حكمنا أن حجر مغناطيس يجذب الحديد». البرهان، ص 161.

(144) للتوسع في المفهوم من القانون المراسي المقابل للقانون النظري انظر كارناب، الأصول الفلسفية للفيزياء، ص 219.

(145) الأصل المعروف (12) أعلاه صاغه قديماً ابن سينا كالتالي: «الملزوم إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علماً بالقوة بلازمه». البرهان، ص 14.



(12) الملزوم (ص) إذا عُرِفَ بالفعل كانت تلك المعرفة علماً بالقوة بلازمه (س).

عملية الاستدلال هذه التي تتميز بالانطلاق من الظاهر والانتهاء إلى العلة أو القانون الظالعين في وجودها وصفها عُلُومِيُون غربيون كثير من خلال تناولهم لمنهجية العلم في إطار النظرية المعرفية المراسية. من هؤلاء أفرانو في مثل قوله: « معرفة الظواهر، ومعرفة الكائنات الفيزيائية لهذين المشكلين الأساسيين نفس الطبيعة، إذ البحث في خصائص كائنات فيزيائية يمر من دراسة الظواهر حيث تؤثر تلك الكائنات الفيزيائية. دراسة ظاهرة إنها في الحقيقة، دراسة لتحول نسق معين عندما يخضع لشروط محددة. وتفسير تلك الظاهرة يكون بالجواب عن «لِمَ» ذاك التحول. إنه يكمن في البحث عن العلل وفي صوغ علاقة السبب بالصنيع صياغة القانون» (146).

وبعد أن بينَ أفرانو أن المنهجية العلمية تتوسَّل بدراسة الظاهرة أن تلقى العلل المؤثرة في وجودها مر إلى تحديد خطوات المنهجية العلمية، وفي المقدمة وضع الملاحظة كما يكشف جوابه عن السؤال «كيف العمل لاستخراج تلك القوانين. إن أول خطوة في المنهجية العلمية تتركز على الملاحظة المطردة للظواهر الطبيعية التي نبحث عن قوانينها» (147) وبإخضاع تلك الظاهرة للتجربة (148) تكون هذه الأخيرة قد انضمت إلى الملاحظة لتشكيل أول الخطوات العلمية.

(146) جاك أفرانو، الفكر العلمي، ص 51. Jacques Franeau, La pensée scientifique

(147) نفسه، ص 52.

(148) يستعمل المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية للتثبت من الدال أو القوانين الطالعة في نشوء الظاهرة المعنية؛ للتوسع في الموضوع انظر أكلود برنارد، مدخل إلى دراسة الظواهر التجريبية.

Claude Bernard, introduction à l'étude de la médecine expérimentale

أما في العلوم الوضعية كاللغة ونحوها فإن لها منهجاً استدلالياً؛ أول خطواته دراسة تقابلية بين موضوعين يتلفان بصفات جامعة ويختلفان بأخرى فارقة، أو أن يكون التقابل بين الحالة وعدمها المتعاقبتين على موضوع واحد. يأتي السبر والتقسيم في الخطوة الثانية. يليه الأطراد والانعكاس، فطريق المناسبة. للتوسع في كيفية ترابط الخطوات السابقة في منهج واحد يستدل به على العلل المستخلصة من ملاحظة الظواهر الوضعية انظر محمد الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 201-215.

للتجربة في الطبيعيات، وللإستدلال في الوضعيات هدف واحد ينحصر في « الوصف الدقيق لكيفية انتقال نسق ملحوظ في ظروف محددة من حالة إلى أخرى . وتعبير آخر يوصف الصنيع الناتج عن عللٍ بحيث تصير العلاقة بين العلة و الصنيع قانوناً خاصاً »<sup>(149)</sup> . ما ذكره أفرانو هنا يمكن صوغه من جديد برواسم اللسانيات النسبية، فنقول إن هدف الإستدلال ينحصر في الوصف الدقيق لكيفية انتقال نسق من الكليات الدلالية والتداولية في ظروف من الوسائط اللغوية من نمط لغوي إلى آخر . أي في وصف بنية اللغة الناتجة عن عواملها؛ ( وسائط لغوية تخلفها أصول دلالية وأصول تداولية )، بحيث تصير العلاقة بين البنية والوسائط قانوناً خاصاً بنمط لغوي معين .

يلزم عن المثبت أعلاه أن الصنيع (ص) يمثل، في اللسانيات النسبية، بنية نمط من اللغات، وأن العلة (س) تمثل الوسائط اللغوية المخلفة بالأصول الدلالية والتداولية . بحيث تصير العلاقة (د) بين الوسائط اللغوية (ط ل) والبنية النمطية (ب ن) قانوناً خاصاً بنمط لغوي معين . نعت القانون بالخصوص يعني كونه ظاهراً في وجود بنية لغوية من نمط معين وليس كذلك بالنسبة إلى نمط آخر . استثماراً لما سبق يمكن صوغ الإستدلال المجرى في نظرية لسانية كما يلي .

(12) ب ن + د ← ط ل .

إذن، من إخضاع الظواهر اللغوية المكونة لقاعدة الانطلاق للملاحظة المراسية يتوصل بمسلك الإستدلال إلى استخلاص الوسائط اللغوية المسؤولة عن وقوع الصنيع الملحوظ على ذلك النحو . لكن ما طبيعة الوسائط اللغوية التي يصادفها الناظر أولاً، وبأي أصول الإستدلال يلقاها .

أثرنا في أكثر من موضع ( 2.2.4 ) من عملنا هذا مسألة توافق الوسائط اللغوية المتحقق إما بعلاقة اللزوم؛ بحيث يلزم اللغات الآخذة بوسيط

الجذر أن تأخذ بوسيط العلامة المحمولة، والتي تأخذ بوسيط الجذع يلزمها انتقاء وسيط الرتبة المحفوظة، وإما بعلاقة الانتماء إذا كان مجال تأثير أحد الوسيطين المتناسبين أوسع من مجال تأثير الوسيط الآخر. بحيث يكون هذا الأخير مؤثراً في مجال واقع داخل مجال تأثير الأول. من هذا القبيل وسيط التصريف المقابل لوسيط الترصيص؛ (6.3) الذي يؤثر في مجال واقع داخل المجال الذي يؤثر فيه وسيط الجذر أو الجذع الأعمين. وإذا ثبت انتظام الوسائط اللغوية بعلاقتي اللزوم والانتماء صار بإمكان الذهن إذا عرف وسيطاً أن يكتسب به الوسيط الذي يوافقه .

من صحة المثبت في الفقرة السابقة يكون انتقال الذهن من معرفة وسيط إلى اكتساب موافقه مضموناً . ويتصور أفرانو أن الذهن ينتقل من الخاص إلى العام فالأعم إلى أن ينتهي إلى المبدأ الأول. لأن «دراسة مقارنة للخصائص المميزة غالباً ما تمكن من اكتشاف قوانين أعم. وعلى هذه الأخيرة تطبق نفس الطريقة الاستقرائية فنحصل على قوانين في مرتبة من العموم أعلى من السابقة، وأخيراً المبادئ الأساس. وهكذا تكون هذه المبادئ مستخلصة من التجربة، لكنها في البدء لا تقوم بغير دور الفرضيات، إذ لا نعلم بعد في أي مستوى يكون فحصها»<sup>(150)</sup>. وقبل الشروع في بيان كيف يمكن أن يطبق تصور أفرانو للاستدلال داخل اللسانيات النسبية يحسن أن نقابله بتصور قريب منه مقترح من علومي آخر .

يتفق كلا العلّوميين ابن سينا وأفرانو على أن المنهجية العلمية تتفرع متدرجة إلى استدلال فبرهان<sup>(151)</sup>. ويتفقان في أن الاستدلال يكون بالاستقراء

(150) نفسه، ص 54 .

(151) لم يغب عن ذهن ابن سينا التفريع المذكور لمنهجية المعرفة العلمية في أي من كتبه الطبيعية والمنطقية والعلّومية. من هذه الأخيرة ما جاء في كتابه البرهان «وأما البسائط التي هي علل كالقواعل والغايات فليست بأجزاء المعلولات... ويكون البيان منها برهاناً... فإن ابتدأنا من المركبات وسلطنا إلى البسائط أو ابتدأنا من الجزئيات وسلطنا إلى الكلّيات بالاستقراء فإننا نكون مستدلّين غير مبهرتين». البرهان، ص 57 .

الذي أولُ محطاته الملاحظة الحسية، ومنتهاه اقتناص الكليات المراسية، «لأن أول شيء نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات، وخيالات مأخوذة منها. ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات العقلية»<sup>(152)</sup>. ومع هذه الوحدة في التصور العام نجد ابن سينا يقترح ترتيباً لمحطات الاستدلال مغايراً للترتيب الذي وضعه افرانو. وإذا كان هذا الأخير يُدرج الاستدلال من الخاص إلى العام فالأعم فإن ابن سينا يربط الخاص مباشرة بالأعم لينحدر من هذا الأخير إلى العام. لأن «العقل أول شيء إنما يعقل المعنى العام الكلي، وثانياً يتوصل إلى ما هو مفصل. فلهذا نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الأشياء بنوع عام، وأما نوعيات الأشياء فيأما يعرفها أكثر من بحثه أكثر»<sup>(153)</sup>. والذي يهمننا أكثر في مقترح ابن سينا هو استخدامه لعلاقة الانتماء من أجل الربط بين ما يسميه «الكليات الجنسية» و«الكليات النوعية»، وهما بالتوالي الأعم والعام حسب افرانو. ولربط الخاص بالكلي يلجأ ابن سينا باستمرار إلى علاقة السببية أو العلية المنصوص عليها بالصيغة (س د ص) كما تقدم في (11)، وإلى الأصل المعرفي المصوغ سابقاً في العبارة (12).

ولنعد من النظرية المعرفية النسبية إلى النظرية اللسانية النسبية لنعبر عن مفاهيم الأولى برواسم الثانية. سبق في المبحث (3.5) أن قلنا إن الدراسة اللغوية، من المنظور النمطي تجعل من البنية القولية مجالاً للملاحظة، وتتخذ من المقارنة أسلوباً للعمل، ومن الاستقراء منهجية للكشف عن ثلاثة أصناف من الخصائص اللغوية؛ خصائص لغوية فارقة تناط بالوسائط اللغوية الخصوصية، وخصائص نمطية تتعلق بالوسائط النمطية، وخصائص كلية تؤثرها أصول المبدأين الدلالي والتداولي. وتبين هناك أيضاً أن الوسائط الخصوصية تنتظمها علاقة الانتماء بحكم أن الأولى تؤثر داخل مجال تأثير الثانية. إن

(152) ابن سينا، البرهان، ص 55.

(153) نفسه، ص 56.

وسيطي التصريف أو الترصيص مثلاً لا يؤثران إلا داخل مجال تأثير وسيطي الجذر أو الجذع. وظهر أيضاً أن الوصول إلى المبدئين الدلالي والتداولي لا يتأتى بدون اختراق طيف من الوسائط اللغوية. وأقرب صنفِي الوسائط من هذين المبدئين الوسائط النمطية، لأنها أعم من الوسائط الخصوصية. ويترتب عن المباشرة والحوار أن تكون علاقة اللزوم ( $\Leftarrow$ ) الضرورية قائمة بين الوسائط النمطية وأصول المبدئين المذكورين.

وإذا كانت البنية القولية ( $\text{ب ق}$ ) تمثل الصنيع ( $\text{ص}$ ) وجب أن تقوّم بينها علاقة السببية ( $\supset$ ) وبين منظومة من العلل المتمثلة في الوسائط. الخصوصية ( $\text{ط خ}$ ) المنتمي ( $\ni$ ) إلى الوسائط النمطية ( $\text{ط ن}$ ) التي تجمعها علاقة اللزوم ( $\Leftarrow$ ) بالمبدئين الدلالي والتداولي ( $\text{بد} + \text{بد}$ ).  
نعبر عن كل ذلك دفعة واحد بالصيغة الموالية.

$$(13) \text{ ب ق } \supset (\text{ط خ } \ni \text{ ط ن}) \Leftarrow \text{ بد } + \text{ بد}$$

باستثمار المثبت في العبارة (13) من أجل توضيح تصوري افرانو وابن سينا لأطوار مسلك الاستدلال فإنّ الذهن، بالنسبة إلى الأول، ينتقل بالتتابع بدءاً من ( $\text{ب ق}$ ) وانتهاءً إلى ( $\text{بد} + \text{بد}$ ) ومنهجه في ذلك الاستقرار المركب من الملاحظة والتجربة. ولكن لا يتصور كيف يمكن أن يستمر الاستقرار ملاحظة وتجربة حين يصير الذهن إلى طور الوسائط الخصوصية بحكم أن هذه الأخيرة غير حسية فلا تخضع للملاحظة، وكذلك حال ما بقي من الأطوار.

أما ابن سينا فإنه لم ينطلق من موالات الأشياء الماثلة في العبارة (13) ليحكم بانتقال الذهن تبعاً لتسلسل تلك الأطوار، وإنما أعاد ترتيبها من حيث درجة الوضوح والبيان بالنسبة إلى الذهن الذي بُني لاقتناص الأظهر له والأعرف عنده. فترتبت موضوعات العبارة (13) تبعاً لجنوح كل منها إلى الذهن. وهذا الجنوح مرتبط بقوة الظهور المتعلقة بدورها إما بطبيعة الموضوع المدرك، إذ الحسيات أجنح إلى الذهن من العقلية، وإما بدرجة العموم باعتبار الأعم

أعرف عند الذهن من العام (154) .

وبعبارة أخرى تستعمل رواسم اللسانيات النسبية يظهر أن الذهن يتوصل منطلقاً من نتائج الملاحظة المراسية للبنية القولية إلى استخلاص الوسائط النمطية أولاً، بحكم أن مجال تأثير هذا الصنف أوسع من مجال تأثير غيره . والذهن في هذه الوضعية تتجاوز به علاقتان؛ علاقة لزوم تربطه بما فوق الوسائط النمطية من أصول دلالية وتداولية، وعلاقة احتواء تشده إلى ما تحت الوسائط النمطية من وسائط خصوصية . استناداً إلى تصور ابن سينا المقدم هنا فإن موضوعات العبارة (13) أعلاه يجب أن تنتظم كما يلي .

بد + بد



(14) ب ق = ط ن

⊃

ط خ

كون الذهن يلتقط أولاً الوسيط النمطي قبل الوسيط الخصوصي لا يتضح ذلك بغير التحديد الدقيق لمعنى قولنا إن الأول يؤثر في مجال أوسع وأكبر من مجال تأثير الثاني . لذا سنقابل وسيط الجذر (أو الجذع) بوسيط التصريف (أو الترصيص) لنجد في النهاية أن أحد هذين الأخيرين يؤثر في مجال واقع داخل مجال تأثير أحد الأولين . وقد تبين أن مجال تأثير وسيطي التصريف أو الترصيص هو التركيب ، وبالتحديد البنية التركيبية للفعل (155) . لأن الأمر،

(154) بمعيار درجة الظهور رتب ابن سينا الموضوعات الماثلة في العبارة (13) أعلاه ، كما صرح بذلك في قوله : « فإذا رتب الكلّيات بإزاء الجزئيات المحسوسة ، كانت الجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعرف عندنا معاً ، وأما إذا رتب الكلّيات النوعية بإزاء الكلّيات الجنسية كانت الكلّيات الجنسية أيضاً أقدم وأعرف عند عقولنا ، والكلّيات النوعية أشد تأخيراً وأقل معرفة بالقياس إلينا » . البرهان ، ص 55 .

(155) للوقوف على المفهوم من البنية التركيبية انظر المبحث (5.6.3) من هذا العمل ، وللمقارنة بين قيم وسيطي التصريف و الترصيص انظر المبحث (4.6.3) .

كما سبق أن بينا ، يتعلق بتمام المطابقة بين الفعل ومراكبه وبدرجة نقصانها . ولا يتجاوز تأثير هذين الوسيطين مجال المطابقة بين متراكبين ؛ أحدهما فعل [+ح+ز] أو صفة [+ج+ح] والآخر اسم محض [+ج-ز] أو مصدرأ [+ح-ز] أو صفة أيضاً . بخلاف ذلك نجد وسيط الجذر الذي يلاحظ تأثيره في بنية القولّة وهي مادة معجمية أو صرفية أو تركيبية ، فلا تخرج مقولةً من مجال تأثير هذا الوسيط ؛ سواء أكان اسماً محضاً [+ج-ز] ، أو فعلاً تاماً [+ح+ز] ، أو فعلاً ناقصاً [-ح+ز] ، أو مصدرأ [+ح-ز] ، أو صفة [+ج+ح] ، أو اسماً ناقصاً [-(+ج)-ز] ، حتى الأداة [-ح-ز] أحياناً ؛ (سَوْفَ ، وسَوْفَ ، مُسَوْفٌ ، وسَوْفٌ ... ) (156) .

نخلص من المقارنة بين وسيطي الجذر والتصريف إلى أن نسبة تردد أثر الأول عالية جداً بالقياس إلى تردد أثر الثاني . فكان مجال هذا الأخير أضيق بكثير من مجال الأول الذي يُعْرَضُ أثره باستمرار في المعطيات الحسية الخاضعة للملاحظة المراسية ، منها يستخلص الذهن « خاصية نمطية » تتمثل في تسييل التصويتات الراتبة التي تكون الجذر . بحيث تكون حُرُكَةُ الجذر شروعاً في تصريف مادته الصوتية .

وإذا حصل للذهن خاصية الجذر ، من تسييل تصويتاته فحُرُكَتِهَا فإلصاق سوابق وفواصل ولواحق ، انتقل بعلاقة اللزوم صاعداً إلى المبدأ الدلالي ، ليجد أن تصريف القولات المتنقلة من هيئة صوتية إلى أخرى سببه اشتقاق الكلمات . باعتبار أن الاشتقاق الدلالي سببٌ يولد التصريف الصوتي (157) وبعلاقة الانتماء ينحدر الذهن مرة ثانية للبحث عن مجموع خصائص وسيط الجذر وقيمه ، (5.6.3) ، ليجد لواحق تسبق القولة أو تلحقها لا يسببها الاشتقاق ، وبالتالي لا تدخل في البنية الصرفية للقولة . وإنما تدخل في

(156) للتوسع في التفريع المقولي للكلم انظر البحث (2.1.4 في ج 1) من هذا العمل .  
(157) انظر ، فيما يخص علاقة اللزوم القائمة بين الاشتقاق والتصريف ، الطرة 415 من الباب الأول ، والأوروراني اكتساب اللغة ، ص152 .

بنيتها الصركيية (5.6.3) التي تشكل مجال تأثير وسيط التصريف. وبهذه الوسيلة الاستدلالية لا غير يتحدد مجال وسيط التصريف داخل مجال وسيط الجذر الواسع.

اتضح مما تقدم أن مسلك الاستدلال منضبط بعلاقات السببية (D)، واللزوم (E) والانتماء (F) القائمة بين موضوعات؛ هي بنية قولية، ووسائط خصوصية، ووسائط نمطية، وأصول المبدأين الدلالي والتداولي. وتبين أيضاً إمكان فحص المستخلص من كل طور في مسلك الاستدلال بمتوالية من طرق الاختبار. أولها الفحص التقابلي، فالسبر والتقسيم، فالأطراد والانعكاس، فطريق المناسبة<sup>(158)</sup>. وهذه الطرق الأربعة عبارة عن خطوات متتابعة في منهج خاص بفحص ما يستخلصه الذهن وهو ينتقل من طور إلى آخر عبر مسلك الاستدلال. وبانتظام هذين المنهجين أولاً مسلك الاستدلال، وثانياً فحص المستخلص من أطوار الاستدلال يتشكل الفرع الأول من القرنب المنهج الوارد للنسبية في النظريتين المعرفية واللسانية. وقبل المرور إلى تناول فرع الثاني يحسن التذكير ببعض الأصول المعرفية التي توجه الذهن، في أطوار مسلك الاستدلال، إلى اقتناص «علوم نظرية». وما يعيننا في هذه المرحلة نذكر تبعاً لابن سينا<sup>(159)</sup> ما يلي.

(15). إذا استخلص الذهن من أحد أطوار الاستدلال وسيطاً لغوياً معيناً

بخصائصه وقيمه علم علمياً نظرياً وجود الوسيط اللغوي المقابل الذي يتميز بنقيض خصائص وقيم الوسيط المستخلص مراسياً.

وقد عمم ابن سينا العبارة لتتناول كل حقول العلم فقال في الموضع المشار إليه من كتابه البرهان: «المعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علماً بالقوة بمعانده، إما برفعه عند وضع ذلك، أو وضعه عند رفع ذلك». يقضي الأصل

(158) سبق أن فصلنا القول في الضرك المذكورة، ووضحناها بالأمثلة، فليرجع إليها في الأوراعي، اكتساب اللغة، ص 201 - 215.

(159) لتوسع في الأصول المذكورة انظر ابن سينا، البرهان، ص 14، 15.



المعرفي المذكور، بعبارته الخاصة (15) والعامّة في صياغة ابن سينا، أن الاكتساب المراسي لوسيط العلامة المحمّولة، مثلاً، يقدح في الذهن وسيط الرتبة المحفوظة بجميع خصائصه وقيمه. وأن العلم الحاصل بالوسيط المقابل نظري لا غير. وعن طريقه يمكن افتراض وجود لغات تُوسّطه وتأخذ به .

وفي هذه المرحلة المتميزة بمعرفة مراسية لوسيط العلامة المحمّولة وبمعرفة نظرية لمقابلته وسيط الرتبة المحفوظة يتأتى للذهن أن يصعد أولاً بعلاقة اللزوم إلى فرضية أعلى تعم ما يخلفه ذانكم الوسيطان الندان من أثر في اللغات البشرية ليجدها مصوغة في مثل العبارة الآتية .

(16) لكل لغة بشرية بنية قاعدية ذات رتبة حرة أو قارة تبعاً للمأخوذ به من الوسيطين الندين ؛ للعلامة المحمّولة أو الرتبة المحفوظة .

من هذه الفرضية يأخذ خصائص وسيط الرتبة المحفوظة وقيمه بوصفها سبباً (س) يولد رتبة قارة للبنية القاعدية في مجموعة لغوية ، وينحدر ثانياً بعلاقة السببية (د) بحثاً عن الصنيع (س) الذي يمثل اللغات التي يلزم كل واحدة منها أن تكون لها رتبة أصلية (1.5.3) . وفي هذه الحالة ستكون نتائج الملاحظة المراسية دعماً للفرضية النظرية المذكورة إذا أفضى البحث إلى لغات ذات بنية قاعدية برتبة قارة ، أو تعليقاً لها إذا لم يفض البحث إلى لغات بتلك الخاصية، ومع ذلك تبقى تلك الفرضية واردة إذ قام الدليل عليها .

من المثبت في آخر الفقرة السابقة يتضح المفهوم من الفرضية النظرية التي تبقى واردة وإن لم ينته البحث في اللغات المتواجدة إلى نتيجة تدعم تلك الفرضية، كما ينكشف أيضاً مدلول الفحص المراسي لفرضية نظرية، والذي يعني إخضاع معطيات أكبر عدد من اللغات للملاحظة المراسية التماساً لما يركي تلك الفرضية أو يحث على مواصلة تعليقها .

إلى جانب الأصل المعرفي المصوغ في العبارة (15) أعلاه ، وما يلزم عنه مما أوردناه يذكر ابن سينا أصلاً آخر يعبر عنه بقوله : « الجزئي إذا علم وجود حكم

عليه كان ذلك ظناً بالقوة في جزئي آخر أنه كذلك إذا كان يشاركه في معنى<sup>(160)</sup>. لصوغ هذا الأصل المعرفي برواسم النظرية اللسانية النسبية يمكن القول .  
(17) الخصائص النمطية المستخلصة من الملاحظة المراسية لمعطيات لغة معينة توجد نظرياً لنون من اللغات التي تشترك في استعمال نفس الوسيط النمطي .  
من جملة ما يلزم عن صحة الأصل المعرفي (17) أنه إذا ثبت بالملاحظة المراسية للأبنية الصركيبية أن العربية ترخص كمون الموضوع المرفوع الذي يراكب الفعل بعلاقة الإسناد حصل علم نظري بإمكان وجود لغات أخرى تكون لها نفس الخاصية التي يفترض فيها أن تناط بنفس الوسيط اللغوي الذي تستعمله العربية .

التزام الأصل المعرفي (17) بحدود إقامة علاقة التناظر بين جزئيات في أكثر من لغة معنى ذلك أنه لا يتجاوز هذا الموضوع إلى مسألة الربط النسقي لتلك الجزئيات داخل اللغات موضوع المقارنة . وهكذا تنعقد به مماثلة في جزئي بعينه داخل لغتين من نمطين متغايرين؛ كما هو الحال في اللغتين العربية والإيطالية . إذ الأولى من النمط التوليقي، والثانية من النمط التركيبي باعتبار البنية القاعدية ، ومع ذلك تشتركان في وسيط التصريف الخصوصي، فتقاسمتا به خاصية كمون الموضوع المرفوع الذي يراكب الفعل بعلاقة الإسناد . كما توضع المقارنة بين مجموعة الجمل (18) ومثلها (02) في الطرة (161) أسفله .

(160) ابن سينا ، البرهان ، ص 15 .

(161) أمثلة المجموعة (02) الآتية مقتبسة من جكلي وسفير ، برمتر السوج الشاغر

Oswaldo Jaeggli and Kenneth J . Safir . the null Subject Parameter

(02) (a) Parlo

اتكلم

(b) Leggiamo spesso gialli

نقرأ عادة روايات

(c) Vado al cinema stasera

أذهب إلى السينما هذا المساء

وللتوسع في الموضوع انظر من هذا العمل مبحث الشغور البنيوي (6.3) ، ومبحث من الظاهر إلى الامارة (2.6.3) . وكذلك ما بعده .

(18) (أ) أتكلم .

(ب) (يسألونك عن الأنفال) . (1.8) .

(د) نقرأ عادة الكتاب .

عملاً بالأصل المعرفي المصوغ في العبارة (17) تكون العربية والإيطالية متماثلتين باعتبار خاصية الاستغناء عن ذكر مرفوع الفعل، ولا يعنيه ما وراء ذلك في كلتا اللغتين، أو في نحوهما من اللغات المتميزة بنفس الخاصية لاستعمالها جميعاً نفس الوسيط اللغوي (وسيط التصريف) .

يترتب عما تقدم أن اللغات المتغايرة نمطياً؛ (كالعربية والإيطالية)، يمكن أن تتناظر في مستوى الوسائط الخصوصية. وبما أن مجال تأثير هذا الصنف من الوسائط ضيق جداً تعين أن يكون التناظر البنيوي بين اللغتين أو أكثر محدوداً بحيث لا يجوز اعتباره لإلحاق إحدى اللغتين بنمط الأخرى. كما أن اللغات المتناظرة نمطياً؛ (كالإيطالية والإنجليزية)، يمكن أن تتغاير، في نفس المستوى من الوسائط الخصوصية، بدرجة محدودة. فلا تغادر إحداهما النمط الذي يجمعهما. وبما أوردناه هنا نكون قد وضعنا حلاً لمشكل التصنيف اللغوي الذي لم تتمكن لسانيات القرابة النمطية التغلب عليه .

## 2.2.6 الوجه النظري لمنهجية القرنب .

تبين من مبحث فرع الاستقراء من منهجية القرنب أن الاستدلال ينطلق من نتائج الملاحظة المراسية وينتهي إلى الوسائط اللغوية النمطية المخلفة بأصول المبدئين الدلالي والتداولي. يعني هذا أن فرع الاستنباط من نفس المنهجية ينطلق من منتهى الاستدلال؛ وهذا المنتهى إما وسائط نمطية، فيكون « البرهان جزئياً »<sup>(162)</sup>، لأن المبرهن أو المبين واقع داخل نمط معين من اللغات. وإما فرضية نظرية مستخلصة من تلك الوسائط. فيكون « البرهان كلياً ». إذ تستنبط

(162) انظر أنواع البرهان في ابن سينا، البرهان، ص 173 .

بقواعد منطقية كل النتائج اللازمة عن تلك الفرضية. وقد صرح افرانو في أكثر من موضع بأن منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط. منها قوله: «إن العلم ينطلق إذن من التجربة لينتهي إلى قوانين عامة شيئاً ما، ليعاود الانطلاق من هذه القوانين المتحولة مؤقتاً إلى فرضية، فيستنبط منها، بمنهج المنطق أو الرياضيات في الغالب، كل ما يلزم عنها: من النتائج»<sup>(163)</sup>. وتتأكد فرضية الانطلاق ويقوى ثبوتها إذا كشف الفحص المراسي عن موافقة النتائج اللازمة عنها لحقائق الواقع الخارجي. وموافقة النتائج النظرية للحقائق الواقعية يعتبره افرانو معياراً به تقاس درجة صدق النظرية. إذن، كل نظرية ينقض الواقع نتائجها فهي نظرية باطلة ينبغي نبذها وإن كان حظها، من البساطة والأناقة والتماسك الداخلي، كبيراً.

المبادئ الأساس التي تقوم عليها النظرية تُراجع لأمرين. إما بسبب ما يحصل من التناقض بين النتائج المتوقعة وحقائق الواقع، كما مضى، وإما بسبب قصور في المبادئ الأساس يفضحه وجود ظواهر لا يتأتى تفسيرها من تلك المبادئ. وكل قصور في مبدأ أساس فهو ناتج عن توقف منهج الاستدلال عند استخلاص خاصية لا تمثل سوى حالة خاصة من قانون عام. ولو تخطاها إلى ذلك القانون العام المنقلب مبدأ مؤسساً للنظرية لأمكن تفسير أيّاً من الظواهر الشوارد أو القواعد<sup>(164)</sup>.

ولا ينبغي إغفال الربط المذكور بين نتائج الاستقراء ومبادئ النظرية الاستنباطية. إذ بجعل منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط نجنب النظرية اللسانية النسبية عيوب نذها النظرية اللسانية الكلية. فنخلع عن المبادئ المؤسسة للأولى ما لوحظ من الطابع الاعتباطي في فرضيات الثانية. ونضمن للأولى التفسير العلمي، لأن اليقين الرياضي في الثانية لا يطلعنا على بنية اللغات. كما تتوفر للنتائج التي تتوقعها النظرية النسبية إمكانية مطابقتها لحقائق الواقع، بخلاف نتائج نذها التي تعتبر تشكيلاً لواقع ممكن.

(163) افرانو، الفكر العلمي، ص 55.

(164) للمزيد من التفصيل بالأمثلة الموصحة انظر المرجع السابق، ص 56.

ما جاء في الفقرة الأخيرة كاف للتذكير بأهمية التحديد المراسي لمحتوى المبادئ الأولية التي تؤسس النظرية اللسانية النسبية . وهذه المبادئ عبارة عن فرضيات مراسية ؛ ( في مقابل الفرضيات الاعتباطية المؤسسة للنظرية اللسانية الكلية )<sup>(165)</sup>، تتشكل من مجموع الخصائص الثابتة مراسياً للغة<sup>(166)</sup> . والخصائص المكونة للغة، كما سبق أن بينا في مواضع كثيرة ، ليست شيئاً آخر سوى ؛ (1) الأصول الدلالية و (2) الأصول التداولية ، و (3) الوسائط اللغوية ، و (4) البنية القولية . إذ لا تقوم لغة بغير واحد من هذه المقومات الأربعة التي تجمع بينها علاقتا اللزوم (⇐) والسببية (⊃) .

من المقومات الأربعة ثابت لا يتغير متمثل في الأصول الدلالية والأصول التداولية، ومتغير لا يثبت مجموع في الوسائط اللغوية المسؤولة عن تغيير البنية القولية . وما الوسائط إلا أزواج من الإمكانيات المتقابلة . بفضلها وقد ارتبطت بعلاقة اللزوم بما قبلها تتحقق الأصول الثابتة في الأبنية القولية المتغيرة من جراء علاقة السببية التي تجمع هذه الأبنية بالوسائط المتغيرة أيضاً . بعد هذا التذكير بالخصائص المقومة للغة يحق أن نتساءل عم تمثل هذه المقومات في نظرية اللسانيات النسبية، وعلام تبرهن هذه النظرية، وكيف يكون الفحص المراسي لنتائجها النظرية .

(165) يحسن التذكير من جديد أن اللسانيات الكلية تتخذ الغرب منهجاً . فتؤسس نظريتها على رواص أولية ؛ ( termes primitifs )، غير دالة على شيء . منها تؤلف مصنفات ( axiomes ) وهي فرضيات عمل لا يلتفت إلى محتواها ويُسلم بكونها صادقة . في خلع الأدلة عن الرواص والمصنفات يقول تارسكي : « نهمل، كما يقال عادة، دلالة الرواص الأولية التي نتيبناها ونركز اهتمامنا على صورة المصنفات حيث تدرج تلك الرواص » . مدخل إلى المنطق، ص 113 . Tarski, introduction à la logique .  
وبما أن هذه الفرضيات لا يربطها رابط بالموضوعات المكونة لحقل اللغة وجب أن تكون علاقتها بها اعتباطية . فسميت بالفرضيات الاعتباطية . للزيادة في التوضيح انظر الفصل الأول من هذا العمل، ويلمسليف، مقدمات لنظرية لسانية، ص 24 .

(166) هذا المفهوم من الفرضية المراسية انظره في افرائيم، الفكر العلمي، ص 58 .

المقومات الأربعة تمثل في مقترح افرانو « نموذجاً »<sup>(167)</sup> منها يمكن إقامة نظرية. إذن، النموذج فرضية عمل تخص بنية المقوم وخصائصه. وعندما تُطبق على ذاك المقوم قوانين معروفة تستنبط نتائج نظرية تُعرض على الواقع. مثل هذه المواجهة غالباً ما تؤدي إلى تعديل النموذج أي فرضية الانطلاق وإلى الاقتراب من الواقع»<sup>(168)</sup>. بنقل هذا الكلام إلى حقل اللسانيات نستطيع أن نقول: إن المقومات الأربعة المذكورة تؤلف فرضية كسبية أولية<sup>(169)</sup> يمكن التعبير عنها كما يلي :

(19) اللغة البشرية ملكة صناعة مقومة باجتماع الدلالة والتداول والوسائط والقول .

من الفرضية (19) يمكن أن نستنبط بقواعد منطقية بسيطة كل الاختلافات البنيوية المحتملة بين اللغات البشرية. وفي هذه الحالة لا يشغل من منهج القرب سوى فرع الاستنباط .

تبيّن أن لمسلك الاستنباط منطلقاً؛ (= فرضية كسبية أولية محتواها ثابت بالاستدلال)، وضوابط تشخص في قوانين منطقية محددة وإن لم يُصرح بها، ونتائج نظرية مبرهن على صحتها ومتوقع انتسابها إلى لغات. وبعرض هذه النتائج المبرهنة على واقع اللغات يلزم أحد الأمرين؛ إما أن يحصل توافق بينهما يؤكد صدق ما كان متوقعاً من النتائج النظرية، وإما أن يحصل تنافر يلزم بمراجعة أساس النظرية، لأنه أنتج، بقاعدة برهانية، خاصية لا تحتملها لغة. إذ

(167) من جملة العبارات المصورة لمفهوم النموذج عنده قوله: « النموذج تعبير مبسط للواقع، سلامته متعلقة في العموم بطائفة من الظواهر ». افرانو، الفكر العلمي، ص 59. إن اتجاه علاقة التأثير، داخل النظرية النسبية، يكون من الواقع نحو النموذج. لأن كل نموذج يتم بناؤه بالقياس إلى حقل معين من الموضوعات، بحيث يصير النموذج مشابهاً لأصله بنية ووظيفة. للمزيد من التفصيل انظر مقال :

Judith Milner. la sémantique propositionnelle générative de Brekle, in lagage.N

(168) 26 افرانو، الفكر العلمي، ص 59.

(169) الفرضية الكسبية أعلاه مقابلها الفرضية الطبيعية القائلة بأن الملكة اللغوية نسيج خلايا عضو (= العقل) في الذهن البشري، وهي بذلك واحدة في الناس جميعاً، تنتقل إلى الولد بالوراثة.

«الفرضية لا تكتسب قيمة موضوعية إلا إذا أكد الفحصُ المراسي نتائجها»<sup>(170)</sup>.

سبق أن الأصول الدلالية والتداولية (هـ) ثابتة لا تتغير بين اللغات .  
والأصول (هـ) تربطها علاقةُ اللزوم (==) بالوسائط المتغيرة (ط) فينتج بالضرورة  
تغير في البنية القولية (ق) من جراء قيام علاقة السببية (⊃) بينهما نعبر عن  
ذلك كما يلي .

$$هـ \Leftarrow ط_1 \supset ق_1 .$$

علاقة السببية هذه (⊃) تفيد إذا كان الوسيط اللغوي (ط<sub>1</sub>) إذن ستكون  
البنية القولية (ق<sub>1</sub>) . وإذا كان (ط<sub>2</sub>) إذن (ق<sub>2</sub>) . وبعبارة أخرى :

$$هـ \Leftarrow ط_1 \supset ق_1 .$$

$$هـ \Leftarrow ط_2 \supset ق_2 .$$

ولخاصية التكافؤ (↔) بين البنية القولية (ق) وباقي المقومات (هـ ↔ ط)  
يلزم ما يلي :

$$ق_1 \leftrightarrow هـ \Leftarrow ط_1 .$$

$$ق_2 \leftrightarrow هـ \Leftarrow ط_2 .$$

وبما أن الوسائط المتقابلة (ط<sub>1</sub> # ط<sub>2</sub>) تسبب في توليد الأبنية القولية  
المتقابلة (ق<sub>1</sub> # ق<sub>2</sub>) إذن .

$$ق_1 \# ق_2 \leftrightarrow هـ \Leftarrow ط_1 \# ط_2 .$$

أثبتنا حتى الآن أن اللغة البشرية ، بوصفها نسقاً رمزياً معبراً عن أصول  
الدلالة والتداول ، أصلها التغيرات . لأن من مقوماتها الوسائط ؛ وهي جملة من  
الاحتمالات المتباينة إلى درجة التضاد . وبهنا بعد ذلك أن نستنبط مظاهر  
التغيرات اللغوي .

ما يلاحظه اللساني من اختلاف اللغات بنويًا لا تؤثره الوسائط مباشرة . لأن الوسائط تباشر فصوص اللغة فتخلف بها تغيراً يترتب عنه تباين في البنية القولية للغات ، وبعبارة أخرى تختلف الأبنية القولية من جراء تباين الفصوص النحوية الناتج عن تغير الوسائط اللغوية . لكن كيف يمكن أن نتحسب ما في فصوص النحو من التغير .

تغير فصوص النحو لا يخرج نظرياً عن أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية ؛ تغير في عدد الفصوص ، أو في حجمها ، أو فيهما معاً . أما التغير العددي فمثله «فص الإعراب»<sup>(171)</sup> الذي يوجد ضمن مكونات النحو التوليقي الخاص بنمط اللغات انتوليفية . وليس لهذا الفص وجود في النحو التركيبي الخاص باللغات التركيبية . لأنه يتبع وجوداً وعدمًا وسيط العلامة المحمولة . ومن أمثلة الفصوص المتغيرة حجماً نذكر فص التصريف المسائر للاشتقاق . ويظهر التفاوت في حجم هذا الفص فيما يعبر عنه من المفاهيم الوظيفية في مختلف الأنماط اللغوية . من هذا القبيل الأفعال الشقائق التي يوفرها الفص التشقيفي للمعجم الشقيق وانتفاء مثل هذه الأفعال في المعجم المسيك ، وكل منهما مرتبط بوسيطه اللغوي<sup>(172)</sup> . وإذا كانت اللغات التوليفية متميزة بفص الإعراب المنعدم في اللغات التركيبية ، وباتساع مجال الفص الصرفي الموجود مقلصاً في النمط اللغوي المقابل يكون التغير بين هذين النمطين حاصلًا في عدد فصوصهما وفي حجم الموحد بينهما ومنعكسًا في البنية القولية لكلا النمطين .

(171) من العبارات المقربة من فص الإعراب قول السيوطي : « الإعراب عند المحققين عبارة عن المجهول آخر الكلمة مبنيًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ... » وأن الإعراب يتحدد في حال التركيب ، فهو تغيير باعتبار كونه منتقلًا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب . « الأشباه والنظائر ، ج 1 ، ص 162 .

(172) للتوسع في الموضوع انظر المبحث ( 2.2.2.4 ) في ج 1 من هذا العمل .



النتائج المثبتة في الفقرة السابقة نظرية . للتحقق من قيمتها الموضوعية تُعرض على واقع اللغات المتكوّن أولاً من وصف النحاة للغاتهم، وثانياً من استعمال المتكلمين لمعرفتهم اللغوية . وبقدر ما يردد نحاة العربية، بوصفها لغة توليفية اختصاص هذا النمط بفص إعرابي يعتبر الإعراب قسيم فص التركيب؛ منهما يتشكل النحو التولييفي<sup>(173)</sup>، يكرر نحاة اللغات التركيبية أن هذا النمط متميز بفص صرفي مقلص بالقياس الى فص التركيب المكونين للنحو التركيبي، إلا أن كثرة وتشعب المسائل التي يباشرها فص الإعراب أخذ هذا القسم يستولي بالتدريج على مصطلح النحو حتى صار أحدهما مرادفاً للآخر<sup>(174)</sup> . وكذلك حال التركيب بالنسب التصريف داخل النمط التركيبي من اللغات . وهكذا يكون العرْمَاطيقي، بلغة الخوارزمي<sup>(175)</sup>، يتناول « التصريف والتركيب مجتمعين، أما المعجم أو علم الألفاظ المفردة فخارج عنها»<sup>(176)</sup> . لكن هزال فص التصريف بهذا النمط اللغوي دفع لسانيين جدد إلى التساؤل عن جدوى هذا التقسيم<sup>(177)</sup> بل لحفوته غاب في بعض اللغات عن أنظارهم<sup>(178)</sup> .

نخلص مما تقدم إلى أن ثبوت انحصار مهمة الإعراب في إسناد العلامات الفارقة بين مختلف العوارض الناتجة عن تراكب الكلم دليل آخر على كون هذا

(173) يقسم النظار في اللسان العربي النحو إلى علم الإعراب وعلم التركيب . من هؤلاء الغارابي إذ يقول : « علم قوانين الألفاظ عندما تركب ضربان : أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم (أي الأفعال) عندما تركب . والثاني يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه كيف هي في ذلك اللسان » . إحصاء العلوم ، ص 61 . انظر المبحث (4.2.7) من هذا العمل .

(174) يظهر الترايف المذكور من خلال تعريف النحو باستعمال رواسم فص الإعراب . كما جاء في قولهم : « فيعرف (أي النحو) بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء . وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء » حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 18 .

(175) انظر الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص 29 .

(176) سوسور ، محاضرات في علم اللغة العام ، ص 185 . انظر ضاً يلمسليف ، مقدمات لنظرية لسانية ، ص 191 .

(177) جاء في إلمفلد ، اللغة ، ص 174 قوله : « تقليدياً يتألف نحو أغلب سمات من التركيب والتصريف ... وقد طال النقاش حول جدوى هذا التقسيم » .

(178) ذكر لاينس كون لسانيين كثير يقرون ، بالنسبة لبعض اللغات على الأقل ، بوجود مستوى بنيوي بين النصغ أو الصوتية والتركيب ؛ وهو التصريف . انظر آفاق جديدة في اللسانيات ، ص 22 .

الفص من مكونات النحو التوليقي لا النحو التركيبي. بحيث يزيد النحو الأول على الثاني بالنظري علامات الإعراب وعواملها وقوابلها. وإذا كان التصريف مشتركاً بين هذين النمطين فإن حجمه فيهما ليس واحداً. بل حتى القسم الموحد الذي يتناول بنية القولة تحليلاً وتكويناً فإن الإوالية المستعملة فيه ليست واحدة. من خلال المقارنة بين التحليلين «النصتي»، (نظ: 1.7 ط 200)، والصرفي لبنية القولة يتبين ارتكاز هذين الفصين داخل النمط التركيبي على «التقطيع الخطي». إلا أن الأول يُقَطَّع القولة إلى أجزائها غير الدالة على جزء معناها؛ وهي تصويطات متتابعة غير دالة على معنى لكنها فارقة بين معاني القولات. بينما الثاني يقطع القولة إلى أجزائها الدالة على جزء معناها؛ وهي متوالية من «القيلات» الدالة مجتمعة على معنى القولة، وأشتاتاً على أبعاضه. وإذا كان التقطيع الخطي مركّز القالب النصفي (نظ: 2.2) في أي نمط لغوي فإن سند القالب الصرفي (3.2.7) مختلف بين الأنماط اللغوية.

إذا تساءلنا مع بيتر مثيروز<sup>(179)</sup> عن الوحدات الأساسية في البنية الصرفية، وعن العلاقات القائمة بينها فإننا سنتلقى منه مقترحاً يناسب اللغات التركيبية لا غير. لأن التحليل الصرفي في هذا النمط اللغوي يعني تفكيك القولة بحيث تنشأ متوالية من القيلات؛ (كل قيلة جزء قولة دال على جزء معناها)، تجمعها علاقة التوالي، كما يشخصها المثالان (03، 04) في الطرة (180) أسفله.

(179) انظر مقاله تطورات حديثة في الصرف، ضمن آفاق جديدة في اللسانيات.

Peter H.Mtheurs, Recent development in morphology, in New horizons in linguistics.

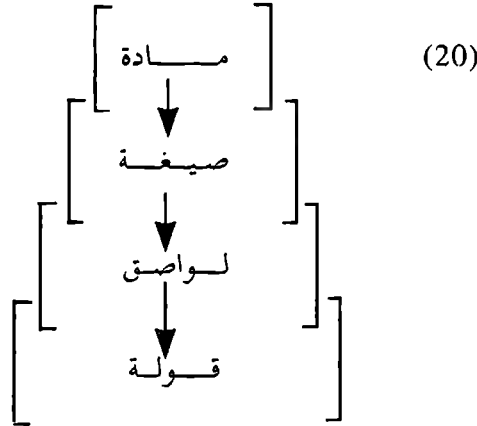
(180) القولة (untruthful) مثلاً تنحل صرفياً في اللغات التركيبية إلى وحدات صرفية أو قيلات (morphemes =) كما يتضح بالمثال (03) الآتي: un, tru, th, ful. → untruthful (03) من مجموع معاني القيلات الأربعة يتألف معنى القولة المتكونة من توالي تلك القيلات، كما عبر عنها مثيروز مرة أخرى وهو يصفها بقوله: وحدات الصرف ليست سوى تجريد لأبنية النحو المطابقة لارتداد القطع farm - er - s من farmers، بحيث يمكن أن تشخص بالمثال (04) الآتي

(04) FARM ER PL  
farm er s

فلا يجمع بين هذه الوحدات إلا علاقة التتابع إذ تنقدم القيلة FARM على القيلة الثانية ER وأن هذه تسبق قيلة الجمع الثالثة. للمزيد من التفصيل انظر مثيروز، تطورات حديثة في الصرف ص 96، ضمن آفاق جديدة في اللسانيات

ويظهر واضحاً من تلك الأمثلة أن التحليل الصرفي في النمط التركيبي يقوم على التقطيع الخطي للقولة .

في مقابل ما ثبت في الفقرة السابقة فإن التحليل الصرفي في النمط التوليقي يقوم على أساس من « التقطيع الهرمي » لا الخطي . ولتصور هذا المفهوم يكفي أن نستحضر هنا تحليل ابن جني لدلالات الفعل<sup>(181)</sup> ، وبجانبه ما انتهينا إليه في مبحث العلامة المرصوفة والمفكوكة ؛ (5.5.3) . وعندئذ سيتمثل لنا كما في المبيان الموالي .



من جملة ما يكشف عنه هذا المبيان نذكر في المقدمة أن قاعدة الهرم متكونة من خرج الفص الصرفي الذي يتولى مهمة إعداد القولة وتهيئتها لفص النحو . وأن الإعداد الصرفي للقولة يتم بإجراء سلسلة من العمليات . أولها تسهيل المادة الصوتية الحاصل بعدد محدد من التصويطات الراتبة غير المحركة . وثانياً بناء

(181) انظر « باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية » من الخصائص ج 3 ص 98 ، نجد ابن جني يحلل صرفياً الفعل إلى مادته وهي أحرفه الأصول ، وإلى صيغته أو بناء مادته . وهو ما يظهر من صريح عبارته « ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ... وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو قائم وقاعد ، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقيود ، وصيغته وبنائه يفيد كونه صاحب الفعل . وكذلك قطع وكسر ، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث ، وصورته تفيد شيئين ، أحدهما الماضي ، والآخر تكثير الفعل . كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث وبنائه الماضي وكون الفعل من اثنين » .

صيغة صرفية تستوعب المادة الصوتية. وثالثاً إصاق سوابق بالصيغة الجاهزة أو لواحق أو هما معاً. وأخيراً يكون الناتج قَوْلَةً ذات بنية صركيبية تستعد بها لأن تأخذ في التركيب الموقع الذي تهيأت له.

وإذا عكسنا الاتجاه وجدنا في خرج فص الصرف قولة قابلة لأن تنحل صرفياً إلى لواصق؛ (وهي مجموع علامات المطابقة العددية والجنسية والشخصية المنضافة إلى الصيغة)، وإلى بنية صرفية <sup>(182)</sup> قابلة لأن تنحل بدورها إلى صيغة ومادة <sup>(183)</sup>. إلا أن الوحدات الصرفية، من مادة، وصيغة، ولواصق، لا تجمعها علاقة التوالي والتتابع كما في صرف اللغات التركيبية، وإنما تقوم على مبدأ الاندماج. بمعنى أن قبيلة المادة (ن - ظ - م) مثلاً تندمج في قبيلة الصيغة (فعل) فتننتج البنية الصرفية (نظم) المنغمسة في علامات المطابقة (ت، ء، ي، م، و، ن) (المجتمعة في (يأتمون))، ويكون الناتج عندئذ البنية الصركيبية (تنظمين). وهي تتكون من بنية صرفية (نظم) محاطة بعلامة المطابقة المفكوكة (ت - ين). وهذه الإحاطة دليل على استمرار مبدأ الاندماج من جذر المبيان (20) إلى خرجه. ولا يتضح ما سردنا من أوجه الاختلاف بين النسقين الصرفيين ما لم يُربط ذلك بالوسائط اللغوية المسؤولة عنه.

اتضح مما مضى وجود فص صرفي يستند إلى مبدأ الاندماج والتقطيع الهرمي، فينتج أولاً بنية صرفية تتكون من مادة؛ (= أحرف الجذر الراجعة)، ومن صيغة. ويهمننا الآن أن نتعرف على كيفية تكوين الصيغة بصفاتها وحدة صرفية.

(182) انظر الطرة 332 في ج 1 من هذا العمل.

(183) من أنحاء الجدد الذين يحللون البنية الصرفية إلى الصيغة والمادة المحققة نذكر الدكتور أحمد المتوكل، انظر الفصل الأول من كتابه قضايا معجمية تجده يقول: «مصدر الاشتقاق يجب أن يكون مفردة محققة؛ أي مادة صوتية ساكنة مُقَوَّلَةٌ في صيغة معينة». ص 15. وفي المقابل نجد الدكتور عبد القادر الفاسي يساير النمط التركيب في التقطيع الخطي وهو يحلل صرفياً الفعل في العربية. وهو ما يظهر بصريح العبارة وهو يتحدث عما أسماه باللواصق المحورية، إذ يقول: «مثل الهمزة والسين والتاء في استفعل والتضعيف في فعل، إلخ. فهذه اللواصق لا تختلف في بنيتها المحورية عن الأفعال الجمعية مثل «جعل» و«ترك»، إلخ. ونظير هذه اللواصق أيضاً اللواصق المضاعفة... وهناك أيضاً لواصق الانعكاس والتفاعل التي اعتبرناها أنها تتلقى دوراً محورياً لأنها عبارات محببة». البناء الموازي، ص 189.

إن بناء الصيغة إما أن يحصل بمجرد حركنة جذر مثل؛ (ك - ت - ب) ،  
المفضي إلى (كَتَبَ) أو (كُتِبَ). وإما أن يكون بزيادة صرفية<sup>(184)</sup> على جذور  
من قبيل؛ (ف - ق - ر) و (ب - ط - ر) و (س - ف - ر) فتنشأ بهذا التوالي  
الأبنية (أَفْتَقَرَ) و (بَيَّطَرَ) و (سَافَرَ)، أو بزيادة اشتقاقية على الأس (كتب) فنتج  
الأبنية الصرفية (أَكْتَبَ، و كَاتَبَ، و كُتِبَ، و اكْتَتَبَ، و تَكَاتَبَ، و تَكْتَبَ،  
و اسْتَكْتَبَ) .

يلاحظ من الوصف المقدم لتنشئة الصيغ ومن حديث الصرفيين عن  
الأصلي والزائد أن الحروف المجموعة في (سألتمونيها) تكون زائدة بالنسبة إلى  
الجذر وأصليةً بالقياس إلى الصيغة. لأن الصيغة في حد ذاتها لا أصلي فيها، ولا  
زائد، وبذلك لا تقبل أن تنحل إلى وحدات صرفية أصغر منها. لأن الصيغة  
تمثل أصغر وحدة صرفية دالة. وإذا بدا لبعض المستعربين أن يقطع خطأ صيغة  
(استفعل) ونحوها (انفعل) إلى (است) (فعل) ، و (ان) (فعل) ، فإن هذا  
التقطيع سيتعطل في مثل (فَاعَلَ) و (تفاعل) بسبب تداخل الأجزاء وانعدام  
التوالي. كما أن تعليق معنى الطلب بالجزء (است) من (است) (فعل) ، سيجرد  
الجزء الباقي (فعل) من أي معنى. وهو المانع من كل تقطيع لا يفيد ولا يقتضيه  
مبدأ التباين القاضي بضرورة أن تتغير الألفاظ إذا تباينت المعاني .

يتضح من المثبت أخيراً، وكما نص عليه قديماً نحاة العربية وصرفيها، أن  
معاني المطاوعة، والمغالبة، والمشاركة، والطلب، والتكثير، والتعددية ،  
والتخطية، وال لزوم، والقصور، ونحو هذا كلها معان صرفية مقترنة بالصيغة  
ككل وليس بجزء منها، وأن الأحرف المكونة للصيغة كلها أصلية بالقياس إلى

(184) الزيادة الصرفية تتناول هنا كل مزيد لغير معنى، وتشمل ما عُرف بين الصرفيين بالزيادة للالحاق والزيادة من  
أصل الوضع، والزيادة للمد. وفي المقابل نستعمل الزيادة الاشتقاقية لتتناول كل زيادة اقتضاها اشتقاق  
المعنى. إلى هذين النوعين من الزيادة يشير ابن جني بقوله: «فمما يزداد ما يلحق ببناء ببناء، ومنه ما يكون  
للمد، ومنه ما يلحق للمعنى، وفيه ما يلحق في الكلام، ولا يتكلم به إلا بزايد، لأنه وضع على المعنى الذي  
أرادوا بهذه الهيئة» المنصف، ج 1، ص 13 .

ذات الصيغة وهيئتها. أما حديث الصرفيين عن الأصلي و الزائد فهو وصف للبنية الصرفية من خلال الصيغة بصفتها هيئة وزنية أو مرآة تعكس مميزة الأصلي من الزائد في بنية القولة الموزونة .

وإذا صح المثبت هنا يلزم أن تكون حروف الزيادة المجموعة من قبل الصرفيين في (سألتمونيها) داخلة في تكوين الصيغة ، وهي من أصول بنائها . ولا تُزاد إلا بالنسبة إلى الجذر . وموقعها منه أن تسبقه في نحو (استضرب ) ، أو تلحقه في مثل (ضربان الدهر) أي حدثانه ، أو تقع في حشوه كما في (ضارب) . أن تكون الحروف المذكورة أصلية في الصيغ دليل على ارتكاز فص التصريف على مبدأ الاندماج والتقطيع الهرمي ، وكونها زائدة على الجذر في المواقع الثلاثة فإنه يدل على تعلق هذا الفص الصرفي بوسيط الجذر اللغوي .

بيننا في مباحث سابقة<sup>(185)</sup> أن الصيغة وسيلة صرفية لتكوين المداخل المعجمية واشتقاق المعاني . وظهر الآن أن ذينك التكوين والاشتقاق حاصلان باندماج المادة في الصيغة، كما في المبيان (20)، فتنشأ بنية صرفية تأخذ موقعها في المعجم، وتشرع في مغادرته بانضمام لواصق .

تعتبر أحرف المجموعة (يأتمون) لواصق . وهي غير الزوائد المجموعة في (سألتمونيها) . لأن المجموعة الأخيرة، وإن كانت زائدة على الجذر، لكنها أصلية في الصيغة داخلة في بنائها وتكوين هيئتها بخلاف المجموعة الأولى التي تكون زائدة بالقياس إلى الصيغة والجذر على السواء . وبذلك دخلت في مجموعة اللواصق المتميزة بكونها تسبق الصيغة أو تلحقها، ولا تقع في حشوها أبداً . لأن الواقع في الحشو خاصية الزائد على الجذر الأصلي في الصيغة . وهكذا تكون النون الأولى من (ننشغل) لاصقة والثانية زائدة . وتكون الألف والنون في نحو (ضربان) زائدة، وفي مثل (يضربان) لاصقة كما تكون مجموعة

(185) للتوسع في الموضوع انظر مبحث (عوامل الاشتقاق ومسالك الارتداد) ومبحث (ربط الصيغ الصرفية بالمعاني الاشتقاقية) في ج 1، من هذا العمل .

(سألتونيها) زوائد على الجذر أصولاً في البنية الصرفية ، كذلك مجموعة (يأتون) تكون زائدة على الصيغة أصلية في البنية التركيبية . لأن قيام هذه البنية يحتاج إلى لاصقة كالتاء تسبق الصيغة (تساءل) في نحو (تساءل) ، أو إلى لاصقة التاء والميم تلحق نفس الصيغة في مثل (تساءلت) أو إلى سابقة ولاصقة كما في (يتساءلون) .

ظهر الآن أن البنية التركيبية تتكوّن من البنية الصرفية ومن لواصق المطابقة (5.6.3) التي تسبق الصيغة أو تلحقها . وعملاً بما سبق<sup>(186)</sup> من تمييز الفعل ، في اللغات الآخذة بوسيط التصريف ، بتركيبة تتشكل من صيغته مضاف إليها علامات ترفع عن الفعل ضرورة أن يمثل معه مراكبه بعلاقة الإسناد وجب أن تتعلق البنية التركيبية بوسيط التصريف ، كما ثبت تعلق البنية الصرفية بوسيط الجذر .

وإذا تبين أن للزوائد ، في نسق صرف العربية ، دوراً رئيسياً في بناء صيغ تحقق إمكانية الاشتقاق وتضمن تكوين مداخل المعجم فإن اللواصق فيه دور الربط بين المعجم والتركيب . إذ تعتبر اللواصق من مكونات البنية التركيبية ، وهي علامات تومئ إلى خصائص تتوفر في المراكب . وإذا أومت لاصقة إلى خاصية ليست في المراكب اختل تركيب الجملة بسبب هذا التنافر لا غير ، كما تشهد جمل المجموعة الموالية .

(21) (أ) الرجال لا يبيكين كالنساء\* .

(ب) الكوكبان يسبحون\* .

(ج) الكرماء لا تبخلون\* .

تركيب الجملة يفسد بانتفاء أحد أنواع المطابقة الثلاثة؛ الجنس والعدد والشخص . فيُعمل لحن الجملة (21. أ) بالتنافر الجنسي ، وإن توفر فيها التطابق العددي والشخصي . ولحن الجملتين الباقيتين يفسره بذلك التوالي التنافر

(186) انظر البحث (5.6.3) في ج 1 من هذا العمل .

العددي والشخصي . إلا أن قيد التطابق الثلاثي لا يتحكم إلا في اللغات التي تأخذ بوسيط التصريف المتمثل في نسق اللواصق (22) الآتي . بحيث تصح الجملة إن استجاب تركيبها للحالة (أ) من نسق اللواصق، ويفسد تركيبها في باقي حالاته (ب ، ج ، د ، هـ)

(22) (أ) + جنس + عدد + شخص .

(ب) - جنس + عدد + شخص .

(ج) + جنس - عدد + شخص .

(د) + جنس + عدد - شخص .

(هـ) - جنس - عدد - شخص .

وكل نمط لغوي لا يأخذ بوسيط التصريف يضطر إلى اعتماد مقابله وسيط الترصيص . فلا يكون له نسق<sup>1</sup> اللواصق من قبيل المصوغ بالعبرة (22) . وتجاوز فيه عندئذ مثل الجملة (21) ونحوها (23) فيما يلي .

(23) (أ) الفرقدان احتجبوا .

(ب) الجواسيس بانوا .

(ج) النسوة خافوا .

(د) لقصير النسوة طويل الألسنة .

وإذا لم تمتلك لغة، كالأجليزية ونحوها الفرنسية، مثل نسق اللواصق (22) فإن نحاة ذلك النمط اللغوي سيتعلقون بكافة وسائل الربط الدالة على انتظام مكونات في بنية قولية . إلا أن هذه الوسائل كما سيتضح ملحوظة أيضاً في النمط اللغوي الذي يربط أصلاً باللواصق . وليحكم نحاة الإنجليزية مثلاً على سلسلة قولية بأنها بنية تركيبية، وليست متوالية من القولات المنفصلة، يلزم أن تمثل فيها مؤشرات للربط فضلاً عن انتظام المركبات في ترتيب قار . من تلك المؤشرات نذكر تبعاً لسابير<sup>(187)</sup> ما يلي . 1) لحوق أداة التعريف أو التنكير



بما في العبارة من الأسماء<sup>(188)</sup>. و (2) توفر العبارة على عنصر يشير إلى قوتها الإنجازية، و (3) استلام الموضوعات لأحوال تركيبية. و (4) خضوع المركبات لمفهوم العدد، ككون بعضها مفرداً أو جمعاً، و (5) خلو الفعل من لاصقة التسمية، كانت سابقة كما في الإنجليزية أو لاحقة كما في الفرنسية، واقتراانه باللاصقة المحددة لزمانه .

وإذا استثنينا الترتيب القار مما سرد من مؤشرات ارتباط المركبات في بنية الجملة فإن الباقي ملحوظ أيضاً في اللغة العربية التي تربط أصلاً بلواصق المطابقة، كما يتضح من الجملة الموالية .

(24) أضاءت البشرى سبيل الورى .

لقد لحق موضوعي الجملة (البشرى وسبيل الورى) معرفٌ؛ (ال ، والإضافة) . وباحتواء الجملة على فعل ماض وتجردها من أدلة الطلب تكون قوتها الإنجازية (الخبر) قد تحددت . وكل مركب في الجملة، كان فعلاً أو اسماً، يمكن وصفه عددياً . وقوع فعل الجملة (24) في صدر الإسناد دليل إفراجه، وإفراجه في صيغة (أفعل) دليل حصوله في الماضي . وظهور علامات الإعراب على الموضوعين؛ (البشرى وسبيل الورى)، أو تقديرها يدل على مالها من العوارض كالأحوال التركيبية والوظائف النحوية . وعليه تكون الخاصية المميزة للجملة في الإنجليزية هي مثول مكوناتها متراسة في رتبها القارة . وهي الخاصية التركيبية الجامعة بين اللغات التي تستعمل وسيط الترصيص اللغوي .

(188) لحق أداة التعريف أو التنكير باسم اعتبره سابير دليلاً على انتظام المركب منهما في بنية جملة . لأنه «بنزع الأداة (the) من ( Farmer Kills duckling , man takes chick ) تفقد الجملة دلالتها ، إذ لا تُقاس بأصل ولا تكون مبنية على منوال ، وبصير اخذت عنهما منعزلين ويتقوى الشعور بانعدام أي علاقة تقوم بين أي من موضوعي الحديث وبين ما يكون للمتكلم ومخاطبه من أحكام . وبمجرد وضع الأداة (the) قبل الاسمين يعاودنا إحساس بالسكينة . لأنه حينئذ نعلم أن الأمر يتعلق بمسمى معهود . سابير ، اللغة ، ص 83 .

## خلاصة

لتثبيت محتوى هذا الفصل وبيان صلته بالذي يليه يجمل أن نستحضر أولاً جملة من الأصول المنهجية . وأن نعيد ثانياً أهم مبادئ اللسانيات النسبية التي ستكون موضوع الفصل الموالي .

تقدم أن النسبية مفهوم يغطي النظريتين المعرفية واللسانية على حد سواء، ويتجلى في منهج القرب المتفرع إلى الاستقراء الذي يوفر للنظرية فرضية مراسية ويجنبها الفرضية الاعتباطية المفرغة من أي محتوى تجريبي ، وإلى الاستنباط الذي يُخَوِّل لتلك النظرية إمكانية التنبؤ والبرهنة . وبهذه الكيفية تزيد حظوظ التقاطع بين النظرية والواقع الموصوف .

الاستقراء عبارة عن متوالية من المحطات الاستدلالية . أولها ضرورة مراعاة القيود الأربعة؛ (الورود، والأقدم، والتمثيل، والبدء)، عند تجميع معطيات من لغات مختلفة لتكوين قاعدة الانطلاق . وثانيها إخضاع تلك المعطيات القاعدية للملاحظة المراسية من أجل تحليلها تحليلاً عاملياً ؛ يربط بين الخصائص البنيوية الملحوظة وبين عواملها المجردة التي تؤثر تلك الخصائص . وثالث محطات الاستقراء استدلالٌ يتخذ الخصائص البنيوية موضوعاً، والكليات المراسية المرتبطة بها غايةً، بحيث تصير النسبة بينها قانوناً خاصاً . ومحطة الاستدلال هذه قائمة بعدد محصور من العلاقات (كالسببية، والانتماء، واللزوم) ونتائجها مراقبة بمتوالية من وسائل الاختبار (كالفحص التقابلي، فالسبر والتقسيم، فالانطراد والانعكاس، فطريق المناسبة) وإخضاع كل من هذه النتائج لعلاقتي التباين والتناظر يكون الاستدلال قد انتهى بفرضيات نظرية تشكل قاعدة فرع الاستنباط من القرب . لا تصدق القضية النتيجة، داخل نظرية لللسانيات النسبية، إلا إذا أمكن استنباطها من الفرضيات الكسبية منتهى الاستقراء

بواسطة عدد محصور من العمليات التي يسمح بها نسق تلك النظرية . وبذلك لا غير يمكن أن نضمن للنتائج المتوقعة الجمع بين التفسير العلمي واليقين الرياضي . فضلاً عن ذلك يمكن التحقق من القيم الموضوعية لتلك النتائج عن طريق عرضها على واقع اللغات وهي متكلمة وموصوفة . وعندئذ إما أن توجد مطابقة لحقائق واقعية، وفي هذه الحالة يكون الفحص المراسي قد أكد صدقها ، وإما أن توجد مخالفة لها وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في الفرضية الكسبية أساس النظرية النسبية .

بالوسائط اللغوية، وهي احتمالات متقابلة، يتعلق اختلاف اللغات الظاهر في تغاير أبنيتها القولية الناتج عن تباين فصوصها الكامنة . إذ تبين أن الوسائط تباشر الفصوص، وهذه تباشر بدورها البنية القولية . تعالق هذه الوحدات مبرهن عليه من الفرضية الكسبية الأولية التي تفيد أن اللغة البشرية ملكة متقومة باجتماع عنصري الدلالة والتداول الثابتين إلى عنصري الوسائط والقول المتغيرين . من هذه الفرضية تستنبط كل الاحتمالات المتقابلة الممثلة للوسائط النمطية . ومن الوسيط اللغوي المعين يستنبط أيضاً كيف يجب أن يكون الفص اللغوي المعني . ومن المعرفة الحاصلة بذاك الفص يتوصل إلى استنتاج على أي نحو ينبغي أن تكون البنية القولية المتعلقة به . وكذلك يكون الانحدار بدءاً من الفرضية النظرية وانتهاءً إلى حقائق واقعية .



## الفصل السابع

### فصوص اللغات وقوالب اللسانيات

#### تقديم .

أثرنا في مباحث سابقة أن التغاير البنيوي للغات البشرية ناتج عن تباين فصوصها حجماً وعدداً . وبينا أن المعجم بوصفه فصاً لغوياً ليس واحداً في كل اللغات، إذ ظهر انقسامه إلى شقيق ومسيك . كما اتضح تفرع فص « النحو »، في اللغات التوليفية، إلى « التركيب » و « الإعراب »، وفي اللغات التركيبية إلى « التركيب » و « التصريف » . وتبين أيضاً أن حجم التصريف في التركيبات مغاير لحجمه في التوليفيات، إلا أن كل ذلك لم يربط بعد بفص « النطق » الذي يتناول أصوات اللغة مفردة و « النصت » الذي يتناول تلك الأصوات مركبة .

يستفاد من الفقرة السابقة أن من أهم إشكالات هذا الفصل تحديد محتويات فصوص النمط التوليقي من اللغات، ثم الكشف عن كيفية انتظام تلك الفصوص لتشكيل نسق نمطي كما هو متمثل في اللغة العربية . لكن كيف السبيل إلى معالجة الإشكال المذكور، وما الغاية منه . أما الغاية فتتخصر

في إعداد الوسائل الكفيلة بمعالجة واردة لمسألة التوافق بين النظرية وموضوعها . فإذا سلمنا بأن كل نموذج يتم بناؤه بالقياس إلى حقل معين من الموضوعات، بحيث يصير النموذج مشابهاً لأصله بنيةً ووظيفةً، وجب أن تأتي قوالب النماذج النحوية على قدر فصوص اللغة محتوياً وانتظاماً .

تأكد، في إطار النظرية اللسانية النسبية من عدة وجوه، أن كل لغة بشرية تنتمي إلى نمط لغوي يتعين بوسائطه النمطية التي تحدد طبيعة فصوصه فنيته القولية . ومن المعلوم أيضاً أن النحو ماهو إلا تمثيل نظري لنمط لغوي يصطنعه اللساني لفهم واقع لغوي وانتاجه . لعلاقة التمثيل هذه يحكم على ورود النحو بالقياس إلى النمط اللغوي الذي يعبر عنه . ولا تطابق بين النموذج الاستكشافي والواقع الموصوف إذا لم تكن قوالب اللساني مشاكلة لفصوص اللغة التي يصفها .

ويُفترض في القوالب، إذا صيغت بلغة رياضية، أن يُشكل كل واحد منها « نموذجاً فرعياً » يختص باستنباط الملحوظ في ظواهر الفص اللغوي القرين . وعليه يجب أن يتكفل بكل فص قالب في إطار نهوض مجموع قوالب النموذج بمجموع فصوص اللغة . وللزيادة في توضيح الفرق بينهما نأخذ مثال المعجم المعتبر في ذهن المتكلمين فصاً لغوياً وفي « قاموس » اللغويين قالباً لسانياً، و« القاموس » وصف للمعجم دون غيره من فصوص اللغة . ولشدة اقترانهما صح إطلاق اسم أحدهما على الآخر . إن بناء القَوْلَة وتغيير أبنيتها فص، والعلم بقواعد البناء والتغيير قالب؛ وعليهما معاً يطلق اسم التصريف (189) .

يلزم عما تقدم أنه يتعذر إقامة نموذج نحوي وارد بالنسبة إلى نمط لغوي ما لم تحدد فصوص هذا الأخير من حيث العدد والمحتوى والعلاقات الجامعة

(189) التصريف الموضوع والتصريف العلم يمثلان على التوالي العمل والعلم بكيفية مباشرة العمل ، كما يتضح من قول ابن جني : « التصريف إنما هو أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى » ، المنصف ، ج 1 ، ص 3 . وقول الرضي : « القانون الذي تعرف به أبنيتها تصريف » ، شرح الشافية ج 1 ، ص 5 . وبين الشيء في حد ذاته وبنيه وبين التمثيل للعلم به فرق تتخذه أساساً للتمييز بين الفص اللغوي والقالب النحوي .

بينها . ولإدراك هذه الغاية يتعين الاهتمام أيضاً بالوسيلة المنهجية الكفيلة بإظهار استقلال الفصوص وتعالقها في آن واحد . لأنه على ذلك المتوال يجب أن تبني قوالب النموذج النحوي المقترح لنمط لغوي .

تنزع نماذج نحوية حديثة إلى البناء القالبي للقواعد . وهي في ذلك تقدم له تصورات مختلفة إلى حد كبير الشيء الذي يدعو إلى إعادة طرح هذا الموضوع في إطار لسانيات نسبية يمكن من الإحاطة بقواعد القالب الذي يقترن بالفص اللغوي، ويجنب التفريع غير الوارد للقالب الواحد، أو اصطناع قالب لا يقترن بفص، إذ تبين أن النمطية تنال أيضاً القالبية .

### 1.7 تفريع الفصوص وبناء القوالب .

التفريع الإجرائي للموضوعات المتواصلة التي تشكل حقلاً واحداً وسيلة منهجية قديمة، يلجأ إليها الباحث في كل زمان للتغلب على دراسة الظواهر البالغة التعقيد . حتى إذا أتقن فهمها أعاد بناءها . وقد تسبب هذا التفريع المنهجي في توليد تخصصات ضيقة داخل كل حقل من حقول العلم . فنشأت علوم فرعية يختص كل منها بموضوع يتألف من مسائل خاصة وأخرى مشتركة يبرهن عليها من مبادئ عامة تستغرق كل العلوم الفروع .

تفريع العلم المعين تبعاً لتجزئ موضوعه تُنَوِّلُ عُلُومياً من خلال التطرق إلى العلاقات التي يمكن أن تقوم بين العلوم النظرية . من تلك العلاقات يهمننا الاحتمال الأخير في عبارة ابن سينا إذ يقول : « إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعها . وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات، وإما اختلاف موضوع واحد ... إن اختلاف الموضوعات للعلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة ... وإما مع مداخلة ... وهذا على وجهين؛ إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخاصة بالنوع، وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء مباين »<sup>(190)</sup> . يلزم إذن أن تكون

(190) ابن سينا ، البرهان ، ص 104 .

في الموضوعات المتداخلة مسائل مشتركة بين علوم فرعية ومسائل أخرى مباينة يستقل علم فرعي ببحثها .

من بين أهم الحقول المعرفية التي مورس فيها التفريع المذكور نجد علم اللسان . وتبعاً للتصور المكون عن موضوع هذا العلم اختلف العدد المقترح لأجزائه (191) .

لكن فروعاً قارة يتردد ذكرها لدى أكثر من مصنف لعلوم اللسان ، بالإضافة إلى استقلال كل فرع بجهود لسانيين وتفرده بأعمالهم . ويعيننا الآن أن نسرد هذه الفروع فصوصاً وقوالب لنعود مرة أخرى إلى تفصيل محتوياتها النمطية .

من المذكور في الطرة (191) السابقة يتبين أن الفارابي يستعمل عبارة « علم الألفاظ المفردة » للدلالة على جانب من الفرع اللساني المسمى « لغة » (192) في عرف اللسانيين العرب القدماء . وهو الذي يرادف المعجم حالياً . وهذا الجانب من اللغة يُعنى بقضايا الدلالة المعجمية ، في حين نجده يستعمل عبارة

(191) بضم القواعد الخاصة بالشعر إلى ضوابط الكتابة والقراءة ، وإدخال كل ذلك في اللسان يكون الفارابي قد وسّع تصوره لهذا الموضوع ، حتى انقسم عنده العلم الذي يتناوله إلى « سبعة أجزاء عظمى : علم الألفاظ المفردة ، وعلم الألفاظ المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة ، وقوانين الألفاظ عندما تكون مركبة ، وقوانين تصحيح الكتابة وقوانين تصحيح القراءة وقوانين الأشعار » . إحصاء العلوم ، ص ٥٩ . وحين جعل السكاكي اللسان من علم الأدب وجد لأقسامه تركيبة متميزة صاغها بقوله : « وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب ، دون نوع اللغة ، ما رأيته لأبد منه . وهي عدة أنواع متآخدة . فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق ... وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمي المعاني والبيان ... ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بداً من التمسح بهما ... وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعدما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب » . مفتاح العلوم ، ص 3 . ولعل السكاكي (626 هـ) قد أخذ هذا التفريع عن أبي البركات الأنباري (577 هـ) لما بين التقسيمين من شدة التشابه ، كما يظهر من قول الأنباري « علوم الأدب ثمانية : النحو ، واللغة ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصناعة الشعر ، وأخبار العرب وأنسابهم . وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ؛ وهما علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو » . نزعة الألباء ، ص 89 . وحينما نظر ابن جني في العلاقة القائمة بين فرع بعينه وبين ما يتصل به مباشرة أو بواسطة أورد من علوم اللسان ما أودعه في قوله : « التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف كما أن التصريف أقرب إلى النحو من « الاشتقاق » . المنصف ، ج 1 ، ص 4 .

(192) اللغة ، في اللسانيات العربية القديمة ، استعملت أولاً بمعنى المعجم حالياً ، إذ كان صاحب المعجم يوصف باللغوي . وتظهر بهذا المعنى من خلال تعاريفها وتعاريف علمها . كقولهم : « حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى ... واللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني » . السيوطي ، المزهري ، ج 1 ، ص 8 : « واللغة عبارة



« علم قوانين الألفاظ المفردة » ويريد بها الجانب الثاني من اللغة . وهو الذي يعني بالتمثيل الصوتي للمداخل المعجمية . وعليه يجب ألا يخلو لسان من فرع اللغة أو المعجم المختص بمزاولة التمثيل الدلالي والصوتي للمفردات المعجمية ، لأنه لا يخلو كتاب تعرض لتصنيف علوم اللسان من ذكر فرع اللغة الذي سنخسه من الآن فصاعداً باسم المعجم .

إلى جانب المعجم يأتي ، فيما سقنا من النصوص ، ذكر النحو وقد شعبه الفارابي وغيره إلى « الإعراب » . وهو العلم الذي يعطي قوانين أواخر الكلم عندما تتركب . وبعبارة أخرى « إنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء » (193) . والقسم الثاني من النحو « التركيب » . وهو الذي يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه » (194) . وغايته معرفة القواعد التي تضبط « كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى ... وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك » (195) .

والملاحظ في عبارة كل من الصبان والسكاكي أن الأول يعرف النحو مركزاً على قسم الإعراب منه . ويعرفه الثاني وقد غلب التركيب . بينما الإعراب قسيم التركيب . ومنهما يتألف النحو ، كما جاء في قول الفارابي « علم قوانين الألفاظ عندما تتركب ضربان . أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء ... والآخر يعطي قوانين في أحوال التركيب » . عملاً بالمشتبك هنا يجب أن تتشعب قواعد

== عن العلم بالكلم المفردة . ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص 11 . وقولهم في تعريف اللغة وتحديد موضوعه : « وأما حد الفن فهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ الموضوعة ، وقد علم بذلك أن موضوع علم اللغة المفرد الحقيقي ... وعلم اللغة علم الأوضاع الشخصية للمفردات » . الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ج 1 ، ص 2 . وتكون اللغة مستعملة بمعنى المعجم . ظهروها بجانب التصريف والنحو في أي تصنيف لعلوم اللسان . وقد استعملت اللغة أيضاً بمعنى النسق الرمزي المستعمل للتواصل ، كما يظهر من قول ابن جني « أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » . الخصائص ، ج 1 ، ص 33 .

(193) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 18 .

(194) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص 61 .

(195) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 37 .

نحو اللغات التوليفية إلى طائفتين؛ قواعد تركيبية وأخرى إعرابية. ولا يمس هذا التقسيمُ غير النمط التولييفي من اللغات البشرية

كل من دقق النظر فيما يتفرع إليه اللسان من علومه الفرعية إلا واقترن ذكره للتصريف بجانب الاشتقاق. وهو ما تكشف عنه عبارة ابن جني، بوصفه أكثر اللسانيين العرب تأليفاً فيهما، إذ يقول: «وينبغي أن يُعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً»<sup>(196)</sup>. وقد سبق أن عيّنا درجة اتصالهما بإقامة علاقة التوازي بين الاشتقاق اللفظي الذي يسبب التصريف القولي، فجمعناهما في فرع التشقيف<sup>(197)</sup>. ثم جعلنا هذه الراسمة تتشعب إلى (1) الاشتقاق الذي يعني بقواعد التفرع الدلالي، و(2) التصريف الذي يتولى قواعد التغيير القولي. وقد ثبت تداخلهما من جهة اشتراكهما في موضوع واحد؛ يتكون من المفردات. إلا أن كل واحد منهما مستقل بجانب. فاختص الاشتقاق بالوجه الدلالي للمفردة (= الكلمة)، وانفرد التصريف بوجهها الصوتي (= القولة). واستحق كلاهما التفرد براسمة خاصة على مذهب المحققين<sup>(198)</sup>.

لتداخل العلوم الفروع بسبب اشتراكها في نفس الموضوع يكون الحديث أحياناً عن قضايا صرفية أو معجمية مفضياً إلى اقتحام مسائل من الصوت اللغوي. من مباحث هذا الفرع ما أدخله الفارابي في المعجم. إذ جعل «علم قوانين الألفاظ المفردة يفحص أولاً في الحروف المعجمية؛ عن عددها ومن أين يخرج كل واحد منها في آلات التصويت»<sup>(199)</sup>. ومباحث أخرى من فرع

(196) ابن جني، النصف، ج 1، ص 3.

(197) انظر الطرة 415، في ج 1 من هذا العمل.

(198) انعدام الصرامة في التمييز المطرد بين الوجهين الدلالي والصوتي للمفردات أو المركبات منها سبب في استعمال نفس الرواسم حين تناول قضايا اشتقاقية أو صرفية حتى بالنسبة إلى من يُفرق بينهما، وهم قلة. منهم القنوجي. كما يظهر من قوله: «علم الاشتقاق هو علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بينهما بالأصالة والفرعية باعتبار جوهرها. والقيد الأخير يخرج علم الصرف، إذ يُبحث فيه أيضاً عن الأصالة والفرعية بين الكلم، ولكن لا بحسب الجوهرية، بل بحسب الهيئة... فامتاز أحدهما عن الآخر، واندفع توهم الاتحاد». القنوجي، العلم الخفا من علم الاشتقاق، ص 67.

(199) الفارابي، إحصاء العلوم، ص 60.

الصوت اللغوي جعلها السكاكي من قضايا الصرف<sup>(200)</sup>، يجمعها الاهتمام بالأحوال العارضة لأصوات اللغة بسبب التركيب. وبغض النظر عن تداخل موضوعات كل من المعجم والصرف و«النَّصْغ»<sup>(201)</sup> فإن الفرع الأخير يشكل في اللسانيات العربية تخصصاً متميزاً. فتفرد بمؤلفات كاملة، أو ببعض فصولها، كما تخللت مباحثه أغلب كتب الصرف والتجويد والقراءات<sup>(202)</sup>. وقد كشفت المؤلفات المسرودة في الطرة أسفله عن تشعب النصغ، بوصفه فرعاً من اللسان يُعنى بخصائص التصويتات وقواعد تركيبها، إلى النطق الذي يتولى أولاً حصر التصويتات المستعملة من بين المقدور عليه في كل لسان، وإلى النصت الذي يجعل من تراكب تلك التصويتات موضوعاً، ومن تجريد قواعده غاية. ولاشك في أن البحث في خصائص التصويتات وكيفية تراكبها يكون أحد فروع اللسان. وفي أن النظر في موضوع هذا الفرع يدخل في أخص خواص اللغات البشرية بله نمطها.

(200) مهّد السكاكي لعلم الصرف بذكر علاقته بفرع الصوت اللغوي. وعبر عن ذلك بقوله: «اعلم أن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة». ونعني بالاعتبارات أنه تحقق أولاً جنس المعاني، ثم قصد لجنس جنس منها معينا بإزاء كل من ذلك طائفة طائفة من الحروف. ثم قصد لتنويع الأجناس شيئاً فشيئاً متصرفاً في تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة فيها أو النقصان منها مما هو كاللزام للتنويع وتكثير الأمثلة. ومن التبديل لتلك الحروف لغير عارض. وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئة ابتداء ثم من تغييرها شيئاً فشيئاً». السكاكي، مفتاح العلوم، ص4

(201) يُطلق النَّصْغ على فرع الصوت للغة المتشعب إلى النطق الذي يتناول أصوات اللغة مفردة، وإلى النصت الباحث في تلك الأصوات مركبة من حيث ما يعرض لها من الأحوال.

(202) مما طبع وانتهى إلينا «أسباب حدوث الحروف» لابن سينا. والكتاب في قسم النطق من فرع النصغ إذ يتناول خصائص كل تصويته على حدة مما تستعمله اللغة العربية. ومما جاء في قسمي النصغ؛ النطق والنصت كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني كما يتضح من تقديمه له: «وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها... وأقرو ذلك شيئاً فشيئاً على تأليف حروف المعجم». ومن خص فصولاً من كتابه للنصغ نذكر الخليل في «معجم العين» وسيبويه في «الكتاب». «وابن سنان في «سر انفساحه»، والداني في «التيسير في القراءات السبع»، وابن الجوزي في «النشر في القراءات العشر». وغير هؤلاء كثير جداً. وانظر أيضاً جون كنتينو، دروس في النطق العربي على فقره اطلاعه في هذا الباب Jean cantineau, cours de phonétique Arabe.

بقي مما أورده السكاكي من علوم اللسان أن ننظر في علمي المعاني والبيان . وعند الفحص الدقيق للقضايا التي يختص كلا العلمين بمعالجتها يتضح معنى قوله : « وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمي المعاني والبيان » . فكشف في أكثر من موضع في كتابه عن تداخل علمي النحو والمعاني ، بل يتحدث عنهما في الغالب بنفس الرواسم .

وباعتبار ما سبق من تشعيب النحو إلى الإعراب والتركيب فإن الضرب الأخير عند السكاكي لا يفترق في شيء عن علم المعاني . وقد صرح بوحدة موضوعهما في مباحث النحو إذ قال : « اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم ... وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ... وسيزداد ما ذكرنا وضوحاً في القسم الثالث إذا شرعنا في علم المعاني بإذن الله »<sup>(203)</sup> . وكرره في مباحث علم المعاني بقوله « اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام ... وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب »<sup>(204)</sup> .

وحدة التركيب وما يعرف بين البلاغيين بعلم المعاني تتجلى أيضاً في حديث الجرجاني عن النظم<sup>(205)</sup> إن استعمله في معنى إنشاء علاقات تركيبية بين مركبات متناسبة دلالياً ووظيفياً وقد استجابت مواقعها الرتبوية لأصول تداولية معينة . وكذلك من خلال المسائل التي ناقش فيها سيبويه . وباستحصار

(203) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 37 .

(204) نفسه ، ص 77 .

(205) انظر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 55 ، و525 . وفي توضيح عباراته قال فخر الدين الرازي : « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ويعمل على قوانينه وأصوله ... وإذا كان فساد النظم بسبب ترك العمل بقوانين النحو وجب أن يكون العمل بقوانينه معتبراً في صحة النظم ... وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات وأحوال انضمام بعضها إلى بعض . فاما أحوال المفردات فلا يخلو إما أن يعتبر حال دلالة تلك الألفاظ أو حال دلالة أحوالها من حركاتها وسكناتها وذلك هو الإعراب . وهذه أقسام ثلاثة ليس لها رابع والنظم الكامل إنما يحصل إذا اختير من هذه الأمور الثلاثة في كل موضع ماحو الأليق والأوفق » . نهاية الإيجاز ، ص 105 ، 107 ، 108 .

ما أوردنا في مباحث من فصول سابقة<sup>(206)</sup> يتأكد أن علم المعاني لا يتجاوز معناه عملية التأويل الدلالي لبنية قولية تولدت عن تضافر العوامل الأربعة: عوامل دلالية، وعوامل تداولية، وعوامل تركيبية وعوامل وسيطية. من هذا المنظور لا يستقل علم المعاني بالنظر في مسألة خاصة أو في جهة منها.

خلصنا مما سبق إلى أن ما سمي بعلم المعاني ليس سوى عملية تأويل لأبنية الجمل، ومن ثمة لا يشكل أحد فروع اللسان، ولا أحد ضروب فروعه. لأن من شروط التفريع الاستقلال بالموضوع وبوصف قواعده كما سيتضح بعد قليل.

وإذا ثبت أن علم المعاني لا يفرك ولا يشم فما وضع رفيقه علم البيان. أيستقل بموضوع أو بجهة منه أم أنه يبحث في مسائل يتناولها فرع لساني آخر. من جملة ما يلاحظ بسهولة في موضوع علم البيان أن أغلب مسائله مبحوثة أيضاً في المعجم. وهي من قضاياها مادام الأمر يتعلق بالتمثيل الدلالي لمداخله. يزكي هذا الطرح ما فعله الزمخشري في «أساس البلاغة»، وصرح به أيضاً وهو يقدم لمعجمه بسرد خصائصه؛ «منها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح بافراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح». حتى إذا عرّف المعنى الوضعي للمفردة انتقل إلى تحديد معناها الاستعمالي، ويجعل عبارة «ومن المجاز» فاصلاً بين المعنيين، كما في مثل قوله في مادة «س ف ر - سافر سَفْراً بعيداً... ومن المجاز... سافرت الشمس عن كبد السماء».

يلزم عن المثبت في هذه الفقرة أن معاني المفردات المجازية تمثل لها أولاً في «المعجم الذهني». وإلا لما تأتى للمتكلم أن يستعملها فيه. ويساعد على التمثيل الذهني للمعنيين العلاقة القائمة بينهما. كعلاقة اللزوم، والاحتواء، والتباين، والتشاكل. ولم يغفل عن ذكر هذه العلاقات المعجمية كتاب في علم اللغة (= علم المعجم)، أو في علم البيان. وتكفي المقارنة بين النصين في

(206) انظر المبحث 2.5.3 وما بعده، والمبحث 4.5 ج 1 من هذا العمل.

الطرة (207) أسفله ليتضح أن أغلب مسائل علم البيان هي قضايا معجمية فكلاهما يختص أولاً وقبل كل شيء بالنظر في المفردات إذا حصرنا علم البيان في الكناية والمجاز والاستعارة وأخرجنا منه التشبيه والتمثيل باعتبارهما كقضايا علم المعاني من موضوع التركيب. وذلك بالقياس إلى ما في تينكم المسألتين من الاهتمام بالتأويل الدلالي لتراكيب مخصوصة<sup>(208)</sup>. وكلاهما يسعى ثانياً إلى التمثيل لدلالة المفردات. وليس بينهما فرق ألبتة بالاستناد إلى محتوى «المعجم الذهني»، لأن المتكلمين المستعملين للمعجم يتمثلون، على حد سواء، المعاني الوضعية والمعاني الاستعمالية لأي مدخل معجمي، وإلا انقطع التواصل بينهم في حالة انعدام التمثيل الذهني للمعاني الاستعمالية لأي مدخل. وقد يفترق علم البيان عن المعجم بالقياس إلى «المعجم المقومس»<sup>(209)</sup> من حيث أن هذا الأخير يسبق فيه التمثيل للدلالة الوضعية على التمثيل للدلالة الاستعمالية<sup>(210)</sup>.

(207) على الرغم من إنتاج النصين الآتين داخل العلمين لكن الغالب عليهما اتحاد عبارتهما. يقول الرازي من البيانين: «دلالة اللفظ على المعنى تارة تكون وضعية، وتارة تكون عقلية معنوية. وأن المعنوية ليست دلالة نفس الصيغة على معناها بل دلالة معناها على معنى آخر. وقد ذكرنا أن الكناية والمجاز والاستعارة داخلة في القسم الثاني» نهاية الإيجاز، ص 17. وفي مباحث تخص العلاقة بين دلالات الألفاظ المفردة بكاد البحراني يكرر عبارات الرازي، إذ يقول: «دلالة اللفظ إما على تمام مسماه أو على جزء مسماه من حيث هو جزؤه، أو على الأمر الخارج عن مسماه اللازم له في الذهن من حيث هو لازم له... والدلالة الأولى هي دلالة المطابقة... والثانية دلالة التضمن... والثالثة دلالة الالتزام». شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 5. وللتوسع في مباحث علم المعجم انظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها.

(208) للوقوف على الطابع التركيبي لكل من التشبيه والتمثيل انظر فصول الباب الثاني من كتاب الرازي، نهاية الإيجاز، ص 62. وانظر أيضاً البحراني نجد مثل قوله: «والتشبيه الذي هو الأولى بأن يسمى تمثيلاً لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح ما تجده لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر... يكون لنا نسق مخصوص كالنسق في الأشياء إذا رتب ترتيباً مخصوصاً كان مجموعها صورة خاصة» أسرار البلاغة، ص 122

(209) المعجم الذهني؛ فـ لغوي يشكل محتواه موضوعاً للدراسة تظهر نتائجها في المعجم المقومس. وهذا الأخير عبارة عن قالب نحوي من وضع اللساني يعبر به عن المعجم الذهني، ويصوغه فيه.

(210) للزيادة في التوضيح انظر الدكتور أحمد المتوكل وهو يوازن بين الأوضاع اللغوية والاستعمالات التجارية في كتابه، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص 104.

ينضاف إلى ما سلف من مبررات انضمام قضايا علم البيان إلى المعجم أن صار هذا الموضوع الآن على طاولة البحث اللساني. ويتجلى ذلك فيما قدمه الدكتور أحمد المتوكل من مقترحات في شأن العبارات المتحجرة ونحوها من العبارات المجازية. وبعد الكشف عن الخصائص المميزة لهذا القبيل من التعبير انتهى الباحث إلى أن المدلول الإجمالي لأي من تلك العبارات يعادل الدلالة المعجمية لما يرادفها من المحمولات، بحيث يتأتى التمثيل لها كما يُمثَّل لدلالة أيٍّ من مداخله المحمولية (211).

يترتب عن المثبت في هذا البحث أن فروع اللسان المتناقلة في اللغويات العربية القديمة لا تُمثَّل جميعها فصوصاً لغوية أو قوالب لسانية. فلا يحتفظ من تلك الفروع بغير ما يلي (1) المعجم؛ وهو عبارة عن أزواج من الخصائص الدلالية والصوتية التي تميز أياً من مفرداته في حال سكونها وعدم تغيرها. (2) النسخ؛ محتواه عددٌ محصور من التصويطات المتغيرة، ونسق من قواعد تركيبها. فكان هذا الفص الصوتي متشعباً إلى النطق والنَّصت (3) التشقيف؛ يتكوّن محتوى هذا الفص من عوارض مفردات المعجم إبان إقلاعها وخلال رحلتها. تحرك مفردات المعجم يسببه في الأغلب الأعم التوليد الدلالي الحاصل بتشقيق بعض الكلمات من بعض، والظاهر في تصريف بنية القولة بتغيير هيئتها إلى أخرى. وقد ينطلق تحرك المفردة المعجمية من بنيتها القولية؛ كأن تنقلب إلى هيئة أخرى من غير أن يوازي ذلك تفرع دلالي. لما تقدم تفرع فص التشقيف إلى الاشتقاق المتكوّن من قيود دلالية تضبط تفرع بعض الكلمات من بعض، وإلى التصريف المتكوّن من قواعد تتحكم في عملية نقل القولة من بنية إلى أخرى (4) النحو، بمعناه الضيق، عبارة عن فص لغوي. يتمثل محتواه

(211) للزيادة في التوضيح انظر الدكتور أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص 100 وج 2، ص 142.

في الربط بين الخصائص البنيوية للمتراكب من المفردات المعجمية وبين عواملها التي أثرتها. من تلك الخصائص ما يتجلى في النسب الموقعية. وهذه تشكل مع مثيلاتها قسم التركيب من النحو. ومنها ما يخص العلامات الإفصاحية التي تكون قسم الإعراب منه. ومن هذه الخلاصة ننطلق فيما يلي لإثبات الفصوصية وتحديد مفهوم القالبية .

### 2.7 التنميط القالبى للنماذج النحوية

يتبين من البحث السالف أن القالب اللساني ليس مفهوماً اصطلاحياً يقتضيه البناء النظري، وإنما هو تمثيل صوري لواقع الفص اللغوي الذي يقترن به. وتبعاً لهذا الاقتران الملحوظ في القديم من الأعمال اللغوية فإن التصور القالبى للأنحاء ليس وليد البحث اللساني المعاصر<sup>(212)</sup>. بل التمييز بين قواعد مختلف مستويات التمثيل كان الغاية من التفكير المبكر في إيجاد مبدأ التفريع الإجرائي، وتطبيقه في التفصيل اللغوي. وبذلك استطاع لسانيو العربية القدماء أن يرصدوا الخرق الموضوعي في العبارة. ولولا اشتداد الوعي بإمكانية عزل قواعد أي مستوى على حدة لما تأتى الاهتمام إلى الملاحن النسبية المتخذة هنا وسيلة منهجية؛ أولاً لإثبات استقلال فصوص اللغة، وثانياً للكشف عن تغاير قواعد القوالب داخل نمط لغوي معين، وثالثاً لبيان ما في قواعد القالب الواحد من اختلاف بسبب اختلاف الأنماط اللغوية .

(212) يستفاد من كلام الدكتور عبد القادر الفاسي أنه يربط ظهور التصور القالبى بظهور نحو شومسكي . ويعتقد أن غير هذا النحو من النماذج الأخرى القديمة والحديثة « لا تزال تخلط في القاعدة الواحدة بين التركيب والصرف والدلالة » . البناء الموازي ، ص 20 .



## 1.2.7 القالب المعجمي .

عملاً بمنهجية العمل المذكورة أخيراً يلزمنا أن نبدأ، في جميع المباحث المخصصة للقوالب اللسانية ، بإثبات استقلال الفصوص التي تقتزن بها . ويجب أن يُسلك في ذلك طريقُ الخرق الموضوعي؛ بحيث يُجمَع ملحون العبارة في مستوى معيّن، على أن تظل تلك العبارة سليمة بالنظر إلى باقي المستويات، ويُربط ذلك الملحون فيه بقاعدة قلبية. ولتوضيح ما ذكرنا بالأمثلة نلجأ إلى وضع النجمة (\*) على موطن الخرق فيما يلي من الجمل .

(1) (أ) . الشبل طفل \* الأسد .

(ب) . أو شكت \* الطائرة أقلعت .

(ج) . زأر السبع \* .

(2) (أ) . الإصْبُع \* الوسطى أقصر الأصابع في كف النجار .

(ب) . ضاع المال في حَلَبَة \* السباق .

(ج) . مررت بالقوم أجمعين أبضعين\* .

إذا صح أن محتوى المعجم في كل اللغات أزواجٌ من الخصائص الدلالية والصوتية التي تميز مداخله المتغايرة، وإذا ثبت أن في جمل المجموعتين (1، 2)، خرق موضوعي يرصده المعجم، وجب ارتباط الملحون بجانب الخصائص الدلالية للمفردة المعنية، كما هو الحال في جمل المجموعة الأولى، أو بجانب الخصائص الصوتية، كما في جمل المجموعة الثانية. بهذين الجانبين يهتم اللغويون أصحاب المعاجم في كل حين تجنباً للخطأ في المعنى والتصحيح في المبني<sup>(213)</sup> .

(213) من مقاصد اللغويين في وضع المعاجم تدقيق التمثيلين الدلالي والصوتي لمفرداته . وقد عبر الأزهري عن هذه الغاية بقوله : « أدل على التصحيح الواقع في كتب المتحاذقين، والمعور من التفسير المزال عن وجهه » . تهذيف اللغة ، ج 1، ص 7 .

بخلع الخاصية الدلالية؛ [ولد الإنسان]، عن (الطفل) المضاف إلى (الأسد) في الجملة (1. أ) تكون في نفس الموضع لحنٌ مرتبط بخرق قاعدة تنتمي إلى الفلق الدلالي من القالب المعجمي. يمكن التعبير عن هذه القاعدة بقولنا :

(3) لا يجرّد مدخل معجمي من أخص خواصه الدلالية بغير عوض .  
وبإدخال (أوشك) على الجملة المحققة (الطائرة أقلعت) يكون هذا المدخل قد تجرد من أخص خواصه الدلالية؛ وهي [المقاربة]، من غير أن يتلقى خاصية دلالية أخرى عوض ما فقد . فخرق بذلك قاعدة من القالب المعجمي . وتسرب من خلاله اللحن إلى الجملة (1. ب) . وحين تجرد (السبع) من جنس المعنى؛ [كل ذي ناب يعدو على الناس والدواب فيفترسها] من غير أن يُعوّض بمثل ما فقد، يكون هذا المدخل قد خرق بدوره نفس القاعدة المعجمية (3)، فسمح للحن أن يتسرب من خلاله إلى الجملة (1، ج) . وبذلك يكون الملحون في جميع جملة المجموعة الأولى نسبياً بسبب ارتباطه بقاعدة قالبية  
استقلال القالب المعجمي بمثل القاعدة (3) تعززه الاستعمالات المجازية من قبيل الجملة (4) الموالية .

(4) محاضر اليوم بحر عديم السواحل .

بالنظر إلى قاعدة تركيبية تفيد أن مقولة الاسم المحض لا تدخل تركيب الإسناد عن طريق المسند إليه وجب أن تكون الجملة (4) لاحنه تركيبياً . ولا تسلم إلا بتجريد كلمة (البحر) في هذا الاستعمال من خصيصة [الماء] . وفي هذه الحالة ستظل الجملة لاحنة، لكن لحنها حينئذ يرتبط بقاعدة القالب المعجمي (3) . ولتسلم معجمياً لأبد من العوض، فحل [العلم] محل [الماء] لما في المعنيين من قابلية الاتساع إلى أبعد الحدود . وبالرجوع إلى جمل المجموعة (2) نكون قد صرنا إلى الشق الصوتي من القالب المعجمي . ومنه سينجلي أكثر معنى الخرق الوضعي .

يُفترض في كل مدخل معجمي، فضلاً عن مجموع خصائصه الدلالية (= الكلمة)، أن يتفرد ببنية صوتية (= القَوْلَة). وقَوْلَة كل مدخل، ينتمي إلى المعجم الشقيق، مركبة من بنية حرفية مخصوصة ذات هيئة وزنية عامة (214) خصوص البنية الحرفية يحصل بعدد الأحرف وترتيبها، وعموم الهيئة الوزنية يستند إلى انتظام الحركون .

عملاً بالمتثبت في الفقرة الأخيرة يلزم أن تنحل قولة المدخل إلى بنية حرفية وهيئة وزنية بحيث تتغير القولات من إحداها أو منهما معاً . من أمثلة التغير الحاصل من الهيئة الوزنية فقط نذكر الأزواج التالية ؛ (رَجُل / رَجُل)، و (قِسْم / قَسَم)، و (حَلَبَة / حُلْبَة). والمتغير من جهة البنية الحرفية دون الهيئة الوزنية نسوق منه ؛ (حِصَّة / قِصَّة)، و (عَلَم / عَدَد)، و (سَلَك / صَفَر). أما المتغير من الجهتين فمن أمثلته ؛ (صَفَر / ذُب)، و (عَضْد / عَنَب)، و (بُرْج / طَبَق) .

إذا صح ما أوردنا هنا يكون الخرق الموضوعي ، في جمل المجموعة (2)، محصوراً في الشق الصوتي من الفص المعجمي الذي تنتمي إليه القولة الملحون في هيئتها الوزنية، كما في (إِصْبُع) و (حَلَبَة)، أو في بنيتها الحرفية، كما في (أَبْضَعِينَ) . إذن، من جملة ما يكون به تصحيف قولة المدخل إبدال حركة أو حرف غير متوقع نصغاً أو صرفاً . وكل إبدال غير متوقع يترتب عنه خرق لإحدى قواعد القالب المعجمي . وهكذا يمكن فتح الهمزة من المدخل (أصبع) أو ضمُّها إلا أن قلب إحدى الحركتين كسرة سينجم عنه خرق القاعدة (5) التالية .

(214) هذا المعنى صاغه الرضي بعبارة أخرى إذ قال في شرح أبيه الكلم : « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها . وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه » . شرح الشافية ، ج 1 ، ص 2 .

(5) يمتنع في الهيئة الوزنية للقبولة الخروج من الكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بغير حاجز. وعليه، استعمال أي قبولة مصوغة على هيئة (فعل) أو (فعلل) يكون خرقاً للقاعدة المعجمية المذكورة<sup>(215)</sup>.

وبمقتضى مبدأ ضرورة المحافظة على قبولة المدخل يمتنع الإبدال غير المرتقب في البنية الحرفية أو الهيئة الوزنية. ومآنه قاعدة من القالب النصفي تقول: لا إبدال في غير المتقارب مخرجاً المتجانس صوتياً. وكان الخرق في موضع (أبضعين)<sup>(216)</sup> من الجملة (2. ج). إذ «ليست الصاد أخت الضاد فتبدل منه»<sup>(217)</sup>. وبحصول الإبدال مع انتفاء التقارب والتجانس الصوتي تولد في نفس الموضع خرق يرصده القالب المعجمي.

أما الإبدال في الهيئة الوزنية فمنه تعاقب بعض الحركون على أحد أحرف البنية القولية. وهو أيضاً مرتقب وغير مرتقب. من الضرب الأول الاختلاس الحاصل بتسكين متحرك، أو ترك تكميل النطق بالحركة، والعض الذي يحصل بتحريك ساكن وإسكان متحرك<sup>(218)</sup>. ويدخل في الإبدال غير المرتقب جميع الأبنية الحرفية التي تخرق بهيئتها الوزنية قاعدة صرفية؛ كأن يحرك الساكن من غير نقل السكون إلى موضع الحركة، كما في (حلبة) من الجملة (2، ب)، فيتولد عنه خرق لقاعدة صرفية مفادها أنه لا يُبنى المصدر للمرة إلا على (فَعْلَة).

(215) تحدث ابن جني وغيره عن القاعدة المعجمية المذكورة أعلاه في أكثر من موضع. منها قوله في النصف ج 1، ص 20. «ولا يوجد في الكلام فعل بكسر الفاء وضم العين، وإنما لم يجر ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازماً». ومنها قوله في الخصائص، ج 1، ص 68: «وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي، وهو فعلل، هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن». انظر أيضاً ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص 46.

(216) نبّه الأزهري إلى تصحيف ابن دريد لقوله (أبضعين). فقال: «وهذا أيضاً تصحيف فاضح... العرب تؤكد الكلمة بأربعة توكيدات فتقول: مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبضعين ابتعين... وهو مأخوذ من البقع وهو الجمع، تهذيب اللغة، ج 1، ص 39.

(217) ابن جني، النصف، ج 1، ص 213.

(218) للتوسع في المسألة انظر مبحث التغيير بالحركة والسكون في كتاب ابن يعيش، شر الملوكي، ص 444.

وقبل مواصلة النظر في باقي المسائل المكوّنة لإشكال المعجم نستحضر ما أوردناه في عبارات مختصرة .

(أ) . عن طريق الخرق الموضوعي يتوصل إلى إثبات استقلال المعجم، أو غيره، عن سائر فروع اللسان . والمعجم في أي لغة عبارة عن أزواج من الخصائص الدلالية والخصائص الصوتية المميزة لمداخله المتغايرة ، وإلى هذا الاعتبار يستند مبدأ ضرورة المحافظة على ما يكون للمدخل المعجمي من الخصائص بنوعيتها الدلالي والصوتي .

(ب) المعجم، في كل اللغات البشرية، فص لغوي يُعبّر عنه قالبٌ لساني . وعليه إذا كان الفص حقلاً من الموضوعات المتجانسة فإن القالب نموذج للتمثيل النظري يحاكي الفص القرين بنيةً ووظيفةً . وإذا كان الفص يصدق على موضوعات منتظمة فإن القالب يشمل أمثلة تلك الموضوعات وقواعد انتظامها . وعليه يلزم أن نعدّ المعجم الذهني فصاً لغوياً، لكنّ المعجم المقومس وما قيم حول المعجم الذهني من الدراسات قالبٌ لساني أو نحوي .

(ج) يُباشر الفص المعجمي بكيفيتين؛ تحصل أولاهما خلال توظيفه في عملية التواصل، وتكون الثانية عند مقاربتّه من أجل دراسته . وفي كلتا الحالتين لا يخرج الأمر عن أحد الاحتمالين ؛ إذ تناول أيّ من مفرداته تكليماً ودراسةً يكون إما سليماً وإما سقيماً . وإن وصف مدخل ، عند توظيفه في عملية التواصل أو عند التكلم به، بأحد الحكمين؛ سليم أو سقيم يتأتى انطلاقاً من القالب المعجمي لا غير . لأنه لا يجوز الحكم من الفص عليه . كما أن وصفه بأحد ذينكم الحكمين خلال دراسته لا بد من الرجوع فيه إلى مبادئ قابلية عامة أو إلى قواعد تنتمي إلى غير القالب المعجمي . وهذه المسألة مما يستحق البحث استقبلاً .

(د) القالب المعجمي يجب أن يتفرع محتواه تفرّع محتوى الفصل الذي يقترن به، بحيث يتشكل من صنفين من القواعد: (1) قواعد دلالية<sup>(219)</sup>. وهذه تتدرج في سلمية تساند كالتالي؛ قواعد دلالية عامة، كالتي عبرنا عنها بقولنا: لا يجرّد مدخل معجمي من أخص خواصه الدلالية بغير عوض. وقواعد دلالية نمطية من قبيل؛ يتوفر الفعل الشقيق على خاصية دلالية ليست لأسه. مثل هذه القاعدة تصدق داخل نمط المعجم الشقيق ولا تصدق في نده المسيك. ولا يُستبعد أن يوجد صنف القواعد الدلالية الخاصة. وعلى كل حال لا يجوز إغفال مسألة التصنيف لقواعد التمثيل الدلالي عند تناول القالب المعجمي. (2) قواعد صوتية. وهي أيضاً أصناف متدرجة في سلمية تساند. إلا أن من المفروض أن يوجد في الدرجة الأولى من السلمية صنف القواعد الصوتية الخاصة. كقولنا يمتنع في الهيئة الوزنية للقولة الخروج من الكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بغير حاجز، وأن يتوالى فيها سكونان لازمان. ويأتي في الدرجة الثانية من السلمية صنف القواعد الصوتية النمطية، فالقواعد الصوتية العامة. وهذا مما يفتقر إلى إثبات. لكن كيف يمكن إثبات التدرج المعكوس لأصناف قواعد القالب المعجمي المصوغ في العبارة (6) الآتية:

- (6) (أ) قواعد دلالية عامة > قواعد نمطية > قواعد خاصة .  
(ب) قواعد صوتية خاصة > قواعد نمطية > قواعد عامة .

(219) من جملة الباحث الدلالية المنتمية إلى القالب المعجمي يمكن أن نذكر المسائل المعالجة في مقدمات القياس لدى المناطقة. انظر الغزالي، معيار العلم، وابن سينا، الإشارات والتنبيهات، وكتاب عبارات، والمقدمات اللغوية لعلم أصول الفقه، انظر القرافي، شرح تنقيح الفصول. والرازي، المحصول في علم الأصول، والأسنوي، نهاية السؤل. وفي تلك المباحث يُدرج أغلب ما أودعه السيوطي في كتابه، الزهر في علوم اللغة وأنواعها، علماً أنه يريد باللغة هذا المعجم. كما يمكن أن يدرج كتاب العسكري الفروق في اللغة. وكل هذه الكتب وغيرها الكثير يمكن أن يشكل مادة لإقامة قواعد القالب المعجمي. انظر أيضاً كاتس وفدور، بنية نظرية دلالية ضمن دقاتر المعجمية.

سلمية التساند هذه تصرح بما يلي: إذا توفر قالب معجمي على الصنف الأخير من القواعد؛ كانت دلالية أو صوتية، يلزمه بالضرورة أن يكون له ما قبله من الاصناف، ولا ينعكس. الاضطرار إلى الوسائط يفرض أن يكون للقلب المعجمي في كل اللغات قواعد نمطية دلالية وصوتية، وبالتالي تلزمه قواعد دلالية عامة وقواعد صوتية خاصة. وقد لا يكون له الباقي .

مجيء القواعد الدلالية العامة في صدر السلمية (6، أ) مردّه اقتران تلك القواعد بالمعجم المحض (1.4) المتقدم على المعجم النمطي (2.4) الذي تقترن به القواعد الدلالية النمطية فاحتلت هذه الأخيرة المرتبة الثانية في سلمية التساند أعلاه. ويظهر هذا التدرج مشخصاً في قولنا: كل مدخل معجمي يلزمه أن ينتمي إلى مقولة معينة، والمقولات ليست واحدة في كل المعاجم. أما مجيء القواعد الصوتية الخاصة في صدر السلمية (6.ب) فمردّه إلى اقتران تلك القواعد بالعينة من التصويّيات المستعملة في كل لغة. لأن تلك التصويّيات تشكل مادة هذه القواعد .

ظهر أخيراً أن القواعد الصوتية تشكل مفصل التماس بين القلبين المعجمي والنصفي. إذ يشارك هذا الأخير الأول في اتخاذ قوله المدخل موضوعاً للدراسة. وكأن القواعد الصوتية يستمدّها القلب المعجمي من القلب النصفي، أو أن هذا الأخير يشتغل بموضوعه لحساب المعجم. وهذا أحد المفاصل حيث تلتقي فصوص اللغة وقوالب اللسان .

## 2.2.7 القلب النصفي .

تبيّن أن أي قالب لساني عبارة عن قواعد التمثيل النظري لفص لغوي واقعي . وعليه فإن محتوى القلب النصفي قواعد التمثيل للمادة الصوتية من اللغة. وتبعاً لانفكاك هذه المادة إلى وحدات صغرى تقبل التراكب تفرع النصع، كما أوردناه آنفاً، إلى النطق الذي ينهض بالتمثيل للتصويّيات المفردة، وإلى النصّت المتكفل بقواعد تركيب التصويّيات في قولات المداخل المعجمية ،

وتركيب هذه الأخيرة في وحدات مقولية أكبر. ويهمننا في المرحلة الأولى أن نقوم على الأقل بتعدد مسائل النطق. وذلك لإبراز دوره في إمداد القالب المعجمي بقواعد صوتية خاصة .

### 1.2.2.7 النطق .

للمحافظة على الهدف الذي حددناه في إبراز استقلال الفصوص والقوالب ، وتعيين محتوياتهما المتغيرة، فالكشف عن نمطيهما يجب أن نتجنب كل مسaire للموضوع تقوم على عرض المكتوب حوله قديماً وحديثاً، لننتقي منه ما يخدم غايتنا المرسومة .

ولكي لا نطيل في بيان حصة النطق وسهمه في إثبات استقلال النصغ فصاً وقالباً تكفي النظرة الخاطفة إلى العبارة (7) الآتية للحكم، من خلال التصويطات المستعملة فيها، بعدم انتمائها إلى جمل اللغة العربية. وبكونها منتمية إلى جمل اللغة التركية القديمة (220) .

(7) تشكيلند إيجاند ديروز .

إذن، بسبب ورود الحرفين؛ /چ/، /پ/ في العبارة (7)، أُخرجت هذه الأخيرة من جمل العربية. لأن هذين الحرفين ليسا ضمن « حروف المعجم » الممثل لها في نطق العربية. يعني هذا التفريق النطقي بين اللغات أن هذه تخضع لمبدأ عام يتكرر ذكره في كتب النصغ يفيد أن اللغات البشرية مجبرة على اقتطاع مجموعة محصورة من التصويطات (= حروف المعجم) من بين المقدور عليه الممكن تحققه. إلا أن كل لغة مخيرة بين عدد هائل من الاحتمالات . وهي في ذلك لا تستند إلى وسيط لغوي من أجل انتقاء حروف

(220) للتوسع في دور التمثيل النطقي في الفصل بين المنتمي من الجمل إلى اللغة المعينة وغير المنتمي إليها انظر مبحث التمثيلات النطقية من كتاب شومسكي مبادئ النصت التوليدي ، ص 28 .



معجمها ، بل تستعين بمبدأ الخفة أو الاقتصاد في الجهد<sup>(221)</sup> على تجاوز الاعتباطية والصدفة في الاختيار .

تبعاً للأطروحة الموجهة لهذا العمل المتلخصة في إناطة النمطي بالوسيط اللغوي يلزم أن يترتب عن انتفاء الوسائط، في مستوى الفص النصفي، أن تنتفي الخصائص النمطية المتعلقة كما أسلفنا بالوسائط المتبناة . الجمع بين عدم الوسيط ووجود النمط في النطق فصاً وقالباً تناقض ينحل إما بإدخال تعديل يناسب هذا المستوى، وإما بسبر أقسام من الاحتمالات المتقابلة . ولتجنب الفرضية الموضوعية يتعين الاستمرار في التقييد بأن النمط منوط بالوسيط .

سبق أن مفهوم الوسيط اللغوي أساسه التقابل الثنائي بين احتمالين لا يكون لهما ثالث إلا بالجمع بينهما . وبما أنه لا وسائط لغوية حيث لا يوجد تقابل ثنائي بين احتمال بعينه وضده، كما في انتشار احتمالات اختيار اللغات لحروف معاجمها ، وجب ألا يحتوى النطق من القالب النصفي على قاعدة صوتية تجبر نطقاً لغوياً على استعمال عينة من التصويتات دون غيرها .

وبما لاشك فيه أن اللغات البشرية تخضع جميعها لمبادئ صوتية عامة . بها تنتظم تصويتاتها في نسق نصفي . ولا يستبعد أن يكون لتلك المبادئ دور في تقليل الاحتمالات، بحيث ترتفع نسبة التقاء اللغات؛ كأن يشترك البعض في احتمال بعينه . وهو ما يقوي الحظوظ لإنشاء قواعد صوتية تعم أكثر من لغة واحدة .

(221) اختيار كل لغة لحروف معجمها يقوم على مبدأ الخفة أو الاقتصاد في الجهد . نبه الفارابي من القدماء إلى هذا المبدأ إذ قال : « فإذا كانت أعضاؤهم ( أعضاء جهاز التصويت ) على خلق وأمرجة مخالفة لخلق أولئك مفلطرين على أن تكون حركة السنتهم إلى أجزاء أجزاء من داخل الفم أسهل عليهم من حركتها إلى الأجزاء التي كانت السنة أهل المسكن الآخر تنحرك إليها فتخالف حينئذ التصويتات التي يجعلونها علامات يدل بها بعضهم بعضاً على مافي ضميره » . كتاب الحروف ، ص 136 . وفي نفس السياق نجد ياكبسون من المحدثين يلجأ إلى نفس المبدأ لتبرير الأسبق إلينا من التصويتات المستعملة في لغتنا . انظر مقاله قوانين النطق في لغة الأطفال ، ص 367 ، ضمن اتروينسكوي ، مبادئ النصت .

من جملة ما تتناقله كتب النصح أن جميع اللغات تميز، داخل مجموعة التصويتات المستعملة فيها، بين الحروف، والحركون. كما تفرق، داخل مجموعة الحروف، بين التصويتات؛ (وهي المتغايرة صوتياً الفارقة دلالياً)، وبين البدائل؛ (وهي المتغايرة صوتياً غير الفارقة دلالياً). والبدائل تتفرع بدورها إلى المستحسن والمستقب (222). وداخل مجموعة الحركون يميز بين الأوائل كالفتحة والضمة والكسرة والسكون وبين الثواني وهي أشطار الحركات، كالإمالة والإشمام والروم، وأضعافها كالممدود.

ومع خضوع اللغات لنفس المبدأ التصنيفي لكن تنسيقها لتلك الأصناف متغاير. مثل العربية ونحوها من اللغات الآخذة بوسيط الجذر توظف الحروف في إنشاء بنية حرفية، والحركون في صوغ هيئة وزنية. وتؤلف بينهما لتكوين قولة المدخل. بينما الإنجليزية ومثلها من اللغات الآخذة بوسيط الجذع تبني بالحركون حروف القولة. وينتج عن ذلك ما يلي.

(أ) الحركون، في الفرنسية ونحوها الإنجليزية، كالحروف من حيث التأثير المباشر في بناء قولة المدخل. وكلا الصنفين تصويتات متغايرة صوتياً فارقة دلالياً. كما هو واضح في أمثلة الطرة (223) أسفله. أما في مثل العربية فإن تأثير الحركون في التفريق الدلالي لا يكون إلا من خلال الهيئة الوزية. وعليه لا دخل للمد، بوصفه من الحركون، في مباشرة التفريق الدلالي بين (مَطَرٌ) و(مَطارٌ)، وإنما يتدخل مباشرة في إقامة هيئة وزنية مغايرة، هي الفارقة دلالياً

(222). التصنيف المذكور للحروف تداوله القدماء والمحدثون. انظر سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 404. تجده يصنف الحروف إلى أصول وفروع، والفروع إلى مستحسنة ومستقبحة. نفس هذا التقسيم نقله ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 45. والرضي، شرح الشافية، ج 1، ص 25. ويكاد يتكرر في اترويتسكوي، مبادئ النص، ص 47.

(223) المقارنة بين قولات المجموعتين (1.01) و (01.ب) تبين أن الحركون كالحروف في مباشرة التفريق الدلالي بين القولات.

màle, mille, mole, moule. (أ) (01)

Pâte, natte, Rate, Date. (ب)

ولتدقيق دور الحركون في التفريق الدلالي انظر ياكوبسون، ستة دروس في الصوت والمعنى.

R. Jakobson, six leçons sur le son et le sens.

بين المدخلين المصوغين، بالتوالي، على الهيئتين؛ (فَعَلٌ) و(مَفْعَلٌ). إذن، مع اتحاد اللغات من حيث انقسام الأساس الصوتي في كل منها إلى الحروف والحركون، إلا أن توظيف الصنف الأخير يختلف من نمط لغوي إلى آخر .

(ب) توظيف النمط الجذري للحركون في بناء الهيئة الوزنية تتولد عنه قواعد صوتية لا تكون لغير هذا النمط من اللغات : كقاعدة إبدال حركة من أخرى<sup>(224)</sup> . أو إبدال سكون من حركة واختلاصها<sup>(225)</sup> . وقاعدة التغيير بالحركة والسكون كما مر . مثل هذه القواعد وغيرها تنتمي إلى قالب نصفي مناسب للغات الجذرية . ولا مبرر لوجودها في قالب ينتسب إلى اللغات الجذعية الحريصة على الترتيب .

ومن المبادئ الصوتية العامة انتظام التصويطات المستعملة في أي من اللغات البشرية بعلاقتي التضاد والانتماء . إذن، كل حرف في مجموعة حروف المعجم لأي لغة بشرية تجمعها بغيره علاقتا التضاد والانتماء . وعليه فإن أي تصويطة، وإن وجدت مستقلة مفردة، فهي مرتبطة بالعلاقتين مع غيرها . ويمكن إجرائياً فصل العلاقتين لنرى أولاً دور التضاد في تنظيم تصويطات اللغة .

من المعروف نصفاً أن كل تصويطة عبارة عن حزمة من الصُّوِّتَات ، وأن صُويِّتاً بعينه يكون هو الفارق دلالياً بين مفردتين، وأن أي صُويِّت في حزمته لا يتميز في حد ذاته بل بنقيض الخاصية في مقابله . إذن التصويطة تختلف عن سائر الأصوات اللغوية بكونها فارقة دلالياً، وغيرها ليست له هذه الخاصية . وتتميز من جهة أخرى عن التصويطات الفارقة بدخولها في شبكة من علاقة

(224) توليد اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف يحصل بإجراء سلسلة من التحويلات الصرفية . من ضمنها إذا كان الفعل يائياً عملية عبر عنها المبرد بقوله : « فابدلنا من الضمة كسرة لثبث الياء » . المقتضب ، ج 1 ، ص 238 .

(225) اختلاص الحركة يكون في الثلاثي المضموم العين أو مكسورها ، ولا يكون مع الفتح ، كان مفرداً في مثل ؛ فُحِدْ / فُحِدْ ، عَضِدْ / عَضِدْ ، أو كان جمعاً نحو ؛ رُسِلْ / رُسِلْ ، أَسِدْ / أَسِدْ .

ذكره المبرد في المقتضب إذ قال : « يجوز إسكان الحرفين من المضموم والمكسور في الموضعين الذين حددتهما استثنائاً للضمة والكسرة » المقتضب ، ج 1 ، ص 255 .

التضاد أو التقابلات مع سائر تصويّات النسق النصفي . وبعبارة ياكبسون « إن ما يعني التصويّات ليس تفردا الصوتي في حد ذاته بل يعنيها تقابلاتها المتبادلة داخل نسق نصفي . إذ كل تصويّة تقتضي شبكة من التقابلات مع باقي تصويّات نفس النسق »<sup>(226)</sup> . يهمننا من هذه الثوابت التي تخضع لها تصويّات الأنساق النصفية في كل اللغات ما يترتب عنها من القواعد الصوتية الخاصة والنمطية .

سبق أن أثبتنا في موضع آخر<sup>(227)</sup> أن لكل تصويّة صُويّة أساس يتولد عن بنية حيز تشكّله أعضاء جهاز النطق البشري ، وصُويّات مصاحبة تتولد عن اختلاف في درجة الضغط والمقاومة لكمية الصوت المدفوعة إلى بنية الحيز . ومن جملة ما ذكرناه هناك ولم يستثمر حينئذ أن من الصُويّات المصاحبة كالتفخيم ما يتولد عن حيز في الجهاز النطقي يتكون من رفع ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى وإطباق مؤخره على الجدار الخلفي للحلق . يعني هذا أن التفخيم من صنف الصوت الأساس ، وليس من صنف الصوت المصاحب كالشدة والرخاوة ، والهمس ، والجهر ، ونحوها .

عملاً بالمشهور بين النصفيين من أن كل تصويّة حزمة من الصُويّات ، وأخذاً بالثبت هنا من أن لكل تصويّة صوت أساس واحد على الأقل يرتبط ببنيتها العضوية ، وأكثر من صوت مصاحب يرتبط بمتغيرات أخرى يلزم كل لغة أن تنتهج أحد السبل الممكنة في تنظيم تصويّات معجمها ، كما سيتضح فيما يلي . اللغات البشرية ، بالنظر إلى أيّ صُويّة أساس في مجموعة الممكن المقدور عليه ، إما أن توظفه فارقاً كل لغة ، وقد يأتي « بديلاً موقعياً »<sup>(228)</sup> في جميعها أو في بعضها . وفي هذه الحالة يجب أن يُمثّل لتصويّته في نطق اللغة ، وأن توصف قواعد استبداله في نصّتها . وإما أن توظفه فارقاً لغات دون

(226) ياكبسون ، ستة دروس في النطق ، ص 85 .

(227) انظر محمد الأوراعي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 137 .

(228) البديل الموقعي مستعمل هنا في مقابل « Les Variantes combinatoires » بمعناه في ياكبسون ، ستة دروس في النطق ، ص 44 . ومقابل les variantes phoniques في شومسكي ، مبادئ النصّ التوليدي ، ص 114 .

الباقى . وفي الحالة الأخيرة يُمثل لتصويته في نطق اللغات التي وظفته لا غير . لتوضيح ما ذكرنا بالمثل نأخذ التفخيم ، بوصفه صُوِيّاً ينتمي إلى مجموعة الممكن المقدور عليه ، لنجده موظفاً للتفريق الدلالي في نمط العربية واللغات السامية ، وليست له هذه الوظيفة فيما سوى تلك اللغات تبعاً لتروبتسكوي<sup>(229)</sup> . وعليه يتعين التمثيل لتصويّات التفخيم في نطق العربية ونحوها الساميات ولقواعد استبدالها في نصت هذه اللغات . وكل لغة لا توظف التفخيم يكون نسقها النصفي قد أهمله فصاً فقابلاً .

التمثيل النطقي يحصل بسرد أسماء الصويّات الأسس والمصاحبة . ويُستحسن في تلك الأسماء أن تكون على سمت ما تعبر عنه . وقد شرع الخليل هذا النهج في التمثيل النطقي إذ نقل الصويّات الأساس الفارق إلى لفظ الاسم الذي يدل عليه ، حتى صار ذكره تلفظاً بالصويّات نفسه<sup>(230)</sup> . وهكذا يمكن اللجوء إلى النسبة لتوظيفها في التعبير ، بألفاظ الصادية ، والهائية ، والعينية ، بهذا التوالي ، عن الصُوِيّات الأساس في كل من التصويّات : /ص/ ، /ه/ ، /ع/ . وبعده يأتي ذكر الصويّات المصاحبة كما هو مبين فيما يلي :

(8)

/ص/ ← صادية + همس + رخاوة .

/ه/ ← هائية + همس + رخاوة .

/ع/ ← عينية + جهر + رخاوة .

(229) انظر اثروبتسكوي ، مبادئ النصت ، ص 147 .

(230) علاقة التشاكل الصوتي بين الصويّات واسمه طبقها الخليل ، وهو يفرق بين المتقارب مخرجاً ، في قوله : « فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ، ولولا بُحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين ، ثم الهاء ، ولولا هنة في الهاء وقال مرة هية ، لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء . فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض » . كتاب العين ، ج 1 ، ص 57 .

عند الوصف النطقي لتصويته /ص/ لم يظهر في التمثيل صوتُ التفخيم. ومرد ذلك إلى أن التفخيم ليس صوتاً مصاحباً، كما يعتقد نصغيون كثير، بل هو صوت أساس يمثل له في سمة الصادية. وليتضح المثلث هنا فلننظر في أثر علاقة الانتماء المذكورة سابقاً في تنسيق تصويحات اللغات .

انتظام تصويتين أو أكثر، بعلاقة الانتماء المتجلية في اقتضاء إحداهما للآخرى، من مسائل النطق المبحوثة قديماً وحديثاً. بها استدل ابن جني سلفاً على أولية أحرف اللين وتبعية الحركات إذ وجد هذه الأخيرة أبعاضاً للأولى<sup>(231)</sup>. وبنفس العلاقة انتظمت عنده أحرف فيما بينها، حتى صار بعضها أصلاً لبعضها الفرع<sup>(232)</sup>. تظهر هذه العلاقة بوضوح بين ثنائيات صوتية من قبيل: (س/ص)، و(ذ/ظ)، و(ت/ط) و(د/ض). بحيث يُعد الحرف الأول في كل ثنائية أصلاً لفرع هو الحرف الثاني. ومن الممكن أن نوسع علاقة الانتماء هذه لتشمل ثلاثيات، من قبيل أحرف النفث التالية؛ (ث/ذ/ظ). فيكون السابق أصلاً لللاحق الذي يليه. ومن المحدثين استثمر ياكوبسون<sup>(233)</sup> هذه العلاقة من أجل تفسير التدرج الاضطرابي الملحوظ في اكتساب الصغار لتصويحات لغاتهم .

(231) ربط ابن جني الحركات وأحرف اللين بعلاقة الانتماء واستدل عليها، إذ قال: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين؛ وهي الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو... ويدل على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها». سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 17، 18.

(232) تردد ذكر علاقة الانتماء بين أزواج حرفية في أكثر من موضع. منها قول ابن جني: «الثاء: حرف مهموس وهو أحد حروف النفث. ومحلّه من الدال محل الثاء من الدال»، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 171. وفي ص 184 جاء: «يشهد بأن الحرفين أصلاً وليس أحدهما أصلاً لصاحبه».

(233) انظر ص 370. من كتاب اترونتسكوي، مبادئ النصت نجد ياكوبسون يقول: «اكتساب الحروف المستعيلة والشجرية يترتب، في النسق النصتي لدى الصغار، عن اكتساب الحروف الشفوية والانسانية. وأن وجود أحرف الاستعلاء الشجرية في لغات العالم يقتضي الوجود الفوري للشفويات والانسانيات. وهذا التساند غير منعكس، لأن وجود الشفويات والانسانيات لا يقتضي وجود أحرف الاستعلاء الشجرية».

نخلص من صحة المثبت في الفقرة السابقة إلى أن الحرف الفرع مركب من صويت الحرف الأصل ومن صَوِّتِه فضلاً عن الصَوِّتَات المصاحبة. وإذا أدرجنا ما أوردنا من الثنائيات والثلاثيات في سلمية تساند، كما في (9) الآتية، وجب أن يكون في الحرف اللاحق، فضلاً عن صويته الخاص، صويت الحرف السابق .

- (9) (أ) . س > ص . ذ > ظ . ت > ط . د > ض .  
(ب) . ث > ذ > ظ .

يعني هذا التدرج أن صويت السينية الأساس في الحرف /س/ موجود أيضاً في الحرف /ص/ ويزيد عليه هذا الأخير بصويت التفخيم الخاص به . وكذلك يتدرج تركيب التصويته الثانية في سائر الثنائيات الصوتية . كما أن صويت الثائية الأساس في الحرف /ث/ موجود أيضاً ضمن صويته الحرف /ذ/ المتميز عن سابقه بصويت الجهر، والصويتان معاً موجود في الحرف اللاحق /ظ/ المنفرد بالتفخيم . وإذا صح هذا التدرج في تركيب التصويته وجب أن تصح النتائج اللازمة عنها المسرودة فيما يلي :

- (أ) كل اللغات التي توظف، للتفريق الدلالي، التصويته اللاحقة في سلمية التناسد (9) يجب أن توظف أيضاً التصويته السابقة، وعكسه غير واجب .  
(ب) لكل اللغات تصويته أوائلا لا يدخل بعضها في تركيب بعض . وهي صدور السلميات ، مثل /س/ ، /ذ/ ، /ت/ ، /د/ ، /ث/ في سلمية التساند (9) . ومثل الضمة، والفتحة والكسرة بالنسبة إلى سائر الاطلا من إشمام وإمالة وروم ومدّ ، وتصويته لواحق<sup>(234)</sup> ؛ وهي كل تصويته لاحقة في السلمية ناتجة عن اطلا صوتية .

(234) تضح الصلة بين الأوائلا واللواحق في اللغات التي تتوفر على نسق غني من الحركات كالفرنسية مثلاً . فأوائلا فيها كما في كل اللغات هي الحركات الثلاثة : i, a, o. لكن لغات كالفرنسية تتركب من الحركتين (i, u) على الأخص عددا من الحركات اللواحق ترسمها كتابة ، كما يظهر في نحو (03) .

(03) (i) pire, père, paire .

(ب) pour , peure, pur, port .

(ج) يمكن الاقتصاد في التمثيل النطقي لتصويّات اللغة. ويكون ذلك بتجميع تصويّات حول نواة صوتية. كالنفث الساري في (ث، ذ، ظ). ثم ترتيب تلك التصويّات في سلمية تساند بحسب درجة التركيب، يقابله تدرج في الصويّات. كما يتضح من التمثيل (10) الموالي .

- (10). ث > ذ > ظ ↔ ثائية + جهر + تفخيم .  
ث ↔ ثائية - جهر - تفخيم .  
ذ ↔ ثائية + جهر - تفخيم .  
ظ ↔ ثائية + جهر + تفخيم .

ومن أوجه الاقتصاد في التمثيل النطقي الاستغناء عن باقي الصويّات المصاحبة كالرخاوة والشدة والتوسط. لأنها سمات صوتية غير فارقة بين تصويّات السلمية (10) إذ وُسِّمَتْ جميعها بالرخاوة، كما وُسِّمَتْ بها أيضاً تصويّتا السلمية (11) الموالية، فلم يكن لها دور في التفريق الصوتي فأُهْمِلَتْ في التمثيل .

- (11) س > ص ↔ سينية + تفخيم .  
س ↔ سينية - تفخيم .  
ص ↔ سينية + تفخيم .

(د) . كل لغة وظفت التفخيم للتفريق الدلالي بين قولات المعجم وجب أن يظهر فيها هذا الصوت مقترناً بتصويّة لاحقة. يدل على ذلك أن «التفخيم الموضعي»<sup>(235)</sup> في كل اللغات عارض لتصويّة في موضع معيّن، فيغيّرُها عن حالها الأصلية، ولا تعود إلى سابق عهدا إذا لم يغيّر موقعها فيزول العارض وتنجلي التصويّة. ولكونه عارضاً وموضعيّاً لا يمثل له في نطق القالب النصغي وإنما في نصّه كما سيأتي .

(235) من التفخيم الموضعي نذكر تبعاً لتمام حسان حرف اللام وهو «صوت مخفم في لفظ الجلاله، إذا لم يسبقه صوت من أصوات الكسرة، وكذلك يجوز تفخيمه إذا تلاه صوت من أصوات الفتحة وسبقه أحد الأصوات المطبقة. قارن الأمثلة التالية: الله، بالله، الصلاة، الطلاق، الظلام». تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 105.



## 2.2.2.7 النَّصْتُ .

علمنا من المبحث السابق أن النطق شقُّ القالب النصغي ، وأن محتواه يتشكل من أمثلة لمختلف التصويطات المتغايرة الموطَّفة فارقةً بين مدلولات القولات في معاجم اللغات . وعلينا أن ننظر الآن في امتداد نتائجه إلى النصت بوصفه الشق الثاني من القالب المذكور، يتشكل محتواه من مبادئ النسق النصتي وقواعده التي تحدد كل ما يعرض للتصويطات من الأحوال بسبب دخولها في التركيب . وإذا ظهر بكيفية مجملية محتوى النصت فما مسائله الأولى .

إذا صح أن أول تركيب التصويطات في كل اللغات يحصل عند الشروع في إنشاء جذور المعجم الشقيق وجذوع المعجم المسيك فإن أول مسائل النصت النظر فيما يقبل من حروف المعجم أن يتراكب مطلقاً أو بشرط، وما لا يقبله مطلقاً . يعني هذا وجود مبدأ يفيد أن ليس كل تصويطات اللغات قابلة لأن تتراكب فيما بينها . وقد تطرق إلى هذه المسألة الكثير من اللغويين العرب، وهم ينظرون في شروط توالي أقسام التأليف بدءاً من الحسن المختار وانتهاء بالمهمل المتروك<sup>(236)</sup> . وإن وفر الكتب المطبوعة في هذا الموضوع ليغني عن إعادة شيء منه إلا ما كان من بعض الإشارات الممكن استثمارها من أجل تنسيق ما في ذلك الركام المعرفي من القواعد والمبادئ الخاصة ببناء المداخل الأصول في معجم العربية .

في إطار تحديد العلاقة القائمة بين فصوص اللغة ، أو بين قوالب اللسان يحسن أن نذكر في هذا الموضع أن الاهتمام بشروط إنشاء الجذور أو المداخل الأصول مسألة نصْغِيَّة ومعجمية في آن واحد . فالمعجم الشقيق خاصة يوصى

(236) انظر على سبيل المثال ، ابن جنِّي ، سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص 65 ، والخصائص ، ج 1 ، ص 54 . وابس سنان ، سر انفصاحة ، ص 48 . والبوطي ، المزهري ، ج 1 ، ص 192 ، ومن أحوال عليهم هذا الأخير كثير ، وهو ما يدل على بالغ عنايتهم بفعاحة القول .

بأمرين . أحدهما أن تقوم بين الكلمة والقولة علاقة اصطناعية<sup>(237)</sup> . بموجب هذه العلاقة صار النصغ مقيداً باختيار من بين حروف المعجم ما يكون بناؤه في قولة مناسباً للكلمة المقترن بها . وبلاستجابة لهذا القيد نشأت مباحث « فقه اللغة » بمعناها في خصائص ابن جني<sup>(238)</sup> . وثانيهما التقييد الوضعي للجذر بعدد من التصويتات محصور بين ثلاثة وخمسة ، وبوضع هذا القيد انحصرت المداخل الأصول في ثلاثة أقسام : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . وأصبحت قواعد تأليف الجذور تباشر عدد التصويتات في كل قسم بالإضافة إلى ملامسة طبائعها وموقع كل منها . باجتماع دينكم القيدين للمعجم على النصغ يكون مَفْصَلُ تماس المعجم والنصغ قد تحدد مرحلياً فيما ذكر .

إنشاء المداخل الأصول يحصل بتأليف عدد محدد من التصويتات . هذا التأليف يخضع لقواعد نصتية أساسها مبدأ نفسي ؛ وذلك « أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس »<sup>(239)</sup> . وما هو نفسي يكون خاصاً بجماعة لغوية ، متغيراً عبر الحقب<sup>(240)</sup> . وما تأسس على الخاص المتغير فهو كذلك خاص متغير . وكل قاعدة مستندة إلى أساس نفسي فهي لا تفصل ما هو صواب مستقيم عما هو لحن مختل ، وإنما تميز ما يحسن سمعه ويخف قوله عما يقبح في السمع ويعتاص في النطق . مع تدريج كل ذلك في مراتب من « الفصاحة » أو « الابتذال » .

(237) انظر المبحث (1.2.3) في ج 1 من هذا العمل .

(238) معنى فقه اللغة أشار إليه ابن جني بقوله « وهذا مذهب في هذه اللغة طريف ، غريب لطيف ، وهو فقهاؤها وجامع معانيها وضامٌ نشرها . وقد هممت غير دفعة أن أنشئ في ذلك كتاباً أتقصى فيه أكثرها ، والوقت يضيق دون ذلك » . الخصائص ، ج 2 ، ص 133 . ومن مباحث فقه اللغة بهذا المعنى يمكن أن نذكر ما أودعه ابن جني في « باب الاشتقاق الأكبر » ، و « باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » ، و « باب في أساس الألفاظ أشباه المعاني » .

(239) المبدأ النفسي المذكور صيغ في عبارات متقاربة في أكثر من موضع . منها قول الخفاجي : « والشاهد على ما ذكرنا الحس ، فإن الكلمة في تأليف المتجاوز ظاهرة ، يجدها الإنسان من نفسه حال التلطف » سر الفصاحة ، ص 48 . انظر ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 48 و 54 .

(240) عن نسبية المبدأ النفسي المؤسس لقواعد إنشاء المداخل الأصول عبر السيوطي بقوله : « اعلم أن الابتذال في الألفاظ وما تدل عليه ليس وصفا ذاتياً ولا عرضاً لازماً ، بل لاحقاً من اللواحق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان وصُغَّع دون صُغَّع » الزهر ، ج 1 ، ص 191 .

والقاعدة النصتية المعنية بتأليف المستحسن غير المبثذل من المداخل الأصول عبارة عن تكامل جملة من الشروط المقيّدة لجهاز التصويت. أعم القيود إعمالُ أعضاء هذا الجهاز في أحياز متباعدة<sup>(241)</sup>، من غير رجوع إلى الحيز المتخطى، كما في (12، أ) أو مع الرجوع إليه في نحو (12، ب).  
(12) (أ). علم، هدم، ولع، بله.  
(ب). عمه، وهم، كسح، سقف.

تتميز المجموعة (أ) بانتقال أعضاء التصويت في نفس الاتجاه. سواء أكان البدء من الحلقي (ع، هـ) فاللثوي (ل، د) فالشفوي، أو كان من الشفوي (و، ب) فاللثوي (ل) فالحلقي (ع، هـ). بينما المجموعة (ب) تعرف انكسار خط الانتقال بكر الأعضاء إلى موضع تخطته. كالانتقال من الحلقي إلى الشفوي فالحلقي من جديد في (عمه)، أو من الشفوي إلى الحلقي فالشفوي مرة أخرى في (وهم) أو من الطبقي (ك) نحو الاسناني (س) فالرجوع منه إلى الحلقي (ح) في (كسح). أو الانتقال من الاسناني في اتجاه اللهوي (ق) فالعود منه إلى الأسناني الشفوي (=الأسنفوي)؛ (ف) في (سقف). وأفصح المجموعتين ما تولد عن إعمال أعضاء جهاز التصويت في أحياز متباعدة من غير رجوع إلى حيز تخطته<sup>(242)</sup>.

وفي المرتبة الموالية لما سبق يقع ما تقارب بعض أحرفه في موضع من القولة يصح فيه بدل الإدغام. وبعبارة أخرى الإدغام، بقسميه إدغام المثلين وإدغام المتقاربين، موضعه عجز القولة لا صدرها. وإدغام المتقاربين مسبق بعملية إبدال أحدهما إلى مثل الآخر. وكل المداخل الأصول المستجيبة لشروط إبدال

(241) كل اللغات البشرية تصنف حروف معجمها باعتبار الأحياز التي تتولد منها. وجميعها يشترك في الفئات الثلاثة: الحروف الحلقيّة، والحروف الدلّقيّة، والحروف الشفويّة. للزيادة من التفصيل انظر اترويتسكوي، مبادئ النصت، ص 135 وما بعدها.

(242) قيد الرجوع إلى الحيز المتخطي ملحوظ في قضايا صوتية أخرى كالإدغام. وبه يعلل كما يتضح في قول ابن يعيش «يستثقلون أن يميلوا السننهم عن موضع ثم يعيدوها إليه، لما في ذلك من الكلفة على اللسان». شرح الملوكي، ص 451.

الإدغام فهي، وإن اشتد تقارب بعض أحرفها من بعض، مقبولة في مرتبة معينة من الفصاحة. لكن مقبوليتها متدرجة من جديد تبعاً لتدرج الأحياز بدءاً من الشفوي وانتهاءً بالحلقي. إذ تعتبر المجموعة (أ) من (13) أفصح من مثلها (ب). (13) (أ) . وتد ، وطد ، عضد .

(ب) . لهع ، نهع .

كون المتقاربين؛ (ت/د)، (ط/د)، (ض/د)، (ه/ع)، واقعين في عجز المسرود من القولات يجعل هذه الأخيرة تستجيب لقاعدة إبدال أحد المتقاربين إلى مثل الآخر لإدغامه فيه. لكن إجراء هذه القاعدة على المجموعة (ب) منعه قيد مفاده: «لا يدغم حلقي في حلقي آخر أدخل منه»<sup>(243)</sup>. ومنعه في المجموعة (أ) ما ينجم عنه من التباس الثلاثي الصحيح بالمضاعف. وبعبارة الرضي: «إذا اجتمع من المتقاربة شيئان... ولا سيما إذا اشتد التقارب، إن كانا في كلمة فإن تحركا وألبس الإدغامُ مثلاً بمثال لم يدغم»<sup>(244)</sup>. إذن، كل قولة مستثناة بسبب تقارب شديد في الخصائص الصوتية لبعض أحرفها المتوالية في موضع إبدال الإدغام أمكن تخفيفها به ما لم يمنع منه مانع، كأن يؤدي الإدغام إلى التباس الأمثلة أو يكون الناتج أثقل.

قد يكون التقارب في غير موضع إبدال الإدغام؛ كأن يتوالى في صدر القولة حرفان من نفس الحيز (ء/ه)، (ع/ح)، أو من حيزين متجاورين (ه/ح)، (ع/ه). وما وضع منه قليل جداً قد لا يتجاوز عدده في قواميس العربية الخمس عشرة قولة. منها ما يخف بانتماء الحرفين المتواليين إلى حيزين متجاورين فضلاً عن تقديم الأظهر جرساً. ومنها ما يخفف بزيادة من أصل الوضع أو بالإبدال، كما تعكس ذلك المجموعة الآتية من القولات التي عثرنا عليها في ما وصلنا إليه من معاجم العربية القديمة والحديثة.

(243) الرضي، شرح الشافية، ج 3، ص 264.

(244) نفسه، ص 267.

(14) (أ) عَهْدَ ، عَهَنَ ، عَهَرَ ، عَهَبَ .

(ب) هَيَّعَرَ ، حَيَّعَلَ .

(ج) عَيْهَبُ ، حَيَّعَلُ ، عَوْهَقُ ، عَوْهَجُ ، تَيْثَلُ ، عَيْهَرَةُ ، عَيْهَامَةُ

(د) أهل / آل ، أهد / آه .

قولات المجموعة (أ) خفف من ثقلها اجتماع أمرين عليها . أحدهما يتجلى في توالي حركات البناء على أحرف تلك الأفعال . لأن « الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذب به إلى جهة الحرف الذي هي بعضه » (245) ، فتقلل من شدة تقاربه . والآخر هو أن يسبق من المتقاربين الحرف ذو الجرس الأظهر والأقوى . فإذا اجتمعت /ع/ و /هـ/ في قولة قدمت /ع/ لظهور جرس صويتها الأساس وخفاء صويت /هـ/ . وعليه « متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما » (246) . وبخزم أحد هذين الشرطين يكون التخفيف بوسيلة أخرى .

إذا اجتمع في صدر قولة متقاربان وقُدِّمَ خفيُّ جرس الصوت /هـ/ على ظاهرة /ع/ ، كما في نحو (14، ب) ، أمكن تخفيف ثقل تلك القولة بزيادة من أصل الوضع لحرف اللين زيادة لازمة بين المتقاربين لفصل أحدهما عن الآخر . وحرف اللين في (هيعر) ياء و « هذه الياء لازمة إلا أنها لزمّت لزوم الحرف الأصلي ، لأن العين بعد الهاء إلا بفصل لازم » (247) . وقد يفصل بينهما بالحرف الذي يثلثهما في نحو (دهع / دهدع) . وقد ذكرت القواميس كلمة واحدة (لَهَع) بغير زيادة لازمة . ولعل ذلك لوقوع المتقاربين في موضع يحصل التخفيف فيه بإبدال الإدغام ، لكنه لم يُجر تجنباً لالتباس الأمثلة .

(245) ابن جني سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص 6 .

(246) ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 54 .

(247) الخليل ، كتاب العين ، باب العين والهاء والراء .

والمعرض للتسكين من الأسماء المسرودة في المجموعة (ج) (التزموا تخفيفه بزيادة من أصل الوضع لأحد أحرف اللين بين المتقاربين لفصلهما ، وإن قُدّم فيها قوى جرس الصوت /ع/ على خفيّه /هـ/. وقد يلجأ إلى التخفيف بوسيلة الزيادة اللازمة في موضع التخفيف بإبدال الإدغام إذا عطل الالتباس إجراءه . كما في مثل (عضط / عضيط )، و(قتد / قتاد) و(نخع / نخاغ) .

المجموعة (د) تشخص وسيلة أخرى لتخفيف ثقل القولة الناتج عن توال في صدرها لتصويتين من نفس الحيز؛ (ء/هـ) . ويحصل التخفيف بإبدال الأعلى مخرجاً إلى مثل أدخله من غير إدغامه فيه ، ويكون ذلك عبر العمليات التالية: (أهْل ← أُلْ ← آل) ، و (أَه ← أهْ ← أُهُ ← أُهُ ← آه ← آه) . ومن إبدال الهمزة عن الهاء في غير هذا الموضع أن (ماء) أصله (موه) لظهور هذه الهاء في الجمع (مياه) . فقلبت /و/ في (موه) ألفاً وقلبت الهاء همزة<sup>(248)</sup> . نخلص مما سبق إلى الملاحظات التالية :

(أ) قواعد تخفيف قولات بعض المداخل الأصول لها ارتباط وثيق بفتة من التصويطات المستعملة في نمط العربية . وقد لا تستعمل تلك التصويطات في غير هذه اللغة ، بحيث تنقلب قواعد التخفيف ، ونحوها المستعمل في إنشاء المداخل المعجمية الأصول ، إلى قواعد في القالب النصفي خاصة باللغة العربية .

(ب) قد لا يخلو قالب نصفي من قواعد تخفيف المداخل المعجمية الأصول . لأن أساس هذه القواعد مبدأ نفسي عام . إلا أن مجالات إجرائها متغايرة . بمعنى أن مبدأ التخفيف العام يمكن أن يتحقق في لغة كالعربية من خلال الإبدال ونحوه . بينما في لغة أخرى كالفرنسية يتحقق عن طريق «الإبطال»<sup>(249)</sup> . أن تسمح العربية ، بالنسبة إلى بعض التقابلات مثل (س ٧

(248) للاستزادة من مواضع قلب الهاء همزة انظر ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص 100 .  
(249) الإبطال مستعمل هنا في مقابل المصطلح الأجنبي neutralisation بمعناه في اترينسكوي ، مبادئ النصت ، ص 80 وما بعدها .

(ص)، و (ط ٧ ت)، بأن يكون المتقابلان مستقلين في أسقية صوتية مثل (سَوَطٌ / صَوْتُ) وبأن يكون أحد المتقابلين بديلاً للآخر في أسقية أخرى مثل (اصطفى / اصطفى)، خوّل لها هذا الجمعُ بين الاستقلال والتعلق الذي سمحت به أن توسع مجال استعمال الإبدال. وكون الفرنسية تفرع بعض الحركات الأوائل؛ (نظ: ط 233)، إلى حركات ثوانٍ وثوالتٍ تكونت لديها تبعاً لذلك «تصويّةٌ مجملّة»<sup>(250)</sup> ينشأ بينها وبين أحد فروعها أو بين بعض فروعها، تقابلٌ نصّتي إبطالي. بحيث يكون إبدال ضمة مغلقة من أخرى شبه مفتوحة ناتجاً عن إبطال هذه الأخيرة لورودها في سياق صوتي مخصوص<sup>(251)</sup>.

(ج) قواعد النصت يجب أن تكون متدرجة؛ كأن تُتوزّع على مستويات تبعاً لتدرج مستويات باقي فصوص اللغة. في المستوى الأول تنتظم قواعد النصت المتحكمّة في بناء الجذور وكل المداخل المعجمية الأصول. من هذه القواعد قولنا مع الخليل<sup>(252)</sup> إن التصويّات الآتية؛ (ع، ح، هـ، خ، غ)، لا تتراكب في المضاعف. وإذا تراكب منها شيء في غير المضاعف أجريت عليه إحدى وسائل التخفيف المذكورة. وتعمّم تلك القاعدة على التصويّتين المتقاربتين مخرجاً مثل (هـ/ع) والمتجانستين صوتياً مثل (ي/و).

من قواعد النصت المحصورة في مستوى المعجم «التطارد النسبي». إجراؤها مرهون بإقامة تقابلات ثنائية بين تصويّتين؛ تتطاردان في موقع معين من قولة المدخل وقد تتراكبان في موقع آخر. من هذا القبيل (ل ٧ ر) إذ يتطاردان في صدر القولة، أيهما تقدم على الآخر. فلم نعرش فيما رجعنا إليه من قواميس العربية على قولة اجتمع في صدرها ذلك الحرفان. وهما في عجز القولة يتراكبان مطلقاً إذا تقدم /ر/، كما في مثل (أرلٌ، ورلٌ، جرلٌ)، وبزيادة لازمة

(250) التصويّة المُجملّة المقابل العربي للفظ الأجنبي : Archiphonème كما تعدد معناه في اترويتسكوي، مبادئ

النصت، ص 81.

(251) للمزيد من التفصيل فيما يخص إوالية الإبطال انظر اترويتسكوي، مبادئ النصت، ص 85.

(252) انظر الخليل، كتاب العين، باب العين مع الحاء والهاء والخاء والغين.

إذا تأخر. كما في نحو (خُلَاظٌ ، بَلُورٌ ، قَلَاظٌ). مما يدل على انحصار التطارد النسبي في مستوى المعجم إمكان اجتماع لام التعريف أو لام الابتداء مع الراء في مستوى التركيب. كما في الجملة (إن الرئيس لرجل خبير).

ومن التقابلات الثنائية ما يخضع للتطارد المطلق. يدخل في هذا الباب حرف الجيم في مقابل حرف القاف ومثله الكاف؛ (ج ٧ق / ك). إذ لم يجتمع، في أي موضع من القولة الجيم والقاف ولا الجيم والكاف أيًا كانت رتبة أحدهما بالنسبة إلى الآخر. وقد انفرد ابن الأعرابي من اللغويين بذكر (جكر) ضمن المستعمل (253).

وقد يحسن التذكير في هذا الموضع بأننا لم نسع من وراء تنويع قواعد النصت أن نحصر كل أبوابها، لأن مثل هذا العمل يجب أن يستقل ببحث خاص، وإنما الغرض والقصد أن نكشف عن قواعد نصتية يجمع بينها انتماؤها إلى أول مستويات النصت المقترن بفص المعجم شقّه الصوتي. يعني هذا أن القالب النصفي يشتغل في مراحل متوالية مستقل بعضها عن بعض. أولها التمثيل للتصويطات الموظفة في لغة فارقة بين المفردات؛ وتميزها عن بدائلها المستحسنة أو المستقبحة؛ وهو عمل فرع النطق من القالب النصفي. وثانيها تحديد القواعد المسؤولة عن تنظيم العلاقات التراكيبية بين تصويطات من أجل إنشاء مداخل معجمية أصول. وهي التي لم تتفرع كلمتها بالاشتقاق ولم تتغير قولتها بالتصريف. أما إذا تفرعت الكلمة فتصرفت قولتها فإن النصت سيشغل قواعد تنتمي إلى مستوى آخر. كما سيتضح في البحث الموالي.

(253) انظر الأزهري، تهذيب اللغة، كتاب الثلاثي الصحيح من حرف الكاف تبد (الخكرة: اللجاجة. أجكر الرجل إذا لج في البيع، وقد جكر جكرًا). وفي الموضوع نقل السيوطي عن الفارابي صاحب ديوان الأدب قوله: «القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب». المزهر ج 1، ص 270.



## 3.2.7 القالب التشقيفي .

راسمة التشقيف، كما سبق استعمالها في مباحث من هذا العمل<sup>(254)</sup>، منحوتة من التصريف والاشتقاق. وهما فرعاً هذا القالب غير المنفكين وإن استقلاً نسبياً، كما يتضح من خلال المقارنة بين مواطن الخرق في جمل المجموعتين (15، 16) الآتيتين .

(15) (أ) راق أباك نُصِيرُكَ \* أخاك .

(ب) هُلِكَ \* المريض .

(ج) صَارَ المُخْبِرُ منعرفاً \* .

(د) كَانَ مُثَارِ النَّعَقِ فوق رؤوسنا وأسيافنا \* ليلٌ تهاوى كواكبُه .

(16) (أ) الباب مقفول \*

(ب) ليس في الدنيا رجل غير ملام \* .

(ج) قاولته قياًلاً \* .

تتشترك جمل المجموعتين (15 و 16) في كون الخرق فيها موضعياً، وتختلف جملهما بحكم انتماء ضابط الخرق في المجموعة الأولى إلى الاشتقاق. إذ هو المتدخل لمنع تفريع التصغير من المصدر العامل. وبعدم الامتثال لهذا القيد في الجملة (15، أ) ونحوها<sup>(255)</sup> يكون اللحن منحصرأ في موضع الخرق. وينفرد الاشتقاق بتحديد مركز اللحن في الجملة (15، أ) وفي سائر جمل المجموعة (15). فهو المتدخل، بقيد مفاده لا يُبنى الفعل القاصر للمفعول، لمنع تفريع (هُلِكَ) من (هَلَكَ). وتتجاوز الجملة (15، ب) لهذا القيد تسرب إليها اللحن من موضع الخرق .

<sup>(254)</sup> انظر المبحث (2.2.2.4) في ج 1 من هذا العمل .

<sup>(255)</sup> لا يصغر الفعل وما في حكمه من الأسماء العاملة عمله، كالصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول واسم الفعل، والصفة المشبهة. فلا يجوز حُسَيْنُكَ \*، وخالد قُوَيْلُكَ \* بكراً، وزيد مُعْطَىكَ \* درهماً وعلى حُسَيْنِ الأفعال

وبخرق الجملة (15، ج) لقيد يمنع تشقيق المطاوع من الفعل غير العلاجي يكون اللحن قد تسرب إليها من موضع المركب (منعراً) المشتق من (انعرف) المطاوع المفرع من (عرف) غير العلاجي<sup>(256)</sup>. وبالنظر إلى تراكب كلمات الجملة (15، د) المسوقة في مقام الفخر بالشجاعة وإقدام الأبطال في أشرس المعارك فإن الاشتقاق في مثل هذا السياق بالذات يمنع أن يُكسر (سيف) على أسياف لأنه جمع قلة<sup>(257)</sup>. ولأن كسر مدلول (سيف) للقلة لا يكون مناسباً للمدلولات التي تراكبه في سياق الفخر بالعدة والعدد.

تبيّن أن الكشف عن الخرق الموضوعي في جمل المجموعة (15) موكول إلى الاشتقاق بدليل سلامة هذه الجمل بالقياس إلى سائر القوالب الأخرى وفروعها من معجم، ونصغ، وصرف، ونحو بفرعيه التركيب والإعراب إذ يكفي أن نعوض الملحون اشتقاقياً لتصح تلك الجمل من جديد كما يظهر فيما يلي.

(17) (أ) راق أباك نصرك أخاك .

(ب) هلك المريض .

(ج) صار المخبر معروفاً .

(د) كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وسيوفنا ليل تهاوى كواكبه .

أما جمل المجموعة (16) فإن ضابط الخرق الواقع فيها ينتمي إلى الصرف ليس إلا. لأنه منه لا من غيره يتحدد الملحون في كل جملة من تلك المجموعة. فالاشتقاق يسمح بأخذ صفة المفعول من فعل مأخوذ من الجذر (قفل). ويتولى الصرف؛ وهو المكلف بإعادة البناء بعد نقض المداخل الأصول، صوغ صفة المفعول في قولة على هيئة (مُفَعَّل). وما جاء في الجملة (16، أ) مبنياً على

(256) فيما يخص الفعل العلاجي، وما يشترط فيه لاشتقاق المضارع منه انظر، الرضي، شرح الشافية ج 1، ص 108. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 63.

(257) في كسر (فعل) لجمع القلة أو الكثرة قال الرضي: «الغالب في قلة فعل أفعل في غير باب بيت وثوب فإنهما على اثواب وأبيات. وفي كثرة فَعُول في غير باب ثوب فإنه على ثياب، وفَعَال في غير باب سيل فإنه على سيول». شرح الشافية، ج 1، ص 91.

وزن (مفعول) سبب لها لحناً موضعياً يرصده الصرف لا غيره. إذ لو طابق الاستعمال «الأوضاع الصرفية» لصيغت صفة المفعول من الجذر (قفل) على هيئة (مُفْعَل)، ولصحت عندئذ الجملة (الباب مقفل)، لأن الصرف قد سد منفذ اللحن إليها .

المركب (مُلام) يمثل ملحنون الجملة (16، ب). وقد رصد الصرف موضع هذا الخرق لأن الاشتقاق لا يمانع في تفريع صفة المفعول من فعل مأخوذ من الجذر (لوم). وعلى الصرف أن يراقب بناءه حتى يأتي الاستعمال موافقاً للوضع. وهو القاضي بأن تصاغ صفة المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف على وزن (مُفْعَل) و (مَفْعِل) أو على وزن (مَفُول) و (مَفِيل) بحسب الاعتبار محذوفاً للاتقاء الساكنين<sup>(258)</sup>. ويكون البناء ناتجاً عن متوالية من العمليات الصرفية الممثل لها فيما يلي .

(18)

(أ) لوم ← ليم ← ملووم ← ملووم ← ملووم  
(ب) كيل ← كيل ← مكئول ← مكئول ← مكئول ← مكئول ← مكئول ← مكئول

استعمال صفة المفعول من الأجوف الواوي مبنياً على أحد الوزنيين (مُفْعَل أو مُفَال) لم يكن ممثلاً للعملية الصرفية الموصوفة في (18، أ). فتخلله اللحن في موضعه من الجملة (ليس في الدنيا رجل غير مُلام\*) .  
أما الجملة (16، ج) المستحضرة هنا (قاولته قياًلاً) فإن لحنها النسبي موضعه البنية الصرفية للمصدر (قياًلاً). لأنه بانقلاب الواوي فيه ياء خرقت قاعدة صرفية تقضي بصحة المصادر إذا صحت أفعالها. إذ بإجراء هذه القاعدة الصرفية يعاد بناء المصدر كما في (قاولته قياًلاً). فتسلم الجملة من لحنها المنتسب إلى قسم الصرف من قالب التشقيف .

(258) توسع في المسألة انظر ابن جني، المنصف، ج 1، ص 286. والمبرد، المنتضب، ج 1، ص 237.

لعل تناولنا لجمال المجموعتين (15 و 16) قد زاد من وضوح الخرق الموضوعي الكشاف عن فصوص اللغة وقوالب اللسان . وظهر أن معناه انحصار اللحن في أحد المكونات ترصده قاعدة قالبية . وإذا أثبتنا بهذه الوسيلة المنهجية، من خلال دراسة ما ذكر من الجمل، انفصال الاشتقاق والصرف فما مبرر ضمهما في قالب واحد . ولم لا ينفرد كلاهما بقالبه المستقل .

التوازي المحفوظ بدالة التطبيق بالمعنى الرياضي تردد استعماله في أكثر من موضع . إذ به ربطنا البنيتين الكلامية والقولية في المبحث (1.6.3 ج 1) . وبالأستناد إليه طبقنا التناسب الدلالي بين الأس وشقائقه على التشاكل الصوتي بين الأصل وفروعه في أكثر من مبحث . بدءاً من (3.2.4) إلى آخر الفصل . وفي هذه المباحث الأخيرة يوجد الاشتقاق عاملاً يبعث الصرف على تشغيل قواعده لتعيين على أية هيئة تُبنى قوله بعد نقض البنية الأصلية . إذن، بسبب تطبيق الاشتقاق على الصرف المانع من انفكاكهما كونا معاً قالباً واحداً يتفرع إليهما .

عدم انفكاك الاشتقاق والصرف يتجلى في أن الأول لا يظهر إلا من خلال الثاني ، وأن هذا مفض إلى ذاك . فلا سبيل إلى الفصل مثلاً بين الفعل الأس والفعل الشقيق بغير مثول كل منهما في بنيته الصرفية . وبالتالي لا تسلم اشتقاقياً إحداهما من الآخر (19) الآيتين وتفسد الأخرى من نفس الموضع إذا لم يحصل الاشتقاق مطبقاً على التصريف . كما هو الحال في مثلهما (20) .

(19) (أ) سقط الحائطُ .

(ب) هلك المريضُ\* .

(20) (أ) سَقَطَ الحائطُ\* .

(ب) هَلَكَ المريضُ .

فلا شيء غير الصرف يدل على أن (سَقَطَ) في الجملة (20، أ) فعل شقيق، أسهُ الفعل (سقط) في الجملة (19، أ) السليمة ، وعلى أن (هلك) ،

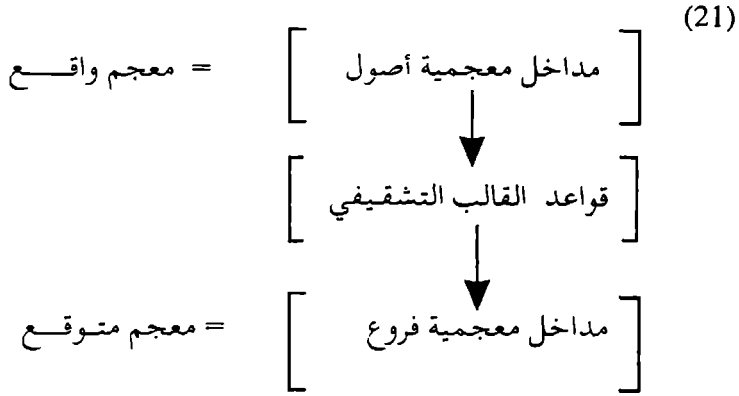
في الجملة (19، ب) المختلة اشتقاقياً، فعل شقيق، أسه (هَلَكَ) في الجملة (20)، ب) السليمة من نفس الجهة . ولشدة التحام الاشتقاق والصرف كان الفصل بينهما على جهة التفريع لا غير .

وإذا تمكنا في سالف هذا المبحث أن نكوّن بمفهوم الخرق الموضوعي القالب التشقيفي بفرعيه الاشتقاق والصرف فإن المنتظر فيما بقي منه أن نهتم بمسائل ثلاث، وهي: بأي فص لغوي يقتزن القالب التشقيفي . وما محتوى هذا القالب . وأين تكمن نمطيته .

دعونا نتصور التشقيف نهائج دلالية ونصتية لتوليد مداخل المعجم الفرعية ، بحيث تشتغل قواعد هذا القالب إبان تشقّف المداخل الأصول . وعليه يجب في حق أية لغة أن يتفرع معجمها إلى «معجم واقع» . وهو الذي يضم المداخل الأصول المبنية مباشرة من الجذور؛ كالأفعال الأساس ومصادرها، والأسماء المحضة، والأدوات . وإلى «معجم متوقع»؛ وهو الذي يضم المداخل المتفرعة بقاعدة تشقيفية من المداخل الأصول . ويضم هذا القسم الأفعال الشقائق ومصادرها، والأسماء المشتقة . وقد سبق الدكتور أحمد المتوكل إلى تفريع للمعجم من هذا القبيل حين جعل مفردات المعجم قسمين؛ مفردات أصول تُتعلّم رأساً، ومفردات مشتقة تُستنبط من الأولى بقواعد اشتقاقية<sup>(259)</sup> .

إذا صح أن المعجم ينقسم في أي لغة إلى «معجم واقع» ، يتميز بمداخله الأصول المكتسبة رأساً والتي يجب في حقها الإعجام أو القومسة . وإلى «معجم متوقع» يتميز بمداخله الفروع المستنبطة من الأصول بواسطة قواعد تشقيفية فلم يكن الإعجام واجباً في حقها، فإنه يلزم أن يكون قالب التشقيف مقترناً بفرع المعجم المتوقع . لأن نشوء هذا الفرع وتكونه متعلق بقواعد هذا القالب . ما ذكرناه هنا يمكن أن نشخصه من جديد بمثال البيان (21) الآتي .

(259) للمزيد من التفصيل انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا معجمية ، ص 11 .



من هذا المثال المبين لقيام القالب التشقيفي واسطةً بين أصول المعجم وفروعها يمكن أن نستخلص أهم النتائج التالية .

(أ) يشكل التشقيف قالباً متميزاً، تنهض قواعده بضبط حركة المرور على جسر أنشأه هذا القالب لتمكين المداخل الأصول من العبور إلى ضفة المداخل الفروع . وكل قاعدة تشقيفية يجب أن تجمع بين الاشتقاق الكلمي، الذي يتولى تسليم الإذن بالمرور، والتصريف القولي الذي يتولى التأشير بالصيغة المناسبة على الإذن بالعبور .

(ب) المداخل الأصول من فص المعجم، يجب في حقها الإعجام عن طريق التمثيل لكل أصل بما يكون له من الخصائص الدلالية والنصغية . وفي هذا الباب يدخل عمل ابن فارس في كتابه «معجم مقاييس اللغة» . وجوب الإعجام في حق هذا الفرع آت من كون مفرداته أولية، فلا تجمعها علاقة منطقية بمقدمة سابقة عليها . وتبعاً لذلك لم يصح في اكتسابها سوى التلقي المباشر لكل واحد من مجموع المداخل الأصول . لأن هذه «لا تؤخذ قياساً ولا تنبيهاً» ، نحو دار، وباب، وبستان، وحجر، وضبع وثعلب<sup>(260)</sup> . وكذلك مثل (مكث، ونصر، وهرب، وفرح، وإلا، وهل، ولما) . هذه الأصول وغيرها الكثير

(260) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 42 .

تؤخذ سماعاً لا استنباطاً<sup>(261)</sup>.

(ج) المداخل الفروع من فص المعجم متوقعة. لأن استنباطها ممكن لاجتماع شرطين. أحدهما وجود أصول لها، والآخر وجود قواعد تربط الفرع بالأصل. ويتوافر ذينكم الشرطين؛ (أوائل وقواعد تشقيف)، تأتي في المداخل الفروع الاكتساب الفكري، فتؤخذ استنباطاً الخصائص الدلالية والنصغية المميزة لكل مدخل فرع. وعليه فإن قومية الفص المتوقع من المعجم سيكون من قبيل الحشو المعجمي، لما في ذلك من تكرير نفس المعلومات.

(د) من جملة ما يحصل به استنباط المداخل الفروع معرفة الأوضاع الصرفية. وهذه المعرفة تقوم على التلقي المباشر لمجموع التقنيات المسخرة في لغة لتوليد بعض المفردات من بعض. العربية، كغيرها من اللغات الآخذة بوسيط الجذر توسل صيغاً صرفية وضعتها لهذه الغاية. وهذه الصيغ أربعة أضرب.

(أ) صيغ فعلية وضعت لتوليد الأفعال الشقائق من الأفعال الأساس. من هذا القبيل توليد (استكتب) من (كتب) بواسطة (استفعل).

(أأ) صيغ وصفية تستعمل من أجل توليد مُتَصِف بالفعل الذي أخذت منه الصفة، فيكون الناتج اسماً يدل على مذكور بصفته المأخوذة من فعله الواقع منه أو به<sup>(262)</sup>. مثل هذا الضرب أن يؤخذ من الفعل (كتب)، بواسطة الصيغة الصرفية (فاعل)، اسم فاعله (كاتب).

261) للتوسع في الموضوع انظر الفصل الأول، ص 175 من الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم. وقد ذكرنا هناك على سبيل التمثيل لما لا يرتبط بمقدمة سابقة أن المعرفة الحاصلة مثلاً بالتصويينات المستعملة في لغة ما لا ترتب في طريقة نظرية لاكتساب العلم بتصويينات أخرى في تلك اللغة، ولا في أي لغة أخرى. لأن هذه الواحدات لا ينظمها أصل قياسي. وكذلك حال الواحدات التي تكون ما في اللغة من الألفاظ الأصول.

262) ما أورده في موضوع الصيغة الوصفية وضح ابن مضاء بمثال فقال: «وإذا كان (ضارب) موضوعاً لمعنيين، ليدل على (الضرب)، وعلى (فاعل الضرب) غير مصرح به، فإذا قلنا: (زيد ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، و(زيد) اسمه... الرد على النحاة، ص 69.

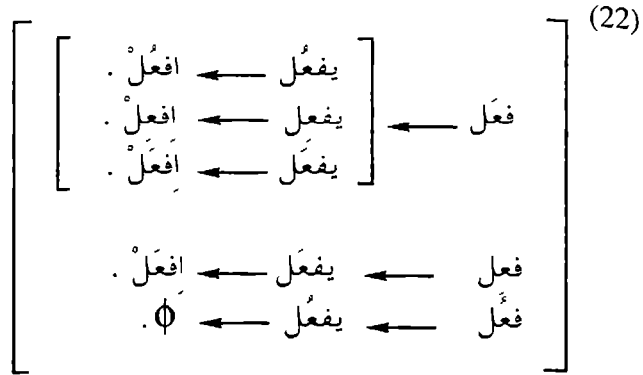
(iff) صيغ مصدرية. وهذه وضعت أصلاً من أجل بناء المصدر على هيئة وزننية يدل بها على خاصية دلالية في فعله<sup>(263)</sup>. مقولية كانت كالتعددية واللزوم والقصور أو معنوية كالحرفة والاضطراب والمرة. أو يدل بها على هيئته في فاعله. وصيغ المصدر وسيلة صرفية لتسمية الفعل فتضمنت معنى التوليد الظاهر في الصيغ الفعلية والاسمية.

(17) صيغ اسمية. يضم هذا الضرب ما وضع من الصيغ لجمع التكسير، وصيغ التصغير. إذ بهما يلحق المفرد معنى الجمع أو التحقير. من التلقي المباشر لأفراد الصيغ المنضوية إلى الأضرب الأربعة المسرودة تكون المعرفة بالأوضاع الصرفية قد حصلت. وبانضمامها إلى معرفة المداخل الأصول تصبح المداخل الفروع متوقعة، بحيث تُكوّن قسماً من المعجم متميزاً بخاصية التوقع، به يقترن القلب التشقيفي.

وإذا اتضح الفص اللغوي الذي يقترن به قالب التشقيف، وتبين أيضاً وجه اقترانهما، تعين الآن الانتقال إلى تناول المسألة المتعلقة بتحديد محتوى هذا القلب. وقد ظهر أن من محتواه الأوضاع الصرفية إضافة إلى تعالق بعضها ببعض. كما يكشف تحويل فعل أس<sup>4</sup> أو شقيق من الماضي إلى المضارع فالأمر الموضح فيما يلي.

(263) مصدر الفعل الثلاثي يصاغ في هيئة وزننية غالباً ما تكون دالة إما على مقولة فعله. إذ القياس في الفعل المتعدي أن يبني مصدره على هيئة (فعل)، ومصدر الفعل اللازم يبني على (فعلول)، ويبني الفعل القاصر على إحدى الهيئات الكثيرة (فعل، أو فُعْلة، أو فُعَال، أو فُعَالَة، أو فُعَل)، وإما أن تدل صيغة المصدر على خاصية دلالية منه (فعالة، وفعلان، وفُعال). وللمزيد من التفصيل انظر الأوراعي، اكتساب اللغة، ص 154 وما بعدها.





ولسنا في حاجة إلى التذكير باقوال الصرفيين الكثيرة فيما يخص تعالق الصيغ وبناء اللاحق على السابق مباشرة. وقد يسبق أن بينا ذلك بما فيه الكفاية باستعمال التوسيل المتسلسل لاشتقاق بعض الأفعال من بعض (نظ: 2.3.4 ج1). وفي هذا المبحث نفسه سردنا كل الصيغ الفعلية التي تستعمل بوصفها وسائل صرفية لتوليد أفعال شقائق. وللتذكير بها سنقتصر على سردها تباعاً. كما يلي: (فَعَلَ، أَفْعَلَ، فُعِلَ، انْفَعَلَ، فَعَّلَ، تَفَعَّلَ، فَاعَلَ، تَفَاعَلَ، افْتَعَلَ، اسْتَفْعَلَ). والصيغ العشرة وسائلٌ صرفية لتشقيق معاني الأفعال الأساس فتوليد أفعال شقائق.

إضافة إلى الصيغ الفعلية المسرودة يحتوي قالب التشقيق على صيغ وصفية يتوسل بها إلى توليد موصوف بمعنى الفعل الذي أخذت منه الصفة. ومن أمثلة ذاك الموصوف ما كان من قبيل: (الوجيه، والهارب، والمنصور، والأعراف، والعبوس، والمرصاد، والمهتف). إذن بفضل الصيغ الوصفية يمكن أن يولد من كل فعل عددٌ من الصفات المسموح بها اشتقاقياً. وبالنظر إلى المشاكل الصرفية المقترنة ببعض هذه الصيغ الوصفية لا بأس من تناولها مفردة ولو باقتضاب.

## (23) صفة القاصر (264).

صفة القاصر مقولة فرعية؛ تتميز بخاصية اشتقاقها من الفعل القاصر بواسطة إحدى الصيغ الصرفية المسخرة. وهي متعددة متغايرة تبعاً لتغاير ما أخذت منه، فتعددت خصائصه الدلالية، أو النصفية، أو هما معاً.

مما اعتبر فيه الخصائص النصفية فقط قولنا: إذا صيغ الفعل القاصر على هيئة (فَعَلَ) بُنيت له صيغة وصفية قياسية على هيئة (فَعِيل). من هذا القبيل: (نَضَرَ فهو نَضِيرٌ، وَنَبُلَ فهو نَبِيلٌ، وَقَدُمَ فهو قَدِيمٌ). وقد يتم التوليد من (فَعَلَ) بغير (فَعِيل) لعلّة، كالاضطراب إلى توسيل (فَعَال) لاشتقاق (جَبَانَ) من (جَبَنَ) لئلا تلتبس الصفة (جَبِين) بالاسم (جَبِين) الدال على موضع بين الصدغ والجبهة. أو توسيل (فَعَال) لتوليد (شجاع) من (شَجَعَ) طلباً للخفة النصفية المفقودة في (شجيع) بسبب تجانس الفتحة فالكسرة الذي زاد من تقارب /ش/ و /ج/ .

وقد يكون «قياس الشبه» حاملاً على استعمال الصيغة الوصفية في غير بابها، سواء أكانت الخاصية المشتركة دلالية أم نصفية. إن الأصل في الفعل المبني على هيئة (فَعَلَ) أن تُشتق منه الصفة بواسطة الصيغة (فاعِلٌ). وهي قياسية في الفعلين اللازم والمتعدي في نحو (هَرَبَ فهو هارب، وَنَضَرَ فهو ناصر). ولبناء بعض القاصر على هيئة (فَعَلَ) جَوَزَ الشبه الصيغي أن تُشتق منه الصفة المشبهة بواسطة الصيغة (فاعِلٌ). كما هو الحال في مثل (هَلَكَ فهو هالك، وَشَعَرَ فهو شاعر، وَخَثَرَ فهو خاثر). وبسبب «تداخل اللغات وتركبها» (265)

(264) نستعمل هنا «صفة القاصر» عوض ما كان يعرف بين النحاة باسم «الصفة المشبهة باسم الفاعل». وقد روعي في هذه التسمية أهم خاصية تميزها، وهي اشتقاقها من الفعل القاصر دون اللازم والمتعدي والمتخطي. وبنا اقتصدنا البحث في وجه شبهتها باسم الفاعل. وقد ضلّ صرفيون في هذا الباب بدون جدوى. وللتوسع في الموضوع انظر السيوطي، همع الهوامع، ج 6، ص 58، وابن الناطم، شرح الألفية، ص 444. والرضي، شرح الكافية، ج 2، ص 205. والمبرد، المقتضب ج 4، ص 158. ومحمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لاسلوب القرآن الكريم، ج 4، ص 44.

(265) بتداخل اللغات قيس ابن جني شواذ غيره. ووضحه بقوله: «ثم تلاقا صاحب اللغتين، فاستضاف هذا =

صارت (فَاعِل) من وسائل توليد صفة القاصر من الفعل القاصر المبني على هيئة (فَعَلَ)، كما في مثل (حَمُضَ فهو حامض، وطُهِرَ فهو طاهر، ونَعِمَ فهو ناعم). ومن قياس الشبه تخفيف الصفة المولدة بواسطة الصيغة الوصفية (فَعِيل). ولا يُلتفت عندئذ إلى مصدر اشتقاقها. سواء كان فعلاً متعدياً أو قاصراً. ويتحقق التخفيف باختلاس حركة عين الصفة بعد حذف المد المثبت لها. من المتعدي نحو (بَدَعَهُ فهو بَدِيعٌ وبَدْعٌ. وَذَبَحَهُ فهو ذَبِيعٌ وذَبِيحٌ، وَصَبَغَهُ فهو صَبِيعٌ وَصَبِغٌ). ومثله من القاصر؛ (ضَخَمَ فهو ضَخِيمٌ وضَخْمٌ وعَذَّبَ فهو عَذِيبٌ وعَذْبٌ، وَصَلَبَ فهو صَلِيبٌ وَصَلَبٌ). نخلص مما سبق إلى تسجيل الملاحظة الآتية .

صفة القاصر تشتق من الفعل المصوغ على هيئة (فَعَلَ) بواسطة الصيغة (فَعِيل)، القياسية، أو بما قد ينوب عنها، لرفع لبس أو دفع ثقل أو حفظ شبه، من الصيغ التالية: (فَعَال، فُعَال، فَعَل، فَاعِل، فَعَلَ) .

بعض الفعل القاصر مبني على هيئة (فَعَلَ). وتؤخذ منه صفة القاصر بصيغ مختلفة تبعاً لمتغيرات دلالية ونصغية ونهجية. إذا دل (فَعَلَ) القاصر على عاهة أو لون أخذت منه، بواسطة (أَفْعَلَ)، الصفة الدالة على عروض شيء من ذلك. مثل العاهة (شَعَثَ فهو أَشْعَثُ، وشَطَرَ فهو أَشْطَرُ، وَفَقِمَ فهو أَفْقَمَ). ومثل عروض اللون (صَهَبَ فهو أَصْهَبُ، وشَقَرَ فهو أَشْقَرُ، وشَهَبَ فهو أَشْهَبَ) .

من (فَعَلَ) القاصر أفعالٌ تدل على حدوث سجية مصحوبة إما بهيج وإما بهدوء. إذا كان من الأول أخذت منه الصفة بالصيغة (فَعْلَان). من هذا القبيل، (غَضِبَ فهو غَضبان، وحار فهو حيران، ودهش فهو دهشان)، وإذا

كان من الثاني استعملت الصيغة (فَعِلٌ) لتوليد صفات من نحو (هَرِمَ فهو هَرِمٌ، وَذَنِفَ فهو ذَنِفٌ، وَبَشِمَ فهو بَشِمٌ) .

ومن المحتمل أن تقبل سجية مدلولٌ عليها بفعل مصوغ على (فَعِلَ) أن يصحبها هدوءٌ أو هيج ، وفي هذه الحالة يجوز أن تشق منه صفة القاصر بواسطة الصيغتين (فَعِلٌ وفَعْلَان) . من هذا الضرب نذكر (فَرِحَ فهو فَرِحٌ وفَرِحَانٌ، وَحَزَنَ فهو حَزَنٌ وَحَزْنَانٌ، وَعَطِشَ فهو عَطِشٌ وَعَطِشَانٌ) .

المصوغ على هيئة (فَعِلَ) جاز فيه إن لم يكن مدلول فعله لونا، أن يدخل إلى باب الصيغتين؛ (فَعِلٌ، وفاعل) لشبه معنوي أو صيغي . للشبه الأول استعملت الصيغة الأولى لأخذ صفة القاصر مما يلي؛ (مَرِضَ فهو مَرِضٌ، وَسَمِنَ فهو سَمِينٌ، وَسَعِدَ فهو سَعِيدٌ) . وللشبه الصيغي بين القاصر (أَمِنَ) والمتعدى (ضَمِنَ) ساغ أن تشتق صفة القاصر (آمِنٌ) من الأول بواسطة الصيغة (فاعل) الموضوعية لأن يُشتق بها من الثانية صفةً الفاعل (ضامنٌ) .

مما جاء في الفقرة الأخيرة نستطيع أن نعلل ظاهرة تعدد الصيغ المستعملة لتوليد الصفة من فعل ثابت على مقولته غير مفارق لبابه . كأن يؤخذ من (أَمِنَ) مثلاً صفةً القاصر بواسطة الصيغة القياسية (فَعِلٌ) <sup>(266)</sup>، أو بواسطة صيغة دخيلة إما لشبه معنوي ، فيكون بالصيغة (فَعِلٌ) ، وإما لشبه صيغي فيحصل بواسطة (فاعل) . وهكذا يصح توليد مقولة وصفية بتوسيل أكثر من صيغة واحدة، كما يتضح من الأمثلة . (أَمِنَ فهو أَمِينٌ ، أَمِينٌ ، آمِنٌ) . و (ضَمِنَ فهو ضَمَانٌ، ضَمِيءٌ ، ضامِيءٌ) ، و (سَمِنَ فهو سَمِينٌ ، سَمِينٌ ، سامِنٌ) . وبهذه الكيفية تمكنا سابقاً من تفسير التعدد في مصادر الفعل الواحد <sup>(267)</sup> .

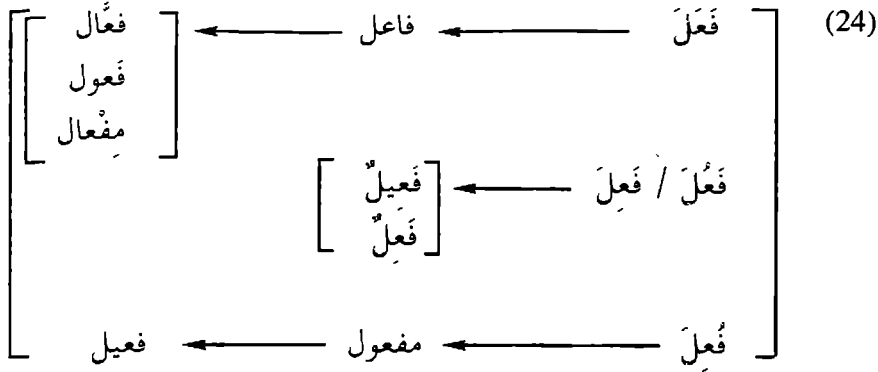
(266) الصيغة (فَعِلٌ) قياسية وضعاً في باب (فعل) القاصر . قال الرضي: «فَعِلٌ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم لأنها لا تتعلق بغير من قامت به... قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعِلٌ» . شرح الشافعية ، ج 1 ، ص 73 .

(267) انظر الأوراعي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم . ص 155 وما بعدها

وقبل ترك صفة القاصر لتناول غيرها يحسن أن نسجل في هذا الموضع ملاحظة تخص التعدد الصيغي، كما هو ظاهر في وجود عدد من الصيغ الصرفية المشتركة في أداء نفس الوظيفة الاشتقاقية. ومثل هذه الظاهرة غير طبيعية لما فيها من مخالفة لجملة مستعمل اللغة الميال بطبعه إلى مبدأ الاقتصاد في الجهد.

ظهور التعدد الصيغي في باب بعينه يفسره غياب مبدأ الأحادية القاضي بأن يكون لكل صيغة صرفية وظيفة اشتقاقية واحدة، وأن يكون لكل وظيفة اشتقاقية صيغة صرفية واحدة. ومع غياب المبدأ المذكور تنتج كثرة في أحد الزوجين: الصيغة الصرفية أو الوظيفة الاشتقاقية، وإذا لم تنتظم تلك الكثرة بعلاقة تساند، بحيث يلزم بعضها عن بعض، تعذر التنبؤ بأي الصيغ تولد الصفة. بمعنى إذا وقع التخلي عن استعمال الصيغة (فعليل) القياسية لتوليد صفة القاصر من أسّها (بَزُغ) لم يبق سوى التلقين أو الاختيار الاعتيادي لإحدى الصيغ الدخيلة الآتية؛ (فُعال، فُعّال، فاعل، فَعَل). وكلما تقلص إمكان التنبؤ اتسع باب الاكتساب بالسماع للأوضاع الصرفية؛ وهي مجموع الصيغ الصرفية الموظفة في مثل العربية لتوليد المداخل المعجمية.

ويكون الوضع على خلاف المثبت في الملاحظة أعلاه إذا استجابت صيغ الباب لمبدأ الأحادية، وخضعت الصيغ الفروع لسلمية التساند، كما هو الحال بالنسبة إلى صفتي الفاعل فالكثير، وصفتي المفعول فالفعليل الموضحة بمثل المبيان (24) الموالي.



## (25) صفتا الفاعل والمكثر .

تتولد صفة الفاعل بواسطة صيغة صرفية قياسية من مصدر اشتقاقها . وهذا الأخير عبارة عن فعل متعد أو لازم مبني للفاعل . ولا تؤخذ صفة الفاعل من فعل قاصر أبداً . وصيغته من الثلاثي مبنية على هيئة ( فاعل ) ، ومن غيره يكون « بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر » (268) .

وصفة المكثر هي ما تولد باتخاذ صفة الفاعل مصدراً للاشتقاق ، وإحدى صيغ المبالغة وسيلة لتفريع تلك الصفة (269) . ويكون استعمال صيغة بعينها مقيداً بالانتقاء الدلالي . بمعنى إذا بدأت صفة الفاعل تأخذ طابع العادة المألوفة رخصت عندئذ بتفريع صفة المكثر عن طريق صيغة المبالغة المبنية على هيئة ( مِفْعَال ) كما في نحو ( مزواج ، ومهداء ، ومضيف ، ومقدام ، ومصداق ، ومهوان ) .

(268) الرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 197

(269) ربط نحاة العربية بين صيغ المبالغة واسم الفاعل حين جعلوا هذا الأخير مصدراً اشتقاق صيغ المبالغة . وقد صرح بهذه العلامة أكثرهم . قال الرضي : « أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين لثلاثة . وهذه الثلاثة مما حُولَ إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي قصد المبالغة » شرح الكافية ، ج 2 ، ص 202 . انظر أيضاً المبرد ، المقنتضب ، ج 2 ، ص 112 ، نجده يقول : « تقول رجل قتال إذا كان يكثر القتل . فاما قاتل فيكون للقليل والكثير لأنه الأصل » .

ولبيان أن صفة المكثّر لم تكن عن عادة مألوفة وإنما تصدر عن نحيزة أو سجية راسختين تعيّن القيام بعملتين. أولاً تحويل الفعل المتعدي أو اللازم إلى فعل قاصر مصوغ بإحدى صيغتيه، وهما؛ (فَعَلَ) و (فَعِلَ). وثانياً التفريع المباشر من الفعل الناتج عن عملية التحويل لصفة المكثّر بتوسيل إحدى صيغتي القاصر (فَعِيلٌ أو فَعِلٌ). وفي هذه الحالة لا توسط صيغة الفاعل لأنه غير مسموح باستعمالها مع الفعل المحوّل إلى القاصر. وقد برره المبرد بقوله: «وذلك أن (فَعِيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى. فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به» (270). نخلص من هذا إلى أن (فَعِيلٌ وفَعِلٌ) من صيغ المبالغة الموظفة لتوليد صفة المكثّر بشرط الاشتقاق المباشر من الفعل المحوّل إلى القاصر. كما في مثل (قدر فهو قدير، وسمع فهو سميع، وألم فهو أليم... وحذر فهو حذير، وخصم فهو خصم).

وإذا كانت صفة الفاعل متميزة بالقدرة على مواصلة الإتيان بالفعل سمحت هذه الميزة بتوليد صفة المكثّر بتوسيل صيغة المبالغة (فعول). كما في مثل (صبور، ونؤوم، وشكور، وغشوم، وظلوم...). وإذا تميزت صفة الفاعل بخاصية الإقبال على الفعل المكثّر منه إكثار محترفه سمحت صفة الفاعل بهذه الخاصية بأن يُشتق منها صفةً المكثّر بواسطة صيغة المبالغة المبنية على هيئة (فَعَالٍ). كما في مثل (جَرَّاحٌ، وسَفَّاح، وقَصَّاص، وكَذَّاب، وغَوَّاص، ومُنَّاع...). وقد ظهر أن صفة المكثّر تتشكل في معان فرعية يوازيها تعدد في صيغ المبالغة، بحيث تقترن كل صيغة بصفة فرعية مخصوصة. حتى إذا ظهرت صفة لم تكن أمكن أفرادها بصيغة جديدة خاصة بها. لأنه من حق المعاني المتباينة أن تتغاير القولات الدالة عليها. إلا أن الاحتياط عند استعمال مبدأ التباين هذا

(270) المبرد، المقتضب، ج 2، ص 113. وفي موضع آخر ساوى المبرد بين صيغتي المكثّر (فَعِيلٌ وفَعِلٌ) بشرط الاشتقاق مباشرة من فعل محوّل إلى قاصر، فقال «فَفَعِلٌ مضارعة لفَعِيل، وكذلك يقع فَعِلٌ وفَعِيلٌ في معنى نفسه، ص 115.

واجب . لأن تغاير الصيغة قد يقترن ببنية مصدر الاشتقاق لا بمعنى يميزه . من هذا القبيل صيغة المبالغ (فَعِيلٌ) المستعملة من أجل تفريع صفة المكثّر من صيغة الفاعل (مُفَعَّلٌ) ، كما في مثل (صَدَقَ ← مُصَدِّقٌ ← صَدِيقٌ .) و (سَدَدٌ ← مُسَدِّدٌ ← سَدِيدٌ .)

## (26) . صفتا المفعول والفعيل .

صفة المفعول تتناول ما اشتق من فعل مبني للمفعول بواسطة صيغة مخصوصة . تُبنى من الفعل الثلاثي على هيئة (مفعول) ، ومن غيره يُصاغ من الفعل المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة . وهو ما توضحه الأمثلة ؛ ( جُمِعَ فهو مجموع ، وَيُسْتَقَدَّمُ فهو مُسْتَقَدَّمٌ ، وَيُفَجَّرُ فهو مُفَجَّرٌ ، وَيُقَاوَمُ فهو مُقَاوَمٌ ... ) .

عملاً بسلمية التساند تعتبر صيغة المفعول مصدراً لاشتقاق صفة الفعيل بواسطة الصيغة (فعيل) . فإذا دنت صفة المفعول مما يكون عدة لتقبل الفعل رخصت عندئذ بتفريع صفة الفعيل ، بحيث تصير صيغة التوليد (فعيل) دالة على أن الموصوف مهياً لتحمل الفعل استحقاقاً وإن لم يلحقه الفعل بعد . كما في مثل ( الله الحميد ، والشيطان الرجيم ، والدهر الصريم ) .

يترتب عما سبق أن صفة المفعول تنسب إلى موضوع وقد وقع به الفعل . بينما صفة الفعيل تُنسب إلى موضوع مُهياً لتقبل فعل واقع به أو متوقع الوقوع . ويظهر الفرق بين الصفتين من خلال قولهم : ( حين تخرج إلى الحرب احمل مهنّداً ولا تقتل أسيراً ) . حيث الأمر بحمل ماله صفة المهند وقت الأمر ، والنهي عن قتل ما يُتوقع أن يحمل صفة الأسير .

## (27) . صفة التفاوت .

صفة التفاوت تنسحب على مشتق ، من فعل ينقص معناه أو يزيد ، بواسطة صيغة التفضيل (أفعل) أو (فَعُل) المخففة من الأولى . ويكون التوليد



بصيغة التفضيل إذا فاتت صفة أحد المتقابلين صفة الآخر بزيادة فيها أو نقص منها .

ولا يشترط في مصدر اشتقاق صفة التفاوت الانتماء إلى مقولة بعينها . إذ تؤخذ من الفعل القاصر؛ ( هو أظرفكم، والمسجد آمن البيوت )، ومن اللازم، ( الصيف أكسل الفصول، والثري أبخل الخلق )، ومن المتعدي؛ ( هو أضر الناس بنفسه، وأنفعهم لأهله )، ومن المتخطي؛ ( هو أعطاهم للدور، وأمنعهم للفضيلة ) . إذن يكفي في هذه الأضراب من الأفعال أن تتوفر على خاصية ما يزيد معناه أو ينقص . لأن فرع الاشتقاق لا يلتفت لغير هذه الخاصية . فيسمح للذي توفرت فيه بأن يفصل منه صفة التفاوت، ويمنعها من غيره .

تقدم أن صيغة التفضيل الموظفة لتوليد صفة التفاوت تُبنى على هيئة ( أفعل ) لا غير . لكنها قد تُخَفَّف إلى ( فَعْل ) في نحو ( هو خير الناس لا شرهم ) . ولثبوتها على هيئة واحدة حكم على الذي تتصرف منه من حيث بنيته النصفية . وهي من هذه الجهة تخضع لما يلي من القيود .

صيغة التفصيل تتصرف من الفعل الثلاثي ما لم يكن من الضرب الذي تؤخذ منه صفة القاصر بواسطة الصيغة ( أفعل ) . إذ لو بُنِيَ منه « أفعل للتفضيل لالتبس أحدهما بالآخر . لأنه لو قلت ( زيد الأسود ) على أنه للتفضيل لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد » (271) . كما تتصرف من المزيد بهمزة بعد حذفها منه . كما في مثل ( عطى ← أعطى فهو الأعطى )، ( وكرم ← أكرم فهو الأكرم ) .

ومن قاصر ( أفعل )، أو ما زاد على الثلاثي بغير الهمزة، تتولد صفة التفاوت بإجراء صرفي وتركيبى . فتبنى صيغة التفضيل مما تصح منه دلالة ونصفاً بشرط أن يكون معنى ما أُخذت منه عـ ماً ، حتى يصح من حيث التركيب تمييزه بمصدر الفعل المعنى بالتفاوت المانع لفظه من أن يتصرف

منه (أَفْعَلُ) للتفضيل<sup>(272)</sup>. وهو ما يظهر من قولنا: (الأكثر استغفاراً، والأحسن تدبيراً، والأجود سياقة، والأشد بياضاً، والأخف حولاً). ومن التفاوت ما يكون بالسلب؛ كأن تنقص صفة أحد المتقابلين. وفي هذه الحالة تتولد صفة التفاوت من الفعل، كيفما كانت بنيته النصفية، عن طريق ما ذكر من الإجراء الصرفي والتركيبى، على أن يكون بناء صيغة التفضيل من فعل دال على تناقص وتقليل. كما في مثل (الأخف وزناً، والأقل فهماً، والأبطأ عملاً).

وقد تأكد في هذا المبحث أيضاً ما تقرر في غيره من ارتباط الاشتقاق بالكلمة والتصریف بالقولة. باعتبار النسبة الأولى اشترط أن يكون مصدر الاشتقاق فعلاً يزيد معناه وينقص. وباعتبار النسبة الثانية اشترط أن يكون ذاك الفعل ثلاثياً لا بُنى من أحد أضربه الصفة على (أفعل)، إلى آخر ما ذكرنا في المسألة.

## (28) صفة الهيئة والمرة.

صفة الهيئة تؤخذ كالمرّة من المصدر بزيادة تاء عليه<sup>(273)</sup> لم تكن فيه أصلاً. إذا كان المصدر ثلاثياً كسرت فاؤه للهيئة، مثل (بديع الخَلْقَة، وجميل النُّظَرَة، وحسن السَّجْدَة)، وفتحت للمرّة، كما في (هل من شُرْبَة ماء، وأكَلَة في اليوم للبدن كافية، وقَفَرَة يتيمة، ونوبة حادة).

(272) عما ذكرنا من الإجراء الصرفي والتركيبى يعبر الرضى بقوله: «فإن فُصِّلَ التفضيل من معاني الأشياء التي تعذر بناء (أفعل) التفضيل من ألفاظها؛ وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة، بني (أفعل) من فعل يصح بناء (أفعل) منه في حسن أو كثرة أو غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده. ثم يؤتى بمصدر تلك الأفعال التي امتنع بناء (أفعل) منها فتنبص على التميز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو: أقبح عوراً، وأشد بياضاً، وأسرع انطلاقاً، وأكثر دحرجة». شرح الكافية، ج 2، ص 213.

(273) ذكره المبرد أيضاً إذ قال: «كل مصدر تريد به المرّة الواحدة لابد من دخول الهاء فيه، نحو: جلست جلسة واحدة، وركبت ركبة». المتنضب، ج 3، ص 372.

صفة الهيئة لا تفترق صرفياً عن المرة إذا كان المصدر ثلاثياً في لفظه التأنيث، كما في مثل (الرحمة، والرحلة، والخطّة، والحيلة، الخطبة، والذلة، والريّة، والزينة...) . كما لا تفترقان صرفياً فيما يزيد من المصادر على الثلاثي. كما في الأمثلة؛ (بستنة، وكهربة، وزلزلة، وتلفزة، وتلفنة، وإعطاء، وطمأننة...) . وإذا تعذر على المكون الصرفي أن يُميز بالصيغة بين المرة والهيئة فإنه يُسند هذه المهمة إلى التركيب، ليتولاها المركب الوصفي، كما يتضح من الأمثلة التالية؛ (انطلاقة فاشلة، وزلزلة عنيفة، وخطبة فريدة، حيلة ثانية...) .

ويتضح هنا أيضاً ما سبق أن ذكرناه فيما يخص توزيع الوظائف على فصوص اللغة، داخل نمط لغوي، أو تجميعها في فص واسع بالنسبة إلى نمط لغوي آخر. كما يظهر بوضوح كيف تترتب الفصوص، إذ لا يحرك التركيب قاعدة قبل أن يستنفد الفص الذي قبله إجراءاته. عمل الفصوص المتسلسل ظهر في هذا المبحث إذ تدخل التركيب بالمركب الوصفي بمجرد ما تعذر على الصرف رفع التباس المرة بالهيئة. كما ظهر في المبحث السابق، حين تدخل المكون التركيبي بمركب التمييز نتيجة لإحجام الصرف عن بناء صيغة التفضيل. ومن حصول اطردات في مثل هذه الجزئيات المتغايرة نستطيع إقامة نظرية لفصوص اللغة على أوليات مراسية .

#### (29) آلة الفعل وزمانه ومكانه .

من الأوضاع الصرفية صيغ تُوسَّلُ لاشتقاق أسماء من الفعل، يعتبر في معانيها انتسابها إلى الفعل الذي أخذت منه. وإذا اقتصرنا على القياسي يمكن أن نبدأ بذكر صيغة (مفعّل) وقد تزايد فيها ألف (مفعّال) أو تاء (مفعّلة) . بواسطة إحدى هذه الصيغ<sup>(274)</sup> يولد اسم لآلة يُعالج بها الفعل الذي أخذت منه. وذلك مثل (محلّب، ومهتّف، ومخصّدة، ومكسّحة، ومخرّاث، ومقرّاص...) .

للحصول على اسم للمكان الذي يمارس فيه الفعل، أو اسم لزمان

(274) للمزيد من التفصيل انظر باب ما عالجته به، من سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 248 .

حدوثه، يكون توليدهما باستعمال إحدى الصيغتين؛ (مَفْعَل) أو (مَفْعِل). وذلك تبعاً لعين مضارع الثلاثي مصدر الاشتقاق. إذا كان المضارع مكسور العين فإن اشتقاق اسم المكان يكون بالصيغة (مَفْعِل). كما في نحو (يجلس ← مَجْلِس، ويحبس ← مَحْبِس، ويهتف ← مَهْتَف...). وكذلك يكون اسم زمان حدوث الفعل<sup>(275)</sup> كما في الأمثلة (أتت الحوامض على مقطفها، وانتهى الشعر إلى محلّقه، لا صيد في مبيض السمك، ولا قنص في منتج الوحيش...).

وإذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها تولد منه اسم المكان أو الزمان بواسطة الصيغة (مَفْعَل)، وقد تستعمل (مَفْعِل) في بعضه. من أمثلة ذلك (يصنع ← مَصْنَع، ويذهب ← مَذْهَب، ويصعد ← مَصْعَد، ويمر ← مَمَر، ويعبد ← مَعْبَد، ويسجد ← مَسْجَد...). ومما ولّد بالصيغة (مَفْعِل) وإن كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها نذكر (ينبت ← مَنبِت، ويسقط ← مَسْقُط، ويغرب ← مَغْرِب، ويطلع ← مَطْلِع...). وقد تزداد التاء على إحدى الصيغتين، كما في مثل (مدرسة، ومخبزة، ومنجرة، ومقبرة، ومجزرة...). ومن الأجوف يبنى على (مَفْعَل) لا غير<sup>(276)</sup>. مثله (طار ← مطار، وقاس ← مَقاس، وصاد ← مَصَاد. وزار ← مزار، وجال ← مجال، وداس ← مداس...). ولاشتقاق المكان أو الزمان مما جاوز الثلاثي تستعمل صيغة المفعول مقترنة بالمضارع المبني للمجهول. كما في نحو (يُخْرَج ← مُخْرَج، وينتزه ← مُنْتَزِع، ويستضاف ← مُسْتَضَاف، ويستوصف ← مُسْتَوْصَف، ويقام ← مُقَام، وينزل ← مُنْزَل، ويستقر ← مُسْتَقَر...).

(275) في صيغته قال سيبويه: «وقد يجيء المفعول يُراد به الحين. فإذا كان من (فَعَلَ يَفْعَلُ) بنيته على (مَفْعِل) تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان». الكتاب، ج 2، ص 247.

(276) ذكره البرد إذ قال «تقول في (مَفْعَل)، إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما، مقال، ومباح، لأنه في وزن أقال وأباغ». المقتضب، ج 1، ص 245. انظر أيضاً السيوطي، جمع النحوم، ج 6، ص 54.

ومن الأنسب لمحتوى هذا المبحث أن نذكر في هذا الموضع ما يلاحظ من التشاكل النصفي بين الصيغ. أساس هذا التشاكل مبدأ الاقتصاد في الجهد، ومظهره ربط بين صيغتين صرفيتين؛ الأولى صيغة فعل أصلية منها التفريع، والثانية صيغة صفة أو اسم فرعية، إذ بها يتم التوليد.

مبدأ الاقتصاد يعني الآن أن يحصل المرور من الصيغة الأصل إلى الصيغة الفرع ببذل الأسر من الجهد، أو بأقل إجراء ممكن. ولتحقيق هذا المطلب لا معيار قبلي يُحتكم إليه في تأصيل صيغة للفعل. فلا تتقدم صيغة الماضي على صيغة المضارع، ولا صيغة المبني للمفعول على صيغة المبني للفاعل. وإنما الاعتبار في التأصيل أقرب تشاكل يضمن الانتقال من صيغة إلى أخرى بأقل إجراء.

وعلى أساس التشاكل النصفي تحوّل الفعل المضارع المبني للمجهول إلى أصل؛ منه تُبنى صيغة المفعول من غير الثلاثي. إذ تُستحصل منه بإجراء واحد، وهو إبدال حرف المضارعة ميماً؛ (يُسْتَنْبَطُ ← مُسْتَنْبَطُ)، وصار المضارع المبني للمعلوم أصلاً لبناء اسم المكان من الثلاثي. لأنه يحصل منه بإبدال حرف المضارعة ميماً لا غير، ويزيد عنه، في موضع مخصوص، بفتح ما كان مضموماً أو كسر المفتوح أيضاً وتؤصل ماضي الثلاثي الأجوف لبناء اسم المكان الحاصل بإجراء واحد وهو زيادة ميم في أوله.

### 1.3.2.7 دور النصغ في بناء صيغ الصرف.

ظهر أن مبدأ الاقتصاد يستوجب إنشاء علاقة بين الصيغ الأكثر تشاكلاً، وبذلك يمكن الانتقال من الصيغة الأصل إلى الصيغة الفرع بإجراء واحد أو يزيد عليه قليلاً. وفي هذا الموضع بالذات تبرز مسألة ثانية؛ وهي المتعلقة بالفص اللغوي الذي يتولى أشغال البناء للصيغ الصرفية. وبعبارة أخرى ما الفص المسؤول عن ضبط ما يجرى من العمليات للحصول على صيغة صرفية تُوسَّلُ لتوليد قَوْلَة المدخل المعجمي.

للجواب عن آخر الأسئلة نلقي نظرة على الرواسم المستعملة في وصف إجراء التحويل من صيغة إلى أخرى، والغاية فصل ماهو من مجال الصرف عما هو من النصغ. ولو استحضرنّا المثبت في المبيان (ص 415 > 22) لوجدنا بعض ما ورد فيه من مجال الصرف، كالمعبر عنه بمثل قولهم: بما أن كلاً من الماضي والمضارع بناءً بحياله وجب أن تخالف حركة عين أحدهما حركة عين الآخر إلا باب *فَعُلَ يَفْعُلُ*، لأنه باب على حدته فثبت في عين المضارع حركة عين الماضي<sup>(277)</sup>. محتوى هذه العبارة من مجال الصرف لارتباطها بمبدأ أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية الذي يقضي بضرورة أن يكون لكل صيغة صرفية وظيفة اشتقاقية واحدة، وأن يكون لكل وظيفة اشتقاقية صيغة صرفية واحدة. كما نجد البعض الآخر، مما ورد في المبيان المذكور، منتمياً إلى النصغ. وهو الواصف لما يحتمله الماضي (*فَعَلَ*) من التحول في المضارع إلى (*يَفْعَلُ*)، أو (*يَفْعِلُ*)، أو (*يَفْعُلُ*). وقد جعل التناسب النصفي سنداً لوصف أي من تلك الاحتمالات، كما يظهر بوضوح من مثل قولهم: «وقد يأتي على (*يَفْعَلُ*) بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفاً حلقياً نحو يقرأ ويسأل»<sup>(278)</sup>. وبالنظر إلى ما بين الفتحة والكسرة من تناسب تعاقبتنا في (*فَعَلَ* ← *يَفْعَلُ*) و (*فَعَلَ* ← *يَفْعِلُ*) «فجعلوا مضارع (*فَعَلَ* يَفْعَلُ) ومضارع (*فَعَلَ*) في أكثر الأمر (*يَفْعِلُ*) لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كل واحدة إلى صاحبتهما... فهذا ونحوه يدل على مناسبة الكسرة للفتحة»<sup>(279)</sup>.

في وصف الاحتمالين (*فَعَلَ* ← *يَفْعَلُ*) و (*فَعَلَ* ← *يَفْعِلُ*) استعملت رواسم نصفية لا غير. من قبيل وقوع حرف حلقي في موقع معين من القولة، ومناسبة الكسرة للفتحة. يعني هذا ضرورة الرجوع إلى نفس الفص لوصف

(277) للوقوف على العبارة المذكورة بالحرف انظر ابن جني، النصف، ج 1، ص 186 - 188.

(278) ابن جني، النصف، ج 1، ص 185.

(279) نفسه، ص 187.

احتمال (فَعَلَ ← يَفْعُلُ) . وإذا احتفظنا بسند التناسب النصفي وجب أن يكون هذه المرة بين الضمة وتصويتات مخصوصة في موقع معين من القولة . وبما أن التناسب النصفي في الاحتمال (فَعَلَ ← يَفْعُلُ) كان بين الفتحة والحروف الحلقية، لانتفاء الجميع إلى نفس المخرج، فإنه في الاحتمال (فَعَلَ ← يَفْعُلُ) سيكون بين الضمة والحروف القريبة من مخرجها . كالحروف المتولدة من أحياز تدخل الشفتان والأسنان في إنتاجها . لأن لهذه نسباً إلى الضمة المتولدة باسهام من بعض تلك الأعضاء . وعليه يمكن أن نقترح مع شيء من الحذر ما يلي :

(30) ما يُبنى من الماضي على (فَعَلَ) يتحول في المضارع إلى (يَفْعُلُ) إذا كان مخرج فاء الفعل أو لامه مقدّم الفم كالشفوي والخيشومي والأسناني . القاعدة النصغية (30) أثبت الاختبار صحتها النسبية في الأغلب الأعم من الأفعال التي عُرضت عليها . مثل (شَجَبَ يشَجُبُ، وَيَطَنَ يَبْطُنُ، وَلَكَمَ يَلْكُمُ، وَمَكَّثَ يَمَكِّثُ، وَنَبَتَ يَنْبُتُ ، وَنَفَثَ يَنْفُثُ ...) . كما ثبت أن مقولة الفعل الفرعية، كالقصور واللزوم والتعدية والتخطية ، ليس لها دور في تحديد حركة عين المضارع المحوّل عن (فَعَلَ) .

نخلص مما سبق، في مسألة الكشف عن مفاصل الفصوص اللغوية وبيان مجالاتها وتحديد محتوياتها، إلى أن التصريف ليس له سوى أن يساير الاشتقاق بتوفير الصيغ اللازمة لتوليد قولات المداخل المعجمية، منها صيغ الأفعال الإِسَاس، وصيغ مقولية لمصادرهما وأخرى دلالية نحو (كَتَبَ وكتابة)، وصيغ للأفعال الشقائق ومثلها لمصادرهما، وصيغ الصفات والأسماء المحوّلة عن فعل أو صفة، وبناء صيغ للجامد من الأسماء، وأخرى للتصغير وثالثة لجمع التكسير اختلاق ما سُرد من أنواع الصيغ ، إن لم يكن بالوضع رأساً كما في صيغ الأفعال الإِسَاس والجامد من الأسماء ، فإنه يخضع لمنهج استلال بعض الصيغ من بعض . وذلك بإحداث تغيير في الصيغة الأصلية بالحذف منها أو

الزيادة عليها أو استبدال بعض من حركونها<sup>(280)</sup>، بحيث يترتب عن ذلك التغيير بناء صيغة فرعية مهيأة لأن تولد قولة جديدة .

مهام التصريف تنحصر إذن في ملاحقة الاشتقاق بوضع ما يلزم من الصيغ، وهو يسترشد بمبدأ أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية، وينتهج سبيلاً يقوم على الوضع رأساً لصيغ أصول وعلى استلال الصيغ الفروع من أصولها مباشرة أو بواسطة . وإذا صح أن كان مجال التصريف محصوراً فيما ذكر فما دور فصّ النصغ، وما العمل الذي يزاوله وهو يباشر ماذا داخل مجال الصرف .

استلال بعض الصيغ من بعض عمل يتولاه فص النصغ. إذ تبين أن الصرف يتوقف، في مثالنا السابق، عند الحكم بمخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضي . واستثنى من هذا الحكم مضارع القاصر المضموم العين في الماضي . وبالنقياس إلى مبدأ الأحادية الذي يسترفد منه العون يجب ألا يتجاوز الصرف هذا الحد . وعندئذ ينهض فص النصغ مسترشداً بمبدأ الخفة لينظر في طبائع الأحرف المسكوبة في صيغة الانطلاق؛ (حرف حلقي أو شفوي في موضع معين من القولة)، حتى يتبين له البناء المناسب لصيغة الوصول .

من ظواهر الزيادة الشاهدة على أن استلال الصيغ من عمل فص النصغ أن ما يزداد من أجل بناء صيغة المطاوع مرتبط بالحرف الواقع في موضع فاء صيغة الانطلاق . فإذا كان من أحد الأحرف التالية؛ (ل، ر، و، ن، م)، وجب بناء صيغة الوصول بتسكين فاء الفعل وزيادة تاء مفتوحة بينها وبين عينه . كما في نحو (التأم، وانتصر، وأنّظ، وارْتَبط، وأمتَّعَط) . وإذا وقع في فاء صيغة

(280) جمع صرفيو العربية ظواهر هذا الفص في أقسام متفاوتة العدد . كما يتضح من خلال المقارنة بين الأقسام التي سردتها كل من ابن يعيش والرضي . يقول الأول : « التصريف ينقسم إلى خمسة أقسام وهي زيادة ، وحذف ، وتغيير بحركة أو سكون ، وبدل ، وإدغام » . شرح الملوكي ، ص 99 وأضاف الرضي وغيره إذا قال : « التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء . من الوقف وغير ذلك » شرح الشافعية ، ج 1 ، ص 7 . وفي الكلمة من الإيضاح العضدي لأبي الحسن الفارسي ذكر لظواهر صرفية أخرى . انظر ص 4 منه .



الانطلاق حرف مما لا ينتمي إلى زمرة الأحرف المجموعة في (رملون) فإن بناء صيغة المطاوع يحصل بزيادة نون ساكنة على فاء الفعل المحتفظة بحركتها. كما في نحو (أنهزم، وأنجرف، وأنفجر...). والملاحظ هنا أيضاً أن رواسم الوصف منتمية إلى قالب النصغ. وهو ما يثبت دوره من جديد في تنظيم العبور من صيغة إلى أخرى.

وللزيادة في بيان موقع النصغ من الصرف نجتمع من جديد بينهما في ظاهرة الحذف متمثلة في انسلال المضارع من ماضي الفعل المثال. ومعلوم أن هذا الصنف من الأفعال المعتلة ضربان.

(أ) مثال يائي؛ وهو ما حلت بفائه ياء. كما في نحو (يسر، يتن، يقع، يعر، يقن، يبس، يتم). وقوع هذه الياء ساكنة بين حرف المضارعة المفتوح وبين عين الفعل المتحركة بأية حركة لا يكسبها ذلك ثقلاً ولا يوجب لها حذفاً، كما يتضح من مضارع الأفعال المسرودة: (يسر، يتن، يقع، يعر، يقن، تبس، يتم). وهي ثابتة في المصادر أيضاً ثبوتها في أفعالها

(أأ) مثال واوي؛ وهو ما حلت بفائه واو، كما في مثل (وشك، وثر، وبش، وحل، وأم، وبأ، وبق، وجس، وأد، وجه، وشع...). أن تقع هذه الواو ساكنة بين مفتوح قبلها ومكسور بعدها يورثها ثقلاً فيقضي مبدأ الخفة بحذفها. وهو ما يظهره مضارع بعض الأفعال السابقة (ببق، يجس، يد، وجه، يشع). ويزول ثقل الواو في موضعها ذاك إذا تغيرت حركة أحد الحرفين المجاورين. كضم ما بعده في نحو (يوشك، يوثر)، أو فتحة في مثل (يوش، يوحل، يورم، يوبأ). وعلى هذا الأساس أبقى على الواو في أسماء مثل (سوسن، جوهر، زورق...). لأنه لم يعرض لها ما يقضي بحذفها. وهو الموصوف في القاعدة النصغية (31) التالية.

(31) (أ) تسقط الواو من صيغة الوصول إذا وقعت ساكنة (و) بين مفتوح قبلها

(آ) ومكسور بعدها (إ). نعتبر عنه من جديد بما يلي .

(ب) آ و إ ← آ Φ إ .

من النماذج المدروسة يظهر بوضوح كيف يتعاقب الصرف والنصغ على إعدادات بنية القولة. إذ كلاهما يسترفد العون من مبدئه الذي يرشده. كمبدأً أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية بالنسبة إلى الصرف ومبدأ الحفة بالنسبة إلى النصغ.

ولكل منهما مجاله المحدد الذي يباشر فيه عمله. الصرف، بوصفه أحد شقي القلب التشقيفي شقّه الآخر الاشتقاق، يختص بإنتاج هيئات وزنية، بها تنضبط القولات في أبنية محددة وتنبني المواد الجذرية. أما دور النصغ في هذا المستوى فمحصور في تعيين كيف يكون استلال صيغة من أخرى. ونهجه في ذلك هو: إذا كان بصيغة الانطلاق الأمر كذا فإن صيغة الوصول ستكون كذا. كما هو موضح في (31، ب).

ولتدقيق العلاقة القائمة بين هذين القالبين نسوق ما لوحظ من عمل النصغ في مجال يقع داخل مجال الصرف. ولعلاقة التضمن هذه جاء التأليف العربي في علم الصرف صرفاً نصغياً. من مظاهر علاقة التضمن كون الوحدة الصغرى في موضوع الصرف هي الصيغة الصرفية. وهذه، بحكم وظيفتها الاشتقاقية، تُنتج قولاتٍ لمدخل تنتمي إلى المعجم، تليها في مستوى أعلى الصيغة التركيبية<sup>(281)</sup> التي بواسطتها يهيئ الصرفُ القولةً للانتظام بعلاقات تركيبية داخل الجملة. أما النصغ فإنه يتوجه إلى وحدات لغوية أصغر من وحدات الصرف. إنه ينظر في تصويغات المعجم المتفاعلة بسبب التجاور داخل الصيغة الصرفية. وعلى أساس هذا التقاطع يكون صرف العربية نصغياً بالضرورة. لأنه لا بد من تعاقبهما على القولة لإنتاج صيغة صرفية لفائدة المعجم وصيغة تركيبية لفائدة النحو.

(281) انظر في مسألة هذه الصيغة، ص 172 من هذا العمل.

قبل أن تغادر هذا المبحث المخصص لبيان كيف تتراكب القوالب وفصوصها في شخص الصرف والنصغ يحسن، في كل فرضية جديدة، الإمعان في التوضيح بتقديم أكبر قدر من الظواهر اللغوية التي يشهد تحليلها على صدق الأطروحة في الفرضية المزعومة. وليكن التمثيل هذه المرة من الإعلال مع حصر الاهتمام في الكشف من جديد عن تقاطع الصرف والنصغ.

الإحاطة بمواضع القلب غير مطلوبة هنا. لأنه يخضع لقاعدة نصغية واحدة تعم الفعل والاسم على السواء<sup>(282)</sup>. ولأن وضوح التقاطع الصرفي النصغي أظهر مع الفعل خاصة، بسبب جريان التغيير فيه<sup>(283)</sup>، وانتقاله بين الصيغ. صرفياً لشيء يميز الأجوف عن غيره من الأفعال الثلاثية، إلا أن اليائي منه لا يبنى على هيئة (فَعْلَ) <sup>(284)</sup>. لأن هذا البناء يُسبب في الخروج من الأخف إلى الأثقل. إذن «لئلا يُخرج من الياء، وهي الأخف، إلى الواو وهي الأثقل»<sup>(285)</sup> يكون مبدأ الخفة النصغي قد منع الصيغة الصرفية (فَعْلَ) على الأجوف اليائي. ومع هذا المنع فإن الصرف المجبر على مسايرة الاشتقاق يقضي بمبدأ أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية بأن يُنتج من الأجوف ما يلزم من الصيغ الصرفية. ثم يترك للنصغ عمل استتال صيغة من أخرى، وأن يحدث من التغيير ما يناسب.

(282) في عموم القاعدة النصغية لأي قولة بغض النظر عن مقولتها يقول ابن جني: «الاسم والفعل في هذا سواء. لأن أصل (دار، وناب، دَوْر، وَتَيْب). كما أن أصل (قَالَ قَوْلٌ وَبَاغٌ تَيْع). فكل واحد منهما كصاحبه في أن قُلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها» المنصف، ج 1، ص 332.

(283) التصريف في الفعل بالتغيير أكثر منه في الاسم. وقد نبه ابن يعيش أيضاً عليه وعلى علته إذ قال: «الإعلال في الأفعال أقوى منه في الأسماء. لأن الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرف». شرح الملوكي، ص 225.

(284) ما ذكر أعلاه عبر عنه ابن جني بقوله: «الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أصرب: (فَعْلَتُ)، و (فَعْلَتُ)، و (فَعْلَتُ). كما أن الصحيح كذلك، (فَعْلَتُ وفَعْلَتُ) يجيئان فيما عينه واو وباء جميعاً... فأما (فَعْلَتُ) فلا يأتي إلا من الواو دون الياء». المنصف، ج 1، ص 233. انظر أيضاً أبا علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ج 2، ص 251.

(285) انظر ابن جني، المنصف، ج 1، ص 244، تجده يبرر نصغياً لم امتنع (فَعْلَ) في اليائي. وكأنه يقول: لو جاء من الأجوف اليائي مثل (هَيْبَ) لوجب أن يخضع لمراحل التحويل التالية: (هَيْبَتُ — هَيْبَتُ — هُوبَتُ — هُوبَتُ — هُوبَتُ)، فتقلب الياء، في إحدى مراحل التحويل، وأو. وفي ذلك خروج من الأخف إلى الأثقل، فخرق لمبدأ الخفة. انظر أيضاً الرضي، شرح الشافية، ج 1، ص 76.

الفعل الأسوف إذا لحقته علامة الحضور؛ (قُلْتُ، بَعْتُ)، طرأ على صيغته الصرفية تغيير مخالف لما يطرأ عليها إذا لحقته علامة الغياب؛ (قال، باعت) يمكن معاينة ذلك الاختلاف من خلال الوقوف على مراحل التحويل، بدءاً من صيغة الانطلاق؛ (قَوْلَ وَبَيْعَ). وانتهاء بصيغة الوصول في الغياب أو الحضور كما هو مبينّ بالعبارتين (32، 33) فيما يلي .

- (ب) . بَيَّعْتُ ← بَيْعْتُ ← بَاعْتُ .

(286) انظر أيضا علي الفارسي الإيضاح العضدي، ج 2، ص 251، وابن جني، المنصف، ج 1 ص 233 - 252.

(287) ذكره ابن عيشم إذ قال : « التاو والياء لا تقلبان إلا بعد بينهما بالسكون ... فلو رمت قلب الواو والياء في (قوة) و (بيع) وهما متحركتان لاحتما بالجرعة ولم تقنيا » شرح الملوكي، ص 225 .

(288) ما سرد من مراحل التحويل وصفه السيوطي بقوله : « قَوْنٌ وَبَيْعٌ اسْتَنْثَلَتِ الْكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضميتها فسلمت الياء وانقلبت إليها الواو لكونها بعد كسرة . فصار (قِيلَ) و (بِيعَ) » .

جمع الهوامع ، ج 6 ، ص 37 .

النصغ في كل مرة بإجراء محدود ، وهو يستل صيغة من أخرى . بدأ ، في أمثلتنا الأخيرة ، بتوهين حرف العلة بحذف حركته ، وثنى بقلب « الحرف الميت »<sup>(289)</sup> إلى مثل حركة الحرف قبله .

أما في مثل التحويلات (32) فإن التشاكل النصغي يقضي ، أولاً وقبل كل شيء ، بنقل الفعل إما إلى صيغة (فَعَلَ) إذا كان الأجوف واوياً ، ويكون الناتج (قَوْلَ ، جَوْبَ ، عَوْدَ ...) . وإما إلى صيغة (فَعِلَ) إذا كانت عين الفعل ياءً للحصول على (بَيْعَ ، صَيْدَ ، سَيْلَ ...) . ومعنى النقل هنا إخراج جذر الفعل من صيغة بابه لإفراغه في صيغة باب غيره<sup>(290)</sup> . وبذلك يحصل التشاكل النصغي بين الصيغة المنقول إليها الفعل وبين الصيغة الموالية في سلسلة التحويلات .

وإذا تم النقل أتى دور التوهين الذي يحصل بتجريد حرف العلة من حركته لنقلها إلى الفاء قبله بعد إسقاط حركتها الأصلية . وإذا حصل التوهين تلعب بحرف العلة ما يجاوره . فيقلبه ما قبله إلى مثل حركته أو يسقطه الحرف الساكن بعده . وبعد إجراء سلسلة من العمليات الموضعية الداخلية نحصل في الأخير على الصيغة النهائية (قُلْتُ) و (بَعْتُ) .

(289) شاع الاعتقاد بأن الحركة إذا حُذفت عرضها السكون . هذا اللزوم الذي يظهر منطقياً يشهد الواقع على خلافه . إذ لو كان السكون موهناً لحرف العلة لوجب قلب الواو والياء ألفاً في مثل (زَوْج) ، و (شَيْخ) . وعدم انقلاب حرف العلة في المثالين لا يبرر بكونه «بني على السكون» ، ولم يكن له حظ في الحركة فبهين بحذفها ، كما ذكر ابن يعيش في شرح الملوكي ، ص 255 . وإنما الإبقاء على حرف العلة في المثالين ونحوهما الكثير راجع إلى تخصيصه بالسكون . إذن حذف الحركة يعني إخلاء الحرف من الحركون . فيتحول إلى حرف ميت تتلعب به حركة ما قبله بقلبه إلى متلبها .

(290) تحدث الصرفيون عن النقل كما حدّد أعلاه لتفسير الضمة أو الكسرة الظاهرتين على فاء الأجوف المسند إلى علامة الحضور . وهو ما يظهر من قول الفارسي : « فتحرك الفاء بضمة لا تخلو من أن تكون حركة الفاء أو حركة العين نقلت إليها ... فثبت أن المثال منقول من (فَعَلَ) إلى (فَعِلَ) . فتعدى إلى المفعول به من حيث كان أصله (فَعِلَ) » . الإيضاح العضدي ، ج 2 ، ص 251 . ويضيف ابن جني في نفس الاتجاه : « وقصة (بَعْتُ) في التحويل من باب (فَعَلْتُ) إلى (فَعِلْتُ) كقصة (قُلْتُ) من (قُلْتُ) إلى (قُلْتُ) » . المنصف ، ج 1 ، ص 242 .

ولعل ما أوردناه حتى الآن كاف لبيان توزيع الأدوار بين الصرف والنص، باعتبار الأول مجبراً على مسايرة الاشتقاق، فيضطر إلى وضع ما يلزم من الصيغ الصرفية الموظفة - ليد قولات المداخل المعجمية. في حين ينحصر دور النص مرحلياً في القيام بإجراءات موضوعية خلال استلال صيغة الوصول من صيغة الانطلاق.

### 2.3.2.7. الطابع النمطي للقالب التشقيفي .

من المسائل التي أثرناها في بداية هذا الفصل الاهتمام بإظهار الطابع النمطي للفصوص اللغوية والقوالب اللسانية. وغايتنا من هذا البحث الكشف عن الخصائص المميزة للتشقيف فصاً وقالباً. وعلى اعتبار تلك الخصائص المتوصل إليها قيمةً للوسيط اللغوي المتبنى .

سبق لنا أن ميزنا صرف اللغات الجذعية؛ (وهي الآخذة بوسيط الجذع اللغوي)، بخاصية التحليل الخطي. وفي المقابل وجدناه في اللغات الجذرية، (أي الآخذة بوسيط الجذر اللغوي)، متميزاً بخاصية التحليل الهرمي، ومع وجود هذا الفارق بين الصرفين الجذعي والجذري فكلاهما مجبر على مسايرة الاشتقاق بتوفير ما يلزم من الوسائل الإجرائية، أولاً، لتوليد بعض القولات المعجمية من بعض، وثانياً لتجهيز تلك القولات لفائدة النحو. إذن باعتبار هاتين المهمتين يفترض ألا يختلف الصرف بين الأنماط اللغوية. وإنما يأتي الاختلاف من جهة الإجراءات الصرفية .

الصرف الجذعي، كما هو مطبق في اللغات التركيبية كالإنجليزية والفرنسية ونحوهما، يقوم أصلاً على الإلصاق، بينما الصرف الجذري المطبق في العربية من اللغات التوليفية يستند إلى التصيغ. ولتوضيح هذا الفارق بالمثل يمكن القول؛ قد لا تخلو لغة بشرية من معنى [التصغير] بوصفه مفهوماً تُوظف له وسائل صرفية متغايرة. لكن المستعمل في كل اللغات للتعبير عنه من المحتمل ألا يخرج عن أحد الإمكانين .

(أ). لغات تركيبية تحصل على معنى [التصغير] بتوظيف وسائل صرفية مختلفة ترتد جميعها إلى مبدأ الإلصاق. منها ما قد يلجأ بدءاً إلى المعجم لاصطناع وسيلة صرفية، فيضم قوله (صغير) إلى قوله الاسم المراد تصغيره. هذه الوسيلة، وإن كانت نظرية، لكنها غير مستبعدة بالنسبة إلى كل لغة في حالتها البدائية. يشهد على ذلك استمرار بعضها إلى يومنا تقرر (كثير) بالاسم لتحصل على معنى [الجمع] منه. الوسيلة الثانية في مبدأ الإلصاق تنشأ عن إلصاق صرفة التصغير بالقولة فينقلب مسماها مصغراً. وهذه الوسيلة الأكثر انتشاراً في اللغات التركيبية<sup>(291)</sup>. وقد تحصل هذه اللغات على معنى [التصغير] عن طريق تقليص حجم القولة بعد إسقاط بعض أحرفها. لكن هذه الوسيلة اصطلاحية غير صرفية.

(أ) لغات توليفية كالعربية يتولد فيها معنى [التصغير] بإجراء مبدأ التصيغ. بحيث يوفر صرفها الصيغ الثلاثة (فُعِيل، فُعَيْل، فُعَيْعِل) لتوليد قولات الأسماء المصغرة من قبيل (بُحَيْر، ودُقَيْتِر، وحُوَيْسِيْب...). وبنفس المبدأ تتكوّن صيغ للجمع؛ يُنجز في لغات تركيبية بلواصق تلحق القولة أو تسبقها.

نخلص مما سبق إلى أن كل المعاني الاشتقاقية المحصل عليها في اللغات التركيبية بواسطة لواصق تجنبها العربية من اللغات التوليفية بواسطة صيغ<sup>(292)</sup>، بحيث تكون تلك اللاصقة مرادفة للصيغة وكلتاها صُرْفَة (= أصغر وحدة

291 من وسائل التصغير المستعملة في اللغة الفرنسية نذكر اللواحق التالية: -on، -otte، -ot، -ette / et وهذه اللاحق الأخيرة مستعملة أيضاً في الإنجليزية. كما في مثل islet. ومن أمثلة الباقي: chatelet، chaton، pãlot، maisonnette.

292 ما ذكرناه أعلاه قدمه الدكتور أحمد المتوكل وهو ينمط اللغات صرفياً إلى لغات سُلْسِلِيَّة، تتكون فيها الكلمات بإضافة لواصق إلى الجذع، ولغات غير سلسلية تنتج الكلمة فيها عن قولبة جذر ما في وزن معين. وللمزيد من التفصيل انظر كتابه، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 2، ص 21.

دالة في القولة بعد الجذر أو الجذع). إلا أن الصيغة قسيم الجذر إذ تنحل كل قولة إليهما لا غير. في حين لا تعتبر اللاصقة قسيم الجذع. لأنه يمكن أن يلتف حول هذا الأخير أكثر من صرفة واحدة .

ولا يعني المثبت في الفقرة أعلاه خلو اللغة العربية من اللواصق. لأن علامات المطابقة المفكوكة والمرصوصة التي تلحق الأفعال أو تسبقها لواصق، لكنها غير صرفية، إذ لا تدخل في تكوين الصيغة الموظفة لتفريع فعل شقيق وإنما تدخل في تكوين الصيغة الصركيبية التي تعتبر مفصلاً يتصل عنده فصا المعجم والتركيب. بمعنى أن هذه الصيغة الأخيرة بكل مكوناتها أدخل في التركيب منه في الصرف. وعليه ليس في العربية من اللواصق غير علامات التثنية والجمع السالم للجنسين؛ المذكر والمؤنث، التي تلحق الأسماء. وهي ( - ان / - ين، - / - ين، - ات )، في نحو ( طفلان / طفلين، ومسلمون / مسلمين، وعابدات ). إذن، جمع التكسير يُتوسَّل إليه بالصيغة، والتثنية والجمع السالم نتائج لواصق صرفية. ولتوفر لغة ما على وسيلتين صرفيتين ( صيغ ولواصق ) لنفس الوظيفة الاشتقاقية [ جمع ] لابد من أن تكون له انعكاسات في فرع الاشتقاق من القالب التشقيفي، نلتمسها من خلال النظر في علاقة الوسائل الصرفية المتوفرة بالامكانات الاشتقاقية المتاحة .

ركزنا، في ما مضى من فقرات هذا المبحث، على إبراز نمطية الصرف، وبالنظر إلى ما بينه وبين الاشتقاق من موازاة يُجَلِّيها تفريع كلمات متجوهرة في قولات متصرفة، يمكن الكشف عن نمطية الاشتقاق بأن نُسقط عليه نمطية موازیه الصرف. إذ لا سبيل إلى الاشتقاق إلا من خلال الصرف .

وطريقنا المفضي إلى المطلوب ينطلق من افتراض أن الاشتقاق يتيح عدداً محصوراً من الإمكانيات سواء لكل النغات. ومن خلال الوسائل الصرفية المتوفرة في كل نمط لغوي نستطيع الكشف عن حصته من تلك الإمكانيات الاشتقاقية. ولكي نوضح بمثال دقيق هذه المنهجية في العمل نسوق [ الجمع ]،



بوصفه معنى اشتقاقياً، لنجد لغات تركيبية تحصل عليه بواسطة لاصقة صرفية ليس إلا .

أما العربية من اللغات التوليفية فإنها تحصل على الجمع بوسيلتين صرفيتين، الصيغة واللاصقة. وبسبب هذا التعدد في نوع الوسيلة الصرفية؛ الصيغة و اللاصقة، يتلوح داخل مثل العربية إمكانيتان للجمع: (1) جمع أولي عام: و هو (جمع (المفرد)) الحاصل إما بالصيغة فقط، كما في جمع التكسير، وإما باللاصقة فقط في نحو الجمع السالم بنوعيه. (2) جمع لازم نمطي، وهو (جمع (جمع المفرد)). يعبر عن كل ذلك في سلمية تساند كما يلي .

(34) مفرد > جمع > جمع الجمع .

الإمكانية الأخيرة في السلمية (34) تلوح للنمط اللغوي الذي يتوفر على النوعين من الوسائل الصرفية المستخدمة لنفس الوظيفة الاشتقاقية. وإذا كان له الإمكانية الأخيرة في السلمية وجد فيه ما قبلها بالضرورة المنطقية. وإذا كان صرف هذا النمط يؤصل مبدأ التصيغ فإنه يُقدم الوسيلة الصرفية الناتجة عنه وهي الصيغة، ويؤخر اللصقة؛ الوسيلة الصرفية الناتجة عن مبدأ الإلصاق. كما يتبين من خلال المثال (35) الموالي:

(35) (أ) رجل > رجال > رجالات .

(ب) بيت > بيوت > بيوتات .

يترتب عن المثبت في هذه الفقرة فرضية مراسية نصوغها في توالي العبارتين الآتيتين: (1) سبق التصيغ ولحق الإلصاق؛ أي كل صرف قدم مبدأ الإلصاق؛ كأن يقوم أصلاً على وضع اللواصق باعتبارها وسائل صرفية لوظائف اشتقاقية، يكون قد تخطى مبدأ التصيغ الأقدم بالطبع. ويلزم عنه: (2) تفويت إمكان بترك المتاح. فلا يلوح لذلك الصرف [جمع الجمع]، ولا حيلة له لأن يخلق لهذه الوظيفة الاشتقاقية وسيلتها الصرفية.

ما سبق ذكره ، في المقارنة بين الصرفين الجذري والجذعي من جهة مبدئهما وما يوفره كلاهما من وسائل صرفية لعدد محصور من الإمكانيات الاشتقاقية كما في مثال [الجمع] ، يمكن صوغه مجملًا كما يلي :

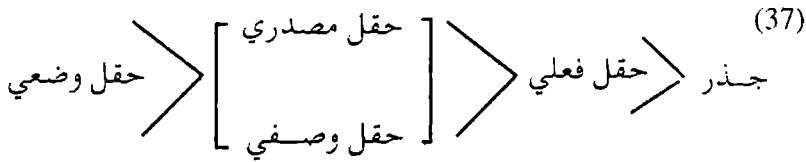
(36) (أ) ... > تصييف > إلصاق > صيغة > لاصقة > جمع > جمع الجمع (ب) ... >  $\phi$  > إلصاق >  $\phi$  > لاصقة > جمع >  $\phi$  .

يستفاد من هذه المقارنة أن النمط الصرفي المتمثل في (36، ب) قد تخضع مبدأ التصييف وانطلق من مبدأ الإلصاق، فأضاع الصيغة كوسيلة صرفية، وفوت إمكان الحصول على [جمع الجمع]، وعلى [المثنى] . وبمثال الجمع وجمع الجمع<sup>(293)</sup> اتضحت مسألة علاقة الوسائل الصرفية المتوفرة بالإمكانيات الاشتقاقية المتاحة . وستزداد هذه العلاقة وضوحاً بفحصها مجدداً من خلال أمثلة أخرى .

ما توصلنا إليه، في تناول الخصائص المعجم الشقيق (1.3.4 ج1) : إذا جمعناه إلى ما انتهى إليه البحث (3.2.7 ج2) الخاص بقالب التشقيف، جاز لنا إضفاء صفة الاطراد على الاشتقاق الموازي للصرف الجذري . فنحصل بذلك على اشتقاق مطرد، يفيد هنا أن يكون لكل جذر سلسلة من الحقول الاشتقاقية . أول حلقات هذه السلسلة حقل فعلي، في صدره فعل أس ترتد إليه أفعال شقائق متغايرة دلاليًا لا زمنيًا . والحلقة الثانية في السلسلة ترتد إلى الحقل الفعلي، وتتفرع إلى : (1) حقل مصدري . يضم من العناصر ما يرتد إلى فعل بعينه، كالمصدر المقولي (حَلَقَ) والمصدر الدلالي (حلاقة) والمصدر الميمي (مَحَلَقٌ) واسم المرة (حَلَقَةٌ) واسم الهيئة (حَلَقَةٌ) . (2) حقل وصفي . عناصره هي : صفة القاصر، وصفة الفاعل، وصفة المكثّر، وصفة المفعول، وصفة الفاعل، وصفة التفاوت، واسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان .

(293) للوقوف على الوسائل الصرفية الموظفة في اللغة العربية لجمع الجمع ينظر الرضي ، شرح الشافية ، ج 2، ص 208 . وتبعاً لما أورده في الموضوع لا يسلم من تلك الوسائل غير اللاصقة ( - ات ) التي تلحق صيغة جمع التكسير . كما في مثل (أهرامات ، أعينات جُزرات ، وجماليات ...) أما مذهب تكسير التكسيري نحو (أقوال — أقاريل) فليس فيه ما يدل على جمع الجمع .

إذن، كل جذر مُتشَقَّف يطرد انتقاله بين الحقول الاشتقاقية الثلاثة؛ الحقل الفعلي، والحقل المصدرى، والحقل الوصفى، فيخلف عنصرين على الأقل في كل حقل. وقد يزيد بترك مثل ذلك في الحقل الوضعي؛ وهو آخر حلقة في سلسلة الحقول الاشتقاقية. عناصره متميزة بكونها غير متوقعة تشقيفاً. من هذا القبيل (القَطِيعاء، والقُطاعة، والقِطاع، والقِطعة، والقُطعة). جميع هذه العناصر ترتد إلى الجذر المتشقق (ق ط ع)، لكنه لا أحد منها متوقع كما تُتَوَقَّع عناصر باقي الحقول الاشتقاقية. تلك السلسلة من الحقول الاشتقاقية يمكن التعبير عنها من جديد كما يلي:



وفي مقابل ذاك الضرب من الاشتقاق يقوم اشتقاق من ضرب آخر يتسم بنقيض خاصية الاطراد المميزة لنده السابق. ويكون الضرب الأخير غير اطرادي بل ارتجالياً إذا ثبت أن جذوعه المتشقة قد تزور البعض من الحقول الاشتقاقية الأربعة، كما يقدمها المبيان (37) أعلاه، ولا تترك في مزاراتها أكثر من عنصر واحد. خاصية الارتجال هذه المميزة للاشتقاق الموازي للصرف الجذعي يمكن أن نسلّمها فعلاً في الحالات التالية:

(أ) وجود جذوع تتخطى الحقل الفعلي في سلسلة الحقول الاشتقاقية (37). حتى إذا نزل أحدها بالحقل الوصفى مثلاً خلف فيه صفة. ولتدرك لفراغ الناتج يؤتى إلى الحقل المتخطى بفعل من جذع آخر، ويُربط بتلك الصفة اشتقاقياً لا صرفياً. يشهد أكثر من مثال على ثبوت هذه الحالة في اللغات

التركيبية<sup>(294)</sup> . وإنَّ الربط الاشتقاقي بين كلمات ؛ من غير الربط الصرفي بين قولاتها، ليعتبر من أقوى الأدلة على استقلال هذين المكونين بموضوعهما وعلى اتحادهما لتكوين قالب التشقيف .

(ff) وجود جذوع تترك عنصراً في كل من الحقلين الفعلي والمصدري ، لكنها لا تُخَلَّف شيئاً في الحقل الوصفي . فيؤتى للفعل ومصدره من كل جذع بصفة من جذع آخر، وتقوم بين الجميع علاقة اشتقاقية، كما يظهر من أمثلة الطرة<sup>(295)</sup> أسفله .

(fff) وجود جذوع تتخطى الحقلين المصدري والوصفي ليحيط كل منها بعنصر في الحقل الوضعي، بحيث تقوم بينه وبين عنصر آخر خلفه في الحقل الفعلي علاقة اشتقاقية و صرفية؛ وعندئذ يكون ارتباطهما تشقيفياً . ولا يؤتى لهما بمصدر أو صفة من نفس الجذع أو غيره . ويتناقل لغويو العربية مثلاً واحداً لهذه الحالة، يشخصه الجذر ( و ذ ر ) الذي اقتصر الاستعمال على المضارع منه والأمر، وأما ماضيه ومصدره وصفاته . ثم فوَّت لمرادفه ( ت ر ك ) سد ما خلفه

(294) ما ذكرناه من الربط الاشتقاقي بين فعل و صفة منتمين إلى جذعين يمكن تشخيصه بأمثلة من اللغة الفرنسية على النحو التالي :

حقل فعلي > حقل وصفي .  
mobile > bouger  
debout > se lever

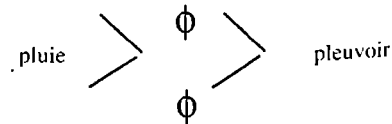
(295) تمثل للربط الاشتقاقي بين حقول يزورها جذعان على الأقل بما يلي .

حقل فعلي  
حقل فعلي > حقل وصفي .  
pouvoir  
capable  
téléphonage  
correspondant > téléphoner

(و ذ ر) من فراغ. وأدق الأمثلة المشخصة لهذه الحالة نعثر عليها في اللغات التركيبية<sup>(296)</sup>.

هذه الحالات التي ذكرناها وغيرها الكثير تشهد مجتمعة على اتصاف هذا الضرب الأخير من الاشتقاق بخاصية الارتجال. ومن لوازم هذه الخاصية ضيقُ مجال المعجم المتوقع إلى درجة انحصارها في «أزمة الأفعال»<sup>(297)</sup>. وفي مقابل ذلك يتسع مجال المعجم الواقع، إذ تتساوى المداخل المعجمية الفروع والأصول من حيث استحقاق القومسة، فالتمثيل لكلا النوعين نصغياً ودلالياً. وهكذا نجد معاجم اللغات التركيبية تعامل اسم الفاعل مثلاً معاملة الفعل أصل اشتقاقه. فتفرد كل واحد منهما بمدخل خاص<sup>(298)</sup>. وكذلك شأن سائر المشتقات التي لا تظهر، لو تم اشتقاقها بواسطة الصرف الجذري، إلا في قسم المعجم المتوقع. ومن لوازم تلك الخاصية أن الحقل الاشتقاقي المرتبط بكل جذع عبارة عن مجموعة من العناصر المنتمية إلى مقولات متغايرة، لا يتولد من عنصر من تلك المجموعة غيره. في حين يرتبط بكل جذر سلسلة من الحقول الاشتقاقية، كل حقل يضم مجموعة من العناصر المتحدة مقولياً، كالحقل الفعلي، والحقل المصدر في آخره. وكل عنصر في الحقل الفعل يتحول إلى مصدر لاشتقاق متوالية من العناصر. كما تتحول عناصر في الحقل الوصفي إلى مصدر لأخذ غيرها منها. خاصية التوالد هذه نمطية، إذ تخص الاشتقاق الاطرادي دون مقابله الاشتقاق الارتجالي.

(296) من بين الجذوع الماثلة عناصرها في حقلين اشتقاقيين ليس ضمنهما المصدر والوصفي يمكن أن نذكر ما يلي



(297) للتوسع في أزمة الفعل ووجوهه انظر الدكتور أحمد المتوكل، من فضايا الرابط في اللغة العربية، ص 22 وما بعدها، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. ج 1، ص 159.

(298) لو انطلقنا من مثال ما يقابل اسم الفاعل في اللغات التركيبية كالفرنسية والإنجليزية لوجدناه في معاجمها يطرّد في حقل جذع فعله. فيأتي مثلاً (أكل) و (مغن) بحيال (أكل) و (غنى) كما في نحو: manger / mangeur, to sing / singer.

نخلص من مسألة تنميط القالب التشقيفي إلى أن صرف اللغات التركيبية جذعي يقوم على مبدأ الإلصاق، واشتقاقها ارتجالي يضيق به قسم المتوقع من المعجم. بينما صرف العربية من اللغات التوليفية جذري يقوم على مبدأ التصيغ، واشتقاقها اطرادي يتسع به المتوقع من المعجم .

#### 4.2.7 القالب النحوي أو التركيبي .

قبل الشروع في تناول مختلف المسائل التي اعتدنا بحثها في كل قالب يحسن أن نبدأ بالتذكير بأن للنحو معنيين. معنى موسع يصدق به على مكونات نموذج البنية بناء فصوص اللغة، ومعنى مقلص يصدق به على أحد فصوص اللغة. وهو المتفرع. في اللغات التوليفية إلى: (1) الإعراب، و (2) التركيب المتفرع بدوره إلى التأليف والترتيب. ونريد من النحو هنا معناه المقلص حتى ظهر لنا سابقاً أن نجعله مرادفاً للتركيب الذي فرعناه بدوره إلى الإعراب والتأليف مع الترتيب (299).

استناداً إلى المثبت في الفقرة السابقة يعتبر النحو فصاً لغوياً مستقلاً عن باقي الفصوص ومرتبطةً بقالب التسقيف. إذ يُعمل قواعده في خُرج هذا الأخير، بحيث يكون الناتج جملة أو خطاباً. وحين يصير هذا الانتظام موضوعاً للدراسة يشرع عندئذ القالب النحوي في التكوين. ونظراً لوضوح استقلال النحو عما سواه من الفصوص وقوالبها رأينا أن نركز على باقي المسائل المتناولة عادةً في بحث كل قالب، وهي المتعلقة بالنمطية، ومفاصل الارتباط، ومحتويات القالب .

نمطية هذا القالب يجليها تكوين فسه الذي يقترن به . وقد تبين أن فص النحو، في اللغات التوليفية الآخذة بوسيط العلامة المحمولة، يتشعب إلى مكون إعرابي، ومكون تركيبى . وهذا الأخير يتفرع بدوره إلى تأليف وترتيب .

تشعيب النحو إلى الإعراب والتركيب يتردد ذكره في أغلب مقدمات كتب النحو وكتب تصنيف العلوم اللسانية، وقد سبقت منا الإشارة إلى بعضها. وإذا كانت راسمياً التأليف والترتيب من لغة النحويين الواصفة فإن جعلهما فرعين للتركيب وجدناه عند المنطقيين<sup>(300)</sup>. والذي يهمنا أكثر التفرع النهائي؛ لإعراب، والتأليف، والترتيب. والأهم أن نتبين كيف تتوالى هذه المكونات الثلاثة الفرعية داخل فص يمكن أن نسميه نحواً بمعناه المقلص أو تركيباً مع توسيع معناه ليشمل الإعراب. ومن المستحسن تخليص النحو لمعنى النموذج المشاكل بمختلف مكوناته لفصوص النمط اللغوي المطابق، وجعل التركيب يقتصر بفص موضوعه انتظام خرج التشقيف المنتج لأبنية الجمل. ومن الآن فصاعداً سنستعمل التركيب بمعنى فص النحو عند القدماء. لننقل النحو إلى معنى النموذج كما سيأتي في الفصل الأخير.

أول ما ينبغي القيام به إثبات كون التركيب يتفرع، في العربية من اللغات التوليفية، إلى إعراب، وتأليف، وترتيب، وسنؤجل النظر في توالي هذه الفروع. أما طريقنا المعتاد إلى ذلك فهو اللحن الموقعي المنوط بخرق في فرع بعينه، كما تشهد التراكيب الآتية.

- (38) (أ) استساغ الدواء المريض\* .  
 (ب) نسيم الصيف مستحجر\* .  
 (ج) فصيح متكلم الخطيب\*

عند إمعان النظر في هذه التراكيب يتضح أن لحن الجملة (38 أ) منوط بخرق في الإعراب. بدليل سلامتها إذا تبادل القابلان (الدواء، والمريض) علامتهما الإعرابية، كما في (استساغ الدواء المريض). أما من حيث الترتيب

فإن الجملة (39 أ) سليمة. بدليل سلامتها في أي من تراتيبها الباقية كما في مثل المجموعة الآتية .

- (39) (أ) استساغ المريض الدواء .
- (ب) المريض استساغ الدواء .
- (ج) الدواء استساغ المريض .
- (د) المريض الدواء استساغ .
- (هـ) الدواء المريض استساغ .
- (و) استساغ الدواء المريض .

وهي أيضاً سليمة من حيث التأليف إذ تتألف من فعل متعد اقتتراني؛ (نظ : 1.5.3)، ينتقي مما يراكبه (المريض) فاعلاً و (الدواء) مفعولاً، ولا ينعكس .

ويأتي لحن التركيب (38 ب) من خرف في التأليف، يتمثل في إنشاء علاقة الإسناد بين متركبين (نسيم الفصول) و (مستحجر) والحال أن الأول لا يتحول إلى مثل ما اشتق منه الثاني<sup>(301)</sup>. وكل تركيب أنيط لحنه بخرق في التأليف لا يستقيم ما لم يُعوّض أحد المتراكبين بما يؤالف الآخر. كما في نحو (ماء الصقيع مستحجر) أو (نسيم الصيف مستطاب). أما من حيث الإعراب والترتيب فالتركيب (38 ب) سليم. إذ لم يظهر عليه من جهتهما شيء غير مألوف. فقد تقدمت المعرفة بالإضافة وتأخرت النكرة. وارتفع المتساندان.

اختلال العبارة (38 ج) آت من ترتيبها لا غير. لأنه يكفي قراءتها من اليسار نحو اليمين لتسلم من جديد. أما موطن الخرق فيخص قيد اجتماع الصفات القاضي بترتيبها من الأعم إلى الأخص بموجب هذا القيد يلزم تأخير الصفة (فصيح) لخصوصها بالنسبة إلى صفة (متكلم) العامة .

(301) لتعميق الخرق المصوف انظر الدكتور أحمد المتوكل، فضايا معجمية، ص 106 .



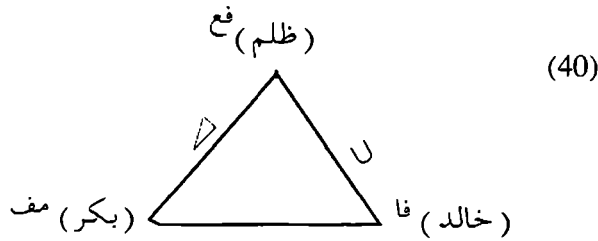
تبيّن من تحليل جمل المجموعة (38) إمكان إرجاع لحن كل جملة إلى فرع من التركيب بعينه. وإناطة ذلك اللحن بخرف قاعدة من قواعد الإعراب أو التأليف أو الترتيب. وهذا يعني أن ليس كل المفردات المعجمية تقبل أن تأتلف فيما بينها، وأن المؤتلف منها لا يقبل أي إعراب أو أي ترتيب على الإطلاق. وما جاء في هذه العبارة الأخيرة من تأسيس ضمني لفرع التأليف من التركيب فإن إضاءته سنتركها مرحلياً إلى موضعها. وذلك للمزيد من الاهتمام بمستلزمات ما جاء في ذلك التحليل.

بحصر النظر في اللغة المستعملة من أجل وصف موضع الخرق في الجمل (38) يظهر بوضوح أن للتركيب عيناً على المعجم. منه يسترفد العون. فيتبيّن لكل واحد من فروع الثلاثة ما العمل، ولا يشته عليه دوره. من التمثيل الدلالي الذي يقدمه المعجم لكل مدخل من مداخله الأصول والفروع يأخذ المكون الإعرابي ما يعنيه من المعلومات المقولية، ويأخذ المكون التأليفي المعاني المعجمية المستعملة في انتقاء المراكب. أما المكون الترتيبي فإن له دور التوزيع لمكونات الجملة على مواقع محددة بموجب علاقات دلالية، كوجوب تقديم الصفة العامة على الصفة الخاصة، أو علاقة تركيبية، كوجوب تأخير التابع وتقديم المتبوع، أو علاقة تداولية، كوجوب تقديم الفعل على الفاعل وتأخير المفعول في الخبر الابتدائي.

ولا يلزم عما ذكرناه هنا حول علاقة التركيب بالمعجم أن يتصور فصا النصغ والتشقيف غير مرتبطين بهما. إذ تبين منذ القديم وقوع التشقيف واسطة بين المعجم والتركيب. يكفي دليلاً ما وجدنا من صيغ صركيبية تقوم، بما تضيف إلى الصيغ الصرفية، بإعداد مداخل المعجم للانتظام بعلاقات تركيبية في الجملة. أما فص النصغ فلا يتخلف عن اقتحام كل مستويات الصورة الصوتية، بدءاً من صيغة القول إلى البنية القولية. وإذا اتضحت علاقة التركيب بغيره من فصوص اللغة نعود إلى العلاقة الداخلية الجامعة بين مختلف فروعها.

## 1.4.2.7 موقع التأليف من الإعراب والترتيب .

انتهى النظر في العلاقة الرتبة بين التأليف <sup>(302)</sup> والترتيب إلى تقديم الأول وتأخير الثاني <sup>(303)</sup>. عن هذه العلاقة نعبر برواسم لسانية فنقول: يمكن لمداخل معجمية أن تأتلف بواسطة علاقات دلالية مشكلة «بنية وظيفية» من غير أن يكون لبعضها موقع معين بالنسبة إلى البعض الآخر كما يحصل لها ذلك وهي في «بنية تركيبية». وفي مباحث سابقة؛ (1.5.3 ص 113، و 4.5.3)، بينا كيف تأتلف المفردات بعلاقات دلالية من غير أن يكون لها ترتيب معين. ولتوضيح ذلك صغناه بالتوليفة المعادة هنا للتذكير.



بهذه التوليفة نعبر عن خلاصات نجملها فيما يلي .  
(أ) ليس لبعض مكوناتها الثلاثة؛ (ظلم، بكر، خالد)، عند البعض الآخر رتبة معينة. إلا أن كل واحد منها قابل، مع وجود المقتضي وانتفاء المانع، لأن يقع في أية رتبة .

(302) نحفظ مرحلياً بمعنى التأليف كما حدده نصير الدين الطوسي بقوله : « التأليف هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً ، يمكن أن نطلق عليه الواحد بوجه » . هامش الإشارات والتنبيهات لابن سينا ، القسم 1 ، ص 125 .  
(303) موقع التأليف من الترتيب صاغه الطوسي بوضوح إذ قال : « التأليف أقدم من الترتيب بالذات . والترتيب انحص من التأليف ، لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع ما ؛ عقلاً أو حساً ، من غير ترتيب ، بل ربما لا يُعتبر فيه الترتيب ، بل بأن الترتيب المعين يستلزم التأليف المعين ، والتأليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين ، بل يستلزم ترتيباً ما مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء . مثلاً التأليف من (أ ، ب ، ج) يمكن أن يقع على هذا الترتيب ، ويمكن أن يقع على ترتيب (ب ، أ ، ج) وغيره مما يمكن » . الطوسي ، شرح الإشارات والتنبيهات ، القسم 1 ، ص 129 .

(أ) لا يُشترط التجاور في المؤتلف بالعلاقات الدلالية، كالسببية (⊃) والعلية (⊂) واللزوم (⊃)، ولا أن يكون أحد الطرفين واقعاً في جهة بعينها من الطرف الآخر. كما توضح الإمكانيات:

$$(س_1 \supset \text{ف}_1 \text{ فع} \supset س_2 \text{ مف}) (س_1 \supset \text{ف}_1 \text{ فع} \supset س_2 \text{ مف}) (س_1 \supset \text{ف}_1 \text{ فع} \supset س_2 \text{ مف})$$

(أأ) الوظائف النحوية عوارض مترتبة عن العلاقات الدلالية. حيث تُناط الوظائف الفاعلية (فا) والمفعولية (مف) على هذا التوالي بالعلاقين الدلالتين السببية (⊃) والعلية (⊂). ومن مجموع هذه الأشياء؛ علاقات «⊃»، «⊂» تولد لبعض أطرافها «فع، س<sub>1</sub>، س<sub>2</sub>» وظائف نحوية «فا، مف»، تتكون بنية وظيفية، يمكن التعبير عنها بالاحتمال (41) الموالي.

$$(41) \quad س_1 \supset \text{ف}_1 \text{ فع} \supset س_2 \text{ مف}$$

وإذا اتضح معنى التأليف فلننظر الآن في الذي يليه. ونقول: إن البنية الوظيفية (س<sub>1</sub> ⊃ ف<sub>1</sub> فع ⊃ س<sub>2</sub> مف) مجبرة على الانتقال إلى «بنية تركيبية»؛ حيث يكون التأشير لأي المقولات (فع، س<sub>1</sub>، س<sub>2</sub>) يراكب غيره بأي العلاقاتين (⊃، ⊂) فكانت له إحدى الوظيفتين (فا، مف). تحول البنية الوظيفية إلى أخرى تركيبية لا يتم مباشرة. وإنما يتم بفضل أحد الوسيطين العلامة المحمولة أو الرتبة المحفوظة. وكل اللغات البشرية في ذلك سواء. وقبل تناول دور هذين الوسيطين اللغويين في تعيين أي المكونين يلي التأليف، الإعراب أم الترتيب، يحسن أن نحدد الآن ما يجب أن يفهم من البنية التركيبية.

يمكن القول في حق البنية التركيبية إنها ترجمة للبنية الوظيفية، أو تعبير عنها بلغة تركيبية. إذ يدخل في تكوينها نفس المفردات (فع، س<sub>1</sub>، س<sub>2</sub>) لكن انتظامها هذه المرة يحصل بواسطة علاقات تركيبية؛ كعلاقة الإسناد (⊃) وعلاقة الإفضال (⊃). فتتولد لبعض أطرافهما أحوال تركيبية. كحالة الرفع

(ع) التي تناط بعلاقة الإسناد (ف) ، وحالة النصب (ص) المترتبة عن علاقة الإفضال (ج) . إذن، من مجموع هذه الأشياء ؛ (علاقات تركيبية «ف، ج» ، «تولد لبعض أطرافها «فع، س<sub>1</sub>، س<sub>2</sub>» أحوالاً تركيبية «ع < و < ص <» ، تنشأ بنية تركيبية ، للتعبير عنها نختار لها الاحتمال (42) الموالي .

$$(42) \quad \text{س}_1 \text{ فاع } \text{ف} \text{ فع } \text{ج} \text{ س}_2 \text{ ص}$$

البنية التركيبية (42) ترجمان البنية الوظيفية (41). لأن ما كان في البنية الوظيفية مؤلفاً بالعلاقيتين الداليتين (د، ا) يصير، بهذا التوالي، مركباً بالعلاقيتين التركيبيتين (ف، ج) . وذلك بالنسبة إلى كل جملة متوازنة ؛ (أي الجملة التي تحتوي فعلاً متعدياً افتراقياً . كما جاء في (ط 217 في ج 1) ، وبالتالي يكون لذي وظيفة الفاعل النحوية حالة الرفع التركيبية ولغيره الباقي ، كما توضحه العبارة (43) الآتية . إلا أن ترجمة وظيفة الفاعل إلى حالة الرفع ووظيفة المفعول إلى حالة النصب يجب حصرها الآن في مكونات الجملة المتوازنة .

$$(43) \quad \text{س}_1 \text{ فاع } \text{ف} \text{ فع } \text{ج} \text{ س}_2 \text{ مفع ص}$$

وإذا تعيّن المفهوم من البنية التركيبية والعلاقة التي تجمعها بالبنية الوظيفية . نعود إلى الوسائط اللغوية لنرى دورها في الكشف عما يلي التأليف . وعندئذ نجد كل اللغات البشرية مضطرة إلى توسيط العلامة المحمولة أو الرتبة المحفوظة . وقد سبق أن رأينا أن اللغات التركيبية تُوسّل وسيط الرتبة المحفوظة، حين أسندت إلى العلاقات الرتبية مهام الإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية . بعض اللغات التركيبية يعرب بالترتيب (44 أ) عن الأحوال المترجمة عن الوظائف . وبعضها الآخر يتبنى لنفس الغرض الترتيب (44 ب) . وقد يعرب ثالث بغير ما سبق إلى تنفذ جميع الإمكانيات الستة .

$$(44) (أ) \quad \begin{bmatrix} \text{س} & \text{فاع} \end{bmatrix}_1 \quad \begin{bmatrix} \text{س} & \text{مف} & \text{صر} \end{bmatrix}_2 \quad \begin{bmatrix} \text{فع} \end{bmatrix}_3$$

$$(ب) \quad \begin{bmatrix} \text{س} & \text{فاع} \end{bmatrix}_1 \quad \begin{bmatrix} \text{فع} \end{bmatrix}_2 \quad \begin{bmatrix} \text{س} & \text{مف} & \text{صر} \end{bmatrix}_3$$

$$(ج) \quad \dots \dots \dots$$

وكل مجموعة لغوية تبنت ترتيباً معيناً لا تُجوزُ غيره ، وقد تقبل بعضه بترخيص<sup>(304)</sup> . وكل المجموعات اللغوية المتميزة بتبني أي من التراتيب الممكنة تكون قد أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة . مما يجعلها تشكل نمطاً لغوياً واحداً . تركيب هذا النمط من اللغات يتكوّن من التأليف يليه مباشرة الترتيب . يعني هذا أن تركيب هذه اللغات لا يعرف غير مكوني التأليف فالترتيب . في مقابل النمط التركيبي السابق نجد النمط التوليقي الذي يضم لغات تُوسّل وسيط العلامة المحمّولة بدليل أنها أسندت مهام الإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية إلى لواصق صوتية تلحق القابل الذي تطرأ عليه تلك العوارض . من النمط التوليقي نذكر اللغة العربية المتميزة باستعمال لاصقة الضمة ( أ ) للإعراب عن حالة الرفع المترجمة في جملة متوازنة عن وظيفة الفاعل النحوية ، و لاصقة الفتحة ( آ ) للإعراب عن حالة النصب المترجمة مطلقاً عن وظيفة المفعول ، وبالشرط المعين عن غيرها من الوظائف النحوية . كما سبق أن بينا في المبحث ( 4.5.3 ، ج 1 ) . وبإدخال لاصقتي الإعراب ( أ ، آ ) على البنية التركيبية (45) نحصل عليها من جديد في مثل الاحتمال (45) الموالي .

(304) للتوسع في الموضوع انظر هلمبرغ ، اللغات فاع مف لا تسمح بالترتيب فاع مف فع ، صص 47 - 66 ، ضمن النحو التوليقي والتركيب المقارن .

Anders Holmberg, pourquoi les langues svone peuvent-elles manifester d'ordre sov in grammaire générative et syntaxe comparée.

(45) س<sub>1</sub> فاعٌ هـ فع ج س<sub>2</sub> مفعٌ

من جملة ما يلاحظ خلال المقارنة بين التمثيلين؛ (44) و(45)، أن للاصقة الإعراب في اللغات التوليفية دور الرتبة في اللغات التركيبية. بمعنى أن تبادل المواقع في النمط الأخير يُورث نفس الخلل الناتج عن تبادل حركات الإعراب في النمط الأول. وعليه، يجب أن تكون العلاقة الرتبة في اللغات التركيبية مرادفة للاصقة الإعرابية في اللغات التوليفية.

يلزم عن الترادف المذكور في الفقرة الأخيرة أن يكون المكوّن المشغّل بعد التأليف في أحد النمطين غير المكوّن المشغّل بعده في النمط الآخر. وقد ثبت لدينا أن تركيب اللغات التركيبية لا يشغل بعد التأليف إلا الترتيب. ومن جملة ما يمكن أن يستدل به انصبابُ أغلب قوالب النحو التوليدي التحويلي على العلاقات الرتبة، كما يظهر بوضوح من اشتراك تلك القوالب في استعمال عدد هائل من الرواسم المقترنة بمواقع بنبوية. كالموقع المحوري أو غير المحوري، والمركب المتراص أو المتقطع، وصدر المركب أو ذيله، والسلسلة أو إحدى حلقاتها، وموقع الموضوع في مقابل موقع غير الموضوع، والنقل، والجوار، والموقع الشاغر، وتحديد محطة الإنزال. ومن هذا القبيل الشيء الكثير.

أما تركيب اللغات التوليفية فإنه يُشغّل بعد التأليف مباشرة مكوّنًا إعرابياً. مهام هذا المكون الأخير تنحصر في إسناد لواصق الإعراب عن الإحوال. ولا دخل له ألبتة في ترتيب قوالب تلك اللواصق. إذن، ليس للمكون الإعرابي أن يمنع ترتيباً من الاحتمالات الستة الممثل لأحدها بالبنية التركيبية.

(46) س<sub>1</sub> عٌ هـ فع ج س<sub>2</sub> مفعٌ.

وليس له أيضاً أن يُسند وظيفة نحوية إلى قابل لها، لأن ذلك من مهام المكون التأليفي وهو يشغل العلاقات الدلالية، ولا أن يسند حالة تركيبية. لأن هذه مهمة ثانية للتأليف يقوم بها وهو يشغل العلاقات التركيبية. إذن، لم يبق للمكون الإعرابي سوى إسناد اللواصق المعربة عن الأحوال المترجمة عن الوظائف. وبالنظر إلى مهام هذا المكون وجب له موقع بعد التأليف مباشرة. وفي هذا الموقع وضعته اللغويات العربية<sup>(305)</sup>.

والمكون الإعرابي، كما قدمناه هنا، شيء آخر بالنسبة إلى ما أسماه نحويُّ مُستَرشدٌ «الْقَالَِبَ الإِعْرَابِيَّ»<sup>(306)</sup>. لأن مصطلحه هذا غير مستقر على معنى واضح. إذ قرنه تبعاً لشومسكي بما أطلق عليه هذا الأخير «الإعراب المجرد»<sup>(307)</sup>، وردده مرة أخرى بين الأحوال التركيبية كالرفع والنصب وبين العلامات الإعرابية كالضمة والفتحة. وهذا الالتباس راجع إلى عدم الفصل بين الأنماط اللغوية، وإلى الخلط بين المفاهيم النظرية. وعليه يجب الاحتفاظ للإعراب بمعناه في اللغات التوليفية، باعتباره أحد مكونات القالب التركيبي، قبله يقع المكون التأليفي وبعده يأتي المكون الترتيبي.

ما دور المكون الترتيبي في اللغات التوليفية، وم يسترفد العون. للمكون الترتيبي دور واحد في جميع الأنماط اللغوية؛ وهو تحديد العلاقات الرتبية للعناصر الداخلة في تكوين البنية القولية وإنما اختلافه من نمط لغوي إلى آخر يأتي من جهتين. أولاً من جهة موقعه في القالب التركيبي؛ وقد ظهر مجيئه بعد التأليف مباشرة في اللغات التركيبية، وبعد الإعراب في اللغات التوليفية.

(305) في مسألة رتبة الإعراب من الكلام انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 67، نجد يختم الفصل بقوله: «إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدوا مفترقين».

(306) للوقوف على محتوى هذا القالب انظر الدكتور الفاسي، البناء الموازي، ص 26.

(307) انظر شومسكي، النحو الجديد، ص 82، نجد فيه ما يفيد قوله: نظرية الحالة تتناول إسناد حالة (مجردة) إلى عناصر تحتل مواقع معينة بالواسم الحالي.

وثانياً من جهة جهة المساعد الذي يعينه على توطين مكونات الجملة كل في الموقع المهيأ له .

بما أن اللغات الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة يتكوّن قالبها التركيبي من التأليف والترتيب لا غير تعيّن أن يستقل هذا الأخير بتوطين مكونات الجملة في مواقع بنوية، وهو يسترشد العون من العلاقات التركيبية . كضرورة تقديم حالة الرفع وتأخير حالة النصب . أما أن يكون المكوّن الإعرابي واقعاً ، في تركيب اللغات التوليفية، بين التأليف والترتيب فإن لهذا التوسط دوراً في منع المكون الترتيبي من الاتصال بالمكون التأليفي، فلا يُشغل العلاقات التركيبية من أجل توطين مكونات الجملة . ولم يبق له شيء في القالب التركيبي يلجأ إليه ليتبيّن في أي موقع يحط كل مركب مما يدخل في تكوين الجملة . وقد أثبتنا في موضع آخر<sup>(308)</sup> أن عاملية البصريين المرتبة غير واردة بالنسبة إلى لغة توليفية كالعربية ، بخلاف ذلك عاملية الكوفيين الحرة .

وبما أن المكون الإعرابي يتشكل محتواه من عاملية حرة غير مرتبة وجب على المكون الترتيبي أن يبحث عن عوامل التوطين خارج القالب التركيبي . ولم يبق شيء يمكن ذكره عدا التداول، والدلالة، و«الأوضاع المركبية»<sup>(309)</sup> . ففي تركيب التقييد المتحقق بعلاقة الانتماء الدلالية يجب أن يتأخر الدال على جنس المعنى وأن يتقدم ما دل على نوع ذلك المعنى . وبذلك يكون عامل الرتبة في مثل الجمل (47) ذا طبيعة دلالية . ويكون عامل الرتبة في تركيب الإسناد تداولياً، كما في نحو جمل المجموعة (48) الموالية .

(308) انظر الأوراعي، من أنماط الفكر اللغوي بالمغرب، ص155، 177، ضمن مجلة التاريخ العربي، العدد الثالث

(309) انظر المبحث (5.3) وما تفرع عنه في ج 1 من هذا العمل . .



- (47) (أ) الزئبق سائل .  
 (ب) المرجان حيوان .  
 (ج) الذئب سبع .  
 (48) (أ) حجارة رمى الطفل .  
 (ب) أطلق العدو رصاصة الغدر .  
 (ج) قومنا يخربون بيوتهم بأيديهم .

قد يعرض لتركيب الإسناد ما يمنع التداول من أن يعمل الترتيب في مكوناته، كان يتحول إلى مجرد مركب<sup>(310)</sup> في عبارة تشمله. ويكون كذلك إذا تكونت منه جملة ترتبط عاملياً بغيرها، بحيث يُصيرها الربط العالمي سبيكة يتعذر معها أن يُنزع منها مكون أو يُنقل من موضعه. كما في نحو العبارات الآتية.

- (49) (أ) ارتقى الذي يحتقر الأهل .  
 (ب) دخل إلى الحجرة كلب يلهثُ .  
 (ج) عاد البطل تُساق الأسرى خلفه .  
 (د) هاجرت الطيور يوم ثار البركان .  
 (هـ) كادت الحمى تأخذ خالداً .

الجمال الواقعة، بذاك التوالي، صلة ونعتاً وحالاً وخبراً تحولت من جراء ارتباطها العاملي إلى مجرد مركب داخل في تكوين العبارة التي ينتمي إليها. وكل مركب ينتمي إلى غيره فهو واقع خارج المجال الذي يعمل فيه التداول. ولا مسوغ عندئذ لأن يُحرك شيء منه إلى خارج دائرته لإدخاله من جديد في مجال عمل التداول. إذن كل ما ينتمي إلى إحدى المنطقتين (أ) أو (ب) في

310 انظر ما فرق به الرضي بين الإسناد المقصود لذاته وغير المقصود لذاته، شرح الكافية، ج 1، ص 8.

المثال (50) لا يجوز أن يخرج شيء منه إلى منطقة الآخر<sup>(311)</sup>.

(50) ... (أ) ... (ب) ... ( ... ) .

وبقيد السبك (50) يحكم على التراكيب (51) الموالية بكونها لاحنة من حيث الترتيب لا غير.

(51) (أ) الأهل ارتقى الذي يحتقر\* .

(ب) دخل إلى الحجرة يلهث كلب\* .

(ج) الأسرى عاد البطل تساق خلفه\* .

(د) هاجرت الطيور البركان يوم ثار\* .

(هـ) كادت خالداً تأخذ الحمى\* .

تحريك شيء من «الوصلة» المسبوكة من الموصول وصلته لا مسوغ له . فلم يجز في الصلة أو في بعضها أن «تقدم على الموصول لأنها كبعضه»<sup>(312)</sup> . والجملة النعت تنسبك مع الاسم المنعوت قبلها . فيشكلان معاً مركباً واحداً حتى «إذا قلت : هذا رجل يضرب زيداً لم يجز أن تقول : هذا زيداً رجل يضرب . لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك ما اتصل بهما»<sup>(313)</sup> . وبسبب وظيفة الحال النحوية التي تعرض للجملة تنقلب هذه الأخيرة مركباً لا يجوز أن يُنقل منه مكونٌ . وكذلك إذا عرض للجملة حالة الإضافة فإنها تتحول مع المضاف إليه إلى مركب واحد لا ينقل منه شيء إلى خارجه . فإذا «قلت : هذا يومٌ تضرب زيداً ، لم يجز أن تقول هذا زيداً يوم تضرب ولا هذا يومٌ زيداً تضرب»<sup>(314)</sup> . قد تُسبك الجملة بسبب ما يعرض لها من الأحوال التركيبية . ولا يجوز عندئذ أن يؤخذ شيء منها إلى خارجها . وكل

(311) عن مثل ما ذكرنا أعلاه سبق شومسكي أن صاغه في مبدأ (أ على أ) . انظر كتابه دراسات حول الصورة

والمعنى ، ص 101 .

312 ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج 2 ، ص 223 .

(313) نفسه ، ص 225 .

(314) نفسه ، ص 226 .

ذلك يمنعه قيد السبك (50) المذكور سابقاً ، ولعمومه يُغني عن قيد الفصل بالأجنبي الذي اقترحه المبرد <sup>(315)</sup> من أجل تعليل لحن مثل الجملة (51 هـ) .  
 بجانب قيد السبك (أ/ب) الذي يمنع التداول أن يعمل الترتيب في مكونات الجملة المعمولة، يمكن أن نذكر قيد « التعقيد المقولي » . بمقتضاه وتبعاً للدكتور أحمد المتوكل <sup>(316)</sup> يجب أن يتقدم المكون الأقل تعقيداً على المكون الذي يفوقه تعقيداً . وعليه تحسن الجملة (52) بالترتيب (أ) وتقبح بترتيبها (ب) .

(52) (أ) سر بكرة أن فاز خالد

(ب) سر أن فاز خالد بكرة .

ومن الأوضاع المركبية الذي يضم ما وضع في لغة على ترتيب لا يتغير يمكن أن نورد منه « قيد التبعية » الذي يلحم « المركب التبعية » ، فيمنع أن يُنقل أحد مكوناته من موضعه . بقيد التبعية لا يجوز تأخير المعطوف عليه في نحو الجملة (53 ب) ، ولا المنعوت على النعت في (54 ب) .  
 (53) (أ) السلام عليك ورحمة الله .

(ب) عليك ورحمة الله السلام \* .

(54) (أ) رجل محسن دعاكم .

(ب) محسن رجل دعاكم \* .

وفي حالة ما إذا تقدم التوكيد في الجملة (55 أ) انقلب المؤكد المؤخر في الجملة (55 ب) بدلاً من الضمير، وتحول المركب التوكيدي إلى مركب بدلي . وكذلك إذا تغير الموقع في المركب البدلي فإنه ينقلب مركباً نعتياً . كما يتضح

(315) قيد الفصل بالأجنبي صاغه المبرد بقوله : « وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه . نحو قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ . فتنصب (زيدا) بتأخذ ، و (تأخذ) خير (كان) ، وتفصل ب (زيد) بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر . فهذا الذي لا يجوز » . المقتضب ، ج 4 ، ص 156 .  
 انظر أيضاً ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج 2 ، ص 237 . وابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 273 .  
 (316) انظر الدكتور أحمد المتوكل ، الجملة المركبة في اللغة العربية ، ص 165

من خلال المقارنة بين الجملتين (65) الآتيتين .

(55) (أ) تفوق طلبة اللغة كلهم .

(ب) تفوق كلهم طلبة اللغة .

(56) (أ) زيد رأينا خطيبته هنداً .

(ب) زيد رأينا هنداً خطيبته .

كون التبيين يحصل بترجمة المغمور من المترادفين بالمشهور منهما ، بحيث يكون الأشهر بياناً لمرادفه الأقل شهرة ، لزم بالنسبة إلى « المركب البياني » أن يتأخر « المبيّن » عن متبوعه « المبيّن » . وكل ما يقل فيه الاشتراك كالألقاب فهو بيان لما يكثر فيه الاشتراك كالأعلام . ولذلك إذا اجتمع لقب وعلم قُدم العلم وأُخر اللقب . كما في مثل ( ياسر عرفات ) . ويقع تأخير العلم إلا إذا توهم فيه قلة الاشتراك . وفي هذه الحالة يحسن حذف المبيّن والاقتصار على متبوعه العلم المبيّن . كما في مثل ( أصالة ) بدل ( نصري أصالة ) ، ونحو ذلك مما يكثر .

فضلاً عما سردنا من الأوضاع المركبية نذكر أيضاً « قيد الجوار » الذي يقضي بتوطين عناصر في مواقع معينة لا تفارقها . بحيث يكون الناتج مركبات مرتصفة لا يُتصرّف في مكوناتها بالتحريك . من هذا القبيل : (1) المركب الإضافي ، كما في نحو ( مفتاح الخزينة ) ، ( تحت الوسادة ) ، ( احتقار الإرث ) ، ( إهانة الأهل ) . (2) المركب الحرفي وهو يشمل ما ارتصف من الاسم وأحد الحروف الناسخة إما للنصب ، كما في نحو ( من الدار ) ، ( إلى المسجد ) ، ( على الأقدام ) . وإما للرفع في مثل ( ليت يوماً ) ، ( كأن شهراً )<sup>(317)</sup> . (3) المركب

(317) في ارتصاف المركب الحرفي الاسمي يقول ابن السراج : « ما يدخل على الأسماء ويعمل فيها . من ذلك حروف الجر ، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه ، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه . ومن ذلك (إن وأخواتها) لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه ، ولا يجوز أن تفرق بينهما وبين ما عملن فيه بفعل » . الأصول في النحو ، ج 2 ، ص 23 .

الفعلي؛ يضم ما ارتصّ من فعل وحرف عاطل أو عامل<sup>(318)</sup>. ومن أمثلته (قد خرج)، (سوف يعود)، (لن يتأخر). وكل واحد من هذه المركبات لا يتصرف فيها بالتفكيك أو التحريك.

نخلص مما تقدم إلى أن دور المكون الترتيبي من القالب التركيبي الخاص باللغات التوليفية ينحصر في توطين مكونات في مواقع بعينها، يتدخل في تحديدها على الترتيب التالي؛ أولاً قيود الأوضاع المركبية؛ كقيد السبك، وقيد التعقيد المقولي، وقيد التبعية، وقيد الجوار، ونحوها مما لم نأت على ذكره. وثانياً قيود دلالية، كعلاقة الانتماء التي تقضي، في تركيب التعقيد، بتقديم الموضوع النوع وتأخير الموضوع الجنس، وتوجب، في توالي النعوت، أن تتقدم الصفة العامة وتتأخر الخاصة. وثالثاً قيود تداولية، كقيد الخبر الابتدائي الذي يوجب تقديم الفعل على الفاعل وتأخير المفعول عنهما.

وللأصناف الثلاثة من قيود المكون الترتيبي مجالات خاصة. بمعنى أنها لا تتوارد مجتمعة على نفس المجال. وإنما تتناوب؛ كأن يُشغّل المكون الترتيبي قيد التبعية لجعل النعت بعد التابع (متكلم فصيح)، وقيد علاقة الانتماء الدلالية لجعل الصفة العامة (متكلم) قبل الخاصة (فصيح)، وبعد ذلك يستعمل قيد الجوار لتقديم المضاف على المضاف إليه (خطيب الجمعة). وأخيراً يأتي دور تشغيل القيود التداولية من أجل توطين المركبين؛ الإضافي (خطيب الجمعة)، والوصفي (متكلم فصيح). عملاً بقيد الخبر الابتدائي تتكون جملة من ذينكم المركبين على الترتيب (57أ)، وبقيد الاختصاص تترتب الجملة رأساً من البنية القاعدية على مثل (57ب) الموالي.

(318) المركب الفعلي وصف ابن السراج ارتصاصه إذ قال: «وأما الحروف التي تدخل على الأفعال فلا تتقدم فيها الأسماء. وهي على ضربين: حروف عوامل وحروف غير عوامل... ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوه. الأصول في النحو، ج 2، ص 231.

(57) (أ) خطيب الجمعة متكلم فصيح .

(ب) متكلم فصيح خطيب الجمعة .

كون أحد هذين الترتيبين دالاً على غرض مغاير لما يدل عليه الترتيب الآخر<sup>(319)</sup> هو المسوغ لجوازهما معاً في النمط التوليقي من اللغات . ولعل ما أوردناه حتى الآن حول كل مكون من المكونات الماثلة في تراكيب اللغات كاف لتبيين نمطية هذا الفص اللغوي والقلب اللساني المقترن به . وحسبنا أن نستحضر دوماً أن تركيب اللغات التوليفية يتوفر على مكون إعرابي ليس لتركيب النمط الآخر من اللغات، وأن المكون الترتيبي في تركيب كلا النمطين اللغويين يشغل قيوداً متغايرة . إذ وجدناه في اللغات التوليفية يستعمل التحوال ويهمل العلاقات التركيبية، وهو على العكس من ذلك في اللغات التركيبية . وإذا اتضحت نمطية القلب التركيبي، من خلال تحديد مكوناته في كلا النمطين اللغويين وتحديد المحتوى المتغاير لكل مكون فيه، فإن الخطوة المقترحة لتناول الفصوص اللغوية والقوالب اللسانية تلزمنا أن نمر إلى النظر في مسألة العلاقة القائمة بين التركيب وبين ما يجاوره أو يصاحبه من الفصوص في اللغات التوليفية على الخصوص .

#### 2.4.2.7 مصاحبة النصغ وتعالق التشقيف والتركيب .

قبل بيان كيف يكون القلب النصغي مصاحباً لقلب التركيب أيضاً ينبغي أن نثبت أولاً أن ارتباط التشقيف والتركيب معناه أن يكون خرج القلب الأول دخل القلب الثاني . وبعبارة أدق بالاستناد إلى نتائج التشقيف يُنشئ المكون التأليفي الأبنية وظيفية . تعدد هذه الأبنية يأتيها من مقدار الوظائف النحوية الماثلة في كل منها . وعدد هذه الوظائف يختلف تبعاً لمقدار ما يُستعمل من

(319) يذكر البيانويون للترتيبين غرضين متغايرين . عبر عنهما العلوي اليميني بقوله : « تقديم خبر المبتدأ عليه في نحو قولك : ( قائم زيد ) في ( زيد قائم ) ، فإنك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيداً قائم لا غير بخلاف إذا قدمته وقلت ( قائم زيد ) فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة » . الطراز ، ج 2 ، ص 68 .

العلاقات الدلالية المتعلقة تعددها بمقولات معجمية. ولا شيء قبل هذه المقولات. ولذلك يجب البدء بتناول ما له دخل مباشر في توضيح مسألة هذا البحث . سبق في المبحث (4.5.3 ج 1) أن ربطنا الوظائف النحوية بعواملها العلاقات الدلالية. وبموجب هذه العلاقات صنفنا الفعل، في المبحث (3.1.4 ج 1)، إلى أربعة أصناف. وهي: (1) فعل لازم (فل)، (2) فعل قاصر (فق)، (3) فعل متعد (فع)، (4) فعل متخط (فخ). كل صنف من أصناف الأفعال المذكورة يُمثل في بنية وظيفية مخصوصة، نعبر عنها، بذاك التوالي، فيما يلي من الأبنية الوظيفية.

$$(58) \text{ (أ) فل} \subseteq \text{س} \text{ فامف}$$

$$\text{(ب) } \emptyset \supset \text{فق} \text{ س} \text{ مف}$$

$$\text{(ج) س}_1 \text{ فا} \supset \text{فع} \text{ س}_2 \text{ مف}$$

$$\text{(د) س}_1 \text{ فا} \supset \text{فخ} \text{ س}_2 \text{ مف} \subseteq \text{س}_3 \text{ فامف}$$

الأبنية الوظيفية (58) تتشكل بذاك التوالي في الأبنية القولية (59) الآتية .

$$(59) \text{ (أ) هرب اللص .}$$

$$\text{(ب) هلك المريض .}$$

$$\text{(ج) نصح الوالدُ ابنه .}$$

$$\text{(د) وهبت زينبُ سيارةً لأخيها .}$$

كل فعل تام، (في مقابل الفعل المساعد والفعل الناقص)<sup>(320)</sup>، مما تستعمله لغة ما يجب أن ينتمي إلى أحد هذه الأصناف الأربعة. وهو عندئذ

(320) انظر الطرة 400، في الجزء الأول من هذا العمل .

فعل أس منه تتفرع أفعال شقائق وصفات . وكل فعل شقيق لا يخلو أمره، إما أن يستمر محافظاً على البنية الوظيفية التي يمثل فيها أسه، كما هو حال (استقبل) بالنسبة إلى (قَبِلَ) في الجملتين (60) الآتيتين. وإما أن يغادر صنف أسه لينتمي إلى صنف آخر مما جاء في المصنفة (58). كما يظهر من خلال المقارنة بين الجملتين (أ) و(ب) في المجموعات الجملية (61-64) الآتية .

(60) (أ) قَبِلَ خالدُ العملَ .

(ب) استقبل خالدُ الزوارَ .

(61) (أ) يرث أبناءُ الساسة مالاَ وجاهاً .

(ب) يُورثُ الأساتذةُ أبناءهم علماً وفقراً .

(62) (أ) عصم بكر نفسه بالزواج .

(ب) اعتصم خالد بالله .

(63) (أ) هزم الصقيعُ الجيشَ .

(ب) انهزم الجيشُ ، أو هُزِمَ الجيشُ .

(64) (أ) هلك المريضُ .

(ب) أهلك الدواءُ المريضَ .

تحمل المقارنة بين الجملتين (أ) و(ب) في المجموعات الجملية أعلاه على تسجيل ما يلي من الملاحظات . نستهلها بكون المكون التأليفي لا تتبين له البنية الوظيفية الواردة إذا انقطع اتصاله بالقلب التشقيفي . إذ عن هذا الأخير يتلقى المكون التأليفي معلومات تشقيفية ؛ من قبيل ما إذا كان الفعل أساً كما في الجمل (أ) أو شقيقاً كما في الجمل (ب) . وما إذا كان الفعل الشقيق محافظاً على البنية الوظيفية لأسه . كما هو الحال بالنسبة إلى الجملتين (60) المشتركتين في البنية الوظيفية : ( س<sub>1</sub> ف<sup>ا</sup> > ف<sup>ع</sup> / س<sub>2</sub> مف ) .



وفي الغالب ما يكون الفعل الشقيق مفارقاً لمقولة أسه ومتطعلاً للمثول  
في بنية وظيفية مغايرة. لأنه من الفعل المتعدي (يرث) في الجملة (61 أ) قد  
يُفرَّع الفعل المتخطي (يورث) في الجملة (61 ب)، بحيث يهيا لهما المكون  
التألفي البنيتين الوظيفيتين التاليتين :

- (65) (أ) يرث : (فع  $\subseteq$  س<sub>1</sub>  $\leq$  س<sub>2</sub>  $\leq$  مف) (ب) يورث : (فخ  $\subseteq$  س<sub>1</sub>  $\leq$  س<sub>2</sub>  $\leq$  مف  $\subseteq$  س<sub>3</sub> فامف)

من الفعل المتعدي الأس (عصم) في مثل الجملة (62 أ) يفرَّع، بواسطة  
الصيغة الصرفية (افتعل)، الفعل اللازم الشقيق (اعتصم) في نحو الجملة  
(62 ب)، ويمثل كل منهما في بنية وظيفية مناسبة، كما هو الحال في التمثيل  
الموالي .

- (66) (أ) عصم : (فع  $\subseteq$  س<sub>1</sub>  $\leq$  س<sub>2</sub>  $\leq$  مف) (ب) اعتصم : (فل  $\subseteq$  س  $\leq$  فامف)

كما يتفرع الفعل اللازم من المتعدي قد يؤخذ منه القاصر بواسطة  
الصيغتين الصرفيتين (فُعل) أو (انفعل). وعندئذ يتطلع كلا الفعلين الأس  
والشقيق إلى بنية وظيفية مخصوصة، يتكفل المكون التألفي بإعداد كلتا  
البنيتين. كما يظهر مما يلي .

- (67) (أ) هزم : (فع  $\subseteq$  س<sub>1</sub>  $\leq$  س<sub>2</sub>  $\leq$  مف) (ب) انهزم ، هُزم : (فق  $\leq$  س  $\leq$  مف)

وبواسطة الصيغة الصرفية (أفعل) يتولد من الفعل القاصر (هلك) في  
مثل الجملة (64 أ) الفعل المتعدي (أهلك) المائل في (64 ب). وفي هذه الحالة  
يقضي قالب التشقيف بعكس ما فعل المكون التألفي في مثل (67)، كما  
يتضح من خلال التمثيل (68) الموالي .

(68) (أ) هلك : (فق ك س م ف ) .

(ب) أهلك : ( فع ك س م ف ) .

يتضح مما سبق أن الفعل الشقيق يتولد من مصدر اشتقاقه بواسطة صيغة صرفية . وهذه العملية خالصة الانتماء إلى قالب التشقيفي ، لكن تطلعه إلى بنية وظيفية مناسبة له مغايرة في الأغلب لأسه يجعل منه مفصلاً يلتقي عنده قالب التشقيفي والمكون التأليفي من قالب التركيبي . وهذا أحد مظاهر الارتباط بين دينكم القالبين .

وكما يقضي خرج قالب التشقيفي بأن يهيا المكون التأليفي أبنية وظيفية واردة ، كذلك هذا الأخير يفرض أن تنتظم المادة المعجمية في مقولات مناسبة للبنية المكونية . وهذه عبارة عن منافذ مجردة ؛ ( كالصدر ) ( صد ) ، والمسند ( م ) والمسند إليه ( م ) والفضلة ( فض ) ، تأتلف بواسطة علاقات تركيبية ، كالإسناد ( س ) والإفضال ( ف ) . عن تلك البنية المكونية يعبر دفعة واحدة بالتوليفة التالية .

(69) ج ← ± صد ( م س م ) ± فض .

يستفاد من التوليفة (69) أن لكل جملة ( ج ) بنية مكونية . وهذه عبارة عن منافذ مجردة ( صد ، م ، م ، فض ) تنتظمها علاقات تركيبية ( س ، ف ) ، وأن مداخل المعجم يلزمها أن تنتظم في مقولات معجمية ، بحيث تدخل المقولة المعينة إلى البنية المكونية من منفذ مخصوص . يعني هذا أن ليس كل مقولة معجمية تلج الجملة من أي منفذ ، وإنما تدخل إليها من حيث يكون المكون التأليفي قد أمر . وهذا وجه آخر من وجوه ارتباط التركيب بما قبله من فصوص اللغة .

وإذا بان ارتباط القالبين التشقيفي والتركبي تأتي عندئذ الانتقال إلى الكشف عن مسامرة قالب النصغ للتركيب . ومعنى المسامرة أن يحتوي النصغ على قواعد نصتية تُشغَل في مستوى التركيب لا غير . من هذا القبيل جواز

الخروج من الكسر إلى الضم في مثل (بَكُم) و (هذه أمكم) ، وهو غير جائز في مستوى المعجم أو التصريف كما سبق أن ذكرنا . ومنه أيضاً إمكان التقاء الساكنين فيقلب السكون السابق كسرة كما في (صن العهد) من أصل (صن العهد) .

من ظواهر النصب الملحوظة في مستوى التركيب ما يتولد عن الترخيص بالحمل على الجوار . بموجبه يمكن أن يفقد مركب في جملة حركته الإعرابية أو البنائية ليتلقى بدلها حركة مجاوره . ولانتشار هذه الظاهرة النصفية أفردتها كتب نحو وقراءات بأبواب مخصوصة . كما يظهر من قول ابن هشام : « الثالث من أنواع المجرورات ما جر لمجاورة المجرور »<sup>(321)</sup> ، ومن شواهد هذا النوع ذكر ما يلي .

(70) (أ) حجرٌ ضبٌ خرب .

(ب) يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم .

في الجملة الأولى فقد الوصف (خرب) إعراب الرفع بحكم تبعيته للمنعوت (حجرٌ) ليتلقى كسرة من مجاوره (ضبٌ) . وفي الجملة (ب) يكون التوكيد (كلهم) قد فقد إعراب النصب بحكم تبعيته للمؤكد (ذوي) فاستلم بدله كسرة من المجاور (الزوجات) . إذن بترخيص من الحمل على المجاور يمكن للتابع البعيد عن متبوعه أن يُحرك رويّه بحركة مجاوره .

وبالحمل على الجوار يمكن لأحد الحرفين المتجاورين المنتميين إلى قولتين متواليتين أن يتنازل عن حركته ليأخذ بدلها حركة الحرف المجاور . وفي هذه الحالة يكون تأثير الجوار في الاتجاهين . بمعنى قد يأخذ الحرف اللاحق حركة الحرف السابق ، كما يظهر من (71 أ) أو العكس كما في نحو (71 ب) من قراءات الفاتحة<sup>(322)</sup> .

(321) ابن هشام ، شرح شندور الذهب ، ص 346 . وانظر أيضاً ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 192 .

(322) للتوسع فيما يرب به ابن جني تبينكم القراءتين انظر كتابه المختص ، ج 1 ، ص 37 .

(71) (أ) ( الحمدُ لله ) .

( ب ) ( الحمد لله ) .

بل قواعد القراءة جلّها قواعد نصغية مطبقة في مستوى التركيب . وما أوردناه هنا وفي مباحث سابقة مجرد إشارات إلى أن القلب النصغي تتفرّع قواعده تبعاً لتفرّع اللغة إلى فصوص . منها ما يختص بالمعجم وهي المجرة حين بناء الجذور والمداخل الأصول . ومنها ما يختص بالتصريف ، وهي الضابطة لعمليات استلال بعض الصيغ الصرفية من بعض . ومنها ما يكون مناسباً للتركيب من قبيل ما ذكرنا أخيراً . وهذا يعني أن قالب النصغ يتفرّع إلى قوالب متوالية توالي باقي فصوص اللغة .

### 3.7. من تصورات القالبية النحوية .

اتضح من مباحث هذا الفصل السابقة أن القلب النحوي عبارة عن نموذج فرعي يتم بناؤه بالقياس إلى فص لغوي معين ، بحيث يصير القلب مشابهاً للفص الذي يقترن به بنيةً ووظيفةً . وتبيّن أن كل قالب يتفرد محتواه بقواعد متجانسة بحكم انطباقها على فص لغوي بعينه دون غيره . كما ظهرت نمطية تلك القوالب تبعاً لنمطية الفصوص الناتجة عن الوسائط اللغوية المتبناة . وإذا استحضرنّا هذا التصور للقالبية النحوية من أجل مقارنته بما تقدمه نماذج نحوية غربية وجدنا تصورات متغايرة كلياً للمفهوم من القالبية . إذ يضيق حيناً إلى درجة انحصار كل قوالب النحو في فص لغوي بعينه ، كما هو الحال في النحو التوليدي . ومرة أخرى يتسع بحيث تصبح اللغة ، بجميع فصوصها تشكل قالباً واحداً يقوم بإزاء قوالب أخرى غير لغوية ، كما جاء في النحو الوظيفي . وما كتب بالعربية حول القالبية في النحويين التوليدي والوظيفي <sup>(323)</sup> كاف لتعريف القارئ العربي

(323) في مسألة قوالب الأنحاء انظر الدكتور أحمد المتوكل ، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 8 وما بعدها وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ج 1 ، ص 22 . والدكتور عبد القادر الفاسي ، البناء الموزني ، ص 22 . وعلمنا أن موضوع القوالب النحوية أفرد بأطروحة ستناقش قريباً بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس ، لكننا لم نتمكن إلى الآن من الاطلاع عليها .

بتصورات أصحابها، وهو ما يلزمنا بالابتعاد عن إعادة ما قيل في شأنها، والانكباب، من جهة أخرى، على اختبار مدى ورود تلك المقترحات بالقياس إلى لسانيات نسبية تسعى إلى إقامة أنحاء نمطية.

### 1.3.7 ملكات القدرة وقوالب النموذج .

نظرية النحو الوظيفي، كما تمثل في آخر أعمال الدكتور أحمد المتوكل أحد المهتمين ببنائها وتطبيقاتها، تجعل من القدرة التواصلية موضوعاً، ومن وصف هذه القدرة غاية، ومن بناء نموذج لمستعمل اللغة وسيلة لبلوغ الغاية. اتخاذ الموضوع أصلاً لبناء نموذج يمثله يترتب عنه تفصيل القدرة التواصلية إلى ملكات وتفرع نموذج مستعمل اللغة إلى قوالب، بحيث يتكفل كل قالب بوصف ملكة. إذن عدد قوالب النموذج يحدده عدد ملكات القدرة التواصلية<sup>(324)</sup>. وأن محتوى كل قالب نسق من القواعد المهيأة لتنظيم الملكة المعنية.

بالوقوف لحظة عند هذه المرحلة من العرض يمكن القول إن هناك تصوراً واحداً للقالبية تشترك فيه نظرية النحو الوظيفي وما سمي في هذا العمل بالنظرية اللسانية النسبية. إذ يلاحظ وجود موضوع واحد، كاللغة البشرية أو القدرة التواصلية، يتفرع بذاك التوالي إلى فصوص أو ملكات. بعض تلك الفصوص أو الملكات مستقل نسبياً عن البعض الآخر. وعلى منواله يُبنى النموذج؛ (أي التمثيل النظري لذاك الموضوع)، كان نحواً أو نموذج مستعمل اللغة إذ يتفرع بدوره إلى قوالب مستقلة نسبياً لأن كل قالب في النموذج يرصد فرعاً من الموضوع، وقواعد القوالب المنتظمة في نموذج تمثل للفروع مجتمعة في موضوع.

(324) ذكر الدكتور أحمد المتوكل أن القدرة التواصلية تتألف من «خمس ملكات على الأقل». وهي: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية. ويقترح على أساس هذا التصور للقدرة التواصلية أن يصاغ نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في شكل جهاز يتكون من خمس قوالب يضطلع كل قالب منها برصد ملكة من الملكات التواصلية... ويشكل كل قالب من هذه القوالب نسقاً مستقلاً من القواعد... إلا أن هذه القوالب جميعها تربط بعضها ببعض علاقة تفاعل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 8، 9. وانظر أيضاً قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص 22.

أما مواطن الاختلاف بين التصورين للقالبية فإنها ترجع أصلاً إلى طبيعة الموضوع ونوعية فروعه . وعليه يمكن أن نسرد وجوه الاختلاف متدرجة كما يلي .

( أ ) اللغة ، في النظرية اللسانية النسبية ، موضوع مستقل يتفرع إلى عدد محصور من الفصوص . مجال كل فص يضيق أو يتسع ، تبعاً للوسائط المتبناة في كل نمط لغوي ، ويُعبّر عنه بقواعد القالب الذي يرصده . من تنسيق هذه القوالب النمطية ينتج نموذج نحوي لنمط من اللغات . أما اللغة ، في نظرية النحو الوظيفي ، فهي مجرد فرع في موضوع يتألف من عدد غير محصور من الملكات ، كما أن النحو الذي يتكفل بوصف اللغة ليس سوى قالب يكون مع قوالب أخرى نموذجاً المتكلم .

( أأ ) استناداً إلى المثبت في الفقرة ( أ ) فإن النظرية اللسانية النسبية تتطلع إلى إقامة نماذج نحوية مناسبة لأنماط لغوية . وهي لذلك تبحث في المبادئ العامة المسؤولة عن وجود خصائص مشتركة بين اللغات البشرية ، وفي الوسائط اللغوية المسؤولة عن وجود خصائص نمطية تتقاسمها لغات بعينها دونها سائر اللغات التي تشترك بدورها في خصائص نمطية مغايرة . أما نظرية النحو الوظيفي فإنها تنزع إلى بناء نموذج يفني بوصف ما في ذهن المتكلم من الملكات الظالعة في تشكيل القدرة التواصلية . سواء أكانت تلك الملكات لغوية أم غير لغوية كالملكة الإدراكية ، وطبيعية أم مكتسبة كالملكة الاجتماعية . وتوسيع النموذج حتى يعانق كل الملكات الذهنية الطبيعية والكسبية لا يجعل منه نموذجاً لغوياً صرفاً .

( أأأ ) ارتصاف القوالب النحوية ، في النظرية اللسانية النسبية ، يستند إلى اتساق الفصوص اللغوية ، وينعكس في بنية الجملة . إذ تبين أن قواعد القالب التشقيفي مثلاً تضطلع بتفريع مداخل معجمية من أصولها ، وتكفل بربط المعجم ، من جهة الاشتقاق ، بالتركيب من جهة التصريف . وأن قواعد

القلب النصفي تلاحق سائر القوالب النحوية بالتمثيل القولبي أو الصوتي لمختلف المراحل التي يمر منها تكون البنية القولبية. وأن القلب التركيبي يهياً مكوّنه التأليفية أبنيةً وظيفية بناءً على المعلومات التي يتلقاها من القلب التشقيفي. كل هذا يكشف عن نسبة استقلال القوالب النحوية بعضها عن بعض وعن تناوب أدوارها في إنتاج الجملة التي تعكس من جهتها ما أجري على بنيتها من قواعد مخصوصة في كل قالب من قوالب النحو.

وفي مقابل ما سبق نجد القوالب التي تشكل نموذج التكلم في نظرية النحو الوظيفي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال. وإذا كان سيمون ديك صاحب المقترح يتحدث عن تفاعل فيما بين الملكات الخمس، وكذلك القوالب الواصفة لها<sup>(325)</sup>، فإن اختبار المتوكل لذاك التفاعل قاده إلى ترتيب تلك القوالب من حيث الأهمية في إنتاج العبارة اللغوية وتأويلها. ثم انتهى إلى إفراد القلب النحوي بخاصية القلب الأساس الذي لا يستغنى عنه لإنتاج الجمل وتأويلها، أما باقي القوالب فقد تدعو الضرورة إلى بعضها؛ أي إلى خدماتها التكميلية في حالات تواصلية خاصة، والبعض الآخر ليس له سوى دور المساعد في كل الأحوال<sup>(326)</sup>. وهو ما يؤيد استقلال الملكة اللغوية عن سائر الملكات الأخرى. ويدل على أن العبارة اللغوية يكفيها القلب النحوي المتفرد بإنتاجها وتأويلها، وهو عندئذ مستغن في جميع الأحوال التواصلية عن سائر القوالب. وعليه لا شيء يجبر النظرية اللسانية على إدخال الملكتين المعرفية والمجتمعية في الحسبان عند إقامة نموذج يعبر عن الوسيلة التي يحصل بها التواصل. لأن اللجوء إليهما يكون بعد الوصف اللساني التام للجملة. وذلك لإصدار أحكام قيمية إضافية. كأن يُشغل محتوى القلب المعرفي لإسناد قيمة صادقة إلى الجملة؛ (السينغال المسلمة رئيسها السابق نصراني)، وقيمة كاذبة إلى مثل

(325) انظر د. أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 9، ط 3.  
(326) للمزيد من التفصيل انظر المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص 24.

الجملة؛ (ملك فرنسا الحالي مسلم). وقد تختلف قيم الجملة الواحدة بسبب تغير محتوى القالب المجتمعي. يعني هذا أن للقالب المجتمعي محتويات متعددة بتعدد المجتمعات البشرية، وأن للجملة الواحدة أكثر من قيمة. لجملة من قبيل؛ (خلال العمل أو السياقة لا أشرب خمرًا)، تسند قيمة واردة مجتمعيًا بالقياس إلى محتوى بعينه، وقيمة نابية مجتمعيًا باعتبار محتوى آخر، وقيمة محايدة مجتمعيًا بالنظر إلى محتوى ثالث من محتويات القالب المجتمعي الممكنة. وهكذا يأتي دور دينكم القالبين بعد أن تكون الملكة اللغوية قد فرغت من إنتاج العبارة. وقد يكون لهما دور قبلي بوصفهما مساعدين على تكوين ما ينتمي إلى اللغة، كما سيتضح بعد قليل.

(١٧) استناداً إلى الميثاق في الفقرة (أأ) يلزم كل نظرية لسانية أن تعد النحو نموذجاً يتشعب إلى قوالب، وأن تتجنب اعتباره مجرد قالب من قوالب نموذج يعبر عن واقع غير لغوي في مجمله، كما هو حاله في آخر أطوار نظرية النحو الوظيفي. وإن المبدأ المنهجي الضامن لاستقلال بعض الحقول المعرفية عن بعض ليدعو النظرية اللسانية إلى ضرورة الالتزام باعتبار اللغة ملكة مستقلة تمام الاستقلال، وكذلك النموذج النحوي الذي تتمثل فيه. إذن كل ما له دخل في إنتاج العبارة اللغوية أو تأويلها فهو من صميم اللغة بوصفها ملكة تامة أي لا تفتقر للنهوض بمهام التواصل إلى غيرها من الملكات، وأن المتكلم لا يشغل سواها لفهم ما يتلقى من الجمل. وعليه يكون الإشكال منحصرًا في بيان كيف ينتسب إلى اللغة ما يظهر أنه من ملكة أخرى.

(٧) ليس لنا في هذا الموضع سوى التمهيد لمقترح ينحل به الإشكال المذكور. ولنبدأ بما ثبت لدينا<sup>(327)</sup> من أن الملكة الإدراكية؛ (أو القوى الدراكية)، ضرورية لحصول ملكة معرفية؛ (أو القوى المصورة والذاكرة)، وهذه

(327) للتوسع في الموضوع يُنظر محمد الأوراعي، القسم الأول من اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.



الأخيرة أساس لنشوء مكون دلالي المتمثل بعضه في «المعجم المحض»<sup>(328)</sup> ولا يخلص في الانتماء إلى الملكة اللغوية سوى الدلالي . بينما المساعد على نشوء هذا المكون ؛ ( الملكة المعرفية ) ، ومساعد مساعده ؛ ( الملكة الإدراكية ) ، وكذلك المساعد لمساعد مساعده ( العالم الخارجي ) ، فإن الجميع يشكل متوالية من الشروط ، نتيجتها الدلالة اللغوية . وما كان شرطاً لغيره لا يدخل مع الجزء في تكوين مادته .

وإذا استبدلنا بالعالم الخارجي الملكة الاجتماعية ، وهي بعضه ، وجعلناها مساعدةً للملكة الإدراكية المساعدة الملكة المعرفية وجب أن يتغير الناتج . لأن الملكات الثلاث ستشكل بدورها متوالية من الشروط ، نتيجتها التداول ، كما سبق أن حددناه<sup>(329)</sup> . وإذا صح أن الذي يكون شرطاً لغيره لا يدخل مع الجزء في تكوين مادته فإن المقوم للملكة اللغوية التداول لا ما ساعد على نشوء هذا المكون اللغوي .

( ٧١ ) ما تنسبه نظرية النحو الوظيفي إلى القالبيين الشعري والمنطقي<sup>(330)</sup> يعتبر من اللغة الخاضعة لمبدأ «الوضع والاستعمال»<sup>(331)</sup> الذي يقضي بأن يكون لأي بنية لغوية استثمار متعارف عليه يتحقق كثيراً في عملية التواصل واستثمار متوقع يمكن أن يتحقق بشروط إضافية . وبسبب خضوع كل اللغات للمبدأ المذكور فإن مجال استغلالها يتسع ليشمل تحقيقاتها الفعلية وإمكاناتها المتوقعة .

(328) انظر الفصل الرابع في ج 1 من هذا العمل .

(329) انظر الفصل الخامس في ج 2 من هذا العمل

(330) انظر د . أحمد المتوكل ، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي . والجزء الأول من كتابه ، قضايا اللغة في اللسانيات الوظيفية ، ص 22 وما بعدها .

(331) الطرف الأول من ثنائية الوضع والاستعمال يفيد في اللغويات العربية القديمة الاستثمار المحقق لبنية لغوية ، بينما طرفها الثاني يعني ما تتيحه تلك البنية من إمكانات أخرى لاستثمارها في عملية التواصل . وهي بهذا المعنى لا تختلف كثيراً عن ثنائية اللغة والكلام أو *langue et parole* في محاضرات سوسور ، ص 30 وغيرها ، ولا عن ثنائية البنية والاستعمال أو *structure et usage* في يلمسليف ، اللغة ص 55 .

متحقق اللغة ومتوقعها يمكن ملامستهما في كل مستوياتها أو في أي من فصوصها . ففي فص النصغ يُمثل المتحقق في التصويتات والمتوقع في بدائلها . كما أن الحقيقة تُمثل المتحقق من المعجم بينما المجاز اللغوي يمثل المتوقع من هذا الفص . الأوضاع الصرفية متحققُ فص التشقيف ، أما توسيل الصيغة ( فاعل ) لتوليد صفة المفعول ، في نحو ( سرُّ كاتِم ) ، فهو من متوقعه . واللجوء إلى تركيب التقييد المستند إلى علاقة الانتماء الدلالية لإنشاء جملة من قبيل ؛ ( الزئبق سائل ) يشكل متحقق فص التركيب ، لكن استعمال هذه العلاقة نفسها في مثل الجملة ( الصوم حمية ) فإنه يدخل في متوقع التركيب ومع ضيق المقام يكفي مثال واحد من كل فص لغوي لإثبات خضوع اللغات لمبدأ الوضع والاستعمال فصار لأبنيتها في عملية التواصل ؛ استثمار وضعي ؛ خلاله تتحقق « الدلالة الأصلية »<sup>(332)</sup> بواسطة أبنية متعارف عليها . I استثمار استعمالها خلاله توظف أبنية اللغة ، بشروط إضافية ، لتوليد « دلالات التزامية » . نخلص مما سبق إلى الفرضية المراسية الآتية :

(67) كل ما ينتمي إلى المعجم أو التشقيف أو التركيب فإن له دلالة بفعل الوضع ودلالة بقوة الاستعمال .

مقتضى هذه الفرضية أن اللغة لا تصدق على المواضع المتحققة فقط وإنما تشمل أيضاً استعمالاتها المتوقعة . ويلزم عن ذلك أن النموذج النحوي ، بوصفه تمثيلاً نظرياً مطابقاً لموضوعه ، لا يكون كافياً ولا وارداً إذا لم يعبر عن اللغة وضعاً واستعمالاً . وفي حالة انحصار النحو ، كأن يتقيد بوصف وضع

(332) للتوسع في المفهوم من الدلالة الأصلية والدلالة النابعة انظر الشاطبي ، الموافقات ، ج 2 ، ص 46 ، والسكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 302 وما بعدها ، وكذلك الدكتور أحمد الإدريسي ، لسانيات السكاكي وتداوليات الخطاب ، والجرجاني حيث يتحدث عن « المعنى » و « معنى المعنى » في دلائل الإعجاز ، ص 262 . والدكتور أحمد المتوكل وهو يبحث في مختلف أعماله في القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة ، منها كتابه ، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 24 . وانظر أيضاً حيث . يتحدث الأصوليون عن دلالة المنطوق ودلالة المفهوم . منهم الغزالي ، المنحول من تعليقات الأصول ، ص 164 و 208 . والأسنوي ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، ج 2 ، ص 194 ، وغير هذين كثير .

اللغة، ظهر وصف استعمالها من اختصاص غيره، كالفالبيين المنطقي والشعري في نظرية النحو الوظيفي .

تناول النحو للوحدات اللغوية؛ (مداخل معجمية، صيغ صرفية، تراكيب جمالية) وهي مستقلة داخل في وصف وضع اللغة. لكن تناول كل وحدة لغوية، وقد انتظمتها علاقات الانتقال عنها إلى غيرها، فهو داخل في وصف استعمال اللغة .

اقتصر القالب المعجمي على التمثيل الدلالي للمداخل المعجمية لا يعدو أن يكون وصفاً لوضع هذا الفص. أما وصف استعماله فيحصل بوضع كل مدخل معجمي في شبكة من العلاقات التي تسمح بالانتقال عنه إلى غيره. من هذه العلاقات نذكر ما يلي :

(أ) علاقة المشابهة. وهي القائمة بين المتغايرين ماهية المشتركين في صفة توحدهما، بحيث يمكن استعمال لفظ أحدهما في موضع صاحبه. كما في مثل الجملة (68) الموالية .

(68) مُدْمِنُ الْجَهْلِ لَا يَصْحُو عَقْلُهُ .

وما كتبه السكاكي والإدريسي بعده في موضوع الاستعارة التخيلية يغنيانا عن التطويل لبيان كيف يتم نقل ما يلزم صورة حسية (الشراب المسكر) إلى مثلها المتخيل (الجهل) في مثالنا المذكور .

(أأ) علاقة الضدية. بمقتضاها يتأتى الانتقال عن الشيء إلى ضده، فيستعمل لفظ أحدهما للدلالة على الآخر، كما يظهر من نحو الجملتين (69) التاليتين .

(69) (أ) تَوَالَتْ عَلَى الْوَزِيرِ الْبَشَارَاتُ بِعَزْلِهِ وَمَصَادَرُهُ مَمْتَلِكَاتُهُ .

(ب) هَذِهِ الْقَبِيحَةُ مَلَكَتْ قُلُوبَ الْكُهُولِ وَالشَّبَابِ .

إذن، بعلاقة التضدية يتوقع إمكان استعمال (البشارة) و (القبیح) للدلالة على معنى ضدهما. وبذلك يحصل غرض إضافي؛ كالسخرية والتهكم في مثل

الجملة (169أ)، وإكبار جمال المشار إليها الذي بلغ منتهاه في الجملة (69ب) (333).

(أأ) علاقة الملابس؛ تقوم بين شيئين يخالط أحدهما الآخر ويتصل به . وبسبب هذه العلاقة يمكن استعمال لفظ أحد الطرفين للدلالة على معنى الطرف الآخر . كما توضح جمل المجموعة (70) الآتية .

(70) (أ) استطعم العابر بيتاً .

(ب) تنتظر الدائرة من المنتخب أن يكون كثير الأيدي .

(ج) صدمت السيارة طفلاً .

(د) الطريق تقتل .

سبب ما يكون من ثبوت ملابس (334) الأهل للبيت، والسكان للدائرة، والنعمة لليد، صار بالإمكان استعمال اللفظ الثاني مما سردنا للدلالة على معنى الأول . وبهذه العلاقة تأتي أيضاً استعمال الملابس (السيارة) و(الطريق) في الجملتين (70ج د) لإفادة الوضع المدلول عليه بالألفاظ الماثلة في الجملتين التاليتين .

(71) (أ) صدم السائق طفلاً بالسيارة .

(ب) المتهور من مستعملي الطرق يقتل .

(أ٧) علاقة الكل بجزئه . بواسطتها يتأتى استعمال لفظ الجزء للدلالة

على معنى الكل، كما في مثل الجملة (172أ)، واستعمال لفظ الكل دالاً على معنى جزئه ، كما هو في الجملة (72ب) .

(72) (أ) عيون المتسلط منتشرة في أرجاء المدينة .

(ب) الولد المؤدب لا يجعل أصبعه في أنفه .

(333) للمزيد من التوضيح انظر مبحث الاستعارة التبعية في السكاكي ، مفتاح العلوم ، والإدريسي ، لسانيات السكاكي وتداوليات الخطاب .

(334) الملابس ذكرها الجرجاني بمعناها أعلاه إذ قال : « نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملابس بينهما وخلط أحدهما بالآخر » . أسرار البلاغة ، ص 396 . وللوقوف على إفادات أخرى انظر مبحث المجاز العقلي في ص 397 من نفس الكتاب . ومبحث المجاز المرسل في القزويني ، الإيضاح ، ص 397

لوجدان العين الباصرة أهم حاسة التجسس على بنية العالم الخارجي نشأ، بعلاقة الكل إلى جزئه، إمكان استعمال لفظها للدلالة، في مثل الجملة (١72) على الجاسوس ذاته. وبنفس العلاقة يتوقع العكس، كاستعمال لفظ الأصبع للدلالة في الجملة (72 ب) على الأنملة وهي بعضه .

(٧) علاقة المسبب بسببه؛ وهي القائمة بين سابق وتاليه الناتج عنه. بها يتسنى للذهن الانتقال من أحد الطرفين إلى الآخر، ويتأتى استعمال لفظ أحدهما للدلالة على معنى الآخر. كما في الجملتين (73) المواليتين .

(73) (أ) قتلته الخمرة والسرعة .

(ب) في المطاعم الشعبية يأكل الناس مرضاً .

إذا استعمل في الجملة (أ) لفظا الخمرة والسرعة، وهما سبب، للدلالة على معنى الحادثة، وهي مسبب. وكأن المتكلم بتلك الجملة قد قال: (مات فلان في حادثة ناتجة عن السكر والسرعة). وفي الجملة (ب) استعمل المرض وهو مسبب للدلالة على سببه وهو الطعام الملوث. وكأن المتكلم بها قد قال: ( في المطاعم الشعبية يأكل الناس طعاماً ملوثاً فيمرضون ) .

ما ذكرنا من علاقات المسبب بسببه، والكل بجزئه، والمشابهة، والملازمة، والضدية<sup>(335)</sup> تظهر مجرد فروع لعلاقة عامة هي علاقة اللزوم. وعليه فإن وضع المدخل المعجمي يتمثل في دلالة لفظه على معناه بالمطابقة<sup>(336)</sup>، وأن استعماله يتشكل من دلالة لفظ المدخل على معنى لازم عن معناه الوضعي

(335) بعض تلك العلاقات ذكره ابن رشد وهو يحد مفهوماً من التاويل فقال: «ومعنى التاويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز؛ كسمية الشيء بشبيهه، أو بسببه، أو لاحقه، أو مقارنه أو غير ذلك». ابن رشد، فصل المقال، ص 35 .

(336) خلف النظار العرب، أصوليين ومناطق لغويين، مباحث كثيرة في مسألة دلالات المفردة الواحدة. للتوسع في الموضوع انظر فخر الدين الرازي، المحصول في علم الأصول، ج 1، ص 299. والبحراني، شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 5 .

بإحدى علاقات اللزوم المسرودة أعلاه . وكل وصف لفص المعجم يأخذ بعين الاعتبار وضع مداخله واستعمالاتها فهو متضمن للقلب الشعري كما تحدد في النحو الوظيفي .

عملاً بالفرضية المراسية (67) السابقة يلزم كل عبارة؛ مما ينتمي إلى فص التركيب، أن يكون لها وضع واستعمال . وضع العبارة يتمثل في دلالتها على معناها المتكوّن من ائتلاف معاني مفرداتها . أما استعمالها فإنه يتشكل من دلالتها على معنى لازم عن معناها الوضعي . إذن، لا تنفك عبارة لغوية . سواء أكانت جملة أم خطاباً، من دلالتها بالوضع على المعنى المطابقي وبالاستعمال على المعنى اللزومي . ولتوضيح هذين المعنيين بالمثال نسوق جمل المجموعة (74) الدالة بفعل الوضع على معنى يطابق مجموع معاني مفرداته كما تدل بقوة الاستعمال على معنى لزومي تعبر عنه، بذلك التوالي جمل المجموعة (75) .

(74) (أ) إنما هذه سيارتك .

(ب) ( ما هذا بشراً ) .

(ج) ابعث المصعد إلى من ساعدك على الارتقاء .

(د) ليتك تنصت فتفهم .

(هـ) الصحافة من باب حاطب ليل .

(75) (أ) حافظ على سيارتك .

(ب) (إن هو إلا ملك كريم) .

(ج) ساعد من ساعدك على الارتقاء .

(د) أنصت يا هذا تفهم .

(هـ) تنشر الصحف الأخبار الصادقة والكاذبة .

كل جملة في المجموعة (75) تدل بالوضع على معنى مطابقي دلت عليه مثلها في المجموعة (74) بالاستعمال . لذا لا ترادف مثلاً بين الجملتين (ب) في

المجموعتين (74) و (75). من حيث أن الجملة (74ب) دالة على معنى مطابق؛ (نفي البشرية عن المشار إليه)، وعلى معنى لزومي؛ (كون المشار إليه، في معرض الإكبار، داخلاً في جنس من المخلوقات أعلى مرتبة من البشرية). والجملة (75ب) بخلاف ذلك، إذ تدل على معناها المطابق لا غير؛ (وهو إثبات جمال خارق للمضمر).

وإذا كانت جمل المجموعة (75) دالة على معنى واحد أو تحتل قراءة واحدة فإن جمل المجموعة (74) بخلاف ذلك، إذ تبين أنها تدل على معنيين مطابقين ولزوميين فاحتملت قراءتين، وبذلك تكون ملتبسة<sup>(337)</sup>. ظاهرة الالتباس هذه تناولها في العربية تناولاً دقيقاً أكثر من لغوي قديم وحديث. من القدماء نكتفي بذكر الجرجاني في دلائل الإعجاز، والسكاكي في مفتاح العلوم. ومن المحدثين يتبادر إلى الذهن أحمد الإدريسي في لسانيات السكاكي وتداولية الخطاب، وأحمد المتوكل في قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية.

ظاهرة الالتباس في أعمال البيانيين تتكون من التورية<sup>(338)</sup> ونحوها «الكناية والتعريض والمغالطة، والأحاجي والألغاز. فهذه الأمور كلها مشتركة في كونها دالة على أمور بظاهرها، ويفهم عند ذكرها أمور آخر غير ما تعطيه ظواهرها»<sup>(339)</sup>. إلى ما ذكر نضيف تضمين المثل. كما في نحو الجملة (74هـ) المتضمنة للمثل «حاطب ليل» الذي يضرب لكل من يتكلم بالغث والسمين. كما نورد، تبعاً للرازي، الإبهام: «وهو أن يكون للفظ معنيان

(337) انظر مفهوم الالتباس في المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص 125، نجده يقول: «العبارة المنتبسة كل عبارة ترد محتملة لأكثر من تأويل واحد». انظر أيضاً كتابه، آفاق جديدة، مبحث الاستلزام المتعدد، ص 27.

(338) كل ما يدخل في تشكيل ظاهرة الالتباس يجب أن يشمل التعريف التالي للتورية: «ما يفهم منه معنى لا يدل عليه ظاهر لفظه، ويكون مفهوماً عن اللفظ به» العلوي اليميني، الطراز، ج 3، ص 62.

(339) العلوي اليميني، الطراز، ج 3، ص 62.

أحدهما قريب والآخر غريب ، فالسامع يسبق إلى فهمه القريب مع أن المراد هو ذاك البعيد»<sup>(340)</sup> . وإذا شخصنا ظاهرة الالتباس الدلالي<sup>(341)</sup> خاصة ، فما مصدر هذا الالتباس . وكيف يكون تأويل العبارة الملتبسة سليماً . وهل يفتقر هذا التأويل إلى قالب منطقي . وهل معاني الجملة الملتبسة كلها مقصودة . استناداً إلى « مبدأ البيان » المتحكم في النسق الرمزي الضامن لنجاح التواصل يجب أن يكون لكل عبارة ملتبسة معنى مقصود ؛ به يتحقق التواصل لأنه مدار الفائدة ، ومعنى مفقود ؛ تخسره العبارة إذ لا يحصل به أحد المتخاطبين على شيء كان يرغب فيه إبان الخطاب . ولا يجوز أن تكون كل معاني الجملة الملتبسة مقصودة وإلا تعطل التواصل . وبهذا نخلص إلى الفرضية المراسية ( 76 ) التالية :

( 76 ) لكل جملة ملتبسة معنى مقصود ، وما عداه فمفقود .

وقبل التطرق إلى إوالية تخليص الجملة من الالتباس ؛ بتعيين معناها المقصود وفصله عن معناها المفقود يجمل منهجياً أن ننظر أولاً في مصدره . وحول هذه النقطة يتفق البيانوي والأصوليون على إرجاع الالتباس الدلالي إلى أحد أمرين : إما أن يكون مصدره أحد عناصر الجملة ، وإما أن يكون تركيبها . وإذا أردنا أن ندقق العبارة يجب أن نقول : إذا كان لكل جملة ، بفعل الوضع ، معنى مطابق فإنها تحتل ، بقوة الاستعمال ، أن يكون لها أيضاً معنى لزومي ؛ يحصل لها من أحد مكوناتها أو من تركيبها . فلا تشحن جملة بمعنى لزومي من غير هذين الطريقتين . كما يظهر بصريح العبارة من قول الأسنوي : « الدلالة الالتزامية فتارة يكون اللازم مستفاداً من معاني الألفاظ المفردة ... وتارة يكون مستفاداً من التركيب »<sup>(342)</sup>

(340) فخر الدين الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 113 .

(341) صنف د . المتوكل الالتباس إلى بنيوي وتداولي ودلالي . بينهما منبأ الآن الصنف الأخير

(342) الأسنوي ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، ج 2 ، ص 201 .



عملاً بما أوردناه في الفقرة السابقة يلزمنا أن نحصر مسألة الالتباس في البحث عن مصدر المعنى اللزومي. مع الإشارة إلى أن الجملة الواحدة قد يكون لها بفعل الوضع أكثر من معنى مطابق إذا دخل المشترك اللفظي في تكوينها، فبنشأ ضرب المغالطي<sup>(343)</sup> من الالتباس الظاهر في مثل العبارات التالية .

( 77 ) ( أ ) فخلطتم بعض القرآن ببعض فجعلتم الشعراء في الأنعام .

( ب ) صلب العصا بالضرب أدمها .

( ج ) الحدود لا تنفع أحياناً .

جميع عبارات المجموعة ( 77 ) تحتل بالوضع معنيين مطابقين . أحد معنيي العبارة ( 77 أ ) التي يُهجي فيها الشعراء هو أن بعض هؤلاء بجهلهم بالقرآن خلطوا فيه فأدرجوا آيات من سورة الشعراء في سورة الأنعام . ومعناها الآخر هو انتماء أصحاب القريض إلى جنس الحيوان من جراء الخلط الذي يحدثونه في آي القرآن . والعبارة ( 77 ب ) أحد معنييها المطابقين هو كون الراعي الحازم يضرب بماشيته في الأرض بحثاً عن الكلاء ، فتسمن من كثرة الأكل وتصير كالدمية في حسن اكتنازها . ومعناها الآخر هو أن ضبط الماشية ومنع بعضها من الشرود يكون بضربها إلى أن يسيل دُمها . أما الجملة ( 77 ج ) فإن أول معانيها هو تعريف الشيء بذكر خصائصه الذاتية لا يفيد أحياناً . وثانيها هو إنزال العقوبة ببعض المجرمين لا يكون ردعاً لهم وزجراً . وثالثها هو أن الأسبجة المحيطة بمساحة قد لا تنفع في المحافظة على ملكية تلك الأرض .

ظهر من الأمثلة السابقة وجود صنف من الالتباس سمي قديماً بالمغالطي وهو المتميز بالخصائص التالية : 1) دلالة العبارة ؛ بفعل الوضع ، على أكثر من

(343) في المغالطة يقول العلوي البصري : « إنما تكون بالالفاظ المشتركة . وهي دالة على أحدهما على جهة التبديلية وضعاً . وقد يرادان جميعاً بالقصد والنية الطرار ، ج 3 ، ص 63 . وفي هذا الموضع أكثر من شاهد شعري على الالتباس الدلالي المتولد عن الاشتراك اللفظي .

معنى مطابق (2) مصدر الالتباس بعض مكونات الجملة المصنف معجمياً في طائفة المشترك اللفظي (3) جميع معاني الجملة المغالطية مقصودة ما لم يثبت سقوط بعضها بدليل لفظي . كما في قولنا : (الحدود لا تنفع مع كبار المجرمين) ، أو بدليل حالي ؛ كاستعمال الجملة (77 ج) في مراعاة داخل المحكمة<sup>(344)</sup> . (4) الجملة المغالطية تسبب في توليد تواصل فاشل ، إذ لا يتبين المخاطب بأية جملة يعقب لمواصلة الحديث .

الالتباس غير المغالطي ؛ سواء أكان مصدره المفرد ؛ كما في الجمل (78) أم التركيب في نحو (79) ، يفقد معناه المطابقي ويكون المقصود منه معناه اللزومي . (78) (أ) لا تمثل جهة فقيرة .

(ب) رئيس جماعتكم خفيف اليد .

(ج) تجنب الموت في الخمر .

(79) (أ) أبت الروادف والثدي لقمصها مس البطون وأن تمس ظهوراً .

(ب) كشف لخصمه عن عورته .

(ج) ﴿الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (12-92) .

المتكلم يمثل هذه الجمل إذا قصد معناها المطابقي لا شيء يحمله على استعمالها للدلالة على معنى لزومي إلا إذا أراد إفشال التواصل . وإذا استعمالها دالة على معناها اللزومي المستفاد من عبارات المجموعتين (80) و (81) فلأنه غير قاصد معناها المطابقي المعبر عنه بجمل المجموعتين (78) و (79)

(80) (أ) لا تمثل سكان جهة فقيرة .

(ب) رئيس جماعتكم يسرق .

(ج) تجنب شرب الخمر سبب حوادث الموت .

(344) سبق د . المتوكل أن ذكر «أن الالتباس قابل أن يرفع . ويتم رفعه إما عن طريق المقام أو عن طريق السياق . فتترجح آنذاك إحدى القراءات » . قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ص 137 .

(81) (أ) امرأة ناهد عجزاء .

(ب) احتقر خصمه .

(ج) اللهم اغفر لهم .

نخلص إلى أن كل عبارة في المجموعتين (78، 79) لها بفعل الوضع معنى مطابق تدل عليه بمعاني مفرداتها المؤلفة ، ولها بقوة الاستعمال معنى لزومي مستفاد بشرط إضافي . وإذا ثبت لها هذا المعنى بدليل مقالي أو حالي فإنه هو المقصود، وغيره أي المطابقي مفقود في الالتباس غير المغالطي .

يهمنا الآن أن ننظر في مسألة كيفية الانتقال من جملة إلى مثلها . أي كيف يحصل المرور مثلاً من الجملة (178)، لأن معناها المطابقي مفقود، إلى مثلها (181) الدالة بالمطابقة على معنى دلت عليه (179) باللزوم، وهو معناها المقصود . أيتم هذا الانتقال بإواليات القالب النحوي أم بإواليات القالب المنطقي .

لقد تبين أن للغات البشرية متحققاً ومتوقعاً بسبب خضوعها لمبدأ الوضع والاستعمال . هذه الخاصية العامة ظهرت بوضوح في المعجم حين أثبتنا أن كل مدخل منه يدل بفعل الوضع على معنى مطابق؛ وهو متحققه، ويدل بقوة الاستعمال على معنى لزومي؛ وهو متوقعه الذي يتوصل إليه بإحدى علاقات اللزوم؛ كالمشابهة، والضدية، والملابسة، وعلاقة الكل بجزئه، والمسبب بسببه .

خضوع التركيب فصاً وقالباً لنفس مبدأ الوضع والاستعمال يلزمه أن يولد بفعل الوضع جملة دالة على معنى مطابق، وأن يتوقع لنفس الجملة بشروط إضافية معنى لزومي . وبالكشف عن هذه الشروط الإضافية نكون قد حددنا إواليات الانتقال بالجملة من معناها المطابقي المفقود إلى معناها اللزومي المقصود .

وما ذكره الأنباري أسفله<sup>(346)</sup> يشكل مقتضى الاستفهام المتكوّن من الأصول المذكورة بأوصافها التفصيلية. فإذا توافرت تلك الأصول مع أوصاف كل منها وجب أن تدل العبارة العاكسة لأصلٍ منها على معنى مطابقٍ بفعل الوضع. كما في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بَالِهْتَنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾. (21-62). وإذا انخرم شيء من تلك الأصول، كالألّا يكون السائل قاصداً قصد المستفهم المتعلم في مثل قوله (أَتَحْتَقِرُ الْأَجْدَادَ يَا عَاقَ)، فإن العبارة تفقد معناها المطابقي، وتدل، بعلاقة المسبب بسببه على معنى لزومي مقصود. يمكن صوغه من جديد في العبارة (محتقر الجدود يستحق الذم والتوبيخ).

وللأمر<sup>(347)</sup>، كما للاستفهام ونحوهما من أقسام الكلام أو أفعال اللغة،

(347) الأمر عبارة عن عمل لغوي مخصوص ببنية قولية . ولتعريف الأمر بوصفه عملاً لغوياً قال أبو الحسين البصري : « هو يُعْمَلُ من أمر المأمور على إيقاع فعل في زمان » . المعتمد ، ج 1 ، ص 43 . وقد زاد أحمد بن فارس في تنقيح الأثر بذكر ما يترتب عن ترك إيقاع الفعل المندول عليه بالبنية القولية الموظفة لتأديته فقال : « الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصياً . ويكون بلفظ ( افعل ) و ( ليفعل ) ، نحو قوله ( أقيموا الصلاة ) ونحو قوله سبحانه : ( وليحکم أهل الإنجيل ) » . الصاحبي ، ص 288

اقتضاء خاص، حصرها أصوليون<sup>(348)</sup> في جملة من الشروط، سبق لنا أن صغناها في المبحث (1.5.4 ج 1) وللتذكير بها نوجزها مندرجة من العام إلى الخاص كما يلي :

- (1) انتظام متخاطبين متفاوتي المنزلة بعلاقة تواصل تنعكس في بنية قولية موجهة من الأعلى إلى الأدون .
  - (2) أن يتقيد كلا المتخاطبين بما يخصه من الشروط. (أ) أن يتمسك المتكلم بأن يخاطب مخاطبَه على طريق العلو والتكبر لا على طريق التكافؤ أو الخضوع. (ب) أن يريد المتكلم أن ينبعث المخاطب لإيقاع الفعل. (ج) أن يعلم المخاطب أنه المقصود بالمخاطب، ويعلم محتوى الخطاب من جهته . (د) أن يكون المخاطب متمكناً من الفعل قادراً على إنجازه .
- وإذا خُرقَ أيُّ من قيود الاقتضاء الموصوف، مهما كان القيد المخروق جزئياً، فإن البنية القولية ستفقد معناها المطابقي، فينشأ لها، بقوة الاستعمال، معنى لزومي يُسهم في تعيينه القيد المخروق. فلنختبر دور الاقتضاء الخاص بالأمر في تعيين المعنى المستفاد من الآيتين (82) الآتيتين .
- (82) (أ) ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ . (2 - 185)
  - (ب) ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ . (25 - 46)
  - (ج) ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ . (2 - 23)
- الآية (82أ) مستوفية لجميع الشروط التي تكون اقتضاء الأمر، فذلت بفعل الوضع على معناها المطابقي. كون المخاطب بالآية (82ب) يعلم محتواها لا من جهة عبارتها، وإنما من جهة الواقع الذي نشأ فيه؛ وهو يأكل ويشرب مما سخر له الله فيه، فإنه يترتب عن خرق هذا الشرط؛ العلم بمحتوى الخطاب من جهته، أن تفقد تلك الآية معناها المطابقي، فينشأ لها بقوة الاستعمال معنى

(348) انظر أبا الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، ج 1، ص 49

لزومي مقصود يسهم في تحديده أمران؛ أحدهما القيد المخروق، والآخر صنف العلاقة الرابطة بين «الجملتين التوأم»<sup>(349)</sup>. بخرق قيد من اقتضاء الأمر تكون الآية (82ب) قد فقدت غرض الأمر المنعكس في صيغة (افعل) من بنيتها القولية. وعندئذ تخرج من فعل طلبى إلى فعل خبري، يستفاد من بنية «الجملة الوسطى»؛ وهي (تأكلون مما رزقكم الله). وإذا جعلنا محتوى هذه الجملة أحد طرفي علاقة الكل بجزئه كان طرفها الثاني «الجملة النهائية»؛ (يمن الله عليكم بإحسانه إليكم).

من هذا التحليل لكيفية الانتقال عن جملة الانطلاق إلى توأمها جملة الانتهاء نخلص إلى إثبات الفرضية المراسية (83) التالية.

(83) إذا انخرم قيد من القيود التي تشكل اقتضاء فعل لغوي فقدت عبارته معناها المطابقي، وتكون لها معنى لزومي يسهم في إقامة بنيته القولية القيد المخروم وعلاقة اللزوم.

وبعرض الآية (82ج) على هذه الفرضية سينكشف عدم خضوعها لقيد «أن يكون المخاطب متمكناً من الفعل قادراً على إنجازها»، وهو ما يجعلها تفقد غرض الأمر معناها المطابقي، فتخرج إلى فعل خبري مستفاد من الجملة الوسطى مثل (لا تأتون بسورة من مثله). بجعل هذه الجملة طرفاً في علاقة المسبب بسببه نحصل على الجملة النهائية (إنكم عاجزون على الاتيان بمثل شيء من القرآن). تبين مما سبق أن الانتقال من جملة إلى تؤولها يمر عبر مراحل مقيدة بشروط. وأن هذا الانتقال يفتقر في البدء إلى إطلاق. كل ذلك نورد ملخصاً في الخطوات التالية.

(349) الجملتان التوأم عبارة عن اقتران جملتين ناتج عن دلالة جملة المنتهى، بفعل الوضع، على معنى مطابقي يمثل المعنى اللزومي المستفاد من جملة المنطلق. فتؤول هذه بتلك. وقد تناول الدكتور أحمد المتوكل هاتين الجملتين بمصطلحي البنية التحتية والبنية الثانوية. للتوسع في الموضوع ينظر كتابه قضايا اللغة العربية 1، ص 164.

(أ) للجملة اقتضاء<sup>(350)</sup> يتشكل من شروط عامة متشعبة إلى قيود فرعية. بتوافر هذه الشروط المنعكس بعضها على بنية الجملة تدل هذه الأخيرة بفعل الوضع على معناها المطابقي. وقد تبين أن كل ما يدخل في تشكيل اقتضاء جملة فهو ذو طبيعة تداولية. وعليه يتعين القول إن الاقتضاء من التداول .

(أأ) كل خرق في شبكة القيود المكونة لاقتضاء جملة فإنه يسبب لها في آن واحد أن تفقد معناها المطابقي الذي تدل عليه بفعل الوضع ، وأن ينشأ لها ، بقوة الاستعمال ، معنى لزومي مقصود يسهم القيد المخروق في تعيين الجملة الوسطى .

(أأأ) بجعل الجملة الوسطى طرفاً لإحدى علاقات اللزوم المناسبة يتأتى عندئذ التنبؤ بالطرف الثاني المتمثل في جملة الانتهاء الدالة ، بفعل الوضع ، على معنى مطابقي هو نفسه المعنى اللزومي لتوأمها جملة الانطلاق . بغير هذا الربط الذي يحصل بإحدى علاقات اللزوم يتعذر وصل استعمال الجملة بوضعها . وإذا سلمنا بأن ماله دخل في الاستعمال منتم إلى التداول وجب انضمام علاقات اللزوم إلى شروط الاقتضاء وعلاقات التخاطب ليتشكل من كل ذلك مبدأ التداول ، وقد ارتبطت به قوالب النحو ارتباطها بمبدأ الدلالة ، كما سيتضح في الفصل الآتي .

نخلص مما سبق إلى ثبوت محتوى تداولي يتكون من أصول تداولية يظهر أثر عملها في بناء الجملة على وجه بعينه دون غيره ، ومن شروط الاقتضاء وعلاقات اللزوم الضروريين ، بهذا التوالي ، لوضع اللغة واستعمالها . ومن المحتوى

(350) ما أوردناه تحت الاقتضاء سبق أن وصفه أكثر من لغوي قديم وحديث . وفي هذا الباب نحيل على المكتوب في مباحث الطلب لدى كل من السكاكي ، مفتاح العلوم ، والدكتور أحمد الإدريسي ، لسانيات السكاكي وتداوليات الخصاب ، والدكتور أحمد المتوكل ، تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي في مبحث أعمال اللغة ، ص 174 وما بعدها ، وانظر أيضاً كتابه آفاق جديدة ، ص 36 .

المذكور يتشكل مبدأ تداولي يتخذ موقعه بإزاء المبدأ الدلالي، ويجمع ما وزعته نظرية النحو الوظيفي على قالبين؛ أحدهما منطقي مستقل عن النحو، والآخر تداولي، وهو فرع من القالب النحوي .

### 2.3.7 قوالب تركيبية اصطناعية

يُفترض في كل قالب، مما يتفرع إليه نموذج، أن يشكل نموذجاً فرعياً إما لفص لغوي، كما هو الحال في مبحث تفريع الفصوص وبناء القوالب (1.7 ج 2)، وإما للملكة من ملكات القدرة التواصلية كما جاء في المبحث (1.3.7 ج 2) المخصص للملكات القدرة وقوالب النموذج. والقالب في مثل هاتين الوضعيتين يكون طبيعياً، لأن موضوعاً معيناً استوجبه. وهكذا حصلنا مثلاً على المعجم الفص والقالب في نظرية الأنحاء النمطية، وعلى المنطق الملكة والقالب؛ في نظرية النحو الوظيفي .

يترتب عن المثبت في الفقرة أعلاه أن نضفي الطابع الاصطناعي على كل قالب متميز بضرب من المهام يضطلع بها داخل الفص الواحد . من جملة ما يكشف عن الاصطناعية في تصور للقالبية نشو ظاهرة التداخل القلبي، وانتفاء الحدود الفارقة بوضوح بين موضوع قالب بعينه وموضوع غيره .

اصطناع القوالب من مخلفات التوجه الاصطلاحي في النظرية اللسانية الكلية، وأحد مميزات النحو التوليدي التحويلي . من مظاهره أن تتضافر على قاعدة تركيبية شروط . كل شرط من تلك الشروط ينتمي إلى قالب بعينه . خذ مثلاً على ذلك قاعدة تحريك الألف المقيدة بثلاثة شروط؛ أحدها ينتمي إلى القالب العاملي، وهو كون الأطياف معمولة، والثاني ينتمي إلى القالب المحوري ويفيد أن سابق الطيف لا يكون في موقع محوري ، والثالث ينتمي إلى قالب الحواجز مفاده أن علاقة السابق بطيفه خاضعٌ للتحتية<sup>(351)</sup> .

(351) للوقوف على تفاصيل ما ذكر انظر شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 24 و 235، والنحو الجديد، ص 80



ومن مظاهر عدم وضوح الحدود بين قوالب النحو التوليدي التحويلي أن مفهوماً بعينه كالرياسة<sup>(352)</sup> أو العمل يؤدي دوراً مركزياً في أغلب القوالب أو الأنظار المسرودة في الطرة<sup>(353)</sup> أسفله. فضلاً عن ذلك أن عدد هذه القوالب يزيد وينقص من كتاب إلى آخر.

القوالب المذكورة يحصل لها التشابك الموصوف في الفقرة السابقة من جراء تقاسمها نسقاً واحداً من المبادئ المقيدة لصنف واحد من القواعد النحوية؛ أي قواعد التركيب. اشتراك القوالب المتعددة في التمثيل تحتوى واحد يلزم عنه أن تتواطأ القوالب وأن يُشكل كل منها نسقاً من المبادئ فرعياً، وأن يتولى بمحتواه تقييد ضرب من قواعد التركيب. ومثل هذا النموذج يركز على التركيب دون غيره من القوالب؛ كالقالب النصفي والقالب التشقيفي ونحوهما. وكل قالب يتولى بمبادئه تقييد قواعد تركيبية محددة، كما سيتضح من خلال تناولنا ولو لبعض من تلك القوالب فيما يأتي من المباحث.

### 1.2.3.7 نظرية س.

كلمة النظرية في هذا الاستعمال ونحوه؛ (النظرية المحورية، والنظرية العاملة، ونظرية الأحوال، ونظرية الربط، ونظرية الحواجز، ونظرية المراقبة)، لا تتجاوز معنى الفكرة المؤسسة لما ينبغي القيام به في باب بعينه. ولبعد استعمالها هنا عن النظرية بمعناها العلومي في مثل نظرية النحو التوليدي،

(352) للتعرف على دور الرياسة: c.commande في مختلف القوالب انظر شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 73 (353) عدد القوالب أو الأنظار متفاوت في أعمال شومسكي. في نظرية العمل والربط سرد منها ستاً في أكثر من موضع، وهي: قالب الحواجز؛ theorie des bornes والقالب : theorie du gouvernement والقالب المحوري؛ Θ theoric. وقالب الربط؛ theorie du liage. وقالب الأحوال theorie du cas وقالب المراقبة؛ theorie du contrôle. انظر ص 24 و 236 من الكتاب المذكور. وفي غيره يبدأ سرد هذه القوالب بذكر نظرية س؛ theorie x-barre في المقدمة. انظر مثلاً النحو الجديد، ص 82، وبعض مفاهيم ونتائج نظرية العمل والربط، ص 6

some concepts and consequences of the theory of government and binding.

ونظرية النحو الوظيفي، فإن المفهوم من نظرية س ونحوها من الأنظار قريب من معنى القالب باعتباره نسقاً فرعياً من المبادئ المقيدة لقواعد متجانسة .

أصول القالب سين سطر أرساها شومسكي في مقاله « ملاحظات حول التسمية »<sup>(354)</sup>، حيث شرع في تعديل قواعد المكون المقولي، وخاصة قواعد إدماج المقولات المعجمية، كمقولة الاسم (س) ومقولة الفعل (ف) ومقولة الصفة (ص) ومقولة الحرف (ح). هذه المقولات أصبح التمثيل لها في هذا القالب بواسطة المتغير س .

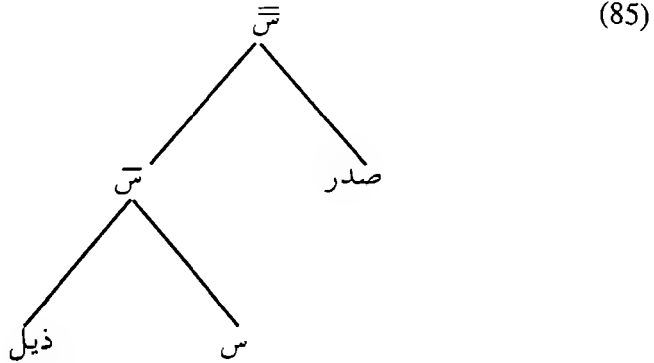
توخى شومسكي من وراء وضع نظرية سين سطر إيجاد نسق قاعدي يُحوّل للنحو الكلي أن يُصور بوزاسم بنيوية، وأن يوفر الانتظام البنيوي لمختلف المقولات الكبرى. كما تكشف عن ذلك قاعدة س الأساس المعبر عنها بالصيغة (84) التالية .

(84) (أ) س — < ... س ...

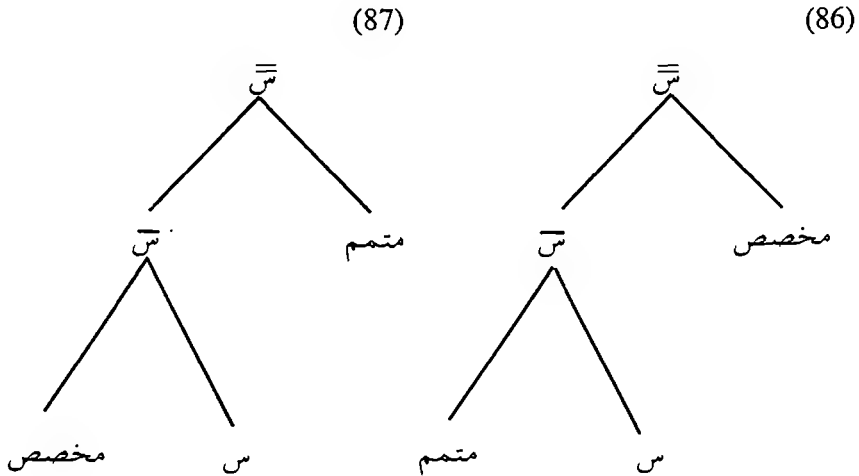
(ب) س — < ... س ...

صياغة القاعدة (84) تُصور سُلُمِيَّة ذات مستويات ثلاثة. مستوى السلمية س المشمول بالمستوى س المتفرع بدوره عن المستوى س. والمتغير س في الفرع (ب) من القاعدة (84) قابل لأن يُعوّض بإحدى المقولات المعجمية؛ الاسم (س) أو الفعل (ف) أو الصفة (ص) أو الحرف (ح). وباستلام س لقيمتة يكون المتغير س، في الفرع (أ) من القاعدة (84)، قد تلقى أحد المركبات؛ المركب الاسمي (مس) أو المركب الفعلي (مف) أو المركب الوصفي (مص) أو المركب الحرفي (مح) .

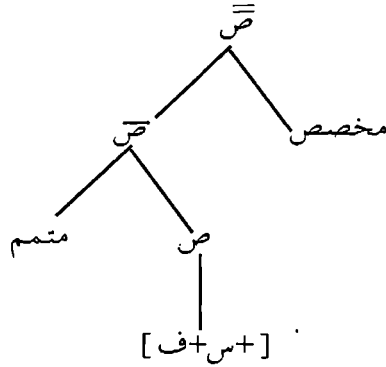
المتغير س مجال يمثل أقصى إسقاط بالنسبة إلى الرأس س المذيل بقسيمه الذي تتفرع إليه المقولة س. كما توضح ذلك الشجرة (85) الموالية .



واللغات البشرية ، بالنظر ما تجعله في الصدر أو الذيل متغايرة إلا أنها لا تخرج عن نمطين؛ لغات تجعل في الصدر نسقاً من المخصصات للمقولة س، وتجعل في الذيل نسقاً من المتتمات للمقولة س . ولغات أخرى تعكس ما سبق . كما توضح المقارنة بين التشجيرين (86) و (87) الموالين .



ويستمر تحليل سائر المركبات بالطريقة ذاتها ، حيث يتحول المركب الوصفي ( مص ) إلى قس الذي يشمل مخصصاً فضلاً عن قس المفكك إلى متمم و ( ص ) الذي يعلو مقولة معجمية متميزة بالخصائص [ +س +ف ] . وهو ما يعبر عنه بالتشجير الموالي .



وعملاً بمنطق هذه المنهجية في التحليل يكون المركب الحرفي (مح) المحوّل إلى حَّ مؤلفاً من مخصص ممكن ومن حَّ الذي يضم متماً بالإضافة إلى ح الذي يعلو مقولة معجمية تتميز بالخصائص [ -س-ف ] .

وإذا وقفنا عند هذا الطور من عرض نظرية صَّ، ولم نلتفت إلى ما لحقها من التوسيع لتشمل مقولات غير معجمية <sup>(355)</sup>، فسيظهر جلياً أن أساس هذا القالب يتشكل من المقولات المعجمية، وأن مجاله منحصر في قواعد المكون المقولي . واستناداً للطابع الاصطلاحي المميز للتوجه الكلي في البحث اللساني فإن قالب سين سطر يضيفي على المقولات سَ، فَ، صَ، بنية عميقة واحدة . لأن «الصفات تكاد تقبل كل البنيات المتممة التي تكون للأفعال والأسماء» <sup>(356)</sup>... علماً أن للتراكيب الفعلية في السطح مظهراً مغايراً لصور التراكيب الاسمية والوصفية <sup>(357)</sup>. ولبيان مدى ترابط القوالب التي اصطنعها شومسكي لتكوين تراكيب تراها يتحدث عن مقولات نظرية صَّ برواسم القالبين العاملي والإعرابي، كما يتضح من المبحث الموالي .

chomsky , barriers

(355) انظر شومسكي ، حواجز، ص 87 .

(356) يستعمل شومسكي في نظرية سَ الاسم والتراكيب الاسمية وهو يريد ما يعرف في نحو العربية بالمصدر ، والإضافة اللفظية كما في مثل (قُطِفَ الفواكه) ، و (تُتْرَاحِب) ، و (تطأُزل الفطريس) .

(357) شومسكي ، نظرية العمل والربط ، ص 91، 92 .

## 2.2.3.7 نظرية العمل .

ما تحدثت عنه نظرية *س* برواسمها الخاصة بها ؛ من قبيل رأس المركب ومخصص الرأس ومتممه سيتحول في القالب العاملي إلى علاقة بنيوية تقوم بين عامل يجلب بشروط عوارض وبين قابل يتلقى تلك العوارض. وقبل الشروع في تقديم محتوى القالب العاملي قد يحسن البدء بتسجيل ملحوظة تعن للقارئ المتبع لأي من هذه الأنظار في أعمال شومسكي . وهي أن أغلب هذه القوالب تنقلص إلى مستوى المفهوم المتواجد في قوالب أخرى. وبذلك يصرح شومسكي نفسه في أكثر من موضع. منها قوله: « مفهوم العمل يضطلع، داخل النسق كله، بدور مركزي موحد . إذ على أساس العلاقة العملية يتم إسناد الأدوار المحورية والأحوال الإعرابية » (358) . ومثل هذه العبارة تدعم ما سبق أن قلناه في مسألة اصطناع القوالب الجزئية الكثيرة داخل قالب طبيعي واحد .

أما ترابط هذه الأنظار أو القوالب الجزئية فإن له أكثر من مظهر، إذ تلتف جميعاً حول فص التركيب . يكفي في هذا المبحث استحضار تصور شومسكي للعاملية لنجدها قائمة على علاقة بنيوية تتحقق بين رأس المركب ومتمماته المتعلقة به وهكذا يتحول القالب *س* إلى أساس للعاملية المؤسسة بدورها لقالب الإعراب والقالب المحوري ونحوهما . والذي يعنينا الآن عدم إغفال ربط محتوى العاملية بنتائج القالب *س* . ولنرصد هذا الترابط القالبي خلال تقديم محتويات القوالب ومجالات عملها .

تجوهر العمل مرهون بتوافر شروط . فلا قوام لهذا المفهوم إذا انتفى بعضها . تلك الشروط حصرها شومسكي في ثلاثة أضرب (359) وهي :

(358) شومسكي ، النحو الجديد ، ص 83 ، انظر أيضاً المبحث المخصص لمفهوم العمل في 276 من كتابه نظرية العمل والربط .

(359) انظر شومسكي ، نظرية العمل والربط ، ص 278 .

(أ) شرط يتعلق باختيار فئة المقولات العاملة .

(أأ) شرط يرتبط بتعيين الحدود القابلة .

(أأأ) شرط بنيوي يخص علاقة العمل ذاتها .

وقد سها شومسكي فغفل عن ذكر شرط رابع في مستوى الشروط الثلاثة المسرودة . بل لا يستقيم نسق تلك الشروط بغير شرط الأثر الذي نبه عليه نحاة العربية قديماً<sup>(360)</sup> . والذي يمكن صوغه كما يلي .

(أ٧) شرط يخص ضرب الأثر الذي يخلفه عامل بعينه ويستلمه قابل دون غيره قد لا يختلف لغويان في جعل الشروط المسرودة أساساً تقوم عليه العاملة، لكن عند التطبيق تقل حظوظ الاتفاق، خصوصاً إذا دخل الاختيار في تعيين العامل، كما ينص عليه الشرط الأول . ويزداد الوضع تعقيداً حين يكون اختيار العامل مؤطراً باختيار نحو مركبي؛ (الشرط الثالث) بدل غيره المولفي الممكن . وبإدخال اعتبارات أخرى، عند اختيار العامل، تخص قوالب الربط والحواجز وإسناد العوارض فإن العامل، في النحو التوليدي، سيعتص على التحديد، فلم تسلم الصيغ المصورة لهذا المفهوم من المراجعة المتكررة<sup>(361)</sup> . منشأ هذا الخلل يمكن حصره في: (1) سريان فرضية في تصور شومسكي للعاملية تفيد أن المقولات العاملة دامج بعضها في بعض. (2) استعمالات خاصة لمفاهيم لا تقبل التعديلات الدلالية التي يدخلها شومسكي على معانيها . الصيغ المعبرة عن مفهوم العامل تركز على مفاهيم فرعية رئيسية، كاحتواء مقولة لغيرها والإشراف المباشر لمقولة على أخرى . ومع مركزية الاحتواء والإشراف في تشكيل عاملية شومسكي فإنه لم يتردد في التنبيه إلى أنه ليس من الضروري التقيد بالمعنى الحرفي لكلا المصطلحين<sup>(362)</sup> .

(360) راجع السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 76 .

(361) للتأكد من المثبت أعلاه يكفي أن يراجع القارئ المبحث الخاص بالعمل في شومسكي ، نظرية العمل

والربط، ص 276 .

(362) انظر الطرئين 11 و 33 تبعاً في ص 377 و 380 من نظرية العمل والربط لشومسكي .

عما ذكرنا في الفقرة السابقة، وهو قليل من كثير تتولد ظاهرة الإرجاء المتسلسل وانتشارها في أعمال شومسكي. ولذلك قلما تظهر منه بنتيجة غير مؤلدة لمشاكل جديدة، بل لا نطمح حتى في الاطمئنان إلى استعمال أكثر نتائجه في إقامة قاعدة أو وصف بنية.

من مظاهر الإرجاء المتسلسل أن تجد شومسكي يخص مفهوم العامل بمبحث يختمه بمثل قوله: «هنالك في مبحث قادم سأفحص تعديلات أخرى ممكنة لمفهوم العامل... ونتبنى حالياً تصوراً للعامل متميزاً بخاصية نعم ما ناقشنا من التغيرات المختلفة». وعند حلول المبحث الموعود مثقلاً بإفتراسات أخرى لا يتردد في إنهاؤه بما يفيد قوله: «كان هدفي محصوراً في ذكر عدد من الإمكانيات التي كان بالإمكان فحصها من قبل» (363).

بجانب ما ذكرنا من عوائق إقامة عاملية واضحة الأساس والمحتوى هناك خصائص ثابتة تنبثق من الشرط (أأ) الذي يخص العلاقة العاملية ذاتها. والشرط البنيوي المذكور يناسب اللغات التركيبية الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة دون غيرها. وعليه فإن شرط العلاقة العاملية ليس شيئاً آخر غير علاقة الجوار القائمة بين مواقع وظيفية تنعكس في الانتظام البنيوي لمختلف المقولات الكبرى.

الشرط البنيوي المشخص بعلاقة الجوار يمكن التعبير عنه برواسم نظرية س وعندئذ سيتبين العامل من القابل كما ينص عليه الشرطان (أ) و(أأ) المذكوران سابقاً. فنعدّ الرأس المعجمي عاملاً في متمماته داخل المركب الذي تكون فيه تلك المقولة المعجمية رأساً. إذن، العوامل مقولات في مصاف الصفر إذ تكون لها الصيغة س داخل نسق القالب س، حيث (س = [س + ف]). هذه العوامل تصدق على المقولات المعجمية؛ كالاسم (س) والفعل (ف) والحرف (ح) والصفة (ص)، وعلى ما يحلق بها مما فيه خصائصها كالمقولات النحوية مثل



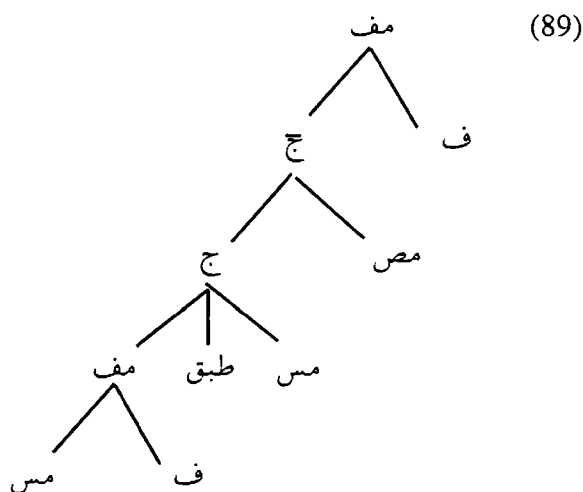
الصرفة إذا كانت طبق الموافق للضمير ضم وبالتالي لمقولة الاسم (س) (364) ولن نتعرض هنا للمشاكل المرتبطة بما يرأس طبق وفيما يعمل . وتحليل التراكيب (88) الآتية نوضح بالأثلة المقولة الرأس العاملة في متمماتها ، والإسقاط الأقصى المنتصب حاجزاً .

(88) (أ) صُعدَ إلى الجبل؛ [مف ف [مح ح مس]] .

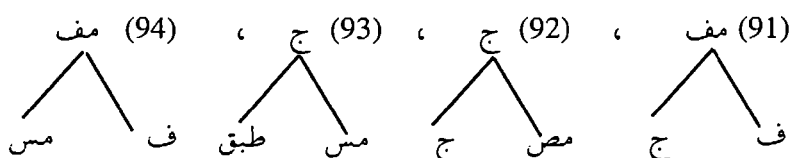
(أأ) أُعطي خالد الكتاب؛ [مف ف مس (مس)]

(أأأ) تأكد أن الغيث يجلب الخير؛ [مف ف [جَ مص] ج مس صرف مف]] .

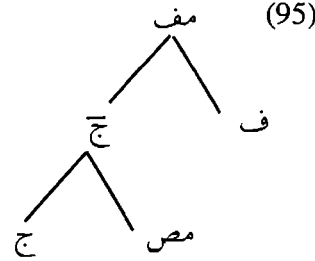
في مثل التركيب (أ) يكون الفعل (صعد) عاملاً في المركب الحرفي (إلى الجبل) لا في المركب الاسمي (الجبل)؛ لأنه معمول بالحرف (إلى) . وبذلك يشكل المركب الحرفي أقصى إسقاط، إذ يحجز الفعل ويمنعه من العمل في المركب الاسمي (الجبل) . وبخلافه الفعل (أعطي) في مثل التركيب (أأ) . إذ يشكل رأساً عاملاً في متمميه . باعتبار المركب الاسمي (خالد) لا يمنعه من العمل فيما بعده . لأنه ليس حاجزاً ولا أقصى إسقاط . وفي مثل التركيب (أأأ) لا يعمل الفعل (تأكد) في أي من المركبات الاسمية الواردة فيه لانتصاب حواجز تمنعه . منها المصدر (أن) رأس ج ، فالصرفة طبق العاملة في المركب الاسمي (الغيث) . وللزيادة في التوضيح نحول الأقواس المعبرة عن التركيب (أأأ) إلى عبارة شجرية .



التعبير الشجري يكشف أولاً عن كون العامل يعمل في مقولة تقاسمه نفس العجرة. والعوامل التي تقاسم متتماتها نفس العجرة في (89) هي: ف [ج ... في (91) ، ومص [ج ... في (92) ، و [مس] طبق في (93) وف [مس] في (94) .



والملاحظ أن اتجاه العامل في (91, 92, 94) من اليمين نحو اليسار، وهو بعكس ذلك في (93) حيث يعمل طبق في مس. والأمر الثاني هو أن كل عامل يعمل في مقولة من مستواه ، فلا يعمل في مقولة تعلوه أو تسفله. إذن، كل عجرة فهي حاجز يمنع قسيمها من العمل فيما تفرعت إليه. وعليه ستكون العجرة ج في (95) حاجزاً يمنع قسيمها ف من العمل في صد، ج فرعي ج .



وهكذا تعتبر العجرة (ج) في (95) أقصى إسقاط؛ وهو حاجز للعمل على الإطلاق. ومثل ج ما تفرع مقولياً من الإسقاطات الأقاصي التالية: (مس، مص، مع، مف)، ولعل ما أوردناه إلى الآن حول نظرية العمل كاف لبيان أن من أهم مهام هذا القالب انتقاء المقولات العاملة بالجعل، وتحديد موقعها في بنية علاقة العمل، وتقييدها بالحوازر أو الإسقاطات الأقاصي إرضاء لمبدأ الجوار. وإذا قارنا ما أسندناه هنا إلى شومسكي بما أوردناه، في المبحث (4.5.3، ج1) وفي غيره حول العوامل تأتي استخلاص نتائج نذكر منها .

1) عواملنا عبارة عن علاقات دلالية وتركيبية وتداولية ووسائط لغوية<sup>(365)</sup>. إلى جانب هذه العوامل العلاقات والوسائط توجد نواسخ العمل؛ وهي مقولات معجمية خاصة. وسائر المتبقي من المقولات المعجمية فلا يعتبر في العمل إلا من حيث هو طرف في العلاقة العاملة. أما عوامل شومسكي فقد حصرها في المقولات المعجمية والنحوية، بشرط أن توجد رأساً يشكل مع متمماته مركباً. والعامل بهذا المعنى قسم منه متضمن في ضرب ناسخ العمل في مقترحنا .

(365) عد إلى المبحث 4.5.3 ج 1 من هذا العمل، وإلى الأوراعي، تنظيم النحو العربي، ضمن العدد 4 من مجلة التاريخ العربي، ص 201-227.

(2) العامل العلاقة والناسخ المقولة يجمعها، بالنسبة إلى النمط التوليقي من اللغات، مبدأ التجانس المقابل لمبدأ الجوار في عاملية شومسكي . بمقتضى هذا المبدأ الأخير تعمل مقولة في رؤوسها الذي يجاورها ويكوّن معها مركباً . ولا يُقبل منها إهمال المجاور وتخطيه من أجل العمل في غيره البعيد . وكل هذا يسمح به مبدأ امتزان المتجانس . يدل على ذلك كون النواسخ؛ (كان، ليس، كأن، إن)، قد نسخت إعراب الرفع إذ جلبت، بذاك التوالي، فتحة للمركبات؛ (هلاً، مانعه، نجماً، شخصاً) في الجمل التالية .

(96) (أ) كان البدرُ هلالاً .

(ب) ليس عطاء اليوم مانعه الغد .

(ج) كأن في الماء نجماً .

(د) إن وراء النافذة شخصاً .

الجمل (96) إذا نظر إليها من عاملية شومسكي يجب أن تكون لاحنة . لأن النواسخ الواردة في صدورهما قد تخطت ما يليها<sup>(366)</sup> وأصبحت تعمل عن بعد في مركبات لا تجاورها . وتستقيم هذه الجمل بافتراض أن لها بنية عميقة يتولد فيها الناسخ رأساً للمركب المنسوخ إعرابه ، ويكون هذا الافتراض إرضاءً للنظرية لا غير .

(3) لو قرن شومسكي كل العوامل بما تخلفه من الآثار في القوابل لصار بوسعه إغناء نظرية العمل بتضمينها قالبى إسناد الأحوال والأدوار . وعملاً بالشرط (١٧) المذكور سابقاً ضمن الشروط المكونة لمفهوم العاملية تأتى لنا فيما

(366) اثبتنا للناسخ في موضع آخر الخصائص التالية : إنه مقولة معجمية لا تدخل لتركيب الإسناد وإنما تلحق الجملة فتتسخ إعراب أحد مكوناتها . لذا فإن الناسخ لا يعمل مباشرة إلا في مركب واحد . أما المركب الآخر فيبقى محتفظاً بإعرابه الأصلي . للمزيد من التفصيل انظر محمد الأوراني ، إعراب الناسخ الحرفي ، ضمن مجلة كلية الآداب ، عدد 19 ، ص 31 - 65 .

تقدم من المباحث؛ (4.5.3)، إناطة الأحوال التركيبية؛ من رفع ونصب بالعلاقات التركيبية كالإسناد والإفضال. كما علقنا الوظيفتين النحويتين؛ الفاعلية والمفعولية بالعلاقين الدلالتين السببية والعلية. وبذلك تمكنا من الاستغناء عن إضافة أي مفهوم يزيد من تعقيد النموذج. إذن من شأن ربط العارض المعين بالعامل المخصوص أن يبسط النحو ويخففه من كثرة القوالب المصطنعة.

### 3.2.3.7 نظرية الأحوال<sup>(367)</sup> ونظرية الأدوار.

الخصائص الفارقة بين هذين القالبين لا ترقى إلى درجة الخصائص الجامعة بينهما. إذ كلاهما يقوم على مبدأ يكاد يكون واحداً فيهما<sup>(368)</sup>، ويضطلع بهما إسناد العوارض. ويختلفان من جهة إسناد الأول للأحوال والثاني للأدوار. وبما أن لغة الانطلاق لدى شومسكي من النمط التركيبي فلا شيء يحمله على التفكير في إقامة قالب إعرابي يتولى إسناد العلامات الحسية المعربة عن المجرد من الأحوال والأدوار. وسوف نركز خلال تقديمنا لهذين القالبين على مواطن التقائهما مع استجلاء ما يخص كل واحد.

لنظريتي الأحوال والأدوار أساس واحد ترتكزان عليه. إلا أن هذا الأساس يكون له في القالب الأول اسم مصفأة الحالة؛ وهو مبدأ يقضي بحالة لكل مركب اسمي ذي محتوى نصتي، كما يكون له في القالب الثاني اسم عيار الأدوار؛ وهذا مبدأ أيضاً، مفاده كون الموضوع الواحد لا يحتمل غير دور محوري واحد، ولا يُسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد.

(367) نظرية الأحوال أنسب للمفهوم مما يستعمل له شومسكي *case theory*. لأن هذه غير نظرية الإعراب، خلافاً لما توهمه الدكتور عبد القادر القاسي، البناء الموازي، ص 26. فالحالة عارض مجرد، والإعراب علامة عليه. وهما كالرفع، بوصفه حالة يتولى إسنادها قالب الأحوال، والضمّة بوصفها علامة حسية يسندها قالب الإعراب إلى عنصر استلم حالة الرفع. وبين دينكم القالبين فرق لا يجوز الخلط بينهما.

(368) صرح شومسكي بوحدة المبدأين إذ قال ما يفيد: يمكن تقليص مصفأة الحالة إلى عيار الأدوار. انظر التركيب الجديد ص 82. أو بعض مفاهيم ونتائج نظرية العمل والربط، ص 6.

اتحاد هذين القالبين، من حيث الأساس المتشكل في مصفاة الحالة وعتار الدور، سبوح مهمهما المحددة في إسناد العوارض، ويجبرهما على الاشتغال في إطار نظرية العمل المعروضة في البحث السابق. وعليه فإن كلا القالبين يشترك في إضفاء عارض خاص به على مقوله قابلة لأن تصطبغ بما خلَّع عليها القالب الذي باشرها. وهما إذن، يتعاونان على تلوين مقولات بخصائص محورية وحالية، ويهيئان معاً شخصية متميزة لكل مقولة تقبل العوارض، كالأحوال المجردة والأدوار المحورية .

ولا يكون بمقدور قالبى الأحوال والأدوار أن يباشرا مهام إعداد شخصية فارقة لكل مقولة قابلة بغير استرفاد العون من نظرية العمل ، أو انتظامهما كلياً داخلها كما أسلفنا . وإذا حصل تأتى لهما استثمار العلاقة العاملة المحددة بنويأ في نظرية العمل واستعمالها لانتقاء ما يصلح من العوامل لكلا القالبين . وإذا تركنا الحديث عن أوجه ائتلاف قالبى الأحوال والأدوار، وسعينا إلى الكشف عن خصائصهما الفارقة فإن المطاف سينتهي بنا إلى إمكان إرجاع تمايزهما إلى الجهتين التاليتين .

1) من جهة نوع العوارض التى يتكفل كل قالب بإسنادها . قالب الأحوال وكُل بإعداد حالة نعتها شومسكى بكونها مجردة . وإذا فهمنا من المنجد ما لا يقتن بكبان ما علمنا أن الحالة لا تحيل على خاصية بنوية ، ومن ثمة ليس لها أى دور في الوصف البنوي، ولا تسهم بأي شيء في بلورة الدور المحوري المحد جزئياً بوظائف نحوية ناتجة عن علاقات نحوية<sup>(369)</sup> . اجتماع هذه الدلائل يشير إلى اصطناع قالب الأحوال لإيجاد مفهوم تعلق به رواسم رائجة بين اللسانين، ولكن بعد أن أفرغها شومسكى من محتوياتها السابقة، فصارت في نحوه أسماء لا طائل تحتها . نخلص إلى ضرورة إلغاء قالب الأحوال؛ لأنه يثقل

(369) انظر شومسكى ، نظرية العمل والربط ، ص 81 ، وص 290 حيث يصرح بعدم الربط المباشر بين الأدوار والأحوال .

النحو، ويعقد الوصف من جراء ما سيتلقاه مركبٌ اسمي من وظيفة نحوية كالسوج، وحالة كالنومية، ودور محوري كالمنفذ<sup>(370)</sup>. أما قالب الأدوار فيتولى إسناد أدوار محورية؛ تحيل على خصائص دلالية يمكن تحديدها، فكان لها دور مهم في الوصف الدلالي. لكن كل ذلك لا يخوّل لها أن تنفرد بقالب. لأن إسناد الدور المحوري لا يحتاج لأكثر من علاقة عاملية.

(2) من جهة عوامل الأحوال والأدوار وقوابلها. سبق في البحث (5.5.3 ج 1) أن ربطنا الأحوال الثلاثة؛ النومية، والبوجية، والبونية بعواملها الثلاثة المسرودة تبعاً؛ المطابقة (طبق)، والفعل المتعدي (فع)، وحرف الإضافة (حض). أما قابل هذه الأحوال فهو كل عنصر ينتمي إلى مقولة الاسم بشرط أن يكون له محتوى نصتي. والظاهر أن افتعال حالة مجردة كالنومية سيقود لا محالة إلى اختلاق أي عامل، كأمانة المطابقة فتكون النتيجة قالباً مصطنعاً. والأدوار المحورية، (كالمنفذ، والمتقبل، والهدف، ونحو ذلك مما يزيد في القائمة أو ينقص منها تبعاً لفهوم اللسانيين)، يحتاج القالب المكلف بإنشائها إلى العلاقة العاملة المتحولة للمناسبة إلى علاقة محورية. وتقوم تلك العلاقة بين قوابل الأدوار؛ وهي طائفة من العناصر المعجمية المتميزة بكونها محيلة وبحلولها في موقع محوري، يخصصها شومسكي باسم الموضوعات<sup>(371)</sup>، وبين عوامل تلك الأدوار. وقد لاحظنا فيما سبق أن شومسكي لا يتردد في إناطة دور المنفذ بعاملين؛ أحدهما المركب الفعلي، والآخر أداة خاصة تظهر في تراكيب بعينها كالفاسف. أما دور المتقبل فعامله الفعل رأس المركب الفعلي. ولسنا في حاجة إلى إعادة أن إسناد الأدوار المحورية عملية تجزأ بالعاملية عن قالب خاص، وأن في ذلك تبسيطاً للنحو وتخفيفاً للوصف.

(370) ما ذكر أعلاه تعريب لفظي وترجمة كما يلي : سوج : sujet . نومية : nominatif . منفذ : Agent . وللمزيد من التفصيل انظر البحث (5.5.3 ج 1) من هذا العمل

(371) للتوسع في مثبت أعلاه انظر ما أوردناه في الجزء الأول من هذا العمل وما أحيل عليه هناك .

نخلص مما أوردناه في شأن القوالب الأربعة إلى أن للقبالية في نحو شومسكي تصوراً خاصاً ، إذ يكاد القالب يلتقي بالمفهوم من القاعدة الضابطة لما يجب عمله بالنسبة إلى باب بعينه من أبواب التركيب . وبإلقاء نظرة سريعة على ما بقي من مجموع تلك القوالب التي يزيد عددها أو ينقص يتأكد ما لوحظ من انحصار كل قالب في تناوله لمسألة بعينها قد لا تتعدى تركيب الإنجليزية ونحوها من لغات نمطها التي تشاركها نفس الخاصية .

#### 4.2.3.7 نظرية الربط .

تتفق اللغات البشرية كلها في حرصها الشديد على توفير كافة الوسائل اللازمة لرفع الإبهام المتولد عن وجود طائفة خاصة من العناصر المعجمية والنحوية ، لا يتحدد معنى الواحد منها إذا لم يوصل بعنصر معجمي من الطائفة الأخرى المتميزة بتمكن كل واحد فيها من معناه . وعن طريق الرابط يتسرب معنى المتمكن إلى الملتبس فيرتفع إبهامه .

البحث في كيفية وصل عنصر مبهم بآخر متمكن ، ليصير الأول مثل الثاني حمل شومسكي على وضع قالب خاص بهذه المهمة سماه نظرية الربط . وأول ما يجب أن تهتم به هذه النظرية هو مسألة تمييز مختلف المقولات التي يمكن ، بوجه من الوجوه ، أن تخضع لشروط الربط ، فانتهدت إلى ثلاث مقولات مقترنة بأحكامها التالية (372) .

(372) المقولات المذكورة أعلاه يسوقها شومسكي حيث يتحدث عن نظرية الربط . كما في ص 319 من كتاب نظرية العمل و الربط . وفي النحو الجديد ، ص 174 ، سيقص النظرية إلى المبدأين (أ) ، (ب) بإلغاء المبدأ (ج) . وقد استعملنا العوائد ، في مقابل anaphores ، المتفرعة إلى عائد معجمي (each other) وعائد غير معجمي ؛ وهو الطيف trace الذي يخلفه تحريك مركب اسمي . وجعلنا راسمة الاسماء المستقلة بالإحالة مقابل R expression التي تضم أسماء الأعلام (خالد) والأشياء (جيل) والمعاني (عدل) ، وبهذه المقولة يلحق المتغيرات les variables التي تضم الاسوار ، وأسماء الاستفهام . أما مقولة المضمر pronominal فتضم الضمير البارز ، والمستتر PRO ، وعلامات المطابقة ، والأطراف غير الموسومة بالحالة



(أ) العوائد تكون مربوطة داخل مقولتها العاملة .

(ب) المضممرات تكون حرة في مقولتها العاملة .

(ج) الأسماء المستقلة بالإحالة تكون حرة .

وبما أن عرض ما بأيدي اللغويين لا يفيد في تطوير معرفتنا اللغوية والنحوية رأينا أن نستعيض منه ببيان خصوصية هذه النظرية، وعدم مطابقتها لغير الإنجليزية ونحوها من لغات نمطها .

إذا افترضنا أن كل اللغات البشرية تحتوي على عناصر مبهمة ؛ من قبيل الطائفة (أ) التي سماها شومسكي (العوائد)، فإن أول ما يجب أن يُسأل هو ماهي الوسائل البنيوية الممكنة لربط العائد بالسابق. يليه مباشرة في أي اللغات تحققت تلك الإمكانيات الربطية .

عند مقارنة الجمل (97) بما قد يرادفها من جمل الفرنسية أو الإنجليزية في الطرة (373) أسفله يلاحظ أن ربط العائد المعجمي (بعض - ض بعض) يخضع في العربية لشرط مغاير تماماً للشرط الذي يحكم ربط العائد في اللغة الإنجليزية، وهو في الفرنسية مغاير أيضاً .

(97) (أ) هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهم بعضاً .

(ب) هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهن بعضاً .

يستخلص من سلامة الجمل (97) و (04) أن اللغات البشرية تتوفر على ثلاثة إمكانيات لربط العوائد. وهي الربط الذكري، والربط الإعرابي، والربط التركيبي . وهذه الوسائل متفاوتة من حيث الإتاحة، لذلك قد تجمع لغة بين

(373) المقارنة بين التراكيب (04، أ، ب، ج) تكشف عن توفر الوسيلة الفرنسية على وسيلة إعرابية لربط العائد بالسابق المتغير تبعاً لتغير فعل الجملة الرئيسية . ولانتفاء هذه الوسيلة في الإنجليزية لا تسمح بغير العبارة (ج) وإن تنوعت دلالة فعل الجملة الرئيسية .

(04) (أ) ils ont promis à leurs épouses d'aller les uns chez les autres

(ب) ils ont permis à leurs épouses d'aller les unes chez les autres

(ج) they promised to their wives to visit each other

ربطين أو أكثر. إلا أن هذه الإمكانيات الربطية الثلاثة ليست من صنف الوسائط اللغوية التي يقع عليها الاختيار بدءاً ، وإنما هي نتائج إمكانيات سابقة . كما سيتضح بعد قليل .

(أ) الربط الذكري . تلجأ لغة إلى هذه الوسيلة إذا كان نسقها من الضمائر غنياً ، بحيث لا تجد مشكلاً في ربط عائد معجمي بأي من المركبات الاسمية السابقة ، خاصة إذا كانت متباينة صرفاً . كما في الجملتين (97) ونحوهما (98) .

(98) (أ) يعتقد الرجال أن النساء يقللن من قدرهم .

(ب) يعتقد الرجال أن النساء يقللن من قدرهن .

إذن ، يكفي في الربط الذكري أن يؤتى في الجملة الدامجة بالعائد المعجمي وقد اتصل به ضمير يربطه بأحد المركبات الاسمية السابقة ، بغض النظر عن الجملة التي ينتمي إليها وعن موقعه فيها . كما مضى في جمل المجموعتين (97-98) ، ومن المحتمل أن يتعطل الربط الذكري وفي هذه الحالة تضطر اللغة إلى استعمال وسيلة ربطية أخرى .

(أ) الربط الإعرابي ؛ تستعمله لغات توفرت فيها علامات يكون إلصاقها بأحد المتحولين تعييناً للآخر ، فيحصل الربط عندئذ بالإعراب ، كما في العبارتين (04، أ، ب) في الطرة (374) ، حيث يعرب اختلاف أمانة الجنس المتصلة بالعائد المعجمي في الجملتين الدامجتين عن ارتباطه بسوج الجملة الرئيسية في (98 أ) ، وببوجهها في (98 ب) . إذن ، بتغير الخصائص الدلالية للفعل المائل في الجملة الرئيسية يتغير السابق المعني ، وتبعاً لذلك تتغير العلامة الإعرابية التي يجب إلصاقها بالعائد في الجملة الدامجة . ومن أمثلة الربط الإعرابي نسوق من العربية الجملتين (99) الآتيتين .

(99) (أ) خالدٌ لا يعرف أستاذهُ قدره .

(ب) خالدٌ لا يعرف أستاذهُ قدره .

تبعاً لسيبويه<sup>(374)</sup> يكون المركب الاسمي (خالد) في هاتين الجملتين قد تلقى إعراب ما ارتبط به من المركبات الاسمية المذكورة بعده. فانتصب (خالداً) في (99 أ) بسبب انتصاب (قدره). ودل اتحاد إعرابهما على ترابطهما. وارتفع (خالد) في (99 ب) بسبب ارتفاع (أستاذه)، فقطعت نسبته بالعائد (قدره)، وصار أجنبياً عنه كمثل (زيد) في الجملة (خالد لا يعرف أستاذ زيدا). وفي هذه الحالة لا يجوز النصب في (خالداً) لنسبته إلى المرفوع (أستاذه) وانتفاء نسبته إلى المنصوب (زيداً).

(fif) الربط التركيبي؛ تستعمله لغات لا تتوفر على وسيلتي الربط السابقتين؛ كالأنجليزية بدليل أن تركيب هذه اللغة يسمح بالجملة (04. ج) ولا يولد مثلها التي يرتبط فيها العائد بسابق محدد سلفاً. وبتعبير آخر حيث يولد تركيب العربية الجملتين (97)، وكذلك تركيب الفرنسية بصحة الجملتين (04، أ، ب)، لا يسمح تركيب الأنجليزية بغير الجملة (04. ج). وتصير العربية كالأنجليزية حين يتعطل الربط الذكري أو الإعرابي. كما في مثل (100).

(100) (أ) هم وعدوا أبناءهم بزيارة بعضهم بعضاً.

(ب) يحسب الصغار الكبار يقللون من قدرهم.

العائد (بعضهم بعضاً)، و(من قدرهم) في تينكم العبارتين يحتمل الارتباط بأحد المركبين الاسميين المرفوع أو المنصوب في الجملتين الرئيسيتين؛ (هم وعدوا أبناءهم)، و(يحسب الصغار الكبار)، وإزالة هذه العتمة سعى النحو الكلي إلى تحديد مجال العائد، معتمداً الصياغة الصورية لمفهوم الربط (101 ب) المؤسس بدوره على مفهوم الرياسة المقولية (101 أ). كما يظهر فيما يلي.

(101) (أ) الرياسة :

(374) انظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 52 وما بعدها.

العجرة (س) تتحكم مقولياً في العجرة (ص) إذا لم تكن إحداها مشرفة على الأخرى وإذا اشتركتا في أن تُشرف عليهما أولُ عجرة تتفرع إليهما .  
(ب) الربط :

تكون المقولة (س) مرتبطة بالمقولة (ص) إذا :  
(أ) كانت (س) و (ص) متكاشفتين<sup>(375)</sup> .  
(أأ) كانت (ص) تتحكم مقولياً في (س) .

الأحكام المصوغة صياغة صورية في الرياسة (101أ) وفي الربط (101ب) تقضي بوجود مجالين؛ كلاهما لا يشرف على الآخر شجرياً . إلى أحد هذين المجالين تنتمي إحدى المقولتين (س،ص) وإلى الآخر تنتمي الأخرى . ارتباط تينكم المقولتين (س،ص) يحصل باشتراكهما في نفس الكشاف ، وباستمداد المقولة س لخصائصها الإحالية من المقولة (ص) .

إلا أن هذه القوانين، وتصويباتها الكثيرة في أعمال شومسكي التي تعرض في أغلبها لنظرية الربط، لا تفيد حتى الآن في تحديد السابق المعني بالعائد في نحو الجملة (100ب) المعادة في (102) مع الاحتمالين، كما توضح مكاشفة المترابطين .

(102) (أ) [ يحسب الصغار الكبار [ يقللون [ من قدرهم]] ] .  
و ي ي

(ب) يحسب الصغار الكبار [ يقللون [ من قدرهم]] ] .  
و ي و

(375) المكاشفة مستعمل في مقابل coindescation الدال على حمل المتحاولين لنفس الأمانة الكاشفة عن ترابطهما، وإحالة أحدهما (العائد) على المعنى الذي يحيل عليه الآخر (السابق)، وقد يكون لاحقاً . انظر تقديم روفري لكتاب شومسكي، النحو الجديد، ص 17 . وشومسكي، نظرية العمل والربط، ص 109 .

نخلص مما سبق إلى أن نظرية الربط الموضوعية أصلاً للربط التركيبي بين العوائد والسوابق لم تقدم، في صورها الحالية، حلاً لظاهرة الالتباس المحوري<sup>(376)</sup> الناتج أيضاً عن انتفاء الربطين الضميري والإعرابي في حالة إحجام الفعل عن الانتقاء. أي انتقاء الفعل، بما له من الخصائص الدلالية، لأحد المركبات الاسمية وجعله سابقاً يرتبط به عائداً.

فعل الجملة الرئيسية قد يتولى رفع الالتباس المحوري عن طريق انتقاء سابق بعينه دون غيره ليرتبط به عائداً في الجملة الدامجة. كما يتضح من الجملتين الموالتين (103).

(أ) يخطط الآباء للأبناء [بمشاورة بعضهم بعضاً]  
و ي و

(ب) يسمح الآباء للأبناء [بزيارة بعضهم بعضاً]  
و ي ي

بانتقاء من الفعل (يخطط) في العبارة (أ) يرتبط العائد (بعضهم بعضاً) بالسابق (الآباء) كما دلت المكاشفة، ولا يجوز فيه غير ذلك. وبخلافه الفعل (يسمح) في العبارة (ب) الذي يربط العائد بالسابق (الأبناء) ولا يجوز غير ذلك.

من الأنماط اللغوية ما يعرف ما أسماه شومسكي بالعوائد؛ كانت معجمية أو غير معجمية. من هذا القبيل العربية التي لا يوجد ضمن مداخل معجمها عنصر يضطر تركيباً ودلالياً إلى الارتباط بغيره ويرفض في آن واحد أن يتصل به ضمير يعود به إلى السابق. ولا يوجد ضمن قواعد تركيبها التوليقي لقاعدة حرك الألف المسؤولة عن نقل مركب اسمي يخلف في موضعه طيفاً تعتبره نظرية الربط العائد غير المعجمي.

(376) انظر هذا المفهوم في المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج1، ص126

استناداً إلى المثبت في الفقرة السابقة ، وبما أن اللغة تحتاج إلى قالب يصف فصاً منها ، يلزم أن تكون العربية ومثلها من اللغات في غنى عن نظرية الربط من حيث شرطها (أ) الخاص بمقولة العائد . وعند فحص سائر القوالب في إطار السؤال المركزي ؛ أتفتقر كل اللغات البشرية افتقاراً الأنجليزية إلى القوالب التي وضعها شومسكي لوصف هذه اللغة ، سيكون الانتهاء في الغالب الأعم إلى نفس المستنتج من فحص ما تقدم من القوالب . وما أوردناه حتى الآن كاف لبيان أن تصور شومسكي للقالبية يغلب عليه التوجه الاصطلاحي ، وهو الطابع المميز لمنهجه في البحث اللساني عامة .

## خلاصة .

قبل أن نترك مسألة الفصوص اللغوية والقوالب اللسانية ينبغي استحضار جملة من الخلاصات التي تشكل صلب هذا الفصل، وتكون إضاءة للفصل الموالي . وهي بحسب الأولوية متدرجة كما يلي .

(1) . النسق اللغوي قابل لأن يتجزأ فصلاً لا قطعاً إلى أنساق فرعية . بالفصل الإجرائي، وليس بالقطع الاصطلاحي ، يتحول كل نسق فرعي إلى فص لغوي، ويصير عدد الفصوص في كل لغة واحداً . من خصائص الفص، في أي لغة ، الاستقلال بموضوعه، والارتباط من الطرفين بالذي يليه، وكونه يمثل مستوى لغوياً معيناً أو ينتمي إليه . ولا يتخلف أبداً عن الإسهام في صياغة البنية القولية (2) . كون الوسائط تشكل أحد المبادئ الأربعة المقومة للبنية اللغوية يترتب عنه أن تتغير الفصوص اللغوية؛ محتوياتها لا عددها، من نمط لغوي إلى آخر . بوسيطي الجذر أو الجذع حصلنا على معجم من نمطين شقيقين ومسيك، وهما من حيث تجانس قضاياهما المعجمية وانتماؤهما إلى مستوى من اللغة معين باسم المعجم فصٌّ واحد لكن ليس له بسبب دينكم الوسيطين نفس المحتوى في كل نمط لغوي . وتغير محتويات الفصوص يسبب في توليد تراكيب لغوية متغيرة البنية . عن المثبت في الفقرتين الأولى والثانية تلزم الأحكام التالية .

(3) . تفصيل اللغة يوفر للنظرية اللسانية إمكانية البناء القلبي للنماذج النحوية، ويصير النحر متشعباً إلى قوالب تشعب اللغة إلى فصوصها، ويتحول كل قالب في النحو إلى نموذج فرعي يتم بناؤه بالقياس إلى فص لغوي، بحيث يصير القالب نموذجاً مشابهاً للفص بنيةً ووظيفة .

(4). إنشاء نحو قالبي نمطي يستوجب ربط قوالب النحو بفصوص اللغة وبوسائطها . لأنه بدون الربط بالفصوص لا يتعين أبداً عدد القوالب . كما أنه لا طريق إلى تحديد المحتوى الحقيقي لكل قالب إذا لم يُقرن بالوسيط اللغوي . بمثل هذه الروابط يصبح مفهوم القالبية مقيداً بشروط منهجية، فيتخلص حينئذ من النزعة الاصطلاحية التي ترخص بوضع أي عدد من القوالب ، وبأي محتوى كان ، بالنسبة إلى أي نمط لغوي . إذن، إخضاع القالبية لشروط ضرورة منهجية تجنّبنا اصطناع قالب بكامله من أجل وصف جزئية بعينها ولا يتجاوزها إلى غيرها . أو اختلاق قالب لا دخل له في إنتاج العبارة اللغوية . أو تضمين قالب أحكاماً وقواعد لا تخص فصاً من اللغة الموصوفة .

(5). عملاً بعلاقة التوازي المقامة بين البنيتين الكلامية والقولية؛ (1.6.3 ج 1)، وبناء على أن القالب النصفي يتكفل بإنتاج البنية القولية الموازية لبنية كلامية يسهم في انتاجها قوالب متعددة؛ تشكل مستويات مرحلية متلاحقة كالمعجم فالتشقيف فالتركيب تبعاً لكل ذلك يلزم أن يتشعب فرع النصت من القالب النصفي إلى نصت معجمي؛ وهو قويلب محتواه قواعد التمثيل للمداخل المعجمية، وإلى نصت تشقيفي؛ وهو قويلب يسمى صرفاً، محتواه القواعد المتحركة في ما يجري من التغييرات على بنية القول، وإلى نصت تركيبية؛ وهو أيضاً قويلب له محتوى متميز بقواعد التمثيل التام للبنية القولية . وهكذا يكون القالب النصفي مسائراً لباقي القوالب ، ومساهماً مع كل منها في تكوين العبارة اللغوية . إنتاج البنية الكلامية تتولاه قوالب مخصوصة؛ من معجم، وتشقيف، وتركيب . وبموازاة ذلك يتولى القالب النصفي، وقد تفرع إلى نطق فنصت متشعب إلى متوالية من القويلبات، إنتاج البنية القولية . إذن، لا بد من إقامة القالبية على علاقة التوازي ليتضح سهم كل قالب في إنتاج العبارة اللغوية معنىً ومبنىً .



(6). التداول أحد مكونات النحو ، له محتوى مجرد كالمعجم المحض . وكلاهما يفتقر إلى التشخص في صورة صوتية ليكون لهما وجود حسي . لكنهما يفترقان من حيث المحتوى . فالمعجم عبارة عن مفردات ؛ ( وهي معاني الحقائق الثابتة أو الممكنة ) ( نظ 1.1.4 ج 1 ) ، مرتبطة بعالم الأشياء . بينما التداول يتكون محتواه من اقتضاءات أفعال اللغة أو أقسام الكلام ، ومن علاقات المتخاطبين بالقياس إلى الخطاب الدائر بينهما . وبذلك المحتوى انتمى التداول إلى عالم الخطاب . كون فرع التصريف من القالب التشقيفي يتعلق بالمعجم ؛ ( 2.3.7 ج 1 ) تعلقه بالتداول ؛ ( 2.5.4.5 ج 2 ) ، يفرض وضع هذين المكونين في نفس المستوى من بنية النحو .



## الفصل الثامن

### بنية النحو العاملي

#### تقديم .

النحو العاملي ، باعتبار ما يصدق عليه في هذا العمل ، لا يرتبط بأي من النماذج النحوية التي سبق اقتراحها لوصف اللغة . فهو من حيث البنية ، وبمقتضى التصور المراسي للنموذج يجب أن يكون مطابقاً لواقع اللغات البشرية ، عاكساً لمجموع المبادئ والوسائط المقومة لأنماطها .

اشترك اللغات في نفس المبادئ؛ (مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي، ومبدأ وضعي، ومبدأ قولي)<sup>(376)</sup>، يفرض على النحو، بموجب المطابقة الضرورية بينه وبين موضوعه، أن يكون متشكل البنية من قوالب موسومة بوسائط لغوية . بمعنى لو أخذنا من المبدأ الدلالي فرع المفردات البحتة لوجدناه، بوسيطي الجذر أو الجذع، معجمين . معجم شقيق تنقاسمه لغات جذرية كالعربية، ومعجم مسيك تشترك فيه لغات جذعية كالإنجليزية . وليس للنحو أن يأخذ إلى بنيته أحد المعجمين وإلا تحول فيه إلى قالب معجمي كلي ، وصار النحو بذلك

(376) . مبادئ النشأة الأربعة المسرودة أعلاه داخلية بالتساوي في إقامة أي لغة بشرية . وقد سبقت البرهنة النظرية على ذلك في الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 116 - 130 . كما أثبتناه مراسياً في الكثير من مباحث هذا العمل . انظر مثلاً ( 2.5.3 ج 1 ) و ( 1.5.4.5 ج 2 ) .

مخالفاً لمبدأ ضرورة المحافظة على النمطية اللغوية . وما قيل في المعجم ينسحب على النصغ فصاً وقالباً ، وكذلك التشقيف والتركيب .

مبدأ ضرورة المحافظة على النمطية اللغوية مانعٌ من إقامة نحو بقوالب غير موسومة نمطياً من جراء الوسائط اللغوية . كما أن مبدأ المراسية المميز للسانيات النسبية لا يسمح بإهمال الوسائط اللغوية في أي مستوى من مستويات بناء النحو . وإلا نشأ نموذج بقوالب نمطية معممة إلى درجة الكلية، حتى إذا تناقضت توقعاته مع النتائج المثبتة مراسياً من دراسة النمط اللغوي المقابل كان المخرج في وضع برمترات يُعلق بها ما يُلاحظ من تغاير في اللغات الأخرى أو في لغات الآخرين .

المثبت أعلاه يطرح مشكل الخطة الواجب اتباعها من أجل بناء النحو . وينحل المشكل بإيجاد الجواب المناسب لسؤال من قبيل : أيُجمع بين الأنحاء النمطية في بناء واحد أم ينبغي الفصل بينها عن طريق بناء نحو خاص بكل نمط لغوي، مع العلم بوجود أساس مشترك متمثل في المبدئين الدلالي والتداولي، إضافة إلى تقاسم الأنحاء لنفس القوالب؛ وإن كانت محتويات هذه الأخيرة متغايرة تبعاً لتغاير الفصوص اللغوية من نمط لغوي إلى آخر .

يظهر من صيغة السؤال المذكور أن هناك إمكانيتين لإنشاء نحو يستجيب لمبدأ ضرورة المحافظة على النمطية اللغوية . إلا أن إمكانية الفصل التام بين الأنحاء النمطية اصطناعية لسببين متلازمين . أولهما هو استناد تلك الأنحاء المراد فصلها إلى قاعدة كلية؛ (= مبدأ دلالي ومبدأ تداولي )، وثانيهما اللازم عن السابق هو وجود رواسم كلية في اللُغمة النحوية . بمعنى مهما بلغت درجة الاختلاف بين الأنحاء النمطية فإن هذه الأخيرة مجبرة على أن تشترك في الكثير من المصطلحات المستعملة في وصف اللغات البشرية، وفي تفسير ذاك الوصف .

أما الإمكانية الأوضح والأقرب إلى واقع اللغات فتتمثل في إقامة نحويين مستقلين، لكنهما غير متوازيين بسبب التقائهما في قاعدة تتكوّن من المبدأين الدلالي والتداولي؛ (بد + بد) . ولولا الوسائط اللغوية الفاصلة بين ذينكم المبدأين وبين سائر القوالب النحوية المختلفة لاختلاف الوسائط لما وُجد أيُّ مبرر لإعادة ذكر نفس البنية النحوية مرة أخرى .

أحد النحويين تقوم بين قوالبه وبين (بد + بد) الوسائط اللغوية التالية : وسيط الجذر ووسيط التصريف ووسيط العلامة المحمولة، فيكون مبنياً، فضلاً عن القالب النصفي المتفرع إلى قويلبات مصاحبة، من قالب المعجم الشقيق المتفرع إلى معجم واقع ومعجم متوقع، ومن قالب التشقيف المتكون من اشتقاق اطرادي وصرف جذري<sup>(377)</sup>، ومن قالب تركيب المتفرع إلى التأليف والإعراب والترتيب<sup>(378)</sup> .

بينما النحو الآخر تقوم بين قوالبه وبين (بد + بد) نقيض ما سبق من الوسائط . كوسيط الجذع ووسيط الترصيص ووسيط الرتبة المحفوظة . ويلزم أن يكون مبنياً ، فضلاً عن قالب النصغ المتفرع إلى قويلبات مصاحبة، من قالب المعجم المسيك المتكوّن من معجم واقع ومعجم شبه ارتجالي<sup>(379)</sup>، ومن قالب التشقيف المؤلف من اشتقاق شبه ارتجالي وصرف جذعي، ومن قالب التركيب المتكون من التأليف والترتيب .

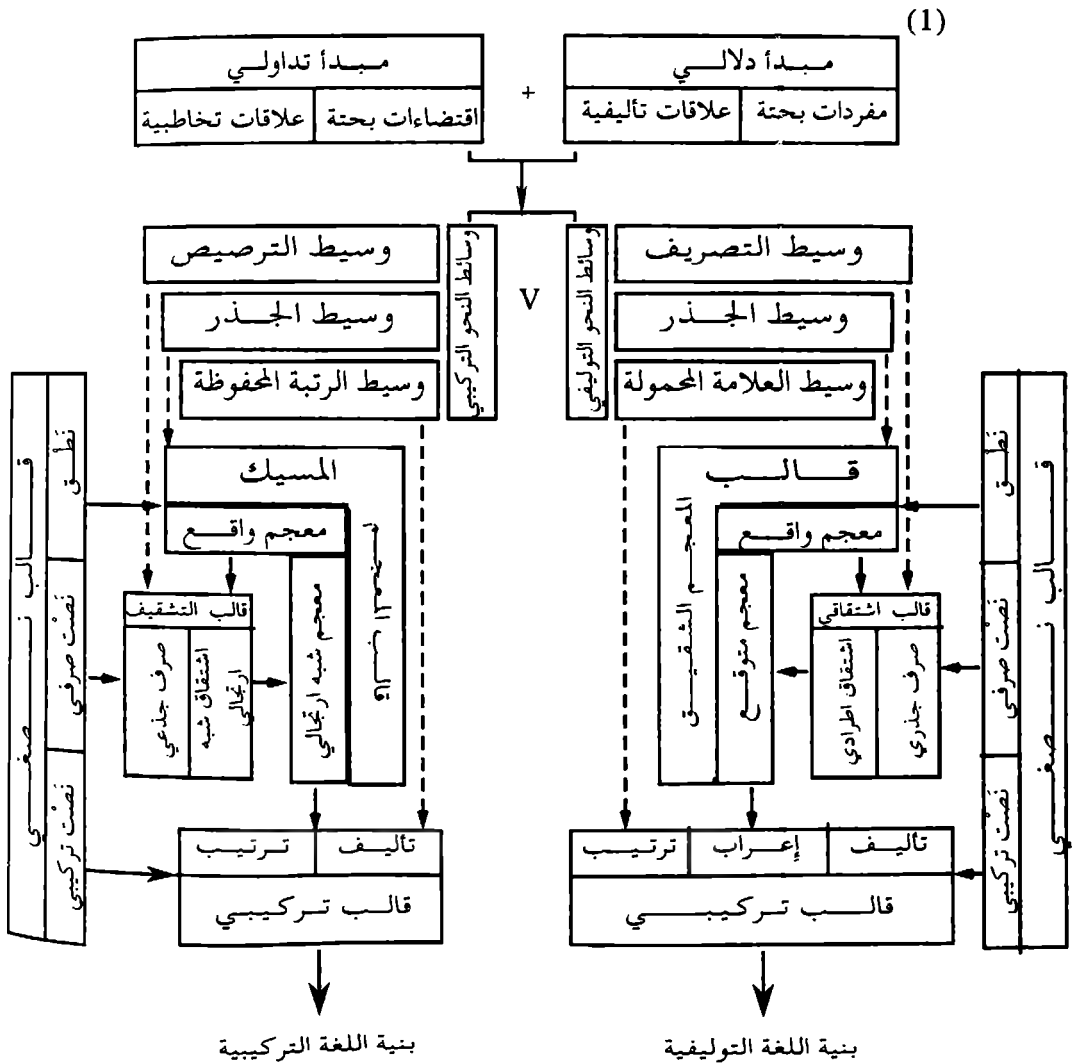
وعند إمعان النظر في هذه الإمكانية لبناء أنحاء نمطية سنجد في نهاية المطاف نحواً واحداً بثوابت؛ (= مبدأ دلالي ومبدأ تداولي وقوالب نحوية)، ومتغيرات؛ (وسائط لغوية، ومحتويات القوالب وأبنية قولية) . وسينتج عن ذلك بالضرورة صنفان من الرواسم المكونة للغمة؛ رواسم ثابتة كلية، ورواسم متغيرة

(377) انظر الطابع النمطي للقالب التشقيفي في البحث (2.3.2.7) .

(378) راجع القالب النحوي أو التركيبي في البحث (4.2.7) .

(379) انظر ص 654 - 660 ، من هذا العمل .

نمطية وخاصة. إذن، تقابل الوسائط اللغوية يظهر في تقابل محتويات نفس القوالب، وفي تقابل رواسم من اللغة الواصفة لتغاير الأبنية القولية المتولدة. كما سيتضح من المبيان (1).



إذا انكشف بهذا المبيان المقصود من بنية النحو تعين الانتقال إلى مسألة العاملية التي يتصف بها، في قولنا «بنية النحو العاملي»، من أجل تحديد المفهوم منها. وهي بعبارات شارحة تفيد اطراد العلاقة بين الخاصية اللغوية الملحوظة وبين الشيء الذي يسبب في توليد تلك الخاصية. إنها نسق منظّم للسيرورات البنائية الشاخصة في عبارات اللغات وفي أبنية أقوالها. إذن، كل خاصية بنوية يلزمها الاطراد، وكل خاصية مطردة يلزمها عامل ثابت تُناط به، ويُفسّر وقوعها الذي لا يخضع للصدفة.

عاملية هذا النحو لا تكتفي بتفسير ما للعبارة اللغوية من خصائص بنيوية، وإنما تتجاوز هذا المستوى إلى تحديد المحتوى النمطي للقالب النحوي المسؤول عن إنتاج بنية قولية مخصوصة. وفي هذه الحالة سيتحوّل كل وسيط لغوي إلى عامل يبرر، بالدرجة الأولى، لم كان لقالب بعينه ذاك المحتوى وليس غيره المحتمل، وباتساق وسائط متجانسة<sup>(380)</sup> تتعلل نمطية نحو ما.

ظهر من المثبت في الفقرتين أعلاه أن العوامل بالقسمة الأولى ضربان: (1) عوامل وسيطية متميزة بكونها تسبب في توليد أنحاء نمطية. (2) عوامل بنائية من شأنها أن تسبب، داخل نحو نمطي معين، في توليد خصائص بنيوية للعبارة اللغوية. وقد سبق أن وضحنا، كما يكشف عنه المبيان (1) أيضاً، أن الوسائط تباشر فصوص اللغة فتخلف بها تغيّراً يترتب عنه تباين في البنية القولية. بل تختلف الأبنية القولية من جراء تباين محتويات القوالب النحوية الناتج عن تباين الوسائط اللغوية.

وبما أن المبدأ الوسائطي العامل للبنية النحوية يؤسسه تقابلٌ ثنائي بين وسيط معين وضده ترجح افتراض ألا يتفرع النحو العاملي بدءاً إلى أكثر من

(380) مسألة تجانس الوسائط اللغوية كشفنا عنها مراراً في ثانيا هذا العمل. يكفي الآن التذكير بخاصية التقطع المناطة بوسيط الجذر والمائلة في اللواصق الفاصلة التي تزداد في حشو القولة؛ (نظ: 1.2.2.4 ج 1)، وبوسيط التصريف المائلة في العلامة المفكوكة؛ (5.6.3 ج 1)، وبوسيط العلامة المحمولة المائلة في التحليل بين مكونات الجملة؛ (نظ: 3.5.3 ج 1). وللمزيد من التفصيل انظر البحث (6.2.4 ج 1).

نمطين:1) نحو توليفي مبني بوسائطه المخصوصة، كوسيط الجذر وما يجانسه، فكانت له قوالب متميزة، كالمعجم الشقيق وما يلائمه، وبذلك طابق اللغات التوليفية، وكان الأورد لوصف هذا النمط من اللغات. و2) نحو مركبي مبني بما يقابل الوسائط السابقة، كوسيط الجذع وما يناسبه، فكانت له قوالب مخصصة. كقالب المعجم المسبك وما يوافقه. وبينتته تلك طابق اللغات التركيبية، وكان الأنسب من غيره لوصف هذا النمط اللغوي.

كون الفصل بين الأنواع في الوضعيات غير صارم صرامته في الطبيعيات يحمل على توقع تراكم القوالب النحوية فتنشأ لغات تأخذ بطرف من النمطين التوليفي والتركيب. وقد سبق أن بينا<sup>(381)</sup> كيف تبني لغات تركيبية، كالإيطالية ومثلها الإسبانية، نحواً باستعمال وسيط التصريف، وإهمال مقابله وسيط الترصيص المتناسب ووسيطي الجذع والرتبة المحفوظة، وبذلك صار لهذه الطائفة من اللغات بنية قاعدية ذات رتبة حرة جزئياً؛ إذ يمكن للفعل والفاعل أن يتعاقبا بشروط على موقع واحد.

وبما أن نحو اللغات متعلق بالوضع الاختياري؛ كما هو حال الوسائط اللغوية العاملة للبنية النحوية، فمن غير المستبعد أن تقرر لغات حالة غير مناسبة لقيم الوسيط المتبنى. خذ مثلاً على ذلك اللغة الفارسية من النمط التوليفي<sup>(382)</sup>. باختيارها لوسيط العلامة المحمولة تلزمها بنية قاعدية ذات رتبة حرة. لكنها قررت أن تخصص الموقع الأخير لمقولة الفعل على أن يليه من قبل المفعول أو الفاعل تبعاً للعامل التداولي. وبمثل هذا القرار تتكوّن، داخل النمط التوليفي، طائفة من اللغات تمتاز ببنية قاعدية ذات رتبة قارة نسبياً. وهكذا تكون اللغة الفارسية قد جمع نحوها بين النمطين التوليفي والتركيب مع تغليب الأول. كما جمع نحو الإيطالية بينهما مع تغليب النمط الثاني.

(381) راجع الصفات: 230-232 و262-264.

(382) راجع المباحث المتفرعة عن المبحث (5.3 في ج 1) الخاص بترتيب الكلم.



إضافة إلى ما ذكر من تداخل الأنماط في بعض اللغات قد نجد لغة خالصة لنمطها غير مشوبة بشيء من خصائص ندها تضطر أحياناً إلى التصرف بما يناسب سلوك لغة خالصة للنمط المقابل . لتحريـر العبارة بالمثال الموضح نجد العربية، من اللغات التوليفية، تمنع تقديم المفعول على الفاعل إذا انتفت علامات الإعراب الفارقة بين العوارض . كما في مثل ( ليلى دعت بشرى )، كما تمنع تقديم الفعل على الفاعل إذا اتصل بهذا الأخير ناسخ حرفي، كما في نحو ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾. وصار للعربية بالنسبة إلى هاتين الحالتين ونحوهما سلوك لغة تركيبية . وقد ينعكس الوضع، بحيث يصير للإنجليزية أو الفرنسية، من النمط التركيبي، سلوك لغة توليفية، كما هو الحال في تحويل التبئير الذي يحصل بنقل أحد المركبات الاسمية من داخل الجملة إلى موقع خارجها . وهو ما تظهره الجملتان في الطرة (383) أسفله ومثل ذلك من العربية قولنا : ( صحف اليوم كلُّها أحسبني قرأتها البارحة ) .

المثبت في الفقرة الأخيرة غير شاهد على تراكم الأنحاء . لأن تقارض الأنماط اللغوية للسلوك الخاص بكل منها ، إذا حصل تحت ضغط بعض الظروف الخاصة وكان مقيداً بالمزيد من الشروط الإضافية، فإنه يؤكد كون اللغة تخلص لنمطها . لكنها قد تتوهم أنها من نمط ندها لكي تخرج من مضايق نسقها إن استنفد في حالات خاصة ما يتيح من إمكانات التعبير .

ونخلص في الأخير إلى أن الدراسة اللسانية المقارنة بين اللغات البشرية لا يجوز فيها الوقوف عند مستوى تحليل العبارة . لأن اللساني في مثل هذه الوضعية يلاحظ خصائص بنيوية متغيرة ، لكنه لا يستطيع تفسير ملحوظاته بردها إلى عواملها . وفي هذه الحالة يتهى لصا- ب النحو الكلي أن الاختلاف

(383) من أمثلة تحويل التبئير نذكر من الفرنسية والإيطالية الجملتين (01) الموليتين :

Les regles mineurs de déplacement sont telles qu'Emonds(1975) les décrit . (1) (01)

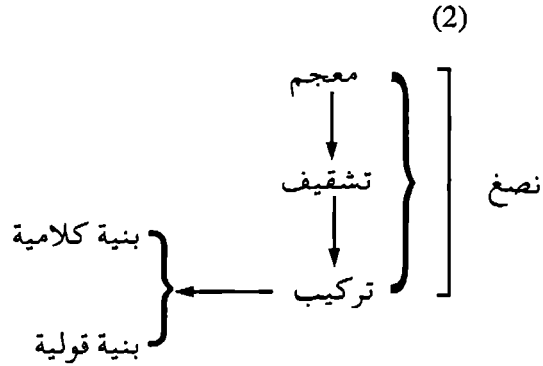
(ب) di libri credo che Li leggerò domani

اللغوي حاصل في السطح ليس إلا . ولا يتجاوزه ما دام العمق كليات من الخصائص الصورية التي تحدد مختلف القواعد التي تسمح بها نظرية النحو الكلي . منها الإصرار على الاعتقاد في كلية قاعدة « حرك الألف » وإن قام الدليل على وجود لغات ذات بنية قاعدية مؤلفة غير مرتبة . ولصون تلك الكليات النحوية من النقض ، بسبب تصاعد وتيرة التغيرات اللغوي ، يلجأ ذو النزعة الاصطلاحية في بناء النظرية اللسانية إلى وضع برمترات يُحصّن بها النظرية غير القابلة للنقض ، ويُعلّق بها ما يسميه « التغيرات السطحية » .

وفي إطار نظرية للسانيات النسبية فإن المقارنة تبتدئ من مستوى أعلى لتنتهي إلى بنية الجملة ومكوناتها . فيقارن أولاً بين الأنحاء باعتبارها أجهزة لتوليد عبارات اللغات ، ويكون ذلك بأن يقابل بين قوالبها ، وتُناط الخصائص الملحوظة في كل منها بالوسائط اللغوية التي عملتها ، دون إغفال أن هذه الوسائط أوليات تمثل إمكانات بسيطة متقابلة . وفي هذا المستوى من المقارنة يمكن التنبؤ بما سيحدث في مستوى العبارة ، ويكون الانحدار إليها للثبوت من صحة ما كان متوقّعا .

### 1.8. نحو اللغات التوليفية والتركيبية .

سيقع التركيز في هذا المبحث على القالب التركيبي لسببين ؛ أولهما كون التركيب يستجمع نتائج ما قبله من قوالب النحو . وثانيهما كونه يباشر إنتاج العبارات اللغوية في كلا النمطين المذكورين . وغايتنا تنحصر في الكشف أولاً عما في التركيب من الخصائص المشتركة بين الأنماط اللغوية والمنعكسة في مظاهرها الوحدة بين عباراتها . وفي السعي ثانياً إلى تعليق الخصائص المميزة لنمط لغوي أو للغة داخل نمطها بالمتغيرات من العناصر القالبية في النحو المجمل من جديد مع إنتاجه في المبيان (2) الموالي .



ولا بأس من التذكير بضرورة ربط المجل في الصيغة (2) بالمفصل في المبيان (1). وعندئذ سينكشف مجدداً أن ليس للقلب النصفي سوى مساهمة سائر القوالب النحوية، بإمداد كل واحد بما يحتاجه من مادة صوتية أو صيغة وبنية قولية. وأن التشقيف، رغم تغاير محتواه في كلا النمطين، فهو واقع في حشو المعجم، فاصلٌ بين مفرداته الأصول وبين فروعها. وأن ليس للمعجم، ولا للتركيب، نفس المحتوى في كلا النمطين. وأن من تغاير هذا الأخير ما يتعلق باختلاف في الأول، فيكون له ولغيره المتعلق باختلاف الوسائط مثولٌ في البنيتين القولية والكلامية.

إذا صح ما اثبتنا من مطابقة التركيب لبنية العبارة المتولدة عنه وجب أن ينتهي تحليل أحدهما إلى نتائج ما انتهى إليه تحليل الآخر. فلا يجوز إذن أن يتغاير محتوى التركيب وتتحد بنية العبارة، والعكس صحيح. بخاصية التطابق المضمونة بأصل ولادة المثل يمكن أن يُلَمَس في التركيب من معالجة العبارة ما يُلَمَس في هذه الأخيرة من تناول التركيب.

## 2.8. مقولات معجمية وبنية مكونية .

على الرغم من تباين محتوى المعجم من نمط لغوي إلى آخر فإن مادته أو مفرداته تكون منتظمة في مقولات معجمية؛ تكاد تكون واحدة في كل اللغات. بفضل هذه المقولات تتكون للتركيب، مهما اختلف، بنية مكونية واحدة. المقولات المعجمية الموحدة بين اللغات أصلها المفردات البحتة المنتمية إلى المبدأ الدلالي. كما في البيان (1). وقد سبق أن اتخذنا عناصر محددة<sup>(384)</sup>؛ كالجسم [ج]، والزمن [ز]، والحدث [ح]، وما يقوم بينهما من علاقة وجعلناها أساساً لبناء المقولات المعجمية<sup>(385)</sup> الماثلة في المسرد (3) الموالي :

(3)

- (أ) الاسم المحض؛ س = [ج - ز] المتفرع إلى [ج - ز] و [ج + ز]  
 (أأ) الفعل التام ؛ ف = [ج + ح + ز] .  
 (أأأ) الصفة ؛ ص = [ج + ح] .  
 (أأأأ) الأداة ؛ أد = [ج - ح - ز] .  
 (أأأأأ) الاسم الناقص؛ س.ص = [- [ج +] - ز] .  
 (أأأأأأ) الفعل الناقص؛ فص = [- ح + ز] .

المقولات المعجمية الستة قابلة للتصنيف إلى مقولات أصول تضم الاسم المحض؛ والفعل التام<sup>(386)</sup>. وإلى مقولات فروع تنتج عن المقولتين السابقتين بإحدى العمليتين:

(384) انظر ص 279-296 في ج 1 من هذا العمل .

(385) للتوسع في المسرد من المقولات انظر المبحث (2.1.4 ص 204) الخاص بالتصنيف العلاقي للمفردات البحتة

(386) سبق لشمسكي أن استند إلى مقولتي الجوهر (+ س) substantive والمحمول (+ ف) لبناء صيغة صورية

[+ س + ف] منتجة للاحتمالات الأربعة التالية : الاسم ؛ س = [+ س - ف] ، والفعل ؛ ف = [- س +

ف] والصفة ؛ ص = [+ س + ف] ، والأداة ؛ أد = [- س - ف] . للمزيد من التفصيل انظر نظرية العمل

والربط، ص 91 . والبرنامج الأدني، ص 34 Minimalist program فضلاً عن المقولات النظرية المسرودة

فقد تكون له مراسيا ؛ (في كتابه قضايا الدلالة، ص 122) مقولة الرابطة رأس التركيب الحملي (ف) .

(1) التوشيح المتمثل في أخذ الخاصية [ + ج ] من الاسم المحض والخاصية [ + ح ] من الفعل التام فنتنتج الوشيحة [ + ح + ج ] المميزة لمقولة الصفة . (2) التوهين : وهو إما كلي ، كتوهين مقولة الفعل [ + ح + ز ] توهيناً كلياً ، فيكون الناتج [ - ح - ز ] ، وهي الخاصية المميزة لمقولة الأداة . وإما جزئي ؛ كأن يتوجه التوهين إلى خصيصة في مقولة الفعل ولا ينال الأخرى كما في مثل [ - ح + ز ] التي تشكل خاصية الفعل الناقص . أو أن ينصب التوهين على الخصيصة الموجبة في الفرع [ + ج - ز ] من الاسم المحض ، ويكون الناتج اسماً ناقصاً بخاصيته [ - ( + ج ) - ز ] . بصوغ الصنفين من المقولات في سلمية تساند نحصل على ما يلي .

#### (4) س > ف > ص > أد > ف > ص > س ص .

وإذا لم نكن في حاجة إلى التذكير بما تفيدته سلمية التساند (4) من أن استعمال لغة ما لمقولة لاحقة ( > ... ) يعني توفرها الضروري على المقولة السابقة ( > ... ) والعكس ليس ضرورياً فإن الأهم من ذلك هو أن السابق ( س > ف > ... ) ؛ المتمثل في المقولتين المعجمتين الأصليين ( س ، ف ) ، يسبب للقلب التركيبي ، أيأ كان نمطه ، في توليد « نواة للبنية المكونية » ، نعبر عنها بالصيغة (5) الموالية .

#### (5) ( م ، م ) أو ( م ، م ) .

ذكر هذين الرمزين ( م ، م ) بما يُصطلح عليهما في نحو ما يلقي بنا توأ في النمطية . ولتجنب ذلك إلى حين إحكام العلاقة القائمة بين المقولات المعجمية والبنية المكونية بالنسبة إلى أي نمط لغوي نواصل التحليل باثبات أن المقولة ( ف ) ، من السلمية (4) لا تُعوّض ، من نواة البنية المكونية (5) ، إلا المتغير ( م ) . بينما المقولة ( س ) من تلك السلمية تعوض من هذه النواة المتغير ( م ) ليس إلّا .

بالانتقال إلى المقولات المعجمية الفروع نجد مقولة الصفة (ص)، وهي الوشيجة الناتجة عن ضم خصيصة من (س) إلى أخرى من (ف)، تقبل أن تعوض أياً من المتغيرين (م، م) في النواة (5). وما نتج عن توهين كلي أو جزئي للفعل؛ كالأداة (أد) والفعل الناقص (ف ص) فإنه لا يعوض شيئاً في نواة البنية المكونية (5)، ومن ثمة سيفرض على القلب التركيبي أن يخصص له متغيراً في بنيته المكونية، وليكن (صد)، رغم أن المتغير (صد) لا يكون تعويضه بإحدى المقولتين (أد) و(ف ص) مطرداً. إذ كل متغير واقع خارج نواة البنية المكونية فإن تعويضه غير إجباري، بخلاف الواقع داخلها. وبإضافة المتغير الجديد (صد) المقيد باحتمالي التعويض (+ صد) وعدمه (- صد) تتكون للقلب التركيبي، في أي نمط لغوي، البنية المكونية المعبر عنها بالصيغة (6) الموالية.

$$(6) (\pm \text{صد} (م، م)) .$$

بتعميم مبدأ التوهين على كل مقولة أصل سيتحول فرع [- ج + ز] من مقولة الاسم المحض إلى اسم أنقص متميز بخصائص من قبيل [- ج - (+ ز)]. وهو في هذه الحالة لا يعوض متغيراً في البنية المكونية (6). ويضطر التركيب حينئذ إلى أن يخلق له في بنيته المكونية متغيراً، فليكن (فض)، مقيداً أيضاً باحتمالي التعويض (+ فض) وعدمه (- فض). ويكون الناتج في النهاية البنية المكونية المصوغة في العبارة (7) التالية.

$$(7) (\pm \text{صد} (م، م) (\pm \text{فض})) .$$

بصرف النظر عن كيفيات تحقق عناصر الصيغة (7) في مواقع رتبية معينة بالنسبة إلى هذا النمط اللغوي أو ذاك فإن الثابت هو أن هذه العناصر؛ ( $\pm \text{صد} (م، م) (\pm \text{فض})$ )، تشكل بنية مكونية للجملية في كل اللغات كما تعبر عن ذلك الصيغة التالية.

(8) ج ← ( ± صد (م ، م) ± فض ) .

إذن ، لا تخلو الجملة في أي لغة من النواة (م ، م) بغير الحاشية (صد ، فض) أوبها، وكيفما كان موقع بعضها من البعض . علماً أن متغيرات البنية المكونية الماثلة في الصيغة (8) تفتقر إلى علاقات تؤلف بينها لتكون جملة فإن هذه المسألة سنتركها مؤقتاً إلى حين إحكام الربط بين مقولات السلمية (5) . ومتغيرات الصيغة (8) .

ثبت أن كل متغير في البنية المكونية (8) يمثل منفذاً إلى الجملة خاصاً بمقولة معجمية واحدة أو أكثر، وأن بعض مقولات السلمية (5) ليس له أكثر من منفذ واحد إلى الجملة وبعضها الآخر يدخلها من منفذين على الأقل . فالفعل التام لا يدخل إلا إلى النواة من المنفذ (م) الذي يقبل أن تعوضه مقولة الصفة التي تدخل أيضاً إلى الجملة عن طريقي (م) و (فض)؛ وهما أيضاً مدخلا مقولة الاسم المحض بفرعه الاسم الناقص . أما فرعه الأنقص بالتوهين فطريقه (فض) لا غير، كما كان (صد) المنفذ الخاص بمقولتي الأداة والفعل الناقص . يهمننا بعد هذا الربط بين المقولات المعجمية ومتغيرات البنية المكونية أن نبحث فيما يترتب عنه . لكن مثل هذا العمل يجب أن يكون مسبقاً بتوضيح كل مقولة معجمية في المسرد (3) والسلمية (5) بما ينتمي إليها من الأمثلة، غير أن أمثلة كل مقولة مما يتغير تبعاً للمعاجم النمطية . وما سنقدمه في المسرد (9) يخص المعجم الشقيق دون غيره المسيك .

(9)

(أ) الاسم المحض؛ س = [ ± ج ± ز ] المتفرع إلى [ + ج - ز ]؛ مثل (بحر، سقف، شجر، سنور، رجل ، طائرة ، مغزل ، حاسوب، مهتف ... ) ، وإلى [ - ج + ز ]؛ مثل (دهر، يوم ، ثانية ، مشتى ... ) .

(أ) الفعل التام؛ ف = [ + ح + ز ]؛ مثل (هلك، هرب، قطع، وهب، علم، مكث ... )

(أفأ) الصفة؛ ص = [+ج +ح]؛ مثل (شجاع، كاتب، مضياف، جريح، أطول، كفالة، مقابلة)<sup>(387)</sup>.

(أ٧) الأداة؛ أد = [-ح - ز]؛ مثل (لعل، هل، إلا، سوف، قد، و، إلى، أو...) .

(٧) الاسم الناقص؛ س ص = [-(+ج) - ز]؛ مثل (هذا، هو، الذي، مَنْ...)، والاسم لأنقص [-ج - (+ز)]؛ مثل (الآن، أمام، أين، متى، منذ) .

(٧أ) الفعل الناقص؛ ف ص = [-ح + ز]؛ مثل (كان، كاد...) .  
وإذا اتضحت المقولات المعجمية بخصائصها الذاتية وبمنافذها الخاصة التي تدخل منها إلى الجملة<sup>(388)</sup>، وبأمثلة من المداخل المعجمية التي تشخصها تعين الشروع في الكشف عما يترتب عن ملحوظة أساسية مستخلصة مما سبق، يقال في التعبير عنها:

كل مقولة في السلمية (5) لا يُعوّض مثال لها في المسرد (9) كل متغير في البنية المكونية (8)، وإنما بعض تلك يُعوّض بعض هذه. عن ثبوت هذه الملحوظة يلزم لزوماً منطقياً ما يلي من الفرضيات المراسية .

(أ) . كل مقولة معجمية لا تعوض في البنية المكونية أكثر من متغير فهي مهيأة بطبعها لأن تؤدي في تلك البنية دوراً واحداً لا غير. كون الفعل التام (ف) يعوض في (± صد م، م، م) (± فض) المتغير (م) ليس إلا وجب له دور واحد يمكن حصره في انتقاء علاقة الائتلاف الدلالية وأطرافها. بمقولته الفرعية،

(387) إدخال المصدر (كفالة) ونحوه ضمن الأمثلة المنتمية إلى الصفة دال على توسيع هذه المقولة من حيث أن كل ما ينتمي إليها له نفس المنافذ إلى الجملة . أما من حيث الخصائص الذاتية فالمصدر متميز بالخاصية [+ح - ز] . ولتغليب الحيثية الأولى على الثانية أمكن جعل المصدر ضمن أمثلة المنصوي إلى الصفة التي تشمل صفات الفاعل والمكثر، والمفعول والفعيل، والقاصر، والهيئة .

(388) سبق الدكتور أحمد العلوي أن أثبت قصور التعريف بالخصائص الذاتية في تشكيل المقولات المعجمية فاتخذ العالمية قاعدة لهذه الغاية . للمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول من كتابه علمية اللسانيات العربية Ahmed Alaoui, Epistemologie de la linguistique Arabe



( فعل قاصر، أو لازم، أو متعد، أو متخط ) ينتقي العلاقة ، وبخاصيته الدلالية ينتقي أطرافها .

( ب ) كل مقولة معجمية دخلت إلى البنية المكونية من منفذ خاص بغيرها صار لها عندئذ دور ذلك الغير. عملاً بهذه الفرضية، فإن دخول الصفتين؛ (عجباً ، وقطعاً) في مثل ( عجباً كليب يسب أسداً . وعُدنا المريض قطعاً )، عن طريق المتغير (صد) الخاص بمقولتي الأداة والفعل الناقص، يوجب لهما دور<sup>(389)</sup> ما اختص بتعويض ذاك المتغير من مقولات المعجم . وقد يتحول فعل تام من قبيل ( أخذ المال ) إلى فعل مساعد في مثل ( أخذ يشرح الدرس ) بسبب دخوله إلى البنية المكونية في التركيب الأخير عن طريق ( صد ) . وكذلك حال كل مقوله عوضت متغيراً خاصاً بغيرها .

( ج ) كل مقولة معجمية دخلت بمعمية مقولة أخرى من منفذ خاص بإحدهما فإنهما يكونان معاً مركباً واحداً. وعليه تكون الأدوات ؛ ( سوف ، ال ، من ، في الجملة « سوف يستفيق النائم من الغفلة » ، داخله بمعمية ما اقترنت به إلى البنية المكونية من المنافذ (م، م، فص) . فتكوّن المركب الفعلي ( سوف يستفيق )، والمركب الاسمي ( النائم ) والمركب الحرفي ( من الغفلة ) . بمقتضى هذه الفرضية تكون الصفة، ( حقاً ) في مثل ( أحقاً أن أخطلكم هجاني )، داخله بمعمية الأداة ( أ ) إلى البنية المكونية عن طريق المتغير ( صد ) . فيتكون منهما مركباً واحداً، يمكن تسميته، باعتبار المنفذ، مركباً صدرياً ، وباعتبار الوظيفة فهو مُوجّه .

(389) . بالمتغير ( صد ) مع المقولة المعجمية التي تعوضه في البنية المكونية يمكن ربط دور التخصيص الذي يشمل الموجهات والزمنات . الأولى تعملها أصول تداولية؛ انظر في شأنها البحث ( 3.4.5 ج 1 ) . أما الثانية فتقتضيها أصول دلالية، كالأفعال الناقصة ومثلها الأفعال المساعدة . انظر ص 211 من هذا العمل .

عن المثبت في محتوى الفرضية المراسي (ج) تنشأ «مقولات مركبية». كمقولة المركب الفعلي، والمركب الاسمي والمركب الحرفي والمركب الصدري ونحوها. وأقصى هذه المركبات تعقيداً المركب الجملي؛ (أن يتفوق غيره) الداخِلُ عن طريق (فض) إلى البنية المكونية لمثل العبارة (يكره الحسود أن يتفوق غيره). وعندئذ يكون المركب جملي خاضعاً لحكم الفرضية المراسية (ب). فيكون له دور إحدى المقولات المعجمية التي تشترك في تعويض المتغير (فض).

(د) متغيرات البنية المكونية ( $\bar{\text{صد}}$  م،  $\bar{\text{م}}$  فض) تحتل التحرر الكلي<sup>(390)</sup> أو الجزئي من الترتيب القبلي احتمالاً أن تتقيد به كلياً أو جزئياً<sup>(391)</sup> تبعاً لدرجة خلوص اللغات لأحد النمطين التوليفي أو التركيبي. هذه الفرضية الأخيرة، وإن كانت لازمة عن الوسائط اللغوية، فإن تسجيلها في هذا الموضع يفيد أن لا دخل للموقع ولا اعتبار للرتبة في تسمية المتغير (صد) بالصدر، وفي إطلاق اسم الفضلة على (فض). وكذلك الحال بالنسبة إلى المسند (م) والمسند إليه (م).

(390) سبق لنا في مواضع من هذا العمل أن كشفنا عن المفهوم من التحرر الكلي لمكونات الجملة في النمط التوليفي من اللغات. انظر مثلاً المبحث (1.4.2.7) في ص 443.

(391) من النمط التركيبي لغات تتقيد جزئياً بالترتيب القبلي كما تصوره عبارة الدكتور أحمد المتوكل إذ يقول: «تتماز لواحق الحمل الموسع بقدر كبير من حرية الرتبة، فهي تحتل الرتبة الأخيرة في الجملة كما يمكن أن تنصدر الجملة، أما اللاواحق المركزية فلا يسوغ أن تتقدم على المحمول». للمزيد من التفصيل انظر كتابه آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي.

## 3.8 . البنية الوظيفية .

البنية الوظيفية هي نتيجة ما يجرى من العمليات على البنية المكونية في مستوى التأليف من القالب التركيبي (0.8 < 1). يأتي في المقدمة عملية الشغل الإجباري للمتغيرين؛ المسند (م) والمسند إليه (م) في نواة البنية المكونية (± صد م، م) ± فض، بما يقبل من «الكلم»<sup>(392)</sup>. أن يعوضهما . وقد سبق أن بحثنا في موضع آخر<sup>(393)</sup> كل الاحتمالات التراكيبية للمقولات المعجمية أو الكلم داخل النواة (م، م). وسنكتفي حالياً بما أوردناه هنا ك لنمر إلى بيان عملية الشغل هذه باتباع طريقة التقسيم الحاصر للاحتتمالات المتقابلة. شغل الكلم للمتساندين (م، م) نواة البنية المكونية يكون من أجل إنتاج إما تركيب التقييد، وإما تركيب الإسناد. إذا قصد الأول حصل الشغل بكلمات منتمية إلى مقولة الاسم المحض، بشرط أن تعم إحدى الكلمتين الأخرى، بحيث يتأتى اثتلافهما بعلاقة الانتماء (ع) الدلالية. فتشغل الكلمة الخاصة المسند إليه (م)، والعامّة المسند (م). وعند هذا الحد تكون البنية الوظيفية قد تكونت بالنسبة إلى تركيب التقييد خاصة. لكن تحققها النهائي لا يكون بغير الانتقال من مستوى التأليف هذا في القالب التركيبي إلى المستوى الذي يليه تبعاً لأنماط القوالب التركيبية (0.8 < 1) .

وإذا قصد الاحتمال المقابل المتمثل في تركيب الإسناد فإن أول ما يُشغل في النواة (م، م) هو المسند (م). لأنه بالكلمة التي تعوض (م) تتعين علاقة الائتلاف الدلالية التي تجمعها بما يراكبه. وقد سبق أن بينا أعلاه أن مقولة الفعل لا تعوض من متغيرات البنية المكونية سوى المسند (م)، وأن لهذا الاختصاص

(392) الكلم، في لغة سيبويه الاصطلاحية، أحد جمعيّ الكلمة، وجمعها الثاني كلمات. والكلمة تصدق على التمثيل المقولي والدلالي الخاص بكل مدخل معجمي. إذا أُريد بالكلمة ما بين مفردات المعجم من تغاير دلالي سلم جمعها. وإذا أُريد بها ما بين تلك المفردات من التغاير المقولي كسر جمعها.

(393) انظر محمد الأوراعي، تنظيم النحو العربي، صص 201 .. 227، ضمن مجلة التاريخ العربي، العدد الرابع

دخل في انحصار دور الفعل في انتقاء علاقة الائتلاف الدلالية وأطرافها. وتبين أن مقولة الصفة على وجه الخصوص تشارك الفعل التام في شغل (م). وكان اشتراك تينكم المقولتين في تعويض ذلك المتغير بسبب من الاحتمالين الآتين .

عند تفعيل تركيب الإسناد، بدل تركيب التقييد، لا يخرج الأمر عن أحد الاحتمالين: إما تزمين الإسناد بأحد الأزمنة الثلاثة: (الماضي، والآني، والآتي)، وإما إدامته. والإدامة إما مطلقة وإما مقيدة بأحد الأزمنة الثلاثة السابقة. ولتشعب كلا الاحتمالين نخص كل واحد بمبحث .

### 1.3.8 تزمين الإسناد وتكوين الجملة الفعلية (393 م)

إذا كان تزمين الإسناد مروماً فلا يُعوّض المسند (م) إلا الفعل. لأن من مقوماته أحد الأزمنة الثلاثة التي يدل عليها في المعجم المسيك بلواصق مخصوصة، وفي المعجم الشقيق بالصيغة فقط، أو بها وبأدوات تراكب صيغة المضارع لتخليصه لزمان بعينه .

**ملحوظة:** كل توقيت زائد على التقسيم الثلاثي للزمان إلى الماضي والآني والآتي ناجم عن التفرع الداخلي لأحد هذه الأقسام<sup>(394)</sup> فإنه يحتاج إلى موقّات إضافية. هذه الموقّات إما أن تكون صرفية في صورة لواصق متغايرة تقتزن هي الأخرى بالفعل، وإما أن تكون معجمية. إذا كانت الموقّات الإضافية من الضرب الأخير فإن انتماءها المقولي يحدد طريق نفاذها إلى البنية المكونية. إذا كان الموقّت فعلاً ناقصاً أو مساعداً فإنه يعوض المصدر (صد). بينما المنتمي إلى الاسم المحض فرع [ح + ز]، كالموهّن [ج - ( + ز )]، فإنه يعوض الفضلة (فض). لذينكم الموقّتين نمثل بالجملة (كاد (زيد يموت) البارحة) .

(393م) تقدم في الطرة 187، ج 1 مفهوم المتبنى لكل من الجملة الفعلية والجملة الاسمية .

(394) فيما يخص التقسيم الثلاثي للزمان والتفرع الداخلي لكل قسم راجع ص 295 في ج 1 من هذا العمل .

بمجرد أن يدخل الفعل التام إلى الإسناد لتزمينه يكون قد انتقى، بمقولته الفرعية، علاقة ائتلاف دلالية تنتظمه وما يراكبه. وعند الأخذ بالتفريع الرباعي لمقولة الفعل التام؛ (1.4.3 ج 1)، فإن المسند (م) يعوضه أحد فروع الفعل التالية:

(أ) فعل قاصر (فق)؛ ينتقي بمقولته الفرعية علاقة العلية (س)، وبخاصيته الدلالية الفارقة له عما ينتمي إلى نفس الطائفة ينتقي كلمة مما يعوض المسند إليه (م) كالاسم المحض (س)، ونحوه الاسم الناقص (س ص) والصفة (ص). وعند الائتلاف كما في (فق س) تكون العلاقة الدلالية (س) قد عملت في معوض المسند إليه وظيفة المفعول النحوية. كما تكشف الصيغة (فق س) مثال تركيب الإسناد المزمّن بالفعل القاصر في مجموعات الجمل التالية

(10) (أ) هَلَكَ الْمَرِيضُ .

(ب) سَقَطَ الْحَائِطُ .

(11) (أ) غَنَجَتِ الْبَنْتُ .

(ب) ثَلَمَ السَّنُّ .

(12) (أ) ظَرَفَ الْوَلَدُ .

(ب) خَثَّرَ اللَّبَنُ .

(13) (أ) قُطِعَ الْحَبْلُ .

(ب) انْهَزَمَ الْفَرِيقُ .

(ج) تَكَسَّرَ الرِّخَامُ .

المكوّن التأليفي من القالب التركيبي يهتدي إلى نوع العلاقة الدلالية التي ينبغي استحضارها من خلال التأشير المعجمي أو الصرفي لصنف الفعل .

أفعال الجمل (10-13) لها في المعجم نفس « البنية الصرفية »<sup>(395)</sup>. ومن هذه البنية فقط يتوصل إلى قصور الفعل في نحو الجملتين (10). ومن هذه البنية إضافة إلى مؤشر صرفي مرتبط بصيغة الفعل؛ «فَعَلَ لازمه أكثر من متعدديه»<sup>(396)</sup>، يتبين للمكون التأليفي قصور الفعلين في الجملتين (11). وقد يخضع الربط بين الكلمة وقولتها وسيط العلاقة الاصطناعية (1.2.4 ج 1)، ويترد ذلك، بحيث يكون التأشير لقصور الفعل صرفياً كما في مثل الجملتين (12). لأن الصيغة الأصل (فَعَلَ) دالة على انتماء الفعل المسكوب جذره فيها إلى صنف القاصر؛ «وَفَعَلَ لأفعال اطباء... ومن ثمة كان لازماً»<sup>(397)</sup>. وفي مثل الجملة (13) فإن التأشير الصرفي لصنف الفعل أكثر وضوحاً بسبب اللجوء إلى صيغ الاشتقاق لنقل الفعل من صنفه إلى صنف القاصر (3.3.4 ج 1). إذن، كل فعل ميزه أحد القالبين؛ المعجم أو التشقيف بكونه قاصراً فإنه تعويضه للمسند (م) يجبر المكون التأليفي من القالب التركيبي على استحضار علاقة العلية (1) الدلالية التي تجلب وظيفة المفعول النحوية للكلمة التي تعوض المسند إليه (م) .

(أ) الفعل اللازم (فل)؛ يؤشر، معجمياً أو صرفياً أو همان، لمقولته الفرعية، كما تقدم في الفعل القاصر. فينتقي بمقولته الفرعية هذه علاقة «السُّبْلِيَّة»<sup>(398)</sup> المدلول عليها بالرمز (≤). وبخاصيته الدلالية الفارقة ينتقي كلمة مما يقبل أن يعوض المسند إليه (م)؛ كالاسم المحض (س) ونحوه. وعند الائتلاف (فل ≤ س فابه) تكون العلاقة الدلالية (≤) قد عملت في معوض

(395) مفهوم البنية الصرفية راجعه في ص 313 في ج 1 من هذا العمل، وفي الأوراجي، اكتساب اللغة، ص 155-160

(396) الأستراياذي، شرح الشافية، ج 1، ص 72. والأفعال التي مثل بها الرضي لل لازم داخله في صنف القاصر كما سبق أن حدد المفهوم منه.

(397) نفسه، ص 74. وقد استعمل أيضاً اللازم فيما نستعمل له القاصر.

(398) السُّبْلِيَّة (≤)؛ علاقة مركبة من علاقتي السببية (⊃) والعلية (⊂)، ينتظم بها فعل يفعل فاعل به؛ (فا به).

المسند إليه وظيفه الفاعل به ( فابه ) النحوية . كما هو مصوغ في ( فل ٢ س فابه )  
مثال تركيب الإسناد المزمّن بالفعل اللازم في مجموعات الجمل التالية .

( 14 ) ( أ ) نجا الفدائي .

( ب ) طار الغراب .

( ج ) ثار البركان .

( د ) أقلعت الطائرة .

( 15 ) ( أ ) أَنْفَ المرء .

( ب ) لَرَقَّت الأغصان .

( 16 ) ( أ ) انتحر الخاسر .

( ب ) تحرر الشعب .

( ج ) تكاسل المجتهد .

( د ) تظرفت ليلي .

أفعال الجمل ( 14 - 16 ) ونحوها تشترك ، بمقولاتها الفرعية ، في انتقاء  
علاقة السبئية من بين مجموع علاقات التأليف الدلالية . وينفرد كل فعل  
بخاصية دلالية ، بها ينتقي ، من بين ما يعوض ( م ) ، المركب الاسمي الذي يألفه  
ويراكيه . ولكل فعل تام ، كيفما كانت مقولته الفرعية ، هذان النوعان من  
الانتقاء المقولي والدلالي .

استناداً إلى المثبت في المبحث ( 1.3.7 ج 2 ) حول « وضع اللغة  
واستعمالها » فإن ذاك الانتقاء يحصل إما بفعل الوضع ، كما في الجمل السابقة ،  
وإما بقوة الاستعمال المنضبط بعلاقة اللزوم المتشعبة إلى المشابهة في مثل  
( أقلعت السيارة ) ؛ إذا انطلقت بسرعة الطائرة ، والملابسة في مثل ( أقلعت  
الحجاج ) لحلولهم بما يقلع طائراً ، والضدية ، في نحو ( السلحفاة تطير ) إذا  
اثاقلت في دبيبها . من الأمثلة الأخيرة نستنتج فرضية مراسية مفادها أن التجوز

في الاستعمال إذا لم يتعد الخاصية الدلالية إلى مقولة الفعل فإن البنية الوظيفية لتركيب الإسناد لا تتغير .

(أأ) فعل متعد (فع)؛ هذا الضرب من الأفعال متميز بانتقاء مقولته لعلاقتي الائتلاف الدلالتين؛ السببية (د) والعلية (هـ) . وبالخاصية الدلالية الفارقة ينتقي كل فعل، من ضرب المتعدي ، ما يعوض المتغيرين المسند إليه (م) والفضلة (فض) . وبحصول الائتلاف (م د فع هـ فض) تكون (د) قد عملت الفاعلية (فا) في (س<sub>1</sub>) معوض (م) ، و(هـ) عملت المفعولية (مف) في (س<sub>2</sub>) معوض (فض) . ويكون الناتج البنية الوظيفية .

(س<sub>1</sub> أ د فع هـ س<sub>2</sub> مف) المثلة لجمل من قبيل المجموعات التالية .

(17) (أ) هَدَمَ الصرْبُ الصوامعَ .

(ب) لَزِمَ الطالبُ أستاذَه .

(ج) عارض الوزيرُ رئيسَه .

(18) (أ) أهلك الإهمالُ الطفلَ .

(ب) جمَّلت المساحيقُ المرأةَ .

(ج) شاعر جريرُ الفرزدقَ .

(د) استصغرت الأهواءُ الحكمةَ .

من التأشير المعجمي لتعدي أفعال الجمل (17) ينكشف للمكون التألوفي

من القالب التركيبي ما علاقات الائتلاف الدلالية التي ينبغي استحضارها، وكيف تناوبها في تنظيم ما يتألف بكل منها. يُشغَّل أولاً السببية (د) لتأليف المتساندين (فع د س<sub>1</sub> هـ) ، فالعلية (هـ) ليؤلف بها المركب الإسنادي والفضلة (فض) ، وبالأحرى الاسم (س<sub>2</sub>) الذي يعوضها . كما في ((فع د س<sub>1</sub> هـ س<sub>2</sub> مف)) . وبنفس الكيفية يتم التأليف بين مكونات الجمل (18) المزمَّنة الإسناد بأفعال مؤشِّر لتعديها صرفياً . إذ تُوسَّل بصيغ صرفية ؛ (أفعل ، فعَّل ،



فاعِلَ، استفعل)، لنقل أفعال من القصور (هلك، جمل، صغر) وآخر من اللزوم (شعر) إلى التعدي .

وكل واحد من الأفعال المتعدية في الجمل (17، 18) ونحوها الكثير يتعين له ، بموجب خاصيته الدلالية الفارقة، أن ينتقي كلمتين من بين ما يعوض المتغيرين (مَ، فض) . ومرجعه في هذا الانتقاء الدلالي إما وضع اللغة المُقَوِّمَس، إذا حُرِّضَت الخاصية الدلالية في مصدر الاشتقاق، كما في الجمل (17)، وإما استعمال اللغة المتوقع إذا حُرِّضَت أيضاً إحدى علاقات اللزوم؛ كعلاقة المسبب بسببه التي سوغت ائتلاف (هلك الإهمال) وعلاقة الملابس المجوزة لائتلاف (جملت المساحيق)، وعلاقة الجزء بكله المسوغة لائتلاف (استصغرت الأهواء) .

والملاحظ فيما سبق من الجمل أن الفعل المتعدي يرجع ، في الانتقاء الدلالي لما يراكبه، إلى وضع اللغة فحسب، إذا كفته خاصية جذره الدلالية للائتلاف مع معوضي (مَ، فض) . كما في نحو (عارض الوزير رئيسه) . وإلى وضع اللغة واستعمالها؛ كأن ينتقي بأحدهما كلمة تعوض أحد المتغيرين (مَ، فض)، وبالأخر ينتقي كلمة ثانية تعوض الباقي . كما في مثل (أهلك الإهمال الطفل) و (قتل التاجر الفضيلة) . وإلى استعمال اللغة فحسب، وكان الفعل قد تنازل كلياً عن خاصية جذره الدلالية، فانتقى بعلاقة لزومية أو أكثر كلمتين لتعويض (مَ، فض) . كما في مثل (استصغرت الأهواء الحكمة) . وبما أن تنازل أي فعل عن خاصية جذره الدلالية لا يستقيم بغير عَوْضٍ لزمه أن يتضمن معنى فعل يرادفه وينوب عنه .

(١٧) فعل متخط (فخ)؛ وهو عبارة ع التحام فعلين متعديين في فعل واحد يتركب معناه من الخاصية الدلالية المميزة لمصدر اشتقاقه، إضافة إلى تضمينه بالاقضاء للخاصية الدلالية المميزة لمصدر اشتقاق أحد الفعلين؛ (أخذ أو فقد) . وبحسب المتضمن من هذين الفعلين يمكن تفريع المتخطي إلى فئة

( أعطى ) المشرب بمعنى ( أخذ ) ، إذ المعطى مأخوذ ، وإلى فئة ( منع ) المشرب بمعنى ( فقد ) لأن المنوع مفقود أيضاً .

يترتب عن هذا الشرح الدلالي أن يتميز المتخطي بالانتقاء المزدوج لمقولته ؛ بمعنى أن الفعل من هذا الضرب يكون له انتقاء صريح باعتبار خاصيته الدلالية الصريحة ؛ ( العطاء أو المنع ) . ويكون له انتقاء ضمني نابع من خاصيته الدلالية الضمنية ، ( الأخذ أو الفقد ) . التحام هاتين الخاصيتين الصريحة والضمنية ؛ ( [ العطاء + الأخذ ] أو [ المنع + الفقد ] ) ، يشخصه اشتراكهما في الانتقاء ، بعلاقة العلية ، لنفس المركب الاسمي ( س<sub>2</sub> ) ، بحيث يستلم وظيفة المفعول النحوية ( س<sub>مف</sub> ) ويعوض المتغير ( فض ) في البنية المكونية . أما انفصال تينكم الخاصيتين الدلالتين فيظهر في انتقاء الخاصية الصريحة ؛ [ العطاء أو المنع ] ، بعلاقة السببية للمركب الاسمي ( س<sub>1</sub> ) الذي يتلقى وظيفة الفاعل النحوية ( س<sub>1</sub> فا ) ويعوض المسند إليه ( م ) في البنية المكونية . بينما الخاصية الضمنية [ الأخذ أو الفقد ] تنتقي بنفس العلاقة الدلالية المركب الاسمي ( س<sub>3</sub> ) ، بحيث يستلم وظيفة « الفاعل الضمنية » ، فسماء نحاة العربية بالفاعل في المعنى <sup>(399)</sup> ، ووصف بالمستفيد في نسق الأحوال النحوية الذي وضعه فلمور <sup>(400)</sup> . كما يستلم ( س<sub>3</sub> ) وظيفة « المفعول الضمنية » من جراء مشاركته للمركب الاسمي ( س<sub>2</sub> ) في تعويض الفضلة ( فض ) والدخول عن طريقها إلى البنية المكونية . لأنه باعتبار الفعل الصريح ( الإعطاء أو المنع ) يكون ( س<sub>3</sub> ) معطى له أو ممنوعاً منه ، إذن له وظيفة المفعول ، وباعتبار الفعل

(399) ممن ذكره ابن عيش ، وهو يميز بين ضربين من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، فقال : « فاما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه . نحو قولك : أعطى زيد عبد الله درهماً ، وكسا محمد جعفرًا جبة . فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر . ولابد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني . ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا درهماً ، فزيد فاعل في المعنى لأنه أخذ الدرهم . وكذلك كسوت زيدا جبة ، فزيد هو اللابس للجبة » شرح الفصل ، ج 7 ، ص 63 .

(400) . انظر مقاله ، من مشاكل نحو الأحوال ، ص 65 - 80 ، ضمن مجلة اللسان ، عدد 38 .

C.J. Fillmore, quelques problèmes posés à la grammaire casuelle, in langage, N 38.

الضماني (الأخذ أو الفقد) يكون (س3) آخذاً أو فاقداً ، فتكون له وظيفة الفاعل . وعند اجتماع هاتين الوظيفتين النحويتين تتشكل وظيفة «الفاعل به» انحوية المسندة إلى (س3) فبه . كما تعبر عن ذلك البنية المكونية والوظيفية (19) مثالُ جمل المجموعات (20 - 22) الآتية .

(19). ((س1 فـ 1 س2 مف) س3 فـ به) .

(20). (أ) الزوجُ وهب شقةً لأهل زوجته .

(ب) المنحرف سرق المال من أبيه .

(21). (أ) الله يعطي مَنْ يريد من خلقه ما يريد .

(ب) الله يمنع مَنْ يريد من خلقه ما يريد .

(22). (أ) أعمار المعمر الأهلالي أرضاً يزرعونها .

(ب) سلب المستعمر المواطنين حريتهم .

في الجملة الأخيرة، كما في سائر الجمل أعلاه ، يتحد مركبان اسميان، مثل (المواطنين) و (حريتهم) من حيث المنفذ (فض) إلى البنية المكونية، ويختلفان من حيث الوظيفة النحوية . إذ لأحدهما وظيفة المفعول وللآخر وظيفة الفاعل به . والاختلاف الوظيفي يجبر اللغات على الإعراب عنه . ويحصل الإعراب في هذه الحالة بتمييز أحد ذينكم المركبين بموقع أو حرف إضافة .

عند الاستقرار على اتخاذ حرف الإضافة وسيلة للإعراب تنزع اللغات إلى إقرانه بالمركب الحامل لوظيفة الفاعل به . كما هو في مثل الجملتين (20) ونحوهما (01) في الطرة (401). ولا يجوز عندئذ إدخال ذاك الحرف على المركب الحامل لوظيفة المفعول . وهو ما يفسر لحن الجمل (23) ونحوها (02) .

(401) تكشف المقارنة بين الجمل الآتية ما للموقع وحرف الإضافة من دور في الإعراب عن الوظيفة النحوية المخصوصة في اللغات التي توصلهما .

(01) Ali Donated DH 1000 to a local charity.

(ب) Donner son sang au centre de transfusion.

=

(23) (أ) سلب المستعمر المواطنين من حريتهم \*.

(ب) الزوج وهب أهل زوجته للشقة \*.

(ج) المنحرف سرق أباه من المال \*.

وإذا اختير الإعرابُ بحرف الإضافة فإن لغات كالفرنسية لا تجوزُ نزعهُ من الفاعل به، ولا تخص المركب منهما بموقع معين، كما يشهد على ذلك جواز الجملتين (03). غير أن حامل وظيفة الفاعل به النحوية إذا كان ضميراً فإنه يتقدم على المفعول ويُنزع منه حرفُ الإضافة. كما في الجملة (04) من نفس الطرة أسفله.

ومن اللغات، كالأנגليزية ما يُجوزُ نزع حرف الإضافة من الفاعل به بشرط تقديمه على المفعول. وحينئذ تتحول الرتبة إلى وسيلة للإعراب الوظيفي. بحيث يجوز من المجموعة (05) في الطرة (401) الجملة (أ) لا غير.

والعربية، من اللغات التوليفية، تحتمل الإبقاء على حرف الإضافة مقترناً بالفاعل به، أيّاً كان موقعه. وهي في هذه الحالة تكون كالفرنسية، لكنها تزيد عليها بإمكان نزع حرف الإضافة، كما في (19)، فتصير كالأنجليزية مع فارق أن العربية لا تضطر إلى تقديم الفاعل به، كما في (25)، إلا في حالة انتفاء سائر

(02) (أ) I give you to that \*.

(ب) offrir son épouse au parfum \*.

(03) (أ) donner une pièce au gardien .

(ب) donner au gardien une pièce .

(04) offrir lui une rose

(05) (أ) He gives someone something.

(ب) He gives something someone \* .

(ج) He gives to someone something \*.

وسائل الإعراب الأخرى (402) .

(25) (أ) أهدى المجوسي آلهته الفتاة قرباناً .

(ب) أهدى المجوسي الفتاة آلهته لتبعتها .

ولعل السبق الوجودي للفاعل على المفعول مراعاةً في وضع اللغات فتقدم أيضاً في البنية التركيبية . عند افتقاد كافة وسائل الإعراب من دلالة وصرف وحركات أو حروف إعراب . وبإقرار الوضع لما هو بالطبع لا تجوز في أي لغة الجملة (أهدى المجوسي آلهته الفتاة لتبعتها) \* .

ظهر من خلال الوصف المقدم للبنية الوظيفية التي يحدثها تعويض الفعل المتخطي للمسند (م) أننا قد شرعنا في تناول مسائل تخص البنية التركيبية . وغايتنا من ذلك أن نبث في هذا الموضع عدم ورود حالة المستفيد المدرج على إسنادها في أنحاء اللغات التركيبية إلى المركب الاسمي الموصوف هنا بالفاعل به . وقد توافرت أدلة نبو هذه الحالة ، نسرد أهمها كما يلي .

(1) . لم يثبت الاستناد إلى حالة المستفيد لتفسير خاصة بنيوية في المستقيم من الجمل السابقة ولا في لاحنها . إمكان إهمال هذه الحالة يعني عدم ارتباطها بأي من العوامل المشاركة في إنشاء البنية اللغوية . بخلاف ذلك الوظائف النحوية؛ الفاعل والمفعول والفاعل به المرتبطة تباعاً بعلاقات السببية والعلية، والسببية أساس ما سيأتي من العلاقات التركيبية . ما ذكر هنا من تحييد حالة المستفيد مرده إلى :

(402) ما سقناه أعلاه عبر عنه ابن يعيش بقوله : « يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر... وكل ما كان من ذلك فإنه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو أعطيت زيدا درهماً ، وأعطيت درهماً زيدا ، وزيدا أعطيت درهماً . كل ذلك جائز لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا . فإن كان الثاني مما يصح منه الأخذ نحو أعطيت زيدا عمراً وجب حفظ المرتبة . لأن كل واحد منهما يصح منه الأخذ » . ابن يعيش ، شرح ، الفصل ، ج7 ، ص 64 .

(2) حالة المستفيد النحوية يمكن وصفها بالقصور. لأنها ملازمة لطائفة خاصة من الأفعال المتخطية: وهي المتميزة بتضمنها لفعل الأخذ<sup>(403)</sup> الماثلة في الجملة (أ) من المجموعات (20-22) وفي نحوها السليم من الجمل (01-05) في الطرة (401). فلا تتعدى تلك الحالة ما يتركبُ والأفعال المتخطية التي تشترك في خاصية [العطاء] المجردة. ولتقاسم أفعال الجمل (ب)، من تلك المجموعات، لخاصية [المنع] المجردة أيضاً وجب إسناد حالة المستلب في الجمل (ب) إلى مركب تسند إلى مثله في الجمل (أ) حالة المستفيد. وإذا تنازع الاعتبار عام؛ كوظيفة الفاعل به النحوية المرتبطة بمقولة الفعل المتخطي، وخاص؛ كحالة المستفيد (أو المستلب) المرتبطة بطائفة خاصة من أفعال المتخطي، وجب إعمال العام وإهمال الخاص. عن صحة المثلث هنا يلزم ما يلي.

(3) كل ربط للحالة النحوية بالدلالة المعجمية سيقود حتماً إلى إنتاج قائمة مفتوحة من هذه الوظائف الدلالية. وقد ظهر الآن ضرورة إضافة وظيفة المستلب إلى قائمة مثقلة بأمثالها<sup>(404)</sup>. إذ ثبت أنه بتعاقب الفعلين (أعطى) و (منع) على المسند (م) من البنية المكونية تتعاقب حالتا المستفيد والمستلب على نفس المركب الاسمي في البنية الوظيفية. كما أنه بتعاقب الاسمين (الرجل) و (البركان) على المسند إليه (م) في البنية المكونية تتعاقب عليهما في البنية الوظيفية تبعاً حالتا المنفذ والقوة في مثل الجملتين، (ثار الرجل) و (ثار البركان). ولا اعتبارات متعلقة بالدلالة المعجمية يلزم إسناد

(403) ليكون فلمور قائمة الأحوال النحوية انطلق، فيما يخص حالة المستفيد cas Bénéficiaire، من ضائفة الأفعال المشرية بالأخذ مثل أعطى وأهدى ومنح، ونحوها مما يشترك، داخل كل لغة، في الانضواء إلى فعل العطاء المجرد، وفي تفريع جملة دامجة تعبر عن عمل شيء لفائدة شخص. وهو ما سوغ نشوء حالة المستفيد النحوية، وإن كان فلمور قد تردد في إدراجها ضمن اللائحة المكون لنسق الأحوال النحوية. للمزيد من التفصيل انظر مقاله، من مشاكل نحو الأحوال المذكور أيضاً بعنوانه الأصلي في الطرة (400).

(404) في الأعمال اللغوية المؤطرة بنظرية النحو الوظيفي يتردد ذكر الوظائف الدلالية: المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والمستفيد، والأداة، والحائل، والعامل (actor)، والمالك، والمصدر source، والانتحاء، والزمان، والمكان، والقوة: force، والعلة: cause، والمسار path، والمتنوع positioner.

وظيفتي الأداة والمنفذ تبعاً إلى المتعاطفين في مثل (أنجز الحاسوب ومصمّمه نفس العمليات في نفس المدة) .

وبما أن النظرية العلمية لا تجوز أن تكون أوليات النموذج منتشرة وغير محصورة ولا محدّدة وبما أن الوظائف الدلالية من أوليات النماذج النحوية الوظيفية على الأقل، تعيّن التخلي، عند إقامة العوارض النحوية، عن الاعتبارات المتعلقة بالدلالة المعجمية، لربطها بالمقولات المعجمية في علاقاتها بمتغيرات البنية المكونية وبما تنتقيه من علاقات الائتلاف الدلالية .

نخلص مما تقدم إلى أن ترميز الإسناد، في مقابل إدامته، يحصل بأن يعوض الفعل التام المسند (م) من البنية المكونية (± صد (م ، م) ، م) ± (فض) . علماً أن مقولة الفعل التام تتشعب إلى أربع مقولات فرعية هي :

(أ) فعل قاصر؛ يعوض المسند (م) في البنية المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة العلية (⊃) لتؤلفه بكلمة (س) يصطفّيها بخاصيته الدلالية لتعوض المسند إليه (م)، فتستلم (س) وظيفة المفعول في البنية الوظيفية :  $(\phi \supset \text{فق} \text{ } \text{س} \text{ مف})$  .

(أأ) فعل لازم؛ يعوض (م) في البنية المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة السببية (⊆) لتؤلفه بالكلمة (س) يصطفّيها بخاصيته الدلالية لتعوض (م) فتستلم (س) وظيفة الفاعل به في البنية الوظيفية (فل ⊆ س فابه) .

(أأأ) فعل متعد، يعوض (م)، وينتقي بمقولته الفرعية علاقتي (⊃ ، ⊆) لتؤلفاه بالكلمتين (س<sub>1</sub> ، س<sub>2</sub>) يصطفّيها ، بخاصيته الدلالية لتعوض إحداها (م) والأخرى (فض) في البنية المكونية، فتستلما تبعاً وظيفتي الفاعل والمفعول في البنية الوظيفية (س<sub>1</sub> ف<sub>أ</sub> ⊃ فع<sub>1</sub> س<sub>2</sub> مف) .

(أ٧) فعل متخط؛ يعوض (م) في البنية المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة السببية (⊃) والعلية (⊃) والسببية (⊆) لتؤلفه بالكلمات (س<sub>1</sub> ، س<sub>2</sub> ، س<sub>3</sub>) يصطفّيها بخاصيته الدلالية المشحونة من أجل أن تعوض إحداها (م)

والباقي (فض) . فتكون لها وظائف الفاعل والمفعول والفاعل به النحوية في البنية الوظيفية :

((س<sub>1</sub> فا فـ س<sub>2</sub> مف ) س<sub>3</sub> فابه ) .

ولسنا في حاجة إلى التذكير مرة أخرى بأن كل واحد من هذه الأفعال يقبل النقل صرفياً من مقولته إلى مقولة غيره . فيتحول المتخطي إلى متعد أو لازم، والمتعدي إلى لازم أو قاصر، والعكس يصح . (2.3.4 ج 1) لكنه ليس من نافلة القول أن نعيد من جديد أن اللغات البشرية لا تختلف من حيث البنيتين المكونية والوظيفية المتكونتين حتى الآن في مستوى التأليف من القالب التركيبي .

وقبل الانتقال بالبنية الوظيفية إلى مستوى آخر من هذا القالب للوقوف على كيفية تعبير الأنماط اللغوية عن تلك البنية الوظيفية الموحدة بينها بأبنية تركيبية متغيرة نستمر قليلاً في مستوى التأليف لمواصلة الربط بين باقي متغيرات البنية المكونية كالصدر (صد) والفضلة (فض) وسائر المقولات المعجمية كالأداة والأفعال المساعدة والناقصة والصفات والأسماء الناقصة والأنقص وغيرها من المقولات المركبة . وبذلك نتبين ما يكون لذلك الربط من دور بالنسبة إلى تركيب الإسناد .

### 2.3.8. توجيه الإسناد المزمّن وتقييده .

للتمييز بين موجهات الإسناد المزمّن ومقيداته يمكن الانطلاق من العوامل الفاعلة لكلا الصنفين . كأن نربط الأولى بأصول المبدأ التداولي إذا ثبت أن اقتضاها «التخاطب» وأوجبها، ونُنيط الثانية بأصول المبدأ الدلالي إذا ثبت أيضاً أن اقتضاها «التراكم» واستوجبها . ويمكن أن نتلمس الفرق مرة أخرى بين الموجه والمقيد من جهة المقولة ومنفذها، كأن تطرد صحة العبارة : المقولة كذا إذا عوضت المتغير كذا اضطلعت بدور الموجه، والمقولة كيت إذا عوضت المتغير



كيت اضطلعت بدور المقيد . وبثبوت التوافق بين كلا ذينكم العاملين المجردين واطراداته الملحوظة يستقيم التمييز بين موجّهات الإسناد المزمّن ومقيداته .

### 1.2.3.8 . موجّهات الإسناد المزمّن .

يقبل الإسناد المزمّن أن يوجّه من الداخل إذا ثبت أن تعددت وجوه الجملة لتغاير يرجع إما إلى البنية الصرفية للفعل الذي يعوض المسند (م) ، وإما إلى كلمات معجمية مخصوصة تعوض أحد المتغيرين؛ المسند إليه (م) أو الفضلة (فض) . كما سيأتي في موجّه الاستفهام . إذن بتوافر ما ذكرنا من الخصائص الصرفية والمعجمية مع البنية المكونية (م ، م) (± فض) يتولد بعاملٍ تداولي موجّه داخلي . ويمكن أن يكون للإسناد موجّهات خارجية، تعوّض من البنية المكونية الصدر (صد) لا غير، سواء أكانت مقولة معجمية كالأداة أم مقولة مركبة كالجملة أو بعضها . وفيما يلي نوجز في تناول هذين الضربين من موجّهات الجملة الفعلية .

(1) موجّهات داخلية . عند التركيز على الفعل نجد موجّهاً ينتج بشرط أن يباشر عامل تداولي قالب التشقيف (2.5.4.5 ج 2) من أجل تكوين فعل يعوض المتغير (م) من البنية المكونية ، فيتولد فعلٌ مبني صرفياً إما للمفعول (3.3.4 ج 1) إذا كان المتكلم جاهلاً بالفاعل أو متجاهلاً لغرض في نفسه يبلغه إلى مخاطبه، وإما للطلب (1.4.5 ج 1) إذا وجد المتكلم نفسه داخلاً في علاقة مع مخاطب لا يحسن منه معها سوى أن يعوض المسند (م) بفعل على هيئة (افعل) أو (لا تفعل) . يطلب بالأولى، على جهة التكبر أو التكافؤ أو التذلل، من مخاطبه أن يُنجز ذاك الفعل و يحققه، و بالثانية يطلب منه، من نفس الجهة، أن يكف عن مزاوله ما وظّف له المركب الفعلي « لا تفعل »؛ المتكون من الأداة « لا » التي تقترن بالفعل « تفعل » فتأتي لها أن تدخل معه من نفس المنفذ في البنية المكونية .

ولا ينبغي إقامة مفهوم التوجيه على معنى تغيير المجرى الأصلي للكلام. لأنه تحقيق مباشر للجملة على وجه معامل تداولي. وعليه وجب أن يكون لكل جملة في المجموعة (26) وجه مخصوص بموجه داخلي :

(26) (أ) دارت الأيام .

(ب) احترمُ أهْلَكَ .

(ج) لا تبخلْ بعلمك .

(د) فُصِّلَ الوزيرُ .

ومن السهل أن نلاحظ، من اللغمة المستعملة هنا ، أن هذا الضرب من التوجيه يضطلع فيه المعجم الشقيقت بالدور الرئيسي إلى جانب قالب التشقيف الآخذ بوسيط التصريف. (3.2.2.4 ج 1). وهذا الدور قد يوكل إلى قالب التركيب في لغات ذات معجم مسيك وفص تشقيفي قائم على وسيط الترصيص (4.3 ج 1)

(2) موجهات خارجية. وهذه عبارة عن مقولات معجمية ومقولات مركبة يعملها أصل تداولي ، وتعوض الصدر (صد) من البنية المكونية (± صد م، م ± فض). سبق لنا، في المبحث (3.4.5 ج 2)، أن قسمنا موجهات الجملة إلى موجهات مقيّدة متميزة بانتمائها إلى مقولة الأداة المعجمية، وإلى موجهات مسرّحة تتميز بكونها مقولات مركبة ؛ إذ هي جملة أو بعضها . وهذان القسمان يجمعهما الاشتراك في كونهما من أثر العامل التداولي، وفي الدخول إلى البنية المكونية من المتغير (صد). وعندئذ تستلم البنية الوظيفية وجهاً يُعيّنه الموجه المقيّد الوارد في مثل الجمل (28) أو الموجهُ المسرّح الماثلُ في الجمل (28) الموالية لها .

(27) (أ) لعل (السماء تمطر) .

(ب) (إنَّ (الوقت يمر) ) .

(ج) (قد (أفلح المومنون) ) .

(28) (أ) ( أقسم بالله ( ما سعت في إذاية أحد ) ) .

(ب) ( أظن ( ليلي لا تحب ) ) .

(ج) ( ( زيد يصل الرحم ) فعلاً ) .

(د) ( ليلي ( كلأها الله ) ضنت بالزيارة ) .

الملاحظ في هاتين المجموعتين من الجمل أن المتغير ( صد ) إذا عوضه موجه مقيد، مما ينتمي إلى مقولة الأداة ، فإنه ينزع ، في العربية ومثلها من اللغات، إلى الموقع الأول في البنية التركيبية، وقد يكون له في لغات أخرى سلوك المعوض بالوجه المسرح؛ بحيث يقع في حشو البنية التركيبية الموجهة . كما في مثل الجملة (28د)، أو في آخرها، كما في الجملة (28ج) فضلاً عن مجيئه في أولها، كما في الباقي .

ولنوضح من جديد المفهوم من العامل التداولي الذي يخلف أثراً في العبارة اللغوية نأتي بمثال المتكلم المسترشد الذي يجد نفسه داخلاً في علاقة تخاطبية، تحمله على أن يطلب من مخاطبه المطلع أن يفهمه ما عينه في الجملة التي ألقاها إليه . عمل هذا الأصل التداولي يخلف في اللغات آثاراً متغايرة تبعاً لدرجة غنى مقولة الأداة المعجمية في كل نمط لغوي ولما يتيح التركيب من الإمكانيات التعبيرية . ومع ذلك يمكن إرجاع آثار ذلك العامل إلى ضربين . (أ) تنعيم<sup>(405)</sup> يكثر استعماله مع فقد الأداة وعسر التحريك . (ب) كلمات معجمية مما ينتمي إلى مقولتي الأداة أو الاسم الأنقص<sup>(406)</sup> ، و يعوض

(405) للمزيد من التفصيل فيما يخص وظيفة التنعيم انظر الدكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 226 . والدكتور أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج 1 ، ص 43 .

(406) الاستفهام معنى متميز ، من حقه أن ينفرد بأداة تدل عليه . فكانت « الهمزة أم هذا الباب » كما قال ابن يعيش في شرح المفصل . ولانقسام معنى الاستفهام إلى تصوري وتصديقي احتيج إلى « هل » للدلالة على الضرب الأخير ، فأخذت « أ » الدالة أصلاً على القسمين تنزع إلى الارتباط بالاستفهام التصوري ، وإن ظلت « الهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها » . يدل على هذا النزوع انصهار معناها في عناصر من مقولتي الاسم الناقص ، مثل ( من ، ما ) ، والاسم الأنقص مثل ( كم ، كيف ، أين ، أيان ، أئى ، متى ، أي ) ، بحيث

- المتغير (صد) . وعندئذ تستلم البنية الوظيفية وجه الاستفهام . كما في (29) .
- (29) (أ) (هل (وصل المبعوث) .
- (ب) (أ) (أنهت (اسرائيل ضمّ القدس) ) .
- (ج) (أ) (ثوقي (حجّ البيت) ) .
- (د) (كيف (رجع الحاج) ) .
- (هـ) (أين (استقر الضيف) ) .
- (و) (كم (بلداً (زار ابن بطوطة) ) .
- (ز) (متى (كان آخرُ كسوف تام) ) .

تقدم أن العناصر المنتمية إلى مقولة الاسم الأنقص، لوهنها تدخل إلى البنية المكونية عن طريق (فض) لا غير. ولتضمنها<sup>(407)</sup> من جديد معنى أداة الاستفهام التصوري زادت وهنا على وهن. فصارت الكلمات؛ (كيف، أين، كم، متى) في الجمل (29) أدوات مثل (هل، أ) من حيث أنها تعوض (صد) لا غير. ولذلك أخلى النحاة محلها من الإعراب .

معنى همزة الاستفهام التصوري قد ينصهر في عناصر من الاسم الناقص، مثل (مَنْ) و(مَا)، من غير أن ثنيهما عن الدخول إلى البنية المكونية من منفذيهما الأصليين (مَ) و(فَض). فجعل النحاة لموضعهما في الجمل (30) إعراباً يظهر على مثلهما (أي) الذي تخلص من سبب البناء بملازمته للإضافة إلى المعرفة، كما توضح ذلك الجمل (31) الآتية .

= يدل كل عنصر على ضرب من وجه الاستفهام التصوري . وللمزيد من التفصيل انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، قسم الحروف ، وغيره ممن اهتم بحروف المعاني .

(407) بناء الأسماء يعلله نحاة شبهها المعنوي للأداة المتمثل في عدم تمكن كلا الصنفين من مدلوله . وأسماء الاستفهام خاصة تكاد تلحق بمقولة الأداة « لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وهو الهمزة » . الانباري ، أسرار العربية ، ص 389 .

(30) (أ) ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مِرْقَدْنَا﴾ (36 : 52) .

(ب) من دعوتهم إلى الندوة .

(ج) ما يأكل العاشبُ من الناس .

(31) (أ) أَيْكُمْ خَرَجَ أَوَّلًا .

(ب) أيَّ الفصول تفضلون .

(ج) بأيَّ الرجال تقتدون .

الظاهر مما تقدم أن العامل التداولي المذكور أعلاه يجلب كلمة الاستفهام، بوصفها موجهاً خارجياً مقيداً، إذا انتمت إلى مقولتي الأداة أو الاسم الأنقص، وعوضت (صد) كما في الجمل (29). وهي موجهٌ داخلي مسرَّح إذا انتمت إلى مقولة الاسم الناقص، وعوضت أحد المتغيرين؛ إما المسند إليه (م)، كما في الجملتين (أ) من المجموعتين (30، 31) بحيث يتلقى الموجه الاستفهامي بعلاقة السببية وظيفية الفاعلية. وإما الفضلة (فض)، وعندئذ يستلم موجه الاستفهام بعلاقة العلية وظيفية المفعول النحوية. كما في باقي جمل تينكم المجموعتين .

ويلاحظ أيضاً في ما سلف من جمل الاستفهام أن موجهها، بصرف النظر عن مقولته المعجمية ومنفذه إلى البنية المكونية، ينزع في اللغة العربية إلى احتلال الموقع الأول في البنية التركيبية. وقد يكون له في لغات أخرى سلوك مغاير. بدليل أن العامية المصرية شاهدة على مجيء موجه الاستفهام في الموقع الأخير من البنية التركيبية، كما في المثالين؛ (فوزية راحت فين) و(حشوفك امتي)، المأخوذين عن الدكتور أحمد المتوكل (408).

## 2.2.3.8. مقيدات الإسناد المزمّن .

إذا كان مقتضي الموجّه التخاطب وعامله التداول فإن مقتضي المقيّد التراكب وعامله الدلالة. والتراكب المتحدث عنه هنا هو البنية الوظيفية الناجمة عن المنحرج من عمليات التعويض على البنية المكونية بذلك التدرج الموصوف في المبحث (3.8. ج 2). وعامل المقيّد ليس سوى المبدأ الدلالي كما تنعكس مفرداته البحتة في المعجم النمطي .

المقيّد الموصوف في الفقرة السابقة بما يجلبه لا يخرج عن أحد الاحتمالين: إما أن يتعلق بالفعل التام [+ح + ز] الذي يعوض المسند (م)، وإما أن يرتبط بما ينتقيه ذاك الفعل بمقولته الفرعية ليعوض المتغيرين؛ المسند إليه (م) والفضلة (فض). إذا كان الاحتمال الأول فإن المقيّد إما أن يتوجه إلى عنصر الحدث [+ح] من الفعل؛ وهو «المقيّد الحكمي»، وإما إلى عنصر الزمن [+ز] منه؛ وهو «الموقت». وإذا كان الاحتمال الثاني فالمقيّد «وظيفي» .

(1) المقيّد الحكمي . يتميز بارتباطه بعنصر الحدث من الفعل في تركيب الإسناد، وبالدخول إلى البنية المكونية عن طريق الصدر (صد)، وبالانتماء إلى مقولة الفعل المساعد (فس). وباجتماع هذه الخصائص الثلاثة في فعل لا يكون له انتقاء دلالي؛ لذا يراكمه المثلان والضدان، ولا انتقاء مقولي؛ فلا تنشأ عنه وظيفة نحوية، ولا يطابقه شيء في البنية التركيبية. وبذلك يتفرغ للاضطلاع بوظيفة التقييد الحكمي في البنية الوظيفية. كما هو حال أفعال من قبيل (حرم، قبح، جاز، وجب) في الجمل الآتية .

$$(32) \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{أن تصوم النفساء} \\ \text{أن يفطر الرجل} \end{array} \right\} \quad (أ) \quad \text{يحرم}$$

(ب)

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{قبح} \\ \text{جاز} \\ \text{وجب} \end{array} \right\} \text{ أن يعاشر الرجل خطيبته .}$$

الأفعال السابقة ونحوها؛ (يمكن، يمتنع، يحسن، ينبغي يُكره، يباح، يجمل، يُستحب)، مقيدات حكمية يقتضيها التراكب، لا التخاطب مُقتضي الموجهات، بدليل وجود جمل من قبيل؛ (تدور الأرض دورتين)، لا تقبل أكثر من مقيد حكمي واحد، (وهو الوجوب)، ولا يذكر معها دفعا لتصور إمكان التقيد بالحكم المغاير. في حين تقبل هذه الجملة وكل جملة أخرى أن توجه بأكثر من موجه واحد. فتحسن في مثل (33) بالموجهات بعدها وتقبح بالمقيدات قبلها .

(33)

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{أظن} \\ \text{والله} \\ \text{فعلاً} \end{array} \right\} \text{ تدور الأرض دورتين } * \left\{ \begin{array}{c} \text{يحسن} \\ \text{ينبغي أن} \\ \text{يمكن} \end{array} \right\}$$

يضاف إلى ما تقدم أن المقيدات الحكمية عبارة عن أفعال غير مسندة إلى شيء. ولذلك لا تتغير بنيتها الصركيبية لأنها تلازم الغياب والإفراد والتذكير بعلامتها المرصوفة أو المفكوكة التي لا تحيل على شيء أو شخص. بينما الموجه إذا كان فعلاً تلزمه علامة إضمار أحد المتخاطبين .

(2) الموقتات؛ وهي عبارة عن مقيدات زمنية للإسناد الزمن. وعليه تكون مسألة هذا المبحث متعلقة بزمن مركب؛ يدخل في تشكيله أولاً زمن الفعل، وهو بالقسمة الأولى: آت، وآني، وماض. وثانياً أحد الأقسام الفرعية التي

يتشعب إليها بالقسمة الثانية كلٌّ من الآتي والآني، والماضي (409).

كل قسم من الأقسام الثلاثة الأولية لتيار الزمان نخصه باسم الزمن . والفرع من كل زمن من الثلاثة نميزه باسم الموقت . وهكذا توجد اللغات البشرية في مواجهة مع ثلاثة أزمنة وعدد لا بأس به من الموقتات . وجميعها مجبر على التعبير عن ذلك وإلا انتفض مبدأ البيان الكلي الذي يضمن للمسميات المتغايرة الحق في تباين أسمائها . وعلى الأنماط اللغوية أن تجتهد لإيجاد العبارة الخاصة بكل زمن وموقت، وذلك بحسب ما يتأتى لها في كل فص حين يتعلق الأمر بالمعجم والتصريف والتركيب .

لقد ظهر، في مواضع من هذا العمل (410)، انقسام اللغات إلى جذرية ؛ كالعربية الآخذة بإمكان [ جذر + صيغة ] من أجل تكوين وحدة معجمية دالة على اقتران الحدث بالزمن ، وإلى جذعية ؛ كالفرنسية الآخذة بإمكان [ جذع + لاصقة ] لنفس الغرض . باختيار العربية للإمكان المذكور تكونت لديها القدرة الكافية لتوليد ما يلزم من الأفعال الشقائق . لكنها فقدت تلك الكفاية فيما يخص توليد الصيغ الزمنية، فلم يتأت لها أن تنشئ أكثر من صيغتين لثلاثة أزمنة ناهيك عن الموقتات . وهذا الوضع نجده معكوساً في اللغات الآخذة بإمكان الجذع واللاصقة . إذ ربحت ، في باب الأزمنة بانشاء ما يكفي من الصرفات الزمنية ، ما خسرت في باب تشقيق الفعل . لكن ما يضيق به فص ينهض به الذي يليه في كل الأنماط اللغوية .

وَصُغُ العربية من اللغات الجذرية صيغتين لثلاثة أزمنة يلزم عنه تخصيص الماضي لوضوحه بصيغة ولتكن ( فَعَلَ )، وجعل الأخرى ( يفعل ) مشتركة بين

(409) في ص 295 من هذا العمل قدمنا للزمان تقسيماً أولياً إلى الآتي والآني والماضي، وتفرعاً ثانوياً لكل واحد من هذه الأقسام . وقدم الدكتور أحمد المتوكل تقسيماً للزمان مقترناً بتحقيقاته في اللغات . انظر كتابه قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج 2، ص 51 وما بعدها .

(410) راجع مقدمة الفصل الرابع المخصص لتعلق المعاجم النمطية بالوسائط اللغوية، وخاصة ص 282 منها .



الآني والآتي<sup>(411)</sup>. ولرفع الإبهام المترتب عن هذا الاشتراك تلجأ العربية إلى إصاق مثل السابقة (س) بالصيغة (يفعل) في مثل (سيفعل) فتخلصها للزمن الآتي .

إذا صح ما أوردناه في الفقرة أعلاه جاز أن نفترض أن اللغة العربية تعبر عن الازمنة الثلاثة: الماضي، والآني، والآتي، تباعاً، بواسطة صيغتين صرفيتين (فَعَلَ) و (يَفْعَلُ) وصيغة مركبية (سيفعل). وما أفاد زماناً من غير هذه الصيغ الثلاثة فهو موقت . من جملة ما يدل على رجحان الفرضية المذكورة أن موقتماً مثل (الآن) يقترب بالصيغ الثلاثة من أجل تخليص (يفعل) لمزولة الفعل إبان التخاطب، ولتقريب ماضي (فَعَلَ) وآتي (سيفعل) من الآني<sup>(412)</sup>. كما في مثل الجمل (34) الآتية .

(34) (أ) حطت الآن الطائرة .

(ب) تحط الآن الطائرة .

(ج) ستحط الآن الطائرة .

لقد اتضح أن تركيب الإسناد يُزَمِّن بإحدى الصيغتين الزمنيتين؛ (فعل ، يفعل)، أو بالصيغة المركبة (سيفعل). ويوقت بالظروف مثل (الآن) ، وبالأدوات مثل (سوف) في الإثبات ونحوها (ما، لم، لا، لن، لما، إن) في

(411) (فَعَلَ) للماضي و (يَفْعَلُ) للآتي والآني نص عليه سيبويه إذ قال: «وأما الفعل فأمثلة... بُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك... مخبراً يقتل... وكذلك بناء ما لم ينقطع» الكتاب، ج 1، ص 2 وتحدث ابن يعيش عن الاشتراك في (يفعل) وعن كيفية تخليص هذه الصيغة لأحد الزمنين فقال: «إذا قلنا: (زيد يقوم) فهو يصلح لزمني الحال والاستقبال. وهو مبهم فيهما... ثم يدخل على الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحو قولك: (زيد سيقوم) و (سوف يقوم) فيصير مستقبلاً لا غير بدخول السين وسوف» شرح المفصل، ج 7، ص 6 . (412) ما ذكرنا من تقريب (الآن) للماضي والمستقبل من الحاضر سبق أن عبر عنه ابن منظور بقوله: «قولهم: كنت الآن عنده . فهذا معنى كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرمت أجزاء منه عنده . اللسان، مادة أين . وكذلك المرادي إذ قال: «فأما سين التنفيس فمختصة بالمضارع وتخلصه للاستقبال نحو ﴿كلا سيعلمون﴾ . فإن قلت كيف دخلت على الفعل المقرون بالآن في قول الشاعر :  
فإني لست خاذلكم ، ولكن ساسعى الآن ، إذ بلغت أناها .  
قلت لأنه أراد التقريب «الجنى الداني» ، ص 59 .

النفي<sup>(413)</sup>، وبالأفعال المساعدة مثل (كان، كاد). وظهر أن العربية من اللغات التي وكلت إلى فص التركيب مهام التوقيت حين ضاق صرفها بالتزمين بلغة التوقيت. وهو ما ولد مفهوم «الزمن النحوي»<sup>(414)</sup> الموزع على أكثر من مكون في العبارة، كما يستفاد أيضاً من تناول الدكتور أحمد المتوكل للموضوع<sup>(415)</sup>. وكل ما ذكر هناك من الوسائل المركبة والتركيبية فإن له وظيفة التوقيت في البنية الوظيفية، ويكون المبدأ الدلالي جالب هذه الموقتات إذ اقتضاها المتراكب في البنية المكونية.

(3) المقيدات الوظيفية؛ تخص بهذا الاسم ما توافرت فيه خصائص المقيد في المسرد (35) التالي.

(35) (أ) الدخول إلى البنية المكونية (± صد (م، م) ± فض) عن طريق  
الفضلة (فض) لا غير.

(ب) الانتظام بعلاقة اللزوم الدلالية (مم) وما عوّض واحداً من  
متغيرات البنية المكونية خلا الصدر؛ (صد).

(ج) إشراك المقولة المعجمية بوصفها شرطاً في تنويع المقيدات  
الوظيفية.

والملاحظ في هذه الشروط الثلاثة كونها متدرجة من الأعم (أ)، لأن  
(فض) مَنفَذ المقيد الوظيفي وغيره)، فالعام (ب)، لأن كل مقيد وظيفي دون  
سواه تنتظمه علاقة الائتلاف الدلالية المذكورة)، إلى الخاص (ج)، لأن المقولة

(413) أدوات نفي الفعل في العربية لها دور الموقت في النفي، ولذلك تعددت. (ما يفعل) نفي (يفعل) الآتي.  
(ولا يفعل) نفي للآتي القريب من الآتي، و (لن يفعل) نفي (سوف يفعل)، و (ما فَعَلَ) نفي للماضي  
القريب من الآتي. و (لم يفعل) نفي للماضي مطلقاً. وإذا تطاول الماضي فخالط الآتي فإن نفيه بمثل (لا  
يفعل). للمزيد من التفصيل، انظر مسيويه، الكتاب، ج1، ص460، وابن يعيش، شرح المفصل ج8،  
ص109. وأحمل المتوكل، الوظيفة والبنية، ص79.

(414) انظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

(415) راجع كتابه، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج2، ص51 وما بعدها، ومن قضايا الرابط في  
اللغة العربية، ص31.

المعجمية من أهم الشروط الفارقة بين المقيدات الوظيفية . وقد سبق في المبحث (4.5.3 ج1) أن بينا دور المقولة المعجمية في التمييز بين الوظائف النحوية خاصة المعمولة بعلاقة اللزوم الدلالية . ونسقط مما أوردناه هناك وظيفة التوقيت باعتبارها داخلية في الموقتات، وما عداها فمقيد وظيفي للفعل فقط، كما في الجملتين (36)، أو مقيد لما يراكب الفعل من الفاعل والمفعول، كما في مثل الجمل (37) . أو مقيد لتركيب الإسناد بغائية (37) أو ماعية (39) .

(36) (أ) طُبِعَ الكتابُ طبعتين .

(ب) طُبِعَ الكتاب طبعة فاخرة .

(37) (أ) يبطشون بكم جبارين .

(ب) ينقضون عليكم غافلين .

(ج) يخاطب الضابط متعالياً الجندي ممثلاً

(38) (أ) يغض بصره تعففاً .

(ب) لا يعاملك بالمثل تكراً .

(39) (أ) استوى الفقير والأرض .

(ب) يسير الكفيف والحائط .

ما له وظيفة التقييد في هذه الجمل بعضه ينتمي إلى مقولة الصفة (أو الاسم القلب) مثل (طبعتين، طبعة، جبارين، غافلين، متعالياً، ممثلاً، تعففاً، تكراً) وبعضه ينتمي إلى مقولة الاسم المحض، مثل (الأرض، الحائط) . ومن تلك المقيدات الوظيفية ما ينتمي إلى مقولة الاسم الأنقص . كما في نحو (يقف الشرطي أمام ، خلف، وسط، فوق المدارة) .

من بين المقيدات الوظيفية التالية؛ الغائية، والماعية، والتمكين، والتكليف، والتكميم والتهيين، تتميز الوظيفة النحوية الأخيرة بإمكان أن

تضطلع بها مقولة مركبة مثل الجملة ( يحرك ) في العبارة ( 40أ ) بالقياس إلى المفرد ( باسطاً ) في الجملة ( 40ب ) .

( 40 ) ( أ ) يطير النسر في السماء يحرك جناحيه .

( ب ) يثبت النسر في السماء باسطاً جناحيه .

ويكون العامل للمقولتين ؛ جملة أو صفة ، وليس لوظيفتهما النحوية ، هو الأصل الدلالي المتمثل في تجدد وقوع الفعل المرتبط بالإسناد المزمن ، كما تقدم وصفه ، أو في دوام الاتصاف بحدث . كما يأتي في المبحث الموالي .

### 3. 3. 8 . إدامة الإسناد وتكوين الجملة الاسمية .

إدامة الإسناد يعني إنشاء علاقة سرمدية بين المتساندين بإبطال كل نسبة بين زمن الاتصاف بالحدث وزمن التكلم عنه . والوسيلة إليه ليست واحدة في جميع الأنماط اللغوية . لكن الإجماع حاصل على منع مقولة الفعل التام من تعويض المسند ( م ) في البنية المكونية ، وعلة المنع ظاهرة . وبعد ذلك لكل نمط لغوي أسلوب متميز في جعل الإثبات أو النفي سرمداً بين المتراكبين بعلاقة الإسناد .

العربية من اللغات التي تلجأ إلى التوظيف المباشر للمقولات المعجمية ، إذ تعتمد إلى كلمة من مقولة الصفة ، لتوفرها على عنصر الحدث [ + ح ] وخلوها من عنصر الزمن [ - ز ] ، لتعوض بها المسند ( م ) فتحصل على جملة اسمية متميزة بانتقاء النسبة بين زمن التخاطب وزمن اتصاف معوص المتغير ( م ) بالحدث المسند إليه . وعليه فإن ثمة نمطاً من اللغات لا يقوم بأكثر من حجز مقولة الفعل وتسريح مقولة الصفة لإدامة الإسناد ، وتكوين الجملة الاسمية ، وبالعكس يُزمنه ويحصل على جملة فعلية .

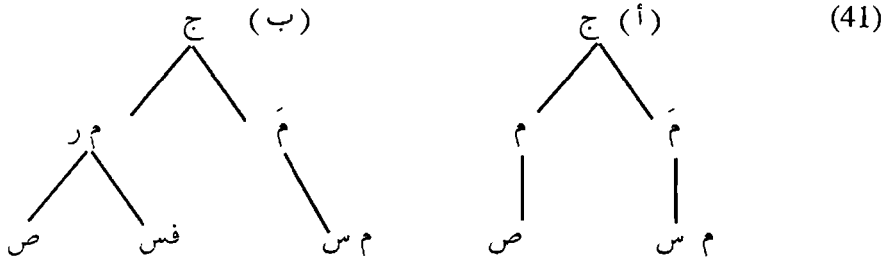
وفي مقابل ما سبق هناك نمط آخر من اللغات كالتركيبيات يديم الإسناد ويبرئه من الزمن بأكثر من إجراء. إذ يشرع في بناء جملة اسمية بتكوين «مركب رابطي» عن طريق التأليف بين كلمة تنتمي إلى مقولة الصفة وبين «الفعل الوجودي المساعد»<sup>(416)</sup>. ثم جعل المركب الرابطي (م ر) يعوض المسند (م) في البنية المكونية ( $\pm$  صد م، م)  $\pm$  (م)  $\pm$  (م). وبما أن الفعل المساعد يتوفر على خاصية الزمن، فكان له تصرف الفعل التام، وجب أن يكون للجملة الاسمية، في «لغات المركب الرابطي» معنى خاص؛ يتميز بسرمدية نسبية، وانتفاء التبرئة التامة من الزمن بسبب وجود نسبة بين زمن التخاطب وبين إدامة الإسناد في الماضي أو في الآتي أو في الآتي.

نخلص من المقارنة بين ذينكم النمطين من اللغات إلى أن الجملة الاسمية، في لغات المركب الرابطي، توجد في وضعية بين الجملتين الفعلية والاسمية في لغات الاستعمال المباشر للصفات. فهي مثل الفعلية لوجود نسبة بين زمن التخاطب وبين زمن اتصاف معوض (م) بالحدث المسند إليه، ويعزى الشبه من هذه الجهة إلى الفعل الوجودي المساعد. وهي من جهة أخرى مثل الاسمية لما فيها من السرمدية النسبية المتمثلة في إدامة الإسناد في الماضي أو في نحوه الآتي والآتي. ويعزى الشبه من هذه الجهة إلى الصفة في المركب الرابطي.

بصحة المثبت فيما سلف من الفقرات نحصل على تصورين متغايرين دلاليًا وبنويًا للجملة الاسمية في مختلف اللغات البشرية. أحدهما يتميز بالجمع بين التجرد المطلق من الزمن وبين انتماء معوض المسند (م) إلى مقولة الصفة؛ وهو مذهب العربية. والآخر يختص بالتجرد النسبي من الزمان المستفاد

(416) الفعل الوجودي المساعد (فس)، مثل (است) في الفارسية و (être) في الفرنسية و (to be) في الإنجليزية وهلم جرا، متميز بالدلالة على النسبة بين المتساندين، فسمي رابطية، وعلى زمن تلك النسبة. لأن الفعل المساعد أو الناقص يشارك الفعل التام في التوفر على خاصية [z+] التي تخول لكلا الصنفين التصرف بحيث يأتي منهما الماضي والآتي والآتي.

من تعويض المسند (م) بمركب رابطي . وعليه لغات كالفرنسية . إذن بسبب  
تغاير في تصور إدامة الإسناد؛ (سرمدية مطلقة أو سرمدية نسبية) ، تتغاير بنية  
الجملة الاسمية ، كما يتجلى من المقارنة بين التشجيرين (أ) و (ب) الموالين .



وبهذين التصورين لإدامة الإسناد المؤكدين للنمطين (41، أ، ب) من الجملة  
الاسمية تكون قد ساهمنا في إيجاد حل لإشكال الجملة الاسمية في اللغات  
الهندروبية، والذي ظل مستعصي الحل في الكثير من الكتابات اللسانية  
الغربية<sup>(417)</sup> . وإذا اتضح تغاير المفهوم من الجملة الاسمية بين الأنماط اللغوية  
صار بالإمكان العودة إلى بنيتها الوظيفية .

اتصاف معجم اللغة العربية بخاصية الاطراد الاشتقاقي يُخَوِّلُ للصفة من  
الانتقاء المقولي والدلالي ما يكون للفعل الذي أُخذت منه . يعني هذا أن الصفة  
تتفرع مقولياً تفرع الفعل التام، بحيث يكون عدد مقولاتها الفرعية واحداً . وبما  
أن أي مقولة فرعية، سواء أكانت فعلية أم وصفية، لا ترتبط بصيغة صرفية معينة  
فإن الأورد أن يُجمع بين الصيغ الوصفية باعتبار انتمائها المقولي .

(417) انظر بنفنست ، قضايا اللسانيات العامة ، الفصل الثامن منه ، ص 151

Benveniste . problèmes de linguistique générale .

A . Taha , langage et philosophie .

وكذلك الدكتور طه عبد الرحمان ، اللغة والفلسفة .

(43) (أ) هم ( طلابُ ) ( حاجةٍ عوانٍ أو حاجةٍ بكرًا ) .

( ب ) ( هو ) الواهب ( المعوزين ) ( أضحيات ) ( ( ( ( .

صفا صغ صفا صغ

( ج ) ( الأرض ) ( الإنسان ) ( مفسد ) ( ( ( .

صغ صفا صغ

والجملة الاسمية، كالفعلية تقبل التزمين الداخلي، مع فارق أن تزمين الفعلية صرفي لارتباطه بصيغة الفعل، وكذلك يكون تزمين الاسمية في لغات المركب الرابطي لتصرف الفعل المساعد في الأزمنة تصرف الفعل التام، أما تزمين الاسمية في اللغات التوليفية فتركيبى . وبعبارة أدق فإنه يتم في مستوى المكون الإعرابي من القلب التركيبى ( 0.8 > 1 ) .

تبعاً لنحاة العربية<sup>(418)</sup> فإن إضافة الصفة إلى معوض الفضلة ( فض ) في البنية المكونية تدل على إدامة الإسناد في الماضي، وبغير تلك الإضافة تنتسب هذه الإدامة إلى غير الماضي من الآتي والآتي . قصد الشاعر الماضي فأضاف الصفة في الشطر الأول من قوله (44)، ولم يضيفها في الشطر الثاني لما أراد باقي الزمان .

(44) بدا لي أني لست مُدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائئاً .

ومن الصعب التسليم بتأويل سيبويه لإضافة الصفة أو عدم إضافتها ، وإلا وجب أن ينسب إلى الماضي محتوى الآية ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارِ﴾ والحال أنها تعبر عن واقع خارج الزمان . يعني هذا أنه يجب إعادة النظر فيما خلفه النحاة في مسألة عمل الصفات . وهناك أكثر من دليل يحمل على الشك في العلاقة المقامة بين تغاير أزمنة الجملة الاسمية وتغاير إعراب بعض مكوناتها . يعيننا الآن أن نذكر ما يلي .

(418) ذكر سيبويه إذ قال : « قولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، فمعناه وعمله : هذا يضرب زيداً غداً . وإذا حدثت عن فعل حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وذلك قولك : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة . فمعناه وعمله هذا يضرب زيداً الساعة ... فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة » الكتاب ، ج 1 ، ص 82-87 . ويبدو أن سيبويه يتساهل في العبارة حين سوى الصفة بالفعل من كل وجه .



إذا كانت الجملة الفعلية توقت بموَقَّات خارجية وأخرى وظيفية فإن الاسمية أيضاً تَزمَن بمَزمَنات خارجية ؛ تُوظف لها من الأفعال الناقصة أخوات (كان) خاصة، كما في مثل الجمل (45). أما أخوات (كاد) فمن موَقَّات الجملة الفعلية؛ كما تقدم. وتوقَّت بموَقَّات وظيفية. كما في الجمل (46) الآتية:

(45) (أ) ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (2 - 213) .

(ب) مازال مهري مزجر الكلب منهم .

(ج) ظل المضربون معتصمين أمام الوزارة .

(46) (أ) القطار قادم الآن .

(ب) الشمس مشرقة غداً .

(ج) هم حواج بيت الله آنفاً .

الجملة الاسمية لا تقاسم الفعلية كل مقيداتها الوظيفية. إذ تشارك الصفة فعلها في قبول التقيد بوظيفة التكييف في مثل (البت محدودة احدو داب الناقة) و(الشيخ واقف وقفة الجندي). ولا تشاركه في التقيد بوظيفة التكميم. والفارق أن في الفعل انقطاعاً وتجديداً ، وفي الصفة اتصالاً وثباتاً. وبما أن المتصل الثابت لا يتعدد انتفى كل مسوغ لقبول مثل الجمل (زيد قاعد قعدتين)\* و(المخبر راصد السياسي رصدتين)\*، و(خالد مريض مرضتين)\*.

ومن المنطقي أن تختص إحدى الجملتين؛ الفعلية أو الاسمية، بمقيدات، لأن المتراكب فيهما مختلف مقولياً؛ (معوض م) في البنية المكونية منتم إلى مقولة الفعل أو إلى مقولة الصفة)، ولأن «التراكب» هو مقتضي المقيدات المعمولة بأصول المبدأ الدلالي. وبما أن الوجهات يستوجبها «التخاطب»، وتعملها أصول المبدأ التداولي فلا يتوقع البتة أن تختص إحدى الجملتين بوجه مآ. كلتاها تقبل مثلاً التوكيد. لكن تحققه يكون بالمناسب من الوسائل اللغوية. كإقران (ل / قد) بالفعل الماضي في نحو ﴿لَقَدْ أَثَرَكُ اللَّهُ

عَلَيْنَا»، و(ل / ن) بالفعل المضارع في مثل ﴿لَيْسَ جَنَّ وَ لَتَكُونَنَّ مِنْ الصَّاعِرِينَ﴾، و(إ ن / ل) بمكوني الجملة الاسمية ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾. ولتقاسم الجملتين نفس الموجهات لا داعي إلى أن نعيد مع الاسمية ما أوردناه مع الفعلية.

#### 4.8. البنية التركيبية.

تعويض المقولات المعجمية لمتغيرات البنية المكونية (± صد(م، م) ± فض) يقتدرن بإدخال العلاقات الدلالية (⊆، ⊇، ⊂، ⊃، ⊄، ⊅) عليها من أجل التأليف بينها، بحيث يصير لبعض تلك المقولات وظائف نحوية؛ (كالفاعل، والفاعل به، والمفعول)، ولبعضها الآخر وظائف التوجيه التداولية، (كالتوكيد، والاستفهام، والتجاهل...)، وللثالث منها وظائف التقعيد الدلالية؛ (كالتوقيت، والتكميم والتهيين...). وكل ذلك يتم في مستوى التأليف من قالب التركيبي بصرف النظر عن النمط اللغوي. البنية الوظيفية، فلنخففها الآن إلى الوظائف النحوية كما في (س<sub>1</sub> فاعل ⊃ فع لـ س<sub>2</sub> من)، مجبرة على التشكل في بنية تركيبية، حيث يكون التأشير لأي المقولات (فع، س<sub>1</sub>، س<sub>2</sub>) يراكب غيره بأي العلاقتين (⊃، ⊅) فكانت له إحدى الوظيفتين (فا، مف). فالبنية التركيبية، كما سبق أن قلنا (1.4.2.7 ج 1)، تعتبر ترجمة للبنية الوظيفية وتعبيراً عنها بلغة تركيبية. تجرّد العلاقات الدلالية وما يترتب عنها من الوظائف النحوية المجردة أيضاً أحوجا البنية الوظيفية إلى ترجمان. فكانت البنية التركيبية، بعلاقاتها التركيبية الحسية وبما يترتب عنها من الأحوال التركيبية الحسية أيضاً، ذاك الترجمان.

مثل المقولات المعجمية (س<sub>1</sub>، فع، س<sub>2</sub>) المتكافئة بالعلاقتين الداليتين (⊃، ⊅) في البنية الوظيفية (س<sub>1</sub> فاعل ⊃ فع لـ س<sub>2</sub> من) تصير متراكبة، بعلاقتي الإسناد (⌈) والإفضال (⌋) التركيبيتين، في البنية التركيبية (47) الموالية.

(47) (س<sub>1</sub> ف<sub>1</sub> ف<sub>2</sub> س<sub>2</sub>) .

وبما أن كل علاقة عاملة لعارض ما تعين لعلاقة الإسناد (ف<sub>1</sub>) أن تعمل حالة الرفع التركيبية (ع) في القابل من المقولات المعجمية التي تعوض المتساندين (م، م)، ولعلاقة الإفضال (ف<sub>2</sub>) أن تعمل حالة النصب (ص) فيما يعوض من تلك المقولات متغير الفضلة (فض). كما توضح البنية التركيبية (48) التالية :

(48) (س<sub>1</sub><sup>ع</sup> ف<sub>1</sub> ف<sub>2</sub> س<sub>2</sub><sup>ص</sup>) .

يقال في وصف هذه البنية : إذا كان الفعل المتعدي (فع) أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية (ف<sub>1</sub>) فإن (ف<sub>2</sub>) تكون معبرة عن علاقة السببية الدلالية (⊃) تعبير حالة الرفع التركيبية (ع) التي عملتها (ف<sub>1</sub>) عن وظيفة الفاعل النحوية (فا) التي عملتها (⊃) . وإذا كان (فع) مع مراكبه أحد طرفي علاقة الإفضال التركيبية (ف<sub>2</sub>) فإن (ف<sub>1</sub>) تكون مترجمة عن علاقة العلية الدلالية (⊃) ترجمة حالة النصب التركيبية (ص) التي عملتها (ف<sub>2</sub>) عن وظيفة المفعول النحوية (مف) التي عملتها (⊃) .

وفي وصف مثل البنية التركيبية (49) الموالية :

(49) (س<sub>1</sub><sup>ع</sup> فق<sub>1</sub> ف<sub>2</sub> س<sub>2</sub><sup>ص</sup>) .

يقال : إذا وجد الفعل القاصر (فق) طرفاً في (ف<sub>1</sub>) فإن (ف<sub>2</sub>) تعبر عن (⊃) تعبير (ع) التي عملتها (ف<sub>1</sub>) عن (مف) التي عملتها (⊃) . وكون (فق) طرفاً في (ف<sub>2</sub>) فإن (ف<sub>1</sub>) تعبر عن علاقة اللزوم الدلالية (⊃) تعبير (ص) عن الوظيفة النحوية التي عملتها (⊃) بالشرط المعين، كما تقدم توضيحه في المبحث (4.5.3 ج 1) .

ندرج الآن في البنية المكونية فعلاً متخظياً (فخ) لنحصل على بنية معقدة نسبياً بالقياس إلى ما مضى ، ولتكن البنية التركيبية (50) التالية

(50) (س<sub>2</sub><sup>ع</sup> ف<sub>1</sub> فخ<sub>1</sub> س<sub>2</sub><sup>ص</sup>، س<sub>3</sub><sup>ص</sup>) .

نترك الحديث عن كون (فخ) طرفاً في (ڤ) لأنه لا يختلف عما سلف لتناوله وهو طرف في (ڤ) بحيث تكون (ڤ) تعبيراً عن علاقتي العلية (ا) والسبلية (ب). لكن حالة النصب التركيبية (ص) التي تعملها (ڤ) لا تعبر في آن واحد عن رظيفتي المفعول (مف) والفاعل به (فابه) المعمولتين تبعاً بالعلاقتين (ا، ب). وفي مثل هذه الحالة تجدد اللغات البشرية نفسها مضطرة إلى إيجاد وسيلة معبرة. وهي عندئذ، من أجل التمييز بين (ص<sub>2</sub>) و(ص<sub>3</sub>)، مخيرة بين الرتبة وبين إصاق حرف الإضافة بأحدهما. ويكون لها ذلك بتجاوز عتبة التأليف إلى ما يليه من مستويات القالب التركيبي.

#### 1.4.8. إعراب الأنماط اللغوية عن الوظائف والأحوال.

عملاً بما ورد في الفقرات الأخيرة من المبحث السابق فإن الحالة التركيبية وعاملها العلاقة التركيبية تعبران، تبعاً، عن الوظيفة النحوية وعاملها العلاقة الدلالية. والذي يهمنا في هذا المبحث هو النظر في ما تستعمله اللغات من الإمكانيات المتاحة للإعراب عن تلك العوارض. وفي هذا المفصل بالذات تستعين اللغات بالوسائط لاجتياز عتبة التأليف إلى المستوى الموالي من قالب التركيب. وللإمعان في التدقيق نتناول كل حالة تركيبية على حده.

(أ) حالة الرفع التركيبية؛ عاملها علاقة الإسناد التركيبية. والإعراب عنهما؛ أي الحالة فـالعلاقة، متغاير مستوى وعلامة تبعاً لتغاير الوسائط التي تستعملها الأنماط اللغوية. اللغات التركيبية، باختيارها لوسيط الرتبة المحفوظة، تكون قد عينت موقعاً للإعراب عن حالة الرفع؛ وهو العدد الذي يستوطنه سوّجُ الجملة<sup>(49)</sup>. وباستعمالها لوسيط الترصيص تكون قد وظفت متاخمة المتراكبين للإعراب عن علاقة الإسناد، فامتنع فيها فصل المرفوع عن الفعل

(419) انظر شومسكي، المبحث (3.4.1) المخصص لقالب الأحوال، من كتابه، البرنامج الأدنى، ص 110.

بالنصب حالة البوج<sup>(420)</sup>. وبما اختارت اللغات التركيبية من الوسائط ووسائل الإعراب يكون انتقالها من مستوى التأليف مباشرة إلى مستوى الترتيب. وبالتالي فإن تركيبها فصاً وقالباً يتفرع إلى التأليف والترتيب لا غير.

أما اللغات التوليفية فباختيارها لوسيط العلامة المحمولة تكون قد عينت علامة؛ كالضمة(أ) المعربة في العربية عن حالة الرفع، وعن استمرار حاملها طليقاً غير مقيد بموقع. وباستعمالها لوسيط التصريف تكون قد وظفت المطابقة للإعراب عن علاقة الإسناد التركيبية. وتظهر هذه المطابقة فيما تحمله صيغة الفعل من نياشين تومئ إلى ما يراكبه؛ من حيث جنسه وعدده وحضوره أو غيابه<sup>(421)</sup> وكذلك الصفة لكن بدرجة أقل، يكاد يكون مرآة عاكسة لأهم الخصائص المميزة للذي يراكبه بعلاقة الإسناد. من جملة ما يترتب عن اختيار ذينكم الوسيطين اللغويين نذكر ما يلي :

(1) الإعراب عن علاقة الإسناد التركيبية بالمطابقة بدل المتاخمة لا يوجب لأحد المتراكبين موقعاً معيناً بالنسبة إلى الآخر. وبالتالي فإن نفس القاعدة ترتب مكونات الجملتين (51) الآتيتين .

(420) المسترشد بالنحو الكلي تضطره التبعية إلى تعميم المنع المذكور على العربية. وعند اصطدامه بالكثير من معطيات هذه اللغة الشاهدة على جواز توسط المفعول بين الفعل والمرفوع، كما في (عصى مصعباً أصحابه)، فإنه سيجوز ذلك « بقاعدة أسلوبية موجودة في المكون الصوتي لا في المكون التركيبي » الذي لا يجوز في حقه أن يتضمن قاعدة لغوية للغة الإنجليزية. للمزيد من التوضيح انظر الدكتور عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 128.

(421) سبق في مواضع من هذا العمل انظر مثلاً ص 246 أن تحدثنا عن البنية التركيبية للفعل. وهذه تشكل من صيغته الصرفية ومن لواصق المطابقة التي تهين الفعل للدخول في علاقة الإسناد التركيبية. وبالنظر إلى ما يحمله الفعل من لواصق المطابقة عده ابن سينا، في دراسة لغوية مقارنة، جملة. نقتطف مما جاء في بحث مطول قوله: « وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلاً هو كلمة. فإن قولهم أمشي ويمشي فعل عندهم، وليس كلمة مطلقة، وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص وكذلك الياء فصار قولك: أمشي أو مشيت صدقاً أو كذباً. وكذلك يمشي ومشيت وكان ذلك في حكم قولك أنا أمشي وأنت تمشي وأنا مشيت... ولا فرق بين قولك: يمشي، وبين قولك: شيء، ما يمشي، فستكون الأفعال المستقبلية كلها مركبات، ولا تكون ألفاظاً بسيطة » كتاب العبارة، ص 18-19. وفي نفس الاتجاه سار أحمد العلوي من المحدثين. انظر مبحث الزيادة الصرفية Le Surcoit morphologique من كتابه الابستمولوجيا واللسانيات العربية، ص 24.

(51) (أ) ﴿عصى آدمُ ربه﴾ (20 - 121) .

(ب) عصي مصعباً أصحابه .

وبنفس القاعدة ترتب أيضاً مكونات جمل من قبيل (كمثري أكلت ليلي) و (شربت شاياً هندياً) و (هدى رضى أكرمت) .

(2) الفعل، في اللغات الجذرية خاصة، تتلقى صيغته من فص الصرف علامات مرصوفة أو مفكوكة (5.6.3 ج 1) فتتكون له بنية تركيبية يوظفها في انتقاء الكلمة التي يجب أن تعوض المسند إليه (م) في البنية التركيبية المجردة (52) التالية :

(52) (± صد (م ج م) ± فض) .

وعليه فإن الفعل في اللغات التوليفية سيزيد على مثله في اللغات التركيبية بالانتقاء الصرفي، فضلاً عن اشتراك الجميع في الانتقاءين المقولي والدلالي. وعن خرق الانتقاء الصرفي يتولد لحن موضعي في مثل الجمل التالية.

(53) (أ) الرجالُ الطفلين يحترمان \*

(ب) يحترم هندٌ بكراً \*

(ج) الأطفال تلعبون كثيراً \*

كل جملة في المجموعة (53) تخرق فرضية مراسية يقال في التعبير عنها: الضمة أو ما ينوب عنها إعرابٌ عن حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد المعرب عنها بالمطابقة. ولحن تلك الجمل آت من كون المطابق منصوباً والمرفوع غير مطابق عددياً في الجملة (أ)، وفي الجملة (ب) المطابق منصوب و المرفوع غير مطابق جنسياً. أما في الجملة (ج) فلا تطابق شخصي بين الفعل و مراكبه المرفوع، و الحال أن هذه الأشكال من المطابقة إعراب حسي عن علاقة الإسناد التركيبية المجردة .

(3) بما اختارت اللغات التوليفية من وسائط لغوية، ووسائل إعرابية فإن انتقالها من التأليف يكون إلى مستوى الإعراب مباشرة، حيث يستلم كل مكون في البنية التركيبية ما يلزمه من العلامات. ويظل مع ذلك طليقاً غير مقيد بموقع ما لم يعرض له عارض تركيبى أو دلالي. يعني هذا أن القالب التركيبى يتفرع في اللغات التوليفية إلى التأليف والإعراب والترتيب كما سبق في المبيان (0.8 <1>). (11) حالة النصب التركيبية (ص)؛ عاملها علاقة الإفضال التركيبية (ج). وللحالة (ص) وعاملها (ج)، إعراب في اللغات التوليفية؛ كالعربية التي تعرب عنهما تبعاً بفتحة (آ) تلحق روي القابل أو موضعه وبانتفاء المطابقة. ولهما في اللغات التركيبية إعراب آخر؛ موقع بوج الجملة مُعربٌ عن النصب، ومتاخمة البوج للفعل من غير جهة السوج معرب عن علاقة الإفضال.

اختلاف وسيلة الإعراب عن حالة النصب في النمطين اللغويين يسبب في تشكيل ظاهرة لغوية مما يسترعي الانتباه. كون علاقة الإفضال، في اللغات التركيبية، تعرب عنها متاخمة بعينها، وتعمل النصب في موقع بعينه يلزم ألا يستلم هذه الحالة التركيبية سوى مكون واحد من مكونات الجملة، وهو بوجها. أما ما عداه من ظروف الزمان والأمكنة والحال، ونحو ذلك مما يوجد في اللغات التركيبية مشابهاً لمفعولات العربية خلا المفعول به، فليس له حالة النصب التركيبية ولا غيرها. مع العلم أن الحالة التركيبية غير الوظيفة النحوية، كالتمكين والتوقيت والتهيين ونحو ذلك مما تعمله العلاقة الدلالية.

وإذا كانت حالة النصب، للمبرر المذكور، مقصورة على بوج الجملة في اللغات التركيبية فإنها في التوليفيات يستلمها كل ما يعوض الفضلة (فض) حيث يكون معمولاً بالعلاقة (ج) في البنية التركيبية المجردة: ((± صد (م م) (م ± فض)). وهكذا يكون للمركب الحرفي في الجملة (154) حالة النصب،

تعرب عنها الفتحة الظاهرة على روي المركب الاسمي بعد نزع الناسخ<sup>(422)</sup> عنه في الجملة (54 ب) فيما يلي :

(54) (أ) هو يسكن في فندق .

(ب) هو يسكن فندقاً

لكن حالة النصب هذه لا تسند إلى المركبين الحرفي والاسمي في الجملتين (06) في الطرة (423) على الرغم من توفر المتاخمة في الجملة (06 ب) لأن الاسم فيها موال لفعل لازم، ومنتم إلى مقولة معجمية عناصرها مهياة أكثر لوظيفة الظرفية، كما يظهر بوضوح في نحو الجملة (07) من نفس الطرة أسفله . لأن المتاخم للفعل من غير جهة السوج ليس بوجاً فلا يتلقى نصباً . والأمر في العربية بخلاف ذلك ، كما في الجملة (55) المرادفة بنيوياً ودلالياً للجملة (07) .

(55) شريكك يوجد الآن خلف القضبان .

لأنه، في نحو العربية ، كل ما يعوض (فض) يكون معرضاً لعمل (ج) فيلتقي (ص) أياً كانت وظيفته النحوية التي تعملها العلاقة الدلالية؛ إما مطلقاً كعلاقة العلية (لـ) التي تعمل (مف)، وإما بشرط المقولة، كعلاقة اللزوم (مـ) التي تعمل وظائف التكميم، والتهيين، والتمكين، والتوقيت، والغائية، والماعية ، ونحو ذلك .

(أأ) حالة الإضافة (ض) ؛ عاملها العلاقة التركيبية (ن)، وهي تختص بميزة إسنادها إلى اسم متمم لاسم آخر، حيث يكونان بالعلاقة (ن) الجامعة

(422) تقدم في مواضع من هذا العمل (4.5.3 ص 129) أن اثبتنا عمل النسخ لحروف الجر . انظر أيضاً الأوراعي ، تنظيم النحو العربي ، صص 201-227 ، ضمن مجلة التاريخ العربي عدد 4 . وإعراب الناسخ الحرفي ، صص 31-65 ، ضمن مجلة كلية الآداب الرباط ، عدد 19 .

(423) تمثل من الفرنسية بالجملتين (06) المرادفتين بنيوياً ودلالياً للجملتين (54) أعلاه .

(06) (أ) il habite à l'Hôtel .

(ب) il habite un Hôtel .

(07) ton associé se trouve maintenant derrière les barreaux .



بينهما مركباً واحداً<sup>(424)</sup>. ويكون الإعراب عن الحالة (ض) بإحدى الوسائل :  
 (1) موقع المتمم بالنسبة إلى المضاف . و (2) علامة تلحق أحد المتضايقين (3).  
 الجمع بين الموقع والعلامة . والعربية من الضرب الأخير، لا طراد وقوع المتمم بعد  
 المضاف فضلاً عن حقوق كسرة ( ل ) برويه .

أما الإعراب عن علاقة الإضافة التركيبية ( ن ) فإنه يحصل بأدوات  
 مخصوصة تُدرج بين الاسمين المتضايقين، ولذلك سميت في النحو العربي  
 بحروف الإضافة<sup>(425)</sup>. كالمائل في نحو ( مَرَبَضٌ بِالْمَجَانِ )، و ( صرخة في  
 الوادي )، و ( محلات للتجارة )، و ( قَدْرٌ مِنَ الْمَعْدِنِ ) . ومن هذا القبيل في غير  
 العربية أمثلة الطرة (426) أسفله .

ومن اللغات، كالعربية، ما يقبل نزع الأداة، كما في مثل ( سيارة الأجرة )،  
 و ( مغرب اليوم )، و ( قسم الجراجة )، و ( سِنَ الذَّهَبِ ) . وفي هذه الحالة تصبح  
 المتاخمة إعراباً عن العلاقة ( ن ) . كما يعرب موقع المتمم من المضاف عن الحالة  
 (ض) . وله في أغلب اللغات نزوع إلى احتلال مرتبة بعد المضاف . لكن لغات  
 كالانجليزية ترخص له بأن يتقدم فتلحقه علامة الرخصة . كما في مثل  
 ( 08 ب ) من الطرة (426) .

424 عبر ابن يعيش عن معنى الإضافة أعلاه فقال: «اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إحصاله إليه من غير فصل وجعل  
 الثاني من تمام الأول ينزل منه منزلة التنوين» . شرح المفصل ، ج 2، ص 118 .

425 الأدوات ( ل ، مِنْ ، فِي ب ) ونحوها يسميها سبويه حروف الإضافة باعتبار دورها في إحصال ما قبلها إلى ما  
 بعدها ، ويسميها حروف الجر باعتبار خفضها للاسم الذي تدخل عليه . للتوسع في الموضوع انظر سبويه،  
 الكتاب، ج 1، ص 209 والمبرد، المقتضب، ج 4، 136 وانظر أيضاً ابن يعيش تجده يقول: « هذه الحروف  
 تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما  
 بعدها من الأسماء » شرح المفصل ، ج 8، ص 7 .

426 وإن تميزت اللغة الإنجليزية بالجمع بين إمكان تقديم المضاف أو المضاف إليه فإنها كاللغة الفرنسية في الاضطرار  
 إلى التأليف بين المتضايقين بواسطة أداة خاصة . وقد تنوعت في الإنجليزية تبعاً لموقع أحد المتضايقين من  
 الآخر . كما يظهر في ( ب ، ج ) من ( 08 ) .

( 08 ) ( أ ) l'île de France , la chaine de distribution , le Roi du Maroc .

( ب ) John's book , John's refusal .

( ج ) the book of John , Reading the book .

الإضافة، حالة (ض) وعلاقة (و)، تتميز في اللغة العربية بخصائص نجملها كما يلي :

(أ) النزوع إلى الإعراب عن العلاقة (و) بالمناخمة . إذ لا تسمح العربية في حالات معينة بإدراج الأداة بين المتضايقين . منها حالة إضافة الشيء المسمى إلى اسمه في مثل (يوم الجمعة)، و(سوق السبت)، و(مدينة الرباط)، و(صلاة العصر) .

(ب) تنوع الأدوات الماثلة أو الكامنة التي تجمع بين المتضايقين إعراباً عن معان زائدة على الدور الدلالي للإضافة المحصور في التعريف أو التخصيص . إذن، تعريف الشيء بإضافته إلى المقابل يقضي بتقدير «باء المقابلة» بين المتضايقين في مثل (سيارة الأجرة) . وتقدر «من التبعيضية» إذا كان تعريف الشيء ببيان جنسه، في مثل (محفظة الجلد)، أو بيان كله (نفس الشيء) . ويكون تقدير «في الظرفية» في نحو (مغرب اليوم)، و(دول إفريقيا) . وتقدر «اللام» بأحد معانيها، كالمملك في (كتاب سيبويه) . وشبهه في (ابن زيد)، والاختصاص في (قطار الأنفاق) .

(ج) الكسرة الملحقة بروي المتمم علامة استوجبها مبدأ المحافظة على النمط . لأن موقع المتمم من المضاف كاف للإعراب عن حالة الإضافة ، وهو الأورد حين تكون المناخمة موظفة للإعراب عن العلاقة التركيبية العاملة للحالة . لذا فإن الكسرة التي يؤثرها الجار الذي يعلق الاسم بعده بالفعل قبله غير كسرة الإضافة؛ بدليل أن الجار هناك ناسخ لعلامة (آ) حالة النصب (ص) . وبنزع الحافض تعود الفتحة (آ) للظهور . بينما كسرة الإضافة تثبت وإن زال الحافض . وهذه الظاهرة شاهدة من جهة أخرى على أن الحالة التركيبية تعملها العلاقة التركيبية لا أطرافها المتمثلة في المقولات المعجمية كما كان يعتقد .

### 2.4.8 عوامل علامات الإعراب .

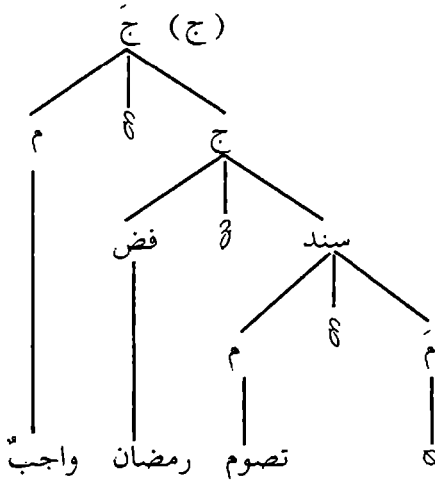
ظهر أن الإعراب عن العوارض من الأحوال والوظائف يحصل بصنفين من الأمارات: (1) علامات صوتية تلحق الكلمة كما في اللغات التوليفية. و(2) رتب مجهزة بعوارض ما يحل بها من الكلمات. وهي وسيلة اللغات التركيبية. والذي يعني هذا المبحث هو مسألة العامل الذي يجلب علامة الإعراب، سواء أكانت علامة صوتية أم رتبة .

وإذا ثبت أن تغاير اللغات تابع لتغاير الوسائط الوضعية بالاختيار وجب اعتبار هذه الوسائط عللاً تسبب في توليد المثل. عن وسيط العلامة المحمولة المتبنى في التوليفيات تنشأ العلامات الصوتية المعربة عن العوارض، وعن وسيط الرتبة المحفوظة المؤسس للتركيبات تتكون الرتب المجهزة بتلك العوارض.

اتضح أن الوسيط اللغوي عامل لجنس العلامة الإعرابية؛ كونها صوتية أو موقعية، أما العلامة المعينة، كالضمة أو الفتحة أو الكسرة، فإن الوسيط يعمل كل واحدة بشرط العلاقة التركيبية التي تباشر العلامة المعنية. وهكذا نجد وسيط العلامة المحمولة يعمل بشرط علاقة الإسناد التركيبية علامة الضمة . وبنفس الشرط يعمل وسيط الرتبة المحفوظة موقع السوج المتأخم للفعل من غير جهة البوج. وكذلك يستمر في الباقي .

ولتشغيل ما أثبتنا في مباحث سابقة حول العامل يحسن لبعد المسافة أن نستخلص هنا الفرضية المراسية (4.5.3، <19>) التي تقول: العامل يجلب نوعاً واحداً من الأثر للقابل أو للقوابل المتحدة الإعراب . ويتحد إعراب قابلين على الأقل إذا تناولهما معاً عامل واحد ، وإلا فعن طريق التسريب إلى اليمين أو عن طريق التبعية إلى اليسار. وبما أوردناه هناك يمكن أن نفسر ما يلاحظ من استنساخ إعراب المتحاولين (أ) ، والمتناسبين (ب) الموضح بتشجير جملتي الاشتغال (56) الموالية .





والملاحظ في هذه التمثيلات الشجرية أن التوابع الخمسة تدخل إلى البنية المكونية من حيث دخل المتبوع. وأن اللواحق بصيغة الفاعل ؛ (يدافعون) و(تصوم) مثلها في الصفة (مكرمون)، ليست سوى أمانة المطابقة العربية عن علاقة الإسناد التركيبية. وعليه فإن مفهوم الضمير، طبقاً لعاملية علاقية منسجمة مع وسيط العلامة المحمولة المحرر لمكونات الجملة من الرتبة القبلية، يتناول الضمير البارز لا غير. ويتفرع الضمير إلى: (1) ضمائر الرفع، مثل (هي، نحن، أنتما)، لا تتصل بمراكبها الفعل (أنت لا تبكي على ميت)، أو الصفة (هي مستعدة للمصالحة)، أو الاسم (هو رجل أيما رجل). (2) ضمائر النصب؛ وهي المتصلة بالفعل في نحو (دعاكم) و (زارني) و(جاءها)، وقد تنفصل عنه بعماد. كما في (إياك أعني). ونفس الضمير يتمم الاسم المضاف في نحو (عمائمكم، كتابي، ملابسها)، ويراكب الأداة (لعلنا، إليه).

وإذا تركنا ما سبق إلى ما سُمي بالضمير المستتر وضمائر الرفع المتصلة سنجد أنها مجرد مفاهيم نظرية استوجبتها العاملية اللفظية المرتبة التي وضعها

النحاة لوصف الإعراب خاصة. هذا الجهاز الوصفي هو الذي قضى بجعل العلامة ضمير بارزاً (4.6.3 ج 1)، وجعل عدم العلامة ضميراً مستتراً .

قيام المكون الصرفي من القالب التشقيفي على وسيط التصريف بدل وسيط الترصيص أغنى نسق المطابقة في العربية، وخوّل صوغ الفرضية المراسية (4.6.3 <16>) القائلة : متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبى أو تداولي . وبهذه الفرضية خلا المسند إليه (م) من ضمير الرفع في البنية الشجرية (57 ج) .

البنية التركيبية للجمل المشجرة (56) و(57ج) متميزة بتكرير علاقة الإسناد التركيبية (ج) الناتج عن تكرير أحد المتغيرين في النواة (م ج)، حيث يسبب ذلك التكرير في توليد جملة كبرى (ج) في عرف النحاة<sup>(427)</sup>. إذا تكرر المسند (م) فإن فعل الجملة الكبرى، لشغور المسند إليه (م)، يحتل الموقع الأول منها، كما في مثل (57ج). وإذا تكرر المسند إليه (م) فإن المرتبة الأولى في الجملة الكبرى (ج) تعود إلى مركب اسمي تجمععه علاقة الإسناد (ج) بالجملة الصغرى (ج). كما في مثل (57ب) ونحوها (56) .

عملاً بهذا التحليل يجب أن تشكل المركبات الاسمية التي تحتل المرتبة الأولى من الجملة الكبرى (ج) ، في الأبنية الشجرية (56) و (57ب)، شيئاً واحداً من حيث البنية التركيبية على الرغم من الاختلاف الظاهر في إعراب بعضها . وهذا الاختلاف في الإعراب ناجم عن فرضية تسريب الإعراب من داخل الجملة الصغرى (ج) لربط أحد مكوناتها بمحاولة أو بنسبته الواقعين خارجها . كما جاء تباعاً في (56أ) و (56ب) . عن تسريب علامة الإعراب من داخل الجملة الصغرى (ج) إلى مكون واقع خارجها يترتب طمس علامة الرفع التي تعملها علاقة الإسناد في معوض المسند إليه في سياق (م ج ج) إذن طمس علامة الإعراب السابق قد يحصل بنواسخ الرفع أو النصب ،

(427) انظر مثلاً الباب الثاني من مغني اللبيب لابن هشام .

وبالتسريب إلى اليسار في بنية الجملة الكبرى (ج)، وبالقطع إلى اليمين مع التوابع خاصة (428).

نخلص مما سبق إلى أن المركب الاسمي الذي يعوض المسند إليه في (ج) عامله التداول، فكان له من العوارض حالة الرفع التركيبية ووظيفة التنبيه التداولية (429).

وليس له شيء من الوظائف النحوية، إذ لا تجمععه علاقة دلالية بغيره (ج) مما يُكوّن معه (ج). وما كانت له هذه الخصائص سمي مبتدأ<sup>(430)</sup>، وإن نُسخ إعرابه بالتسريب، كما في البنية الشجرية للجملتين. وكان بالمبتدأ، (= مركب اسمي يعوض (م) في (ج) ويراكب (ج) بالعلاقة (ف)) فيتلقي منها حالة الرفع ما لم تُنسخ بالتسريب أو بناسخ، ويستلم وظيفة التنبيه من التداول)، قد ورث فتحة من الضمير المنصوب الذي يعود عليه من داخل الجملة الصغرى في نحو (156) ويكون تسريب الإعراب من داخل تلك الجملة نسخاً لإعراب المبتدأ. وليس لوظيفته التنبيه، وإيذاناً بالوظيفة النحوية التي تكون للعائد الضمير (156)، أو تكون للنسيب الذي يربطه الضمير بالمبتدأ كما في (56). والإشعار المسبق بالوظيفة النحوية التي تكون لمحاول المبتدأ أو لنسيبه داخل (ج) هو المجوّز للتسريب المتحقق بطمس إعراب المبتدأ ذي وظيفة التنبيه التداولية بصرف النظر عن علامة الإعراب التي تلحق رويّه. وإذا لم يكن ذلك الإشعار مروماً مُنع التسريب مع إمكانه. يعني هذا أن المبتدأ المطموس الإعراب مشحون وظيفياً، لأنه يجمع بين وظيفة التنبيه التداولية ودور الإشعار

(428) للتوسع في المفهوم من طمس الإعراب الحاصل بالتسريب أو القطع أو النسخ انظر الصفحات (184 و 187 و 317) من هذا العمل، ومقالينا إعراب الناسخ الحرفي وتنظيم النحو العربي المنشورين تبعاً ضمن مجلة كلية الآداب الرباط عدد 19، ومجلة التاريخ العربي، عدد 4.

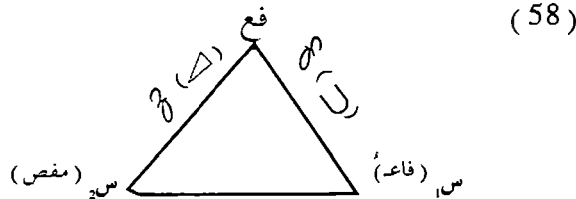
(429) تحدث الزمלקاني عن وظيفة التنبيه المسندة إلى المبتدأ فقال: «أصل المعنى في (زيد أبوه منطلق) أبو زيد منطلق، وإن كان ذكر (زيد) في الأولى مسوقاً على أنه بمنزلة قرع العصا إعلاماً بما بعده»، البرهان، ص 220. انظر أيضاً مصادر أخرى ذكرناها في الطرة (248) في ص 184.

(430) ذكر الدكتور أحمد المتوكل خصائص أخرى للمبتدأ. انظرها في الوظائف التداولية، ص 114.

بالوظيفة النحوية. بينما المبتدأ الباقي على أصل إعرابه ليس له غير التنبيه. وبهذا التفاوت الوظيفي نفس قراءتي الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (431).

### 3.4.8 وظائف الترتيب في العربية من اللغات التوليفية .

سبق أن بينا في أكثر من موضع<sup>(432)</sup> أن وقوع الاختيار على وسيط العلامة المحمولة وإهمال مقابله وسيط الرتبة المحفوظة مبرر أولاً بالاستجابة لضرورة التفريق الحسي بين المتغاير من العوارض المجردة كالأحوال التركيبية والوظائف النحوية، وثانياً باقتصاد الترتيب من أجل توظيفه في عملية التواصل. إذن، الجمع بين الإعراب عن العوارض والتحرير القبلي لمكونات الجملة علة قوية تحمل على اختيار الوسيط اللغوي المذكور . ولتنسيق ما جاء متفرقاً في مباحث سابقة تخص نسق اللغات التوليفية يلزم أن يتم ترتيب مكونات البنية التركيبية داخل فرع الترتيب من القالب التركيبي، وأن يضطلع التداول بهذا الدور. كأن يباشر بأحد أصوله التوليفة (58) المشخصة لبنية تركيبية ترجمان البنية الوظيفية ليفعل بها ترتيباً .



431) تناقل المفسرون قراءتي الرفع والنصب . وقدم بعضهم الرفع بمبرر تركيبى صرف . قال الزمخشري : « قرئ (ثمود) بالرفع والنصب منونا وغير منون . والرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء » . الكشف ج4، ص 194 . ونقل عنه الرازي هذه العبارة في التفسير الكبير ، ج27، ص 113 . وفتح أبو حيان الأندلسي قراءة الرفع بنسبها إلى الجمهور : « قرأ الجمهور بالرفع ... وقرأ ثمود بالنصب ... وروى المفضل عن عاصم الوجهين » . البحر المحيط ، ج7 ص 491 . ولعل الحجة الوظيفية لتغليب قراءة أبلغ من غيرها .

432) انظر المبحث (1.5.3 ص 113) المخصص لتركيب الإسناد في اللغة العربية ، والقسم الثاني من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، مبحث أصل الإعراب، ص 125 .



التداول المتوجه بالمعالجة إلى التوليفة (58) لا يخرج عمله عن أحد الأمرين؛ إما أن يأخذ مكوناً بعينه ليحطه في رتبة معينة بالنسبة إلى باقي المكونات، ويخصه بوظيفة تداولية ما. وهذا الاحتمال يمكن توضيحه بما مضى في شأن المبتدأ. والإمكان الباقي متمثل في عمل التداول من أجل ترتيب كل عناصر التوليفة (58). وكأنه يصدر أمراً من قبيل: فليأخذ الكل موقعه بحيث يعرب ترتيب الجميع عن غرض زائد على محتوى البنية الوظيفية قبل إخضاع مكوناتها لرتب معينة.

ترديد المعالجة التداولية بين الاحتمالين المذكورين يحملنا على بيان أوردتهما ليس على الإطلاق، وإنما بالنسبة إلى البنية القاعدية القارة الرتبة أساس اللغات التركيبية، أو إلى البنية القاعدية الحرة المثل لها بالتوليفة (58) والمؤسسة للنمط التوليفي من اللغات.

الظاهر من أعمال النحو الوظيفي لسيمون ديك أن التداول في هذا النموذج يباشر مركباً بعينه دون غيره، مما يدخل معه في تشكيل البنية القاعدية، ليموقعه في رتبة محددة سلفاً، فيستلم بحلوله فيه وظيفة تداولية، كالمحور، والبؤرة، والذيل والمبتدأ، ونحو ذلك. وهذا الضرب من العمل التداولي لا يناسب بنية قاعدية ذات رتبة حرة. لأن انشغال التداول بترتيب ما يحمل وظيفة تداولية من عناصر التوليفة (58) فيه إهمال لباقي العناصر، وليس لها مرتب سواه.

إذن، انحصار عمل التداول في موقعه المكون بدل ترتيب الجميع يكون مناسباً لبنية قاعدية ذات رتبة قارة، الشيء الذي حمل النحو الوظيفي<sup>(433)</sup>، منذ أعماله الأولى إلى آخرها، على افتراض بنية موقعية في صورة المقترح (59)

(433) انظر أعمال الدكتور أحمد المتوكل المنجزة في إطار النحو الوظيفي.

المتفرع إلى البنيتين (أ) المخصصة لجملة تحتوي فعلاً (ف)، و (ب) المهياة لجملة اسمية تضم مركباً رابطياً (ط) .

- (59) (أ) م<sup>4</sup>، م<sup>2</sup>، [م<sup>1</sup>، م ف (م آ) فا (مف) (ص)]، م<sup>3</sup> .  
 (ب) م<sup>4</sup>، م<sup>2</sup>، [م<sup>1</sup>، م (ط) فا (مف) (ص)]، م<sup>3</sup> .

تبعاً لتصوّر النحو الوظيفي فإن التداول يقوم بربط مكونات تحمل في الجملة وظائف تداولية بالمواقع المهياة لها في البنية الموقعية . لكنه لا ينفرد بهذا الدور، إذ يترك غيره يزاوّل موقعة مكونات . وإذا نازعه العمل في بعضها، (بؤرة الجديد مثلاً) فإن التداول يمسك عن العمل لتباشر وظائف أخرى عملية الموقعة، كما يعبر عن ذلك د. المتوكل إذ يقول: «إذا كان المكون المبأراً حاملاً لوظيفة بؤرة الجديد فإنه يحتل الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية (أي الموقع ص) أو وظيفته التركيبية أي (فا) أو (مف) في البنية الموقعية» (434) .  
 يعني ما تقدم أن عوامل متغايرة تشترك في آن واحد لكن بالتناوب في ربط كل مكون في الجملة بالموقع المهيأ له في إحدى البنيتين الموقعتين (59) أعلاه .

وفي مقابل ما تقدم يبدو التداول في اللغات التوليفية ينفرد، كما في العربية، بترتيب جميع مكونات الجملة . وكل ترتيب بغير التداول، كالنزوع إلى تأخير العائد على السابق، فإنه يعتبر عارضاً لما هو حر بموجب وسيط العلامة المحمولة . وكل عارض فهو لعلّة موضوعية قد تزول بتوافر شروط؛ كالمرخص في مثالنا لعود الضمير على متأخر في نحو (إن تلقَ يوماً على علاقته هَرماً\* تلقَ السماح منه والندي خُلُقاً) . ومثل ذلك قولهم : (في بيته يؤتى الحَكَمُ)، و (أكرممني وأكرمت نسوة)، و (هو الله أحد) (435) . نخلص إلى أن

434 د . المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص 52 .

435 راجع ما في كتب النحو من أبواب الإضمار على شريطة التفسير بمناخر

الميزة الأولى للتداول، في مثل العربية من التوليفيات، هي تفرد بترتيب المركبات المكونة للجملة ما لم يمنعه عارضٌ لعلّة موضوعية قد ترتفع بشروط أخرى .

الميزة الثانية لعمل التداول في التوليفيات تتجلى في إنشاءه لعلاقات رتبية بين مكونات الجملة، وليس في ربط كل مكون في الجملة بموقع مهيا له مسبقاً في البنية الموقعية، إذ مثل هذه البنية مناسبة للغات التركيبية المعربة عن الوظائف بالمواقع القارة . وهي غير واردة بالنسبة إلى اللغات التوليفية المعربة عن الوظائف بالعلامة الصوتية . بدليل أن النمط الأول يؤصل ترتيباً ما ، وقد يسمح ببعض من الإمكانات الباقية، بينما النمط الثاني يؤصل كل الترتيب الممكنة مع تدرجها حسب معيار البساطة أو التعقيد الوظيفي .

الميزة الثالثة لعمل التداول، في إطار التوليفيات، تتمثل في اللجوء المستمر إلى التوليفة ( 58 ) لتحقيقها على الترتيب الضامن للغرض التواصل المقصود . فهو لا يؤصل ترتيباً بعينه ليشتق منه غيره بتحويل النقل، كما هو الحال في كل لغة تركيبية . ولا يمتنع ترتيب يعمله التداول لغرض تواصل . وقد سبق أن حصرنا الغرض الخاص بكل ترتيب في المبحث ( 2.5.3 ج 1 ) المعقود لعوامل الرتبة في اللغات التوليفية . ولا فرق في ذلك بين الجملتين الفعلية ، كما أثبتنا هناك، أو الاسمية في الإخبار أو الاستخبار في مثل ( خالدٌ بكرٌ مكرمٌ )، و ( أشعراً أنت ناظمٌ )، ويعمل التداول يشغل المكون الترتيبي، بوصفه آخر فروع القالب التركيبي، ويكون الناتج جملة تحققت مكوناتها على ترتيب معين .

## خلاصة

مما أودعنا في هذا الفصل نسوق خلاصات مسترسلة على المنوال التالي: الكليات اللغوية؛ منها ماهو دلالي، كالمفردات البحتة وعلاقات التأليف بينها، وما يتولد عنهما من الوظائف النحوية كلياً أيضاً. ومنها ماهو تداولي، كالاقتضاءات البحتة والعلاقات التخاطبية، وكل ما يتولد عنهما، من الأمر أو النهي، والدعاء أو الالتماس، والإخبار أو الاستفهام، والدعاء أو التحديد ونحو هذا، فإنه كلي أيضاً. ولولا اللسان لكانت هذه الكليات، بنوعها الدلالي والتداولي، واقعة على صورة واحدة في كل اللغات. ولو حصل لتأتى للسانيات أن تلتبس نجواً كلياً من دراسة لغة خاصة.

اللسان ليس سوى شبكة من الإمكانيات المتقابلة. كل إمكان ومقابله يمثلان وسيطين لغويين متقابلين. وكل وسيط يباشر فصلاً لغوياً وهو في انسجام تام مع باقي الوسائط اللغوية التي تباشر سائر الفصوص. عن توافق الوسائط وانسجام مفعولها تنتج فصوص متسقة، تشكل أحد النمطين اللغويين.

الوسائط اللغوية غير مسؤولة بكيفية مباشرة عن التغيرات البنيوية الملحوظة في مختلف اللغات. لأنه عن تغير الوسائط اللغوية يلزم تغير فصوص اللغات. وتغير الفصوص يؤدي إلى إنتاج الأنماط اللغوية لعبارات مترادفة «دلولياً»، استجابة لما ذكر من الكليات اللغوية، ومتباينة بنيوياً من جراء تأثير الوسائط. وعليه سيكون من غير الوارد إناطة أي اختلاف بنيوي ملحوظ في اللغات الأخرى ببرمتر خاص. كتعليق السوج الشاغر ببرمتره، والسوج المحقق في غير موقعه ببرمتر آخر، وهكذا.

إن المقارنة بين اللغات ستكشف لا محالة عن خصائص كلية تعلق بالكليات الدلالية والتداولية وعن خصائص نمطية؛ وهي التي تعم طائفة من

اللغات، ويكون وجودها فيها مرتبطاً بنوع الوسائط المبتناة. وأخيراً عن خصائص شخصية تعود إلى تبني أحد الاختيارات الجزئية المنضوية إلى نفس الوسيط .

غير أن تلك الدراسة المقارنة بين اللغات لا تتجاوز مستوى الملاحظة إذا اقتصر على تحليل الظواهر اللغوية . وليس من التفسير في شيء تحليل ظواهر كل اللغات بنموذج نحوي غير مؤسس على متغيرات . فالمقارنة، إذن، مجالها فصوص اللغات، ومبدؤها الوسائط، ومنتههاها العبارة . وبعبارة أخرى إن الخصائص البنيوية الملحوظة في العبارات المدروسة مجرد دليل مراسي على ورود وصف الفصوص المفسر بالوسائط .

انطلاقاً من الوسيط المعين ننحدر نحو الفص الذي يباشره فنكتشف محتواه وكيفية انتظامه بما يجاوره وإسهامه في بناء العبارة على نحو معين . يكفي التذكير في هذا الباب بدور وسيط التصريف في إقامة فص التشقيف الغني بالمطابقة ، وإسهام هذا الفص في إنشاء تراكيب يخلو فيها المسند إليه من ضمير الرفع . وفي الإعراب عن العلاقات التركيبية والوظائف النحوية مع انتفاء الجوار، كما في مثل (لطمت رضى منى) . ومن محتوى الفص اللغوي المبحوث نستطيع إقامة قالب لساني يكون بمثابة نموذج فرعي، يشبه الفص الذي يقترن به بنية ووظيفة . وبناء القوالب اللسانية متعلقة تعالق الفصوص اللغوية تكون النتيجة نموذجاً نحوياً يصلح لوصف كل اللغات المقامة على نفس الوسائط .

من خلال المقارنة القالبية تنكشف التفسيرات اللازمة للملحوظ من التغاير البنيوي في عبارات اللغات البشرية . من بين ما ينتج عن معجم مسيك، متوفر على فرع شبه ارتجالي، أن يوجد في اللغة الإنجليزية مثلاً ضربان من الفاسف؛ تركيبي ومعجمي . وعن مقابله المعجم الشقيق المتوفر على فرع شبه اطرادي يكون طي الفاعل في اللغة العربية خاضعاً لنفس النهيجة في الجملتين؛ الفعلية (وُدت البنت)، والاسمية (البنت مؤودة) .

نمطية القالب التركيبي نلمسها في انقسامه، داخل التوليديات، إلى التأليف والإعراب والترتيب، وداخل التركيبات إلى التأليف والترتيب لا غير. ومن نتائج ذلك أن تكوين الجملة يخضع لسلسلة من الإجراءات المرحلية ليست واحدة في كل اللغات. ففي العربية مثال اللغات التوليفية تظل مكونات الجملة حرة طليقة غير مقيدة بموقع وإن استلمت وظائفها النحوية في مرحلة التأليف، وتلقت أحوالها التركيبية وعلاماتها الإعرابية في مرحلة الإعراب. وبانتقال الجملة إلى مرحلة الترتيب، وهي الأخيرة في قالب التركيب، تكون قد أخضعت مكوناتها لمفعول التداول المختص في إصدار أوامر من قبيل؛ فليأخذ كل مكون الموقع المحدد له الآن، بحيث يعرب ترتيب الجميع عن غرض تواصلية مقصود. وإذا تغير هذا الغرض تغير الأمر فالترتيب.

وفي مقابل ما سبق نجد الجملة في نمط اللغات التركيبية بمجرد ما تتلقى وظائفها النحوية وأحوالها التركيبية في مرحلة التأليف فإنها تُخضع مكوناتها لمفعول تلك العوارض التي استلمتها، فتنقل مباشرة إلى الترتيب، وهو المرحلة الثانية والأخيرة في قالب التركيب، من أجل الإعراب ببنية موقعية جاهزة عن تلك الوظائف والأحوال.

ومن نتائج النمطية القالبية، بالنسبة إلى لغة الوصف، أن يكون للموقع، في إطار التركيبات، اعتبار عند تحديد الوظيفة النحوية والحالة التركيبية، وكذلك الوظيفة التداولية بالنسبة إلى الأنحاء الوظيفية. أما في اللغات التوليفية فإن لمواقع المركبات مجتمعة دخلا في تحديد الغرض التواصلية المقصود. ويكفي ما أوردنا من الأمثلة حتى الآن لاثبات ورود النحو العامل الموصوف بنيته هنا من أجل شق توجه جديد في البحث اللساني المقارن.

## خاتمة

لقد ثبت إمكان شق طريق بين اللسانيات الكلية وأخرى خاصة ، والغاية إقامة نظرية لسانية نسبية من شأنها أن تؤطر أنحاء نمطية . وأهم مبرر يحمل على الانخراط في هذا التوجه لصوغه هو اللسان نفسه؛ بصفته شبكة من الإمكانات المتقابلة على وجه التضاد. والشواهد جمة على هذا التصور للسان . كون اللسان مجموعة محصورة من الإمكانات المتقابلة مانع من أمرين . فهو لا يسمح بقيام لسانيات كلية مؤطرة لنحو يعم كل اللغات . لأن النحو الواحد قد يكون وارداً بالنسبة إلى بنية لغوية متفرعة عن مبادئ معينة ، ولكنه ليس كذلك بالقياس إلى البنية اللغوية المتفرعة عن نقيض تلك المبادئ . وهو لا يسمح أيضاً بقيام لسانيات خاصة ، لأن انحصار الإمكانات البالغ إلى الإمكان الوحيد ونقيضه الضروري يجبر كل لغة بشرية على انتظامها مع باقي اللغات بعلاقة تشابه، وهو درجات، وبالعلاقة تغاير ، وهو أيضاً متدرج . وإذا قام نحو كلي مع منع اللسان إياه فهو نحو نمطي محمول قسراً على جميع اللغات . وقيام نحو خاص مع ذلك المنع أيضاً نحو نمطي غفل تطبيقاته على لغات أخرى .

وقد شكلت الإضافة ، في كل مرة ، أبسط مثال يشهد بوضوح تام على التصور المكوّن هنا عن اللسان الذي يقوم واسطة بين البحث قبل اقترانه بالرمز اللغوي، وبين النمطي الناتج عن إقران البحث بالرمز اللغوي على نحو مطابق

لأحد إمكانات اللسان . وكل نظرية لسانية سلمت بجدوى القيام على فرضية تمثل إمكاناً لسانياً بعينه تكون قد قطعت نسبتها باللغات المؤسسة على الإمكان المقابل .

نظرية اللسانيات النسبية أولياتها فرضيات مراسية ، وموضوعها اللغات البشرية المستقلة بأبنيتها المتغيرة ، وغايتها إقامة أنحاء نمطية . فرضيتها الأولى : كون اللغة البشرية ملكة كسبية وليست بنية طبيعية . وأن اللغة كغيرها من الوضعيات متقومة الذات من أربعة مبادئ : المبدأ الدلالي والمبدأ التداولي والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية والمبدأ الصوري . محتوى المبدأين الأول والثاني كليات لغوية تنعكس في الخصائص المشتركة بين كل اللغات البشرية . ومحتوى المبدأ الثالث وسائط اختيارية تجبر اللغات على التغير المتناهي ، وينعكس أثرها في الخصائص النمطية التي تعم طبقة من اللغات دون غيرها . أما المبدأ الرابع فإن محتواه يتشكل من مجموعات التصويطات المستعملة في اللغات ومن قواعد تراكبها عبر مختلف المستويات ؛ بدءاً من المقطع وانتهاء بأعقد مقولة كالجملة أو الخطاب .

ارتباط النظرية اللسانية النسبية بموضوع أساسه مبادئ ثابتة ( دلالة وتداول ) وأخرى متغيرة ( وسائط وقواعد ) يحملها على إهمال القرنب ، من منهجتي تحصيل المعرفة العلمية ، وإعمال القرنب بحكم تفرعه إلى الاستقراء الذي يتشعب بدوره إلى ملاحظة واستدلال ، وينتهي بكليات مراسية ، منها ينطلق الاستنباط الفرع الثاني من القرنب ، ليشتق منها بقواعد رياضية محددة سلفاً كل المبرهنات المتفرعة عنها . والفرع الأخير من القرنب يتطلع إلى مجهود إضافي يزيد على المبذول فيه من لدنا في هذا العمل ، فقد لا يكتمل بغير تضافر مختلف الاختصاصات المعنية ؛ كاللسانيات وعلوميتها ، والمنطق والرياضيات .



لاتسام محتويات المبدئين الدلالي والتداولي بصفة الكلية تنشأ عنها بنية كلامية موحدة بين اللغات ومتناقلة عبرها بالترجمة . وخلوص المبدئين الوضعي والصوري للتغاير يسبب في تشكيل أبنية قولية متباينة تصويتياً وبنوياً، لكنها متساوية معنى لكونها ترتبط بنفس البنية الكلامية، وإن كان رابطها قواعد نحوية متباينة. إذن، لولا الوسائط اللغوية لتوحد المبدأ الصوري، على الأقل فرع القواعد منه . وبسبب تلك الوسائط امتنع قيام قواعد نحوية كلية، لكن بفضل تعددها المثنوي أصبح نشوء القواعد النحوية النمطية ممكناً .

النحو المؤطر نظرياً بالنسبية من اللسانيات يشكل نموذجاً لنمط من اللغات، وينتسب إليه للخروج في النهاية بنحوين أحدهما توليفي والآخر تركيبى . كون النحو نموذجاً نمطياً معناه أن له بنية طائفة لغوية وحدتها شبكة من الوسائط، فضلاً عن اشتراك النموذج وأصله في عمل إنتاج العبارات المستعملة في التواصل .

أن يكون للنحو التوليفي بنية اللغات التوليفية، وكذلك النحو التركيبى بالقياس إلى اللغات التركيبية، يستفاد منه أن النموذج يبنى متمفصلاً إلى قوالب بناء النمط اللغوي المتجزئ إلى فصوصه المترابطة ، وأن كل قالب عبارة عن نموذج فرعي ؛ يشبه فصاً لغوياً من حيث البنية ، إذ يشتركان في نفس الوسائط والقواعد الموضوعية في الفص والمثل لها في القالب . ويشبهه أيضاً من حيث الوظيفة ، إذ يفترض أن يكون للقالب نفس سهم الفص في إنتاج العبارة .

النصغ الفصُّ والقالبُ ، وإن اختلف محتواه من نمط نحوي إلى آخر بل ومن لغة إلى أخرى ، فإن له نفس المميزات في جميع اللغات . فهو المتكفل بعمل البنية القولية، وإن جاء عمله إياها في كل نمط أو لغة بتصويتات مخصصة ، وعلى طريقة معينة في التأليف بينها . وهو المتفرع ، في كل نمط

لغوي ، إلى التَّنطِق وإلى النصت المتشعب بدوره ، مسائرةً لقوالب موازية ، إلى متوالية من النصوت الفروع . أولها يوازي المعجم ؛ بقواعد هذا الفرع من النصت يتم التمثيل الصوتي لقَوَلات المداخل المعجمية . وبقواعد فرعه الثاني الموازي لقالب التشقيف يتأتى استلال صيغة صرفية من أخرى مجارةً لتشقيق بعض المعاني المعجمية من بعض . من هذه المعاني وقواعد التأليف بينها ينشئ المكون التألفي من القالب التركيبي بنيةً كلامية ، وبمجرد ترجمتها ، بقواعد تركيبية في المكون الإعرابي ، إلى بنية تركيبية تأخذ قواعد الفرع الثالث من النصت الموازي لقالب التركيب في الاشتغال من أجل إنشاء بنية قولية تتم بترتيب قَوَلاتها في المكون الترتيبي ، حيث يعمل التداول الترتيب في مكونات البنية الكلامية الموازية .

هذا البناء ، وإن اتضحت مكوناته في ترابطها بأمثلة من تفاعل القواعد الخاصة بكل قالب ، مازال يفتقر إلى أمرين . أولهما ضرورة الإحاطة بالقواعد المكونة لمحتوى كل قالب . وثانيهما الاختبار الآلي لما وصف من التناوب في عمل القوالب من أجل إنتاج العبارة اللغوية . ومع هذا العوز يبدو المشروع مكتمل المعالم . فهو وسط بين الخاص والكلي من اللسانيات ، بديل الاتجاه الأخير الذي يسعى بشتى الوسائل لإخضاع كل اللغات البشرية لنحو لغة بعينها ، حتى إذا استعصت بنية كان الحل كامناً في الاستعانة بفكرة الفرضيات الموضوعية لاختلاق برمترات من شأنها أن تربط كل بنية خاصة بنحو اللغة المراد تعميمه .

فكرة البرمترات تولدت مع تأزم النظرية اللسانية الكلية ، وهي قطعاً غير الوسائط اللغوية المؤسسة للنظرية اللسانية النسبية إطار الانحاء النمطية بديل الأنحاء الخاصة . مشروع النحو التوليافي العاملي ، المحدد البنية في هذا العمل بوسائطه المخصصة ، مهيأ لوصف العربية ونحوها من اللغات التوليافية . خاصة

التوليف المميزة له مستقاة من وسيط العلامة المحمولة، وهي المناسبة لبنية قاعدية ذات رتبة حرة. وبها تم الكشف عن الخلل في كل عاملية لفظية مرتبة، كعاملية سيبيويه المتمثلة في عمل بعض مكونات الجملة في بعض، والقائمة في نحو شومسكي على مبدأ الجوار. وكان البديل في اقتراح عاملية علاقية وسائطية. كعمل العلاقات الدلالية للوظائف النحوية، وعمل العلاقات التركيبية للاحوال التركيبية، وعمل العلاقات التداولية لوظائف تداولية وأغراض تواصلية، وعمل الوسائط اللغوية للعلامات الإعرابية وبتضافر هذه العوامل تتولد العبارات اللغوية. وإذا كان النموذج المقترح قد بسط نحو العربية الموصوف، وحل الكثير من مشاكل نحاتها فإن مكونه التداولي مازال في حاجة إلى المزيد من التفصيل والتدقيق. وما التوفيق إلا من الحق سبحانه.



## فهرس الرواسم

- ١
- الخفة، 502، 513، 514، 515، 522،  
523، 525، 533،  
- الإفادة، 502، 513، 528، 533،  
- المعنى، 506، 507، 595،  
أصول توليفية، 794،  
أمارة، 534، 572، 789،  
- فكرية، 522،  
- المطابقة، 721، 791،  
- الجنس، 724،  
كاشفة، 726،  
أمر، 702، 798،  
آلات التصويت، 596،  
آلة الفعل، 645،  
تأويل دلالي، 599، 600، 695،  
أساس صوتي، 613،  
- مشترك، 734،  
الآتي، 750، 769، 770، 771، 775،  
778،  
الآني، 750، 769، 770، 771، 775،  
778،  
أثر العامل، 765،
- التأدي، 561، 562،  
أصلي، 583، 584، 585،  
أصل الإعراب، 794،  
- معرفي، 510، 562، 570، 571-،  
573،  
- دلالي، 460، 492، 495، 496، 505،  
564، 565، 567، 568، 570، 573،  
575، 577، 747، 762، 774،  
- تداولي، 460، 461، 462، 492،  
494، 495، 496، 497، 498،  
502، 505، 506، 512، 515،  
516، 524، 527، 530، 564،  
566، 567، 568، 570، 573،  
575، 577، 598، 705، 747، 762،  
-- كلي، 497، 501، 504، 505،  
-- عامل، 504، 506، 509، 512،  
513، 514، 515، 516، 524، 525،  
527،  
-- أساس، 500، 501، 502،  
-- فرع، 500، 501، 502،

- أثارة، 504. 515. 516. 517. 518. - قلسبية عامة، 607.
519. 520. - الاندماج، 582. 584.
- الإعراب، 504. 505.
- أداة، 459. 521. 569. 631. 742. - لصنشاء، 733.
745. 746. 760. 762. 763. - مبدأ دلأسي، 460. 532. 541. 552.
- إولسية لسنقل، 702. - ل742. 735. 733. 706. 705. 569.
- الاتصال، 701. - 772. 768.
- تلسيف، 664. 665. 666. 667. 668. - تدأوسي، 460. 494. 532. 541.
669. 670. 671. 672. 673. 674. - 733. 706. 705. 569. 552. 545.
735. 734. 782. 783. 785. - 779. 735. 734.
780. 799. - صوري، 460. 432. 541. 552.
- مؤشرات لسربط، 586. 587. - ولسعي سلوسائط، 460. 532. 552.
737. 733. - 754. 752. 751. تأشير صرفي،
- معجمي، 751. 752. 754. - الجوار، 717. 718.
- أوائل، 558. - لسنفسي، 620.
- بديهة، 559. - الحفة، 615. 624. 650. 651.
- مراسية، 645. - 655. 652.
- عامة، 556. 557. - لسبيان، 698. 771.
- لسنمؤذج، 761. - لسلبابن الإلباري، 504. 541.
- ب
- بساطة، 474. - لسلصياغة، 657. 659. 660. 664.
- مبادئ تحتية وظيفية، 480. 484. - لسللساند، 538.
- أساس، 565. 574. - لسللوهين، 744.
- عامة، 593. - لسللضانن، 533.
- لسللجانن، 718.

- المحافظة، 606. 607. 634. 788.
- الإلصاق، 657. 659. 660. 664.
- الأحادية، 639. 648. 650. 652.
- 653.
- الوضع والاستعمال، 691. 692.
- 701.
- التعقيد المتزايد، 486.
- مقوم، 493. 494. 552. 575. 729.
- برمتر، 734. 740. 798.
- مبرهعات، 584. 559.
- برهان كلي، 573.
- جزئي، 573.
- إبدال، 605. 606. 624. 625.
- الإدغام، 621. 622. 623. 624.
- بديل موضعي، 614.
- بدائل، 612. 625. 626. 692.
- إبطال، 624.
- بنية عضوية، 619.
- قاعدية، 551. 571. 572. 679.
738. 795.
- موقعية، 795. 796. 797. 799.
- قاعدية توليفية، 740.
- حملية، 474.
- منطقية، 477. 478.
- كلامية، 479. 491. 527. 542.
552. 554. 630. 730. 745.
- قولية، 479. 489. 491. 492. 527.
528. 530. 531. 533. 539. 552-554.
- 566-570. 575. 577. 578. 586.
592. 599. 601. 630. 667. 673.
689. 702. 703. 729. 730. 735.
- 737-745.
- نصغية، 643. 645.
- منطقية، 542.
- دلالية، 477. 478.
- تركيبية، 537. 568. 669. 670.
671. 672. 676. 780.
784. 785. 790. 792.
- مكونية، 513. 518. 684. 742-750.
756. 758-760. 761-764. 766-768.
774. 775. 777. 778. 779.
- صر كيبية، 537. 568. 570. 572.
582. 585. 769. 772. 783. 784.
- صرفية، 516. 518. 519. 537.
569. 582. 585. 752. 763.
- القولة، 465. 474. 480. 484.
652. 730.
- الجملة، 474. 688. 776.

- اللغة، 492. 491. 490. 489. 488. 549. 729. 691. 574. 564. 492. 470.
- خاصة، 477. 476. 475. 480. 542.
- حقيقة، 477. 476. 480. 479. 484. 549. 490. 489. 484.
- كلية، 476. 480. 491. 490. 542.
- تبيين، 678.
- مبين / مبين، 678.
- مبتدأ / ابتداء، 510. 511. 512. 793. 794. 795.
- بوجية / بوج، 493. 721. 724. 783. 785. 786. 789.
- بونية، 721.
- بؤرة، 510. 795.
- جديد، 501. 502. 796.
- إيهام، 539. 697.
- ابتذال، 620.
- تبعية، 789.
- توابع، 685. 791. 793.
- متاخمة، 788. 785. 786. 787.
- متممات، 714. 715. 787. 788.
- وظيفية، 668. 669. 670. 680.
754. 749. 689. 684. 683. 682.
764. 762. 761. 760. 759. 758.
780. 777. 776. 772. 768. 766.
- 794.
- النحو، 735. 737. 738.
- العاملي، 733.
- حرفية، 605. 606. 612.
- مبني لغير الفاعل، 537. 538.
- 642.
- للمجهول / للمعلوم، 647.
- بناء قالي، 592. 729.
- أبنية الكلم، 597.
- بنية صوتية، 515. 605.
- نمطية، 470. 493. 564.
- عميقة، 478. 479. 480. 481.
718. 771. 490. 484.
- نمطية، 475. 476. 484. 490.
- 542.
- كلية، 475.
- وسطى، 475. 480.
- سطحية، 477. 479. 480. 484.



- حاضنة، 520 .  
 - متوازنة، 671. 670 .  
 - معمولة، 486 .  
 - مضيفة، 521. 520. 519. 516 .  
 527. 525. 524. 522  
 - ضيفنة، 521. 520. 519. 516 .  
 523  
 - دامجة، 772. 724. 523. 522 .  
 750  
 - موجَّهة، 524. 523. 521. 516 .  
 525  
 - موجَّهة، 520. 519. 518. 516 .  
 527. 524. 523. 521  
 - منصهرة، 523. 522 .  
 - توأم، 704 .  
 - وسطى، 705. 704 .  
 - رئيسية، 725. 724. 527. 525 .  
 772  
 - بسيطة، 790 .  
 - كبرى، 793. 792. 790 .  
 - صغرى، 793. 792 .  
 - لانطلاق، 705. 704 .  
 - الانتهاء، 705. 704 .  
 - ملتبسة / مغالطية، 700. 697 .
- متمم المقولة، 709 .  
 - المركب، 712 .  
 - ممكن، 710 .
- ث**
- استثمار وضعي، 692 .  
 - استعمال، 692 .  
 استثناء مشغول، 514 .  
 - مفرغ، 514 .  
 - متصل، 514 .  
 - منقطع، 514 .
- ج**
- تجريبيات، 674. 564. 563. 561 .  
 جزئيات، 571. 568 .  
 جذر، 585. 584. 583. 582 .  
 770. 686. 660. 658  
 جذع، 770. 663. 662. 661. 658 .  
 جملة، 745 .  
 - فعلية، 778. 777. 774. 763. 749 .  
 799. 797. 790. 780. 779  
 - خبرية، 498 .  
 - إنشائية، 498 .  
 - طلبية، 498 .  
 - اسمية، 778. 776. 775. 774 .  
 799. 797. 790. 780. 779

- تجاور، 799.672.669 .  
تجاهل، 780 .  
جمع، 659 .  
- الجمع، 660 .  
- نمطي، 659 .  
إجراء موضعي، 538 .  
تجانس صوتي، 636.606 .  
جهر، 617.614 .  
أجوف، 653.646 .  
تجوهر العمل، 712 .  
جنس المعنى، 674 .  
مجال العمل، 675 .  
- الصرف، 652.650.649 .  
- العائد، 725 .  
مجاز، 692.660 .  
تجريد / تجرد، 775.604 .
- ح**
- حد مراسي، 575 .  
حالة / أحوال، 673.598.597 .  
789.719 .  
- تركيبية، 520.519.512.495 .  
673.671.670.669.586.553.538 .  
800.794.788.782.780.719.676 .  
- إعرابية، 712 .
- مجردة، 720 .  
- نصب، 670.537.529.523.515 .  
788.786.785.783.782.674.671 .  
- رفع، 674.670.669.537 .  
793.784.781.719 .  
- نحوية، 760 .  
- المستلب، 760 .  
- القوة، 760 .  
حائل، 760 .  
حشو، 633 .  
حذف، 530.527.515.504.495 .  
532 .  
حقيقة، 692 .  
حركون / حركنة، 684.581.569 .  
605 .655.613.612.606 .  
حركات، 625 .  
حرائر، 467 .  
تحرير قبلي، 794 .  
تحرر كلي / جزئي، 748 .  
حسيات، 567.560.559 .  
حاجز، 717.711.615 .  
حقول اشتقاقية، 663.661.660 .  
حقل فعلي، 663.662.661.660 .  
- مصدري، 663.662.661.660 .

- وضعي، 663.662.661.660  
 - وصفي، 662.661  
 محطة الإنزال، 672  
 حمل، 685.510.509.507  
 محمولات، 517  
 محتوى تداولي، 705  
 - نصتي، 721  
 - نمطي، 737  
 - التركيب، 741  
 - المعجم، 742  
 - البنية الوظيفية، 795  
 حفظ المرتبة، 759  
 حروف، 787.782.759.613.612  
 - حلقيه، 650.649.622.621  
 - شفوية، 650.621  
 - ذلقية، 621  
 - النفث، 616  
 - الزيادة، 584.583  
 - الخطاب، 536  
 - المعجم، 596  
 حرف ميت، 65  
 - العلة، 655  
 تحذير، 515  
 تحقيق، 692.530  
 حقائق ثابتة، 722
- حصر الخطاب، 535.534.533  
 تحريك، 679  
 تحليل نصتي، 580  
 - صرفي، 581.580  
 - خطي، 656  
 هرمي، 656  
 محط الاهتمام، 515.514.513  
 - الفائدة، 511.510  
 تحويل، 797.739  
 تحاول / محاول، 793.792.789  
 حاشية، 745
- خ
- خاص، 497.490.481.480  
 خصائص بنيوية، 493.492.465  
 737.602.588.512.507.505  
 799.759  
 - تركيبية، 587.525.460  
 - نمطية، 545.492-490.481.480  
 611.572.569.566.553.549  
 798.740.689  
 - خصوصية / شخصية، 799.553  
 - مقولية، 497  
 - لغوية، 492.490.486.484  
 566.552

- كلية، 480.490.492.549.552. تخفيف، 623.624.625.637.
- 98.605.566.559. اختصار، 514.525.527.528.530.
- جامعة / مشتركة، 480.549.689. 532.
740. اختيار، 561.631.799.
- فارقة، 480.490.492.539.548. اختبار، 570.
- 549.553.554.556.566. اختلاس، 606.613.637.
- مقومة، 575. خلع، 534.604.
- التوالد، 667. تخطية / المتخطي، 583.759.762.
- حالية / محورية، 720.795. خيشومي، 649.
- صرفية، 763. تخاطب، 762.769.779.
- معجمية، 763. د
- مخصص ممكن، 710.711. استدلال، 555.556.559.560.
- المركب، 712. 564-566.
- المقولة، 709. دالة التطبيق، 630.
- خاصية طبيعية، 460.520. دلالة، 630.
- دلالية، 497.500.520.521. - بحثة، 479.602.
- 601.603.607.632.633.636. - معجمية، 594.601.606.761.
- 754.755.756.761. - المطابقة، 600.695.
- تداولية، 497. - التضمن، 600.
- لزومية، 486.487. - الالتزام، 600.695.
- صوتية، 601.603.607. - المنطوق / أصلية، 692.
- نصّغية، 632.633.636. - المفهوم / تابعة، 692.
- اختزال، 522.523.525.527.532. تداول، 514.525.532.537.538.
- خرق موضعي، 602.603.604.605. 674.675.705.722.795.796.
- 606.607.628.629.

- تداخل، 739.706.636
- إدامة الإسناد، 776-774.761.750
- ربط عاملي، 675.525.524.520
- 778
- دور الفعل، 750.746
- اشتقائي / صرفي، 662.661
- المقولة المعجمية، 773.747
- دلأول، 798
- مدخل معجمي، 605.595.585.584
- إعرابي، 727.725.724.723
- تركيبي، 725.723
- العائد، 727.723
- 749
- مداخل أصول، 634.632.631.621
- 686.667
- فروع، 667.634.632.631
- اندماج، 584
- إدغام، 621
- المثليين / المتقاربين، 621
- تدرج، 618.617.616
- دور محوري، 721.720.719.712
- المنفذ / المتقبل، 721
- دليل مراسي، 799
- ذ
- ذكر، 515
- ذيل، 795.709
- المركب، 672
- إذعان المخاطب، 511-506
- أولية، 575.548
- كلية، 735.734.492
- نمطية، 492.471
- خاصة، 492
- بنيوية، 708
- اللُغمة، 735

- متغيرة، 735 .  
- إشاري، 537.536 .  
- رياسة، 726.722.707 .  
- موضعي، 527 .  
- رأس، 714.710 .  
- جملي، 530.521.520.517.516 .  
- عامل، 715 .  
- اسمي، 715.708.538.486.485 .  
- المركب، 712 .  
- تركيب الإسناد، 750.749.675.674 .  
- 773.771.768.762.754.753.751 .  
- التقييد، 750.749.692.779.674 .  
- رتبة، 782.759.748.490 .  
- تبعي، 677.513 .  
- أصلية، 571 .  
- قارة، 738.586.571.551 .  
- بدلي، 677 .  
- حرة، 738.551 .  
- حملي، 748.742 .  
- مجهزة، 789 .  
- صدري، 748.747 .  
- قبلية، 791 .  
- إضافي، 679.678.537.528.527 .  
- تراكب، 779.769.768.762 .  
- رابطي، 776.775 .  
- القوالب، 738 .  
- فعللي، 721.708.679.528.487 .  
- الأنحاء، 739 .  
- ترتيب، 516.514.513.512.509 .  
- نعتي، 677 .  
- --موجه، 524 .  
- 672.671.669-664.628.598.595 .  
- توكيدي، 677 .  
- 796.794.785.783.735.675.674 .  
- بياني، 678 .  
- 800.797 .  
- قبلي، 748 .  
- روم، 617.613 .  
- مركب، 747 .  
- رخاوة، 618.614 .  
- إسنادي، 754.530.529 .  
- رفع، 719.538 .

- الارتياب، 507..508.511.513.  
ترادف، 786.  
مرحلة التأليف / الإعراب / الترتيب، 800.  
تحديد، 798.  
مركب متراص، 672.  
- متقطع، 672.  
زوائد، 583.584.585.  
زيادة اشتقاقية / صرفية، 583.  
- أصلية، 622.623.624.  
مزمنات، 747.  
- خارجية، 779.  
زمن، 760.  
- مركب، 769.  
- الفعل، 769.  
- نحوي، 772.  
تزمين، 772.  
- الإسناد، 750.751.761.  
- داخلي، 778.  
- صرفي، 778.  
- تركيبى، 778.  
- الجملة الإسمية، 778.  
سبر الأقسام، 570.611.  
سببية، 542.560.561.562.669.719.  
754.  
سطح، 555.  
سرمدية، 776.777.  
إسناد، 542.684.719.  
- مرمّن، 762.763.768.769.774.  
- مقيد، 762.763.  
- أصلي، 516.  
مقصود، 675.  
- العوارض، 713.  
مسند / إليه ، 684 . 761 . 748 .  
749-752.754.756.763.767.777.  
سلسلة قولية، 586.  
سوج، 493.538.721.724.786.  
798.  
- الجملة، 782.785.  
سور وجهي، 516.722.  
- بعظي، 484.  
سلمية التساند، 481-484.486-488.  
502.504.505.543.608.609.  
745.743.660.642.639.618.617.  
- الولوج، 485-487.549.550.551.  
مسلك الاستدلال، 546.556.557.  
567.570.

- برهاني، 547.  
- الملاحظة، 554.555.  
سابقة / سوابق، 582.569.487.  
796.727-724.  
سبق الوجود، 759.  
إسقاط أقصى، 715.  
سبك، 676.543.  
سبيكة، 675.  
تسريب الإعراب، 793.792.786.  
مسار، 760.  
استلال الصيغ، 653.652.651.650.  
656.  
أسناني / اسنفوي، 649.621.  
سياق صوتي، 625.624.  
مستوى المعجم، 626.625.  
- التركيب، 626.  
- النصت، 626.  
تسجيل التصويرات، 581.569.  
ش  
شبه صيغي، 638.636.  
- معنوي، 638.  
مشابهة، 753.  
تشبيه، 600.  
اشترك / مشترك، 670.699.504.  
شروط التخاطب الكلية، 503.  
مشاركة، 583.  
شدة، 618.614.  
شحن دلالي، 793.756.  
إشراب، 760.756.  
إشراف مقولي، 713.  
إشعار، 793.  
شغور 516.515.514.  
- بنيوي، 527.495.  
شغل / مشغول، 749.515.514.  
اشتغال، 791.789.  
اشتقاق، 596.594.584.569.551.  
644.643.632.630.629.628.601.  
688.661.660.658.656.653.649.  
- ارتجالي، 735.664.663.  
- اطرادي، 735.664.663.  
- مباشر، 641.  
تشقيق، 680.635.632.601.596.  
تَشَقُّفُ المداخل، 661.631.  
تَشْقِيف، 734.730.667.666.601.  
741.  
تشاكل بنيوي، 527.469.468.465.  
528.  
- صوتي، 630.



- نَصْغِي، 665. صدر، 763.761.750.748.709.684.
- إشمام، 617.612. 768.764.
- شفوي، 649.622.621. - المركب، 672.
- تشكيل المركب، 537.534.533. القَوَّة، 622.
- هي مصدرِي، 715.
- صياغة صورية، 494. مصدر، 760.569.
- صوتية، 732.554.549. - الاشتقاق، 646.644.643.642.640.
- منطقية، 549. 755.684.663.
- مصفوفة، 575.548.543. - ميمي، 660.
- صُرْفَة، 715.657.535.521.515. - مقولي، 660.
770. - دلالي، 660.
- صرف، 628.602.597.542.475. تصيغ، 659.656.
- 658.656.653.652.648.629. صيغة، 660-657.585.584.503.
- جذري، 664.663.660.656.598. 770.741.
735. - أصلية، 752.650.649.647.
- جذعي، 664.661.660.656.598. - فرعية، 650.647.
735. - الانطلاق، 654.652.650.
- الفعل، 539.538.537. - الوصول، 654.652.650.
- تصريف، 579.569.551.537.506. - صرفية، 639.636.633.582.495.
- 644.627.601.596-594.592.580. 656.654.653.652.648.647.641.
- 770.732.688.685.650.649. 783.776.754.684.683.667.
- إلصاقِي، 551. - فعل / فعلية، 647.635.633.537.
- صوتي، 569. 649.
- قولِي، 632.596. - اسم / اسمية، 647.634.

- مصدرية، 634. - أساس، 615.614.
- صفة / وصفية، 633.635.636.637. - التفخيم، 615.616.
- 776.649.647. - مصاحبة، 614.615.616.617.618.
- المبالغة، 640.641.642. - مصفاة الأحوال، 719.720.
- مركبية، 771. - تصغير، 627.
- زمنية، 771. **هـ**
- القاصر، 641. - ضم، 468.543.
- الاشتقاق، 752. - انضمام، 549.
- القَوْلَة، 667. - ضمة، 784.789.
- الفاعل، 641. - مغلفة، 625.
- المفعول، 646.647. - شبه مفتوحة، 625.
- التفضيل، 642.643.645. - تضمين، 698.755.760.766.
- صر كيبية، 652.654.658.667. - مضمّر، 722.723.
- تصوّيات، 481.495.551.581.597. - ضمير، 468.484.495.534.715.
- 609.611-614.624.633.692. - 791.
- أوائل، 617. - مستتر، 722.971.
- راتبة، 581.569. - بارز، 722.792.
- لاحقة، 617. - نصب، 791.
- سابقة، 617. - رفع، 791.792.799.
- مجملة، 625. - إضافة، 542.711.787.
- صنيع، 560.561-564.567.571. - ضدية، 753.
- صدق النظرية، 574. - أضعاف، 612.
- صُويّة / صُويّات، 579.613.616. - مضاعف، 625.
- 618.

- ط
- مطابقة، 485.536.537.569.585.
- طبق، 715.
- طبقي، 521.
- طرد وانعكاس، 570.
- تطارد نسبي، 525.526.
- مطلق، 526.
- طريق المناسبة، 570.
- طريقة نظرية، 533.
- اطراد اشتقاقي، 775.
- منطلقات مخصوصة، 553.
- طمس علامة الإعراب، 792.793.
- مطاوعة، 523.528.583.
- طيف، 706.722.727.
- طي الفاعل، 493.495.538.540.
- 799.
- طلب، 583.705.763.
- طابع اصطلاحي، 711.
- ظ
- تظاهر، 495.
- ع
- علم نظري، 570.572.593.
- برهاني، 547.
- استدلالي، 546.594.
- علم التركيب، 579.
- الإعراب، 579.
- علمية، 548.
- علمي، 556.563.565.593.707.
- علوم كسبية، 547.556.
- بديهية، 556.
- قياسية، 559.
- كلية، 559.
- علوم اللسان الفرعية، 593-600.
- معرفة علمية، 459.464.473.487.
- 489.541-543.547.
- أولية، 546.
- حزئية، 545-547.555.556.559.
- مراسية، 571.
- عملية الاستدلال، 562.563.
- موضوعية، 532.
- نظرية، 546.555.559.
- عاملية، 553.712.713.714.737.
- مرتبة، 508.509.674.
- علاقية، 520.522.714.717.718.
- 720.721.781.791.
- لفظية، 791.662.791.

- رتبية، 674.673.672.670.487. علاقات تداولية. 717.667.
797. - تركيبية، 542.495.469.467.645.
- علاقة التبعية، 513.512. 684.680.673.670.667.659.598.
- الجوار، 714.466. 799.788.782.780.755.717.
- التوالي، 582.580.557.556. علاقة الإسناد، 523.519.510.495.
- علاقات الائتلاف الدلالية، 476. 669.666.585.572.554.538.537.
- 669-667.542.522.520.495.478. 792.791.789.784-780.775.670.
- الإفضال، 752.751.749.746.717.680.673. 669. 538.529.519.495.
- 798.786.782.780.772.761.754. 785.781.780.670.
- علاقة العلية، 542.563-560.495. علاقات بنيوية، 712.
- 755.754.753.752.751.719.669. علاقة محورية، 721.
- 781.777.775.767.761.760.756. إعرابية، 724.
782. عامل، 538.527.519.505.503.496.
- الانتماء، 568.566.565.513.495. 788.775.760.737.719-712.602.
- 692.679.674.616.599.572. 570- تركيبي، 599.553.
749. - دلالي، 599.553. 508.504.
- 768-763. - السببية، 567.566.563.560.495.
- 761.755.754.577.575.571.570. - تداولي، 768.738.599.553.532.
- 782.781.767. 797.795.793.
- اللزوم، 577.571-567.564.495. - وضعي / وسيطي، 737.599.
- 772.755.705.701.697.695.599. - بنائي، 737.
- 786.781.773. - الأحوال التركيبية، 529.494.
- السبئية، 777.761.755.753.752. - الوظائف النحوية، 529.494.

- علامات الإعراب ، 789.580 .  
 - الرتبة ، 797.674 .  
 عامل الحذف ، 782.527 .  
 معنى بحث ، 496 .  
 - مطابق ، 705-696 .  
 - معجمي ، 667 .  
 - اشتقائي ، 657 .  
 - لازم / لزومي ، 705-659 .  
 - وضعي ، 696.695.600.599 .  
 - استعمال ، 600.599 .  
 - نووي ، 467 .  
 - مفقود ، 698 .  
 - مقصود ، 698 .  
 علل ، 563.562 .  
 علة موضوعية ، 779.796 .  
 علاقات معجمية ، 599 .  
 علاقة الكل بجزئه ، 701.695.694 .  
 755.704 .  
 - السبب بمسببه ، 755.701.695 .  
 - الملايسة ، 755.701.695 .  
 - المشابهة / التشابه ، 695.693.518 .  
 701 .  
 - التناظر ، 572 .  
 - الضدية ، 701.695.693 .  
 عائد ، 726.725.723.722.484 .  
 796.727 .  
 عام منمط ، 490.480 .  
 تعميمات ، 480.473 .  
 - نظرية ، 471 .  
 استعمال ، 755.753.695.693 .  
 - متوقع ، 692 .  
 عيار الأدوار ، 720.719 .  
 عرض ، 520 .  
 عوارض ، 720.719.712.587.579 .  
 794.789.782.781.761.739 .  
 797.796 .  
 تعالق ، 635.561.559 .  
 تعدد الصياغ ، 640 .  
 عوض ، 606 .  
 عمق ، 555 .  
 عتمة ، 725 .  
 عجرة ، 726.717.716 .  
 عماد ، 791 .  
 عجز القولة ، 621 .  
 عبارات منجزة ، 601 .  
 - مجازية ، 604.601 .  
 معطيات قاعدية ، 555-548 .  
 - كلية ، 551 .

- عقليات ، 567. 560. 559 .  
 عقل عملي، 559. 556. 555. 546 .  
 علامة، 585. 495. 491. 490. 484 .  
 792. 785. 719 .  
 - عدمية، 792. 491. 467 .  
 - مرصوفة، 658. 654. 581. 487 .  
 783. 769 .  
 - مفكوكة، 654. 582. 581. 487 .  
 783. 769. 737. 658 .  
 - إعراب، 739. 673. 628. 587. 580 .  
 899. 795. 789. 787. 785-783 .  
 800 .  
 - محمولة، 670 .  
 - المطابقة، 658. 582. 482 .  
 - الحضور/الغياب، 654 .  
 - حسية/صوتية، 797. 789. 719 .  
 - الرخصة، 787 .  
 معيار الاختيار، 489. 488 .  
 إعراب، 578. 521. 514-512. 499 .  
 669-664. 628. 602. 598. 579 .  
 800. 758. 735. 673. 671 .  
 - وظيفي، 758 .  
 معلومات مقولية، 667 .  
 - تشقيفية، 682 .  
 تعقيد مقولي، 486 .  
 تعدية، 762. 755. 583 .  
 عنصر مقيد، 517. 516 .  
 - مقطوم، 527 .  
 عناصر التوجيه، 519 .  
 عنصر دلالي، 537-533 .  
 - تداولي، 537-533 .  
 - مبهم، 722 .  
 - الحدث/الزمن، 768 .  
 عدن، 487 .  
 معجم، 551. 546. 542. 505. 474 .  
 597. 596. 592. 585. 584. 579 .  
 667. 628. 607. 603. 601. 600 .  
 770. 741. 730. 688. 685 .  
 - ذهني، 600. 599 .  
 - شقيق، 592. 578. 551. 492 .  
 729. 660. 620. 619. 608. 605 .  
 799. 764. 750. 745. 738. 733 .  
 - مسيك، 608. 578. 551. 492 .  
 764. 745. 738. 733. 729. 619 .  
 799 .  
 - واقع، 750. 735. 663. 631 .  
 - متوقع، 735. 664. 663. 631 .  
 - محض، 732. 691. 609. 542. 497 .

- لسانى، 467.  
 - نمطى، 745. 609. 555. 495. 467.  
 768.  
 - شبه ارنجالى، 735.  
 استعاره تخيلىة، 693.  
 - تبعىة، 693.  
 غ  
 غرض تواصلى، 800. 797.  
 غائىة، 773. 550.  
 مغالطة، 697.  
 مغالبىة، 583.  
 تغيبب الواقع، 556.  
 متغىرات، 755. 750. 747. 721.  
 780. 777. 772. 768-781. 756.  
 - البنىة المكونىة، 748. 746. 745.  
 749.  
 تغاىر بنىوى، 799. 798. 599-597.  
 - سطنى، 740.  
 فى  
 فرنب، 556.  
 فرضىة، 577. 571.  
 - عمل، 576. 575.  
 - اعناباطىة، 548. 543. 488. 471.  
 588. 575.  
 - مراسىة، 588. 575. 542. 473.  
 746. 698. 696. 692. 659.  
 - نظرىة، 588. 573. 571. 472.  
 - مساعدة، 493.  
 - الاننلاق، 576. 574.  
 - موضعىة، 611.  
 فاسق، 721. 538. 493.  
 - مركبى، 799.  
 - معجمى، 799.  
 تفكىك، 679.  
 فضلة، 756. 754. 750. 748. 684.  
 778. 772. 768. 763. 762.  
 إفضال، 791. 684. 542.  
 استففهام، 766. 765. 702. 502.  
 800. 798.  
 فاصلة، 569.  
 فقد الأداة، 765.  
 تفخىم، 618. 615. 614.  
 - موضعى، 618.  
 تفاوت وظىفى، 794.  
 مفاصل الفصوص؛ 649.  
 فصوص اللغة، 593. 592.  
 631. 630. 623. 619. 609. 602-600.  
 686. 684. 680. 667. 664. 657. 645.  
 799. 798. 737. 734. 729. 688.

|                               |                              |
|-------------------------------|------------------------------|
| فص، 665.610.578.551           | 758.                         |
| - النحو، 664.592              | - مباشر، 487.                |
| - المعجم، 658.633.632.626.555 | مفردات بحثة، 768.742.733.    |
| 696.                          | 798.                         |
| - التركيب، 692.658.581.579    | - أصول، 741.                 |
| 712.696                       | - فروع، 741.                 |
| - الإعراب، 582.579.578.513    | فعل تام، 744.743.742.681.569 |
| - التصريف، 582.581.579.578    | 775.774.768.761.753.751.747  |
| 784.584                       | 784.776                      |
| - التشقيف، 667.601.579.578    | - قاصر، 640.637.636.634.550  |
| 799.764.692                   | 752.741.747.683.681.643.641  |
| - النُّطْق، 592               | 781.777.762.761              |
| النُّصْت، 592                 | - متعدد، 640.637.636.634.550 |
| النُّصْن، 692.667.650.611     | 755.747.741.683.681.643.641  |
| - صوتي، 601                   | 781.761.759                  |
| تفاعل نصفي، 654               | - لازم، 641.640.636.634.550  |
| مفهوم وظيفي، 579.495          | 761.753.752.747.683.681.643  |
| تفريع، 599.494.593.596.515    | 786                          |
| 776.602.601                   | - متخط، 683.681.643.636.550  |
| تفريق صوتي، 618               | 781.761.760.755.747          |
| فاعل، 719.669.550.510.493     | - ذهني، 525.523-519          |
| - منطقي، 538                  | - مساعد، 772.768.762.747.681 |
| - الربطة، 513.495             | 777.775                      |
| فاعل به، 758                  | - ناقص، 742.681.569.523.522  |
| مفعول، 719.669.550.538.493    | 779.775.747.746.744.743      |



- ق
- صريح، 756.
- ضمني، 758.
- أس، 660.635.634.633.631.630.
- 683.681.
- شقيق، 633.631.630.579.495.
- 684.683.681.660.658.635.634.
- 770.
- التوجيه، 521.
- علاجي، 628.
- غير علاجي، 628.
- أجوف، 654.
- اقترافي، 666.
- فتحة، 789.786.
- فحص مراسي، 574.571.570.
- 598.575.
- تفسير علمي، 574.563.558.
- 799.588.
- فصاحة، 622.620.
- القولة، 619.
- فصيحة لغوية، 513.512.
- فقه اللغة، 620.
- فعل الوضع، 753.705.703.701.
- طلبي، 705.
- خبري، 705.
- مستفيد، 760.
- قراءة سلالية، 464.463.462.
- 541.470.
- نمطية، 541.469.465.
- عرقية، 462.
- تقارب، 606.
- تقارض الأنماط، 739.
- مقارنة، 550.489.488.480.479.
- 799.798.740.566.551.
- سلالية، 463.462.
- نمطية، 573.479.
- قالبية، 799.
- مقدمات أولية، 556.
- جزئية، 557.
- عامة، 557.
- قصور، 755.583.
- قصر الأفراد، 453.
- الانقطاع / المنقطع، 514.513.
- 524.
- قيد التطابق، 586.
- الأقدم، 551.550.547.
- التمثيل، 551.
- البدء، 551.
- الورد، 551.550.549.
- الاختيار، 620.

- الرجوع، 621. 574.562.556. قوانين عامة،  
 - العدد، 620. 576.574.558. منطقية،  
 - اجتماع الصفات، 666. 562.558. مراسية،  
 - أعلى أ، 676. 595. الألفاظ،  
 - السبك، 679.677.676. قياس الشبه، 637.636.  
 - التبعية، 679.677. استقلال الفصوص، 610.603.  
 - التعقيد المقولي، 679.677. المعجم، 607.  
 - الفصل بالأجنبي، 677. النصغ، 610.  
 - الجوار، 679.678. استقلال القوالب، 610.  
 - الاختصاص، 679. 728.722.688.686.602. قالبية،  
 - الخبر الابتدائي، 679. 593.592.460. قالب/قوالب،  
 - قيود دلالية، 679.601. 610.609.607.609.607.603-601  
 - تداولية، 679. 725.708.687.672.656.630.619  
 - المكون التركيبي، 679. 799.733  
 - الاقتضاء، 703. 712.706. طبيعية،  
 - قرْنَب، 570.546.545.541.459. 734.688. نمطية،  
 - 588.575. 580. قالب صرفي،  
 - قَابِل، 712.672.671.668.580. 689.688.686.664.600. نحوي،  
 - قوابل الأدوار، 721. 741.740.737.735.705.701  
 - تقطيع هرمي، 584.582.581. 618.613.609.606.580. نصفي،  
 - خطي، 583.582.581.580. 730.707.686.680.651.626.619  
 - مقومات، 576. 741. 735  
 - قانون كلي، 562. 608.606.604.603. معجمي،  
 - خاص، 588.564. 752.738.735.733.693.609  
 - نظري، 562. 632.631.629.627. تشقيفي،  
 - 664.662.660.658.656.635.634

- 752.735.707.689.684.683.682  
792.764.763  
- تركيبي، 679.674.673.664  
744.743.740.735.689.684.680  
778.764.762.754.752.751.749  
800.794.785.780  
- إعرابي، 719.712.673  
قويلبات مصاحبة، 735  
قوالب اصطناعية، 712.706  
721.719  
- النحو التوليدي، 707  
قالب الأدوار المحورية، 706  
721.712  
- الحواجز، 713.706  
- عاملي، 712.706  
- سين شرطة، 712.708  
- الرابط، 713  
- الأحوال، 720.718  
- أساسي/معرفي، 689  
- مجتمعي، 690  
- شعري، 696.693.691  
- منطقي، 701.698.693.691  
استقرا، 573.556.489.488  
588.574  
اقتصار، 531.515  
مقيدات، 769
- الإسناد، 763.762  
مقيد، 772.768  
- حكمي، 769.768  
- وظيفي، 779.773.772.768  
780  
- الزمن، 769  
مقولات، 684.609  
- معجمية، 710.708.684.681  
746.745.743.742.717.714.711  
781.780.764.763.762.761.747  
- غير معجمية، 711  
- كبرى، 748.714.708  
- عاملة، 723.717  
- أصول، 741  
- فروع، 753.752.746.744.741  
777.776.755  
- نظرية، 742  
مقولة الصفة، 744.743.638  
779.774.773.750.745  
- الاسم، 745.744.715.708.554  
773.767.766.749  
- الأداء، 765.764.747.745.743  
767  
- الفعل، 747.745.708.649.550  
779.774.754.750.749  
الرابطة، 742

- مركية، 774.764.763 .  
 - واقعية، 548 .  
 قول، 527.479.478.467.466.465 .  
 - اعتبارية، 548 .  
 قواعد القالب، 604.603.593 .  
 قاموس، 592 .  
 687.630.605 .  
 - متجانسة، 708 .  
 مستقبل، 760.721 .  
 - نمطية، 609 .  
 قضية حملية، 554 .  
 - التصريف، 629.606 .  
 قضايا اشتقاقية، 596 .  
 - التشقيف، 652.633.632.631 .  
 - صرفية، 596 .  
 688 .  
 قَوْلَة، 468.467.464.463.462 .  
 - التأليف، 620 .  
 582.581.580.569.531.528.470 .  
 - الإعراب، 596 .  
 - النَّصُّع، 644.628.622.620.606.605.592 .  
 686.653.651.649.624 .  
 689 .  
 - النَّصُّت، 626.623.621.620 .  
 662.658.657.652 .  
 - حرة، 466 .  
 قَوَلَات المعجم، 618.542 .  
 684 .  
 - التركيب، 706.604.596 .  
 - المداخل، 645.623.612.609 .  
 655.649 .  
 - النحو، 707 .  
 - قِيْلَة/ قِيْلَات، 580 .  
 - المعجم، 608 .  
 - المادة، 582 .  
 - دلالية، 609.608 .  
 - الصيغة، 582 .  
 - صوتية، 611.610.609.608 .  
 قواعد الاستدلال، 559 .  
 614.613 .  
 - الاستنباط، 548.486 .  
 - التفريع الدلالي، 596 .  
 - الانطلاق، 550.549.548.547 .  
 - التغيير القَوْلِي، 596 .  
 588.562 .  
 - المكون المقولي، 711 .  
 - التمثيل، 609.608 .  
 - إدماج المقولات، 708 .  
 - برهانية، 576.559 .  
 - توليفية، 727 .

- ك  
قاعدة تحريك الألف، 727.706.  
740.  
- التخفيف، 624.  
- الإبدال، 622.  
- الاستبدال، 615.614.  
- كلية، 734.  
قوي نفسية، 522.  
- المعرفة، 559.552.546.545.  
560.  
- عقلية، 560.559.  
قوة مفكرة، 522.  
- وهمية، 522.  
قوة 760.  
- الاستعمال، 753.705.703.701.  
- إنجازية، 586.  
اقتضاء، 798.732.705.703.702.  
اقتضاء فعل لغوي، 704.  
- الأمر، 704.703.  
مقتضي الاستفهام، 702.  
أقسام الكلام، 702.  
أقصى إسقاط، 717.708.  
قلب، 653.624.  
قدرة تواصلية، 688.687.  
قطع، 793.  
ك  
كمون/كامن، 572.531.529.  
كليات صورية، 740.  
- نحوية، 740.  
- عملية، 568.548.  
- نظرية، 559.548.  
- لزومية، 490.488.486.483.481.  
543.  
- مراسية، 555.547.546.483.  
588.571.566.559.556.  
- دلالية، 798.564.  
- كلامية، 549.  
- تداولية، 798.564.  
- عقلية، 566.  
- جنسية، 568.566.  
- نوعية، 568.566.  
كلي، 497.490.480.477.476.  
566.  
كلام، 552.549.527.479.478.  
555.  
كلمة، 621.605.569.539.528.  
752.751.749.662.658.644.  
- عامة، 749.  
- خاصة، 749.  
- الاستفهام، 767.

- كلم، 749.  
 مكون إعرابي، 672.667.564.  
 779.680.674.673.  
 - تأليفي، 674.673.671.667.  
 752.751.689.684.683.682.680.  
 754.  
 - صرفي، 645.537.525.468.  
 - تركيب، 509.505.476.473.  
 664.645.513.  
 - ترتيب، 673.671.571.567.  
 797.680.679.674.  
 - دلالي، 691.  
 - مقولي، 708.  
 اكتساب فكري، 534.  
 تكوين المركبات، 532.  
 مكون موجّه، 527.  
 - موجّه، 527.  
 - مبادر، 796.  
 تكثيف، 467.  
 تكييف، 773.550.  
 تكميم، 773.550.  
 كيفية التركيب، 595.  
 تكثير، 583.  
 كثرة الاستعمال، 483.482.  
 تكسير التكسير، 660.  
 كشاف، 726.  
 مكاشفة، 727.726.  
 كناية، 697.600.  
 مكان 760.  
 ل  
 لغويات وصفية، 553.  
 لسانيات كلية، 548.471.459.  
 740.706.575.  
 - نسبية، 469.465.464.462.459.  
 545.542.541.494.493.472.470.  
 687.593.568.565.564.550.547.  
 740.734.  
 - مقارنة، 739.464.  
 - سلالية، 465.464.463.462.  
 لاحقة، 582.569.487.  
 إلصاق، 659.657.478.  
 لاصقة، 582.519.518.517.455.  
 659.658.657.654.586.585.584.  
 770.750.737.671.660.  
 - المطابقة، 587.585.537.  
 791.783.  
 - التسمية، 586.  
 - التزمين، 587.  
 - الإعراب، 673.672.671.  
 - صرفية، 659.  
 - تركيبية، 659.

- لُغْمَة، 735.734.493.473 .  
 764.736  
 - ملاغاة، 464 .  
 لَغُو، 509 .  
 ملاحظة، 568.567.563.560 .  
 - عفوية، 489 .  
 - مراسية، 545.542.489.488 .  
 562.561.560.559.556.552.546  
 588.572.571.569.566.564  
 إلغاء، 520 .  
 إلغاز، 697 .  
 لازم/لزوم، 755.702.669.583 .  
 762  
 لثوي، 621 .  
 لهوي، 621 .  
 التباس، 699.698.697 .  
 - الأمثلة، 623.622 .  
 - مغالطي، 699 .  
 - غير مغالطي، 671.670 .  
 ملابس، 753.695 .  
 انكسار، 621 .  
 لغة، 596.594 .  
 - إلصاقية، 543.474.469 .  
 - عازلة، 543.474.466 .  
 - تركيبية، 551.487.486.474 .
- 659.657.656.592.582.580.578  
 714.680.672.670.664.663.661  
 784.783.775.759.740.739.738  
 797.795.789.785  
 - توليفية، 513.498.495.460 .  
 657.656.596.592.579.578.551  
 680.679.673.672.665.664.659  
 784.783.777.758.740.739.738  
 797.796.794.789.785  
 - المركب الرابطي، 779.775  
 - جذعية، 770.733.656.613.465 .  
 - جذرية، 784.770.656.613.465 .  
 - الانطلاق، 720.551 .  
 لحن، 627 .  
 - موضعي، 784.665.629 .  
 - نسبي، 629 .  
 - تركيبية، 604 .
- م  
 ملكات، 687  
 - القدرة التواصلية، 706.687  
 ذهنية، 688  
 ملكة لغوية، 691.690.688.687  
 - منطقية، 687  
 - إدراكية، 691.690.688.687  
 - إجتماعية، 691.688.687

- معرفية، 691.690.687.  
 - معجمية، 742.684.  
 - صوتية، 741.582.581.  
 - مد، 617.612.  
 - صوتي لمدخل معجمي، 595.  
 - صوتي لمدخل معجمي، 595.  
 - منهج تجريبي، 563.  
 - الاستدلال، 574.  
 - الاستقرار، 542.  
 - الاستنباط، 543.  
 - المقارنة السلافية، 463.  
 - منهجية علمية، 564.563.  
 - القرنب، 555.552.547.546.  
 - 588.576.574.556.  
 - نهيجة، 531.  
 - البناء لغير الفاعل، 538.  
 - نهائج دلالية، 631.  
 - نصئية، 631.  
 - نظرية لسانية، 729.690.460.  
 - نسبية، 566.548.492.466.  
 - 688.687.592.575.574.572.  
 - عامة، 575.574.548.  
 - علمية، 761.  
 - المراقبة، 707.  
 - الإعراب، 719.  
 - الأحوال/الأدوار، 719.707.  
 - مثول/ماثل، 528.516.515.454.  
 - 788.538.531.529.  
 - تمثيل دلالي معجمي، 599.595.  
 - 749.667.663.603.  
 - نصفي، 663.  
 - مقولي، 749.  
 - ذهبي، 599.  
 - صوري، 602.  
 - نطقي، 618.615.  
 - قولي، 689.  
 - منطق، 629.  
 - ماعية، 773.550.  
 - إمالة، 648.617.612.  
 - موانع الربط العاملي، 458.  
 - 519.  
 - ماض، 775.770.769.750.  
 - مالك، 760.  
 - مثال و اوي/يائي، 651.  
 - تماسك داخلي، 574.  
 - تمكين، 773.550.  
 - إمكانيات اشتقاقية، 658.600.  
 - مادة، 584.  
 - جذرية، 652.



- العمل، 720.717.712.707 .  
 الربط 727.726.722.707 .  
 - سين شرطة، 714.712.711 .  
 - محورية، 707 .  
 - الحواجز، 707 .  
 - معرفية كسبية، 547.545.463 .  
 574 .  
 -- نسبية 588.566 .  
 نسخ/نواسخ، 793.792.718.717 .  
 نسخ الإعراب، 793.789 .  
 ناسخ حرفي، 418 .  
 - مقولة، 718 .  
 نَظْم، 598 .  
 نَطْق، 614.611.610.609.597 .  
 730.619.615 .  
 - العربية، 610 .  
 نَصَتْ، 619.615.614.609.495 .  
 730.626 .  
 - معجمي، 730 .  
 - تشقيفي، 730 .  
 - تركيبى، 730 .  
 - العربية، 615 .  
 نَصْنَع، 605.601.597.579.551 .  
 609 .609.648.647.628.620.612.610 .  
 734.685.680.656.654.652.651 .  
 741 .  
 نواة، 792.749.745 .  
 - الفاسف، 538 .  
 - البنية المكونية، 749.744.743 .  
 - صوتية، 618 .  
 نسق، 564.563 .  
 - مصفوفي، 548 .  
 - صوري، 548 .  
 - لغوي، 729 .  
 - المطابقة، 792 .  
 - صرفي، 585.582.468 .  
 - نمطي، 592.551 .  
 - نَصْغِي، 615.614.611 .  
 - اللواصق، 586.467.466 .  
 - الأحوال النحوية، 760.756 .  
 - الضمائر، 724 .  
 - اللغات التوليفية، 794 .  
 أنساق فرعية، 729 .  
 نمطية لسانية، 477.475.474 .  
 490.486.485.481.480.479.478 .  
 743.593.543.542.491 .  
 -- تقليدية، 474 .  
 -- حديثة، 474.471 .  
 نمطيات جزئية، 475 .  
 نمطي لغوي، 592.541.471.470 .  
 798.765.740.727.688.602.593 .  
 - تركيبى، 475.474.473.469 .

- 582.581.572.506.492.487.485 - صوفي، 762 .  
 800.748.738 - نحو، 601.598.595.594.592 .  
 492.475.474.473 - توليفي، 665.628 .  
 800.748.738.680.596.592.572 - نمطي، 611.580.542.541.470 .  
 660.658.479 - تصريفي، 737.734.706.687 .  
 469 - إصاقي، 671.580.578.460 - توليفي .  
 479.469.466.465 - عازل، 738.730.718.713 .  
 468.467 - تأليفي، 671.580.579.578 - تركيب .  
 469.468.467 - تحليلي، 738.719.713 .  
 664.602 - تنميط قالب، 739.725.708.490.416 - كلي .  
 686 - نمطية القوالب، 798.740 .  
 680 - القلب التركيبي، 459 - معقول .  
 686 - الفصوص، 490.474 - خاص .  
 680 - الفص اللغوي، 800.737.733.496 - عاملي .  
 585 - تنافر، 542 - انتماء .  
 576.573 - تناظر بنيوي، 630 - نقض البنية، 765 - تنعيم .  
 469 - دلالي، 761.706.687.592.576.460 - نموذج، 799.729.706.686.592 - فرعي .  
 649.648 - نصفي، 690.688.602.593.592 - نحوي .  
 630 - دلالي، 799.733.729.692 .  
 793.792 - نسبي، 602 - نسب موقعية .  
 588 - تنبيه، 619 - إنشاء الجذور، 619 - الجذوع، 619 - المداخل، 624.620.619 - الأصول، 624.620.619 - الفعل، 655 .

626. استنباط، 488.489.
- نظام الضم، 467. نتائج عامة، 557.
- إصاقي، 487. - تالية، 556.
- صرفي، 468. - يقينية، 558.
- تنظيم التصويتات، 614.613. - نظرية، 574.575.576.579.
- انتظام بنيوي، 708. هـ
- نصب، 719.720.783. هدف، 721.
- نومية، 721. - خارجي، 464.
- انتقاء، 746.747.750.761.784. اهتمام، 539.
- العلاقة، 751. هيئة وزنية، 604.606.608.612.613.
- دلالي، 642.727.752.753.754. همس، 616.
- 755.761.768.776.777.784.
- بالخاصية الدالية، 751. و
- مقولي، 752.753.754.755.756. وسائل وضعية، 789.
- 761.768.776.777.784. - متقابلة، 577.
- بالمقولة الفرعية، 751. وسيط لغوي؛ 470.486.489.490.
- صريح، 756. 541.542.543.549.553.555.564.
- ضمني، 756. 567.573.575.577.578.611.656.
- صرفي، 784. 686.670.688.717.729.733.735.
- منفذ؛ 721.745.747.758.760. 737.748.770.782.785.789.798.
- 763.772.
- نزع الفاعل، 537.538. 799.
- الخافض، 788. -- خصوصي، 490.491.492.543.
- الأداة، 758. 566.567.568.570.573.

- نمطي، 543.490.491.592.566.  
 -- نمطي، 567.568.570.573.592.  
 -- الجذع، 466.468.469.492.543.  
 735.733.729.656.612.568.567  
 738.  
 -- الجذر؛ 467.468.492.565.  
 612.585.584.570.569.568.567  
 738.737.735.733.729.656.633.  
 الرتبة المحفوظة، 472.487.495.565.  
 738.735.714.674.671.669.571  
 791.789.782.738.735.714.674  
 794.  
 -- العلامة المحمولة، 472.495.505.  
 664.578.571.565.553.552.513.  
 -- الإنشاء - ، 499.500.  
 789.783.738.737.735.671.669.  
 796.794.791  
 -- الطلب - ، 498.500.518.  
 504.503.502.501 - ، الالتماس -  
 503.502.501 - الأمر أو النهي - ،  
 504.  
 567.565.468.467 - التصريف -  
 600.586.585.572.570.569.568  
 799.792.783.764.738.737.735  
 752 - العلاقة الاصطناعية -  
 التوسيط، 617.  
 توصف نطقي، 616.  
 -- بنيوي، 554.  
 -- كاف مفسرٌ وارد، 492.  
 وظيفة تداولية، 494.496.498.499.  
 553.525.521.515.509.505.503  
 796.795.589.573.565.564.562  
 -- عامة ، 457.502.503.504.508.  
 519.509  
 -- خاصة، 457.502.519.549.  
 -- الخبر الابتدائي، 491.505.506.  
 509.508.507  
 -- الطلبي، 505.507.508.514.  
 -- لإنكاري، 505.  
 -- اللغو، 508.509.  
 -- الإخبار التداولية، 498.500.  
 500.499 - الإنشاء -  
 518.502.500.498 - الطلب -  
 504.503.502.501 - ، الالتماس -  
 503.502.501 - الأمر أو النهي - ،  
 504.  
 504.503.502.501 - ، الدعاء -  
 793 - ، التنبيه -  
 794 - ، الترتيب -  
 سمات بنيوية ، 465.  
 توسيل اشتقاقي، 635.

- وسيلة صرفية ، 657.635.492.467 . - التوقيت ، 785.780.773.772.550 .
- 660.659.658 . 786 .
- الإعراب ، 785.756 . - التمكين ، 786.785 .
- التصغير ، 657 . - التكييف ، 779 .
- اصطلاحية ، 657 . - التكميم ؛ 780.779 .
- الربط ، 586 . - التهمي ء ؛ 786.785.780.773.550 .
- الاختبار ، 588 . - الغائية ؛ 786 .
- وظيفة ، 673.645.509.495.494 . - الحال ، 676 .
- اشتقاقية ، 654.652.650.648.639 . - الماعية ؛ 786 .
- 658 . - الظرفية ؛ 786 .
- نحوية ، 550.538.522.512.495 . - دلالية ؛ 761.760 .
- 721.681.680.671.669.587.553 . - المستَلَب ؛ 760 .
- 793.785.782.780.768.759.758 . - المنفذ ؛ 761 .
- 800.799.798.794 . - الأداة ؛ 761 .
- الفاعل ، 756.671.670.491.490 . - تركيبية ؛ 796 .
- 781.767.762.761 . - التقيد الدلالية ؛ 780 .
- الفاعل الضمنية ، 756 . - التوجيه التداولية ؛ 780 .
- الفاعل به ، 761.760.758.753 . وحدة صرفية ؛ 583.580 .
- 782.762 . - معجمية ؛ 770 .
- المفعول ، 752.751.671.491.490 . وضع اللغة ؛ 759.755.753.693 .
- 781.777.767.762.761.758.756 . - العبارة ؛ 696 .
- 782 . مواضع متحققة ؛ 692 .
- المفعول الضمنية ، 756 . متموضع ؛ 760 .
- متوقع ؛ 692 .

- موافقة ؛ 574. - زمان ؛ 660.646.645.
- توافق ؛ 592.576.564. - هيئة ؛ 660.
- الوسائط ؛ 798. - مرة ؛ 660.
- صفة ؛ 746.742.682.679.633.569. - قُلْب ؛ 773.
- 791.783.761.751.747. - توقيت ؛ 772.750.
- المفعول، 660.642.639.629.628. - موقتات ؛ 771.770.769.768.750.
- 777.746.692. - 772.
- الفعيل ؛ 746.660.642.639. - صرفية، 750.
- الفاعل ؛ 641.640.639.638.639. - معجمية ؛ 750.
746. - الجملة الفعلية ؛ 789.
- الفاعل به ، 777. - وظيفية ؛ 780.
- القاصر ؛ 660.643.639.638.636. - خارجية ؛ 780.
- اللازم ؛ 777.638. - توهين، 656.655.654.521.519.
- التعدي / التخطي ؛ 777. - 766.745.743.
- المكثّر ؛ 660.642.641.640.639. - كلي ؛ 744.743.
746. - جزئي ؛ 744.743.
- التفاوت ؛ 660.644.643.642. - موهّن ؛ 750.
- الهيئة / المرة ؛ 746.645.644. - توطين ؛ 679.509.487.
- اسم محض ؛ 750.743.742.631.569. - موطن الخرق ؛ 629.624.603.
751. - موجّهات ؛ 532.519.517.516.514.
- ناقص ؛ 762.751.746.742.569. - 780.779.769.768.747.
765. - الإسناد ؛ 763.762.
- أنقص ؛ 765.762.746.744. - خارجية ؛ 767.764.763.
- مكان ؛ 660.647.646.645. - داخلية ؛ 767.763.

- مقيدة؛ 519.518.517.516.515 .692
- مركبية 679.675 .765.764.524.522.520
- مواقع رتبية، 598. 765. 764. 521 .- مسرحة؛
- التقييد، 519.518.517.516.515 .- بنيوية، 674.672
- وظيفية، 714 .520
- موقع محوري، 721.706.672 .توال ؛556
- غير محوري، 672 .سمات صوتية؛ 618
- شاغر، 672 .موجه الجملة ؛ 764.763
- موضوعاتي، 672 .- استفهامي؛ 767.766.763
- غير موضوعاتي، 672 .توجيه؛ 764.762.532.524
- السوج، 795 .- الاهتمام ؛ 538
- موقعة المكون، 795 .- الأفعال ؛ 521
- وصلة، 676 .- اصطلاحي ؛ 706
- توكيد، 780 .اتصال / متصل؛ 515.514.513
- توليد دلالي، 601 .تواصل فاشل ؛ 670
- ولادة المثل، 741 .تورية؛ 679
- توليفة، 797.684 .توشيج؛ 743
- اتجاه، 760 .وشيجة؛ 744.743
- ي
- يقين؛ 588.574.558.557 .موضوع، 721
- جملى، 521.520 .- جنس، 679
- نوع، 679 .- موضع التحقيق، 624
- أوضاع صرفية، 645.634.633.629

## فهرس الاعلام

- آيت حمو ؛ 549.470  
 أبو حيان ؛ 794.527  
 أُسْبَنَسْكِي ، 473  
 ابن أبي الربيع، 538  
 ابن جني ؛ 538.536.534.530  
 597.596.595.594.592.583.581  
 624.623.620.619.616.612.606  
 654.653.648.638.637.632.629  
 685.677  
 ابن دريد ؛ 606  
 ابن رشد ؛ 695  
 ابن سينا ؛ 266.265.562.556.554  
 593.573.572.571.570.568.267  
 783.668.608.597  
 ابن سنان ؛ 620.619.597  
 ابن عصفور؛ 538  
 ابن الأعرابي، 626  
 ابن فارس؛ 702.632.498  
 ابن الجزري ؛ 597  
 ابن السراج؛ 679.677.675  
 ابن الناظم ؛ 536.535.515  
 ابن مالك ؛ 595.579.535  
 ابن مضاء؛ 633  
 ابن منظور ، 771  
 ابن هشام، 792.585.519.498  
 ابن يعيش، 522.511.510.509  
 654.653.650.628.621.606.523  
 772.771.766.765.759.756.655  
 787  
 برنار، 563  
 بوير ؛ 560.559.557.556.548  
 بورت، 557  
 بولوك، 471  
 ايلمفلد ؛ 467.466.465.464.461  
 479.  
 بنفنست؛ 776  
 تارسكي ؛ 575.548  
 تمام ؛ 772.765.618  
 اثرويتسكوي ؛ 616.612.561.495  
 624.621  
 تيموتي ؛ 471  
 جكلي ؛ 572  
 جولي ؛ 461  
 جوكوني ؛ 489  
 جونس ؛ 462  
 دكلي ؛ 478



|                                |                                |
|--------------------------------|--------------------------------|
| ديك ؛ 795.689.486.483.482.481  | عضيمة ؛ 636.                   |
| راسل ؛ 558.557                 | أفرانو ؛ 574.567.566.564.563   |
| رامه ؛ 480.478.475.473.472.471 | 577.576.575                    |
| 493.489.488.487.483.481        | فلَمُور ؛ 760.755              |
| رُبْرُج ؛ 471                  | فودور ؛ 608                    |
| رفري ؛ 726                     | فينت ، 471                     |
| رونه ، 494                     | كاتز ؛ 608                     |
| سابير ؛ 470.468.467.466.461    | كارناب ؛ 562.560.558           |
| 581.475                        | أكرايس ؛ 442                   |
| سافير ؛ 527                    | اكرنبرغ ؛ 482.481.475.472.471  |
| سورل ؛ 498                     | 484                            |
| سوسور ؛ 579.463.462            | كومري ؛ 471                    |
| سيبويه ؛ 456.452.450.449.448   | كونتينو ، 597                  |
| 516.511.510.509.508.463.462    | كيرون ؛ 471                    |
| 531.530.528.527.525.523.522    | الإدريسي ، 693.592.510.505.494 |
| 598.597.546.545.534.533.532    | 697.694                        |
| 806.787.778.772.771.725.612    | الأزهري ، 626.606.603          |
| اشليجل ؛ 464                   | الأسترابادي ، 752              |
| شومسكي ؛ 614.610.538.494       | الأسنوي ، 702.698.692.608.504  |
| 711.710.708.707.706.676.673    | الأشموني ، 595.579.536.535     |
| 719.718.717.715.714.713.712    | الأنباري ، 766.702.594.503     |
| 742.728.726.723.722.721.720    | الأوراغي ؛ 545.508.502.48.462  |
| 806.782                        | 690.638.634.633.614.570.563    |
| شويان ؛ 471                    | 752.749.733.718.717            |
| طه ؛ 776.554                   |                                |

- البحراني ؛ 692.600  
 البصري؛ 703.702  
 التفتازاني ؛ 506  
 التهانوي ؛ 561.507.506  
 الالدارني، 597  
 الجرجاني، 509.508.507.506  
 600.598.529.518.516.511.510  
 697.693.692  
 الخليل ؛ 625.623.615.597  
 الخوارزمي، 579  
 الرازي، 608.600.598.504  
 الرضي، 538.537.527.516.510  
 638.636.628.622.612.605.592  
 675.660.653.650.644.643.640  
 752  
 الزجاجي، 673.538  
 الزركشي ؛ 539  
 الزمخشري، 794.599.539.538  
 الزملكاني، 793  
 السكاكي، 595.594.509.506.505  
 705.697.694.693.692.598.597  
 713  
 السيرافي ؛ 523.511.510  
 السيوطي ؛ 608.600.578.510.504  
 713.705.697.694.626.620.619  
 الشاطبي ؛ 692  
 الصبان ؛ 595.579.536  
 الطوسي ؛ 668  
 العسكري ؛ 608  
 العلوي أحمد، 783.746  
 العلوي اليمني ؛ 699.697.680  
 الغزالي ؛ 692.608.560.504  
 الفارابي ؛ 611.596.595.594.579  
 626  
 لفارسي ( أبو الحسن ) ؛ 653.650  
 الفارسي ( أبو علي ) ؛ 654.653  
 655  
 الفاسي، 719.686.673.602.592  
 783  
 الفيروزابادي، 595  
 القرافي، 608  
 القزويني، 694  
 المبرد ؛ 524.523.519.514.512.511  
 644.641.640.636.629.613.528  
 787.677.646  
 المتوكل، 506.498.494.485.477  
 519.517.516.515.512.511.510  
 666.663.657.631.601.600.521  
 700.698.692.689.687.686.677  
 793.772.765.748.727.705.704

.796.795

المرادي؛ 771.524.

النحاس؛ 527.

لاينس؛ 579.

ماثيوز؛ 580.

نيوتن؛ 562.

هيوم؛ 556.

هاجيج؛ 471.470.

هلمبرغ؛ 671.472.

يلمسليف، 575.592.469.466.461.

.579

يكبسون، 612.611.508.475.464.

.616.614



## فهرس المصادر والمراجع

(أ) . باللغة العربية .

أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري ،

- إيضاح الوقف و الابتداء ، تحقيق محيي الدين رمضان ، دمشق ، مجمع اللغة العربية ، 1391هـ .

أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ،

- إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، بغداد ، مطبعة العاني ، 1387هـ .

أبو حنيفة النعمان بن ثابت ،

- شرح المقصود في التصريف ؛ القاهرة ، البابي الحلبي ، 1359هـ .

أبو حيان محمد بن يوسف الأنداسي ،

- البحر المحيط ، الرياض ، مكتبة مطابع النصر الحديثة ، بدون تاريخ .

أبو عبدالله محمد بن محمد بن مالك ،

- شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد ، بيروت ، دار الجيل ، بدون تاريخ .

أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ،

- أقسام الأخبار ، ضمن مجلة المورد ، صص ، 201-220 ، عدد 3 ، سنة 1978م .

- الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، الرياض ، جامعة الرياض ، 1401هـ .

- الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق علي النجدي وغيره ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1403هـ .

- معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ،

- القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1403م .
- المسائل المنشورة، تحقيق مصطفى الحديدي، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1986م .
- أبو البركات محمد بن عبد الرحمن الأنباري،
- أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، المجمع العلمي العربي، 1377هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة، مطبعة السعادة، 1380هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ.
- الإغراب في جدل الإعراب، و لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- نزهة الألباء، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع و النشر، 1386هـ.
- أبو الحسن كمال الدين الفارسي ؛
- تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر، تحقيق مصطفى حجازي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1404هـ.
- أبو الحسين محمد بن علي البصري،
- المعتمد في أصول الفقه، تحقيق محمد حميد الله، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي، 1384هـ.
- أبو الحسين أحمد بن فارس .
- الصحابي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، البابي الحلبي، 1977م .
- مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة البابي الحلبي، 1389هـ.

## أبو الفتح عثمان بن جني،

- المحتسب ، تحقيق علي النجدي وغيره، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1386هـ.

- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، البابي الحلبي 1373هـ.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، 1405هـ .  
- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، دار الكتب ، 1371هـ .

## أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي،

- كتاب أصول الدين، إستانبول، مطبعة الدولة، 1346هـ.

## أبو منصور محمد بن محمد السمرقندي ،

- كتاب التوحيد ، تحقيق فتح الله خليف ، بيروت ، دار المشرق ، 1970م .

## أبو يعلى محمد بن الحسين البغدادي،

- المعتمد في أصول الدين ، تحقيق وديع زيدان حداد، بيروت، دارالمشرق، 1974م .

## ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد السبتي ،

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد الثبتي، بيروت ، دارالغرب الإسلامي 1407هـ.

## ابن تيمية تقي الدين الحراني ،

- نقض المنطق، القاهرة ، مكتبة السنة المحمدية، بدون تاريخ .

- الرد على المنطقيين، بيروت ، دار المعرفة . بدون تاريخ .

## ابن حزم علي بن أحمد الأندلسي،

- الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة ، مطبعة العاصمة، بدون تاريخ .  
- التقريب لحد المنطق و المدخل إليه بالألفاظ العامية و الأمثلة الفقهية، تحقيق- إحسان عباس ،بيوت دار مكتبة الحياة، بدون تاريخ .

ابن خالويه الحسين بن أحمد ،

- الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم، بيروت دار الشروق، 1399هـ- ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، 1399هـ.

ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد ،  
- المقدمة، القاهرة ، بولاق، 1274 .

ابن خلف سليمان بن سعد الباجي ،  
- الحدود في الأصول، تحقيق نزيه حماد، بغداد، مؤسسة الزعبي ، 1392هـ.  
ابن دريد محمد بن الحسن الأزدي،  
- جمهرة اللغة، حيدر آباد 1351هـ.

ابن رشد محمد بن أحمد ،  
- فصل المقال ، بيروت ، دار المشرق 1973م .  
- تلخيص كتاب الجدل ، تحقيق تشارلس بتروث ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979م .

ابن سينا أبو علي الحسين بن أحمد .  
- أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسن الطيان، دمشق، دار الفكر، 1403هـ.

- البرهان، تحقيق عبدالرحمن بدوي، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1966م .  
- العبارة، تحقيق محمد الخضيرى، القاهرة؛ دار الكتاب العربى، 1394هـ .  
- الإشارات و التنبيهات، تحقيق سليمان دنيا ، القاهرة، دار المعارف، 1971م .  
- الشعر، تحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة، الدار المصرية للتأليف، 1386هـ .  
ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي ،

- الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، بدون تاريخ .



- شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بدون إثبات البلد، والناشر، والتاريخ،  
ابن عطية عبد الحق بن أبي بكر الغرناطي وغيره ،  
- مقدمتان في علوم القرآن ، تحقيق المستشرق الأنجليزي آرثر جفري،  
القاهرة، مكتبة الخانجي، 1392هـ.  
ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي ،  
- النشر في القراءات العشر ، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.  
ابن السراج محمد بن سهل البغدادي ،  
- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بغداد ، مطبعة سلمان  
الأعظمي، 1393هـ .  
ابن السكيت يعقوب بن إسحاق ،  
- إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر و عبد السلام هارون، القاهرة، دار  
المعارف 1949م .  
ابن مالك جمال الدين بن عبد الله ،  
- عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، تحقيق أحمد عبد المنعم هريدي، القاهرة،  
مطبعة الأمانة، 1975م .  
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات ،  
القاهرة، دار الكتاب العربي، 1388هـ.  
ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن القرطبي ،  
- الرد على النحاة ، تحقيق إبراهيم البنا ، القاهرة، دار الاعتصام، 1979م .  
ابن منظور جمال الدين بن مكرم الإفريقي ،  
- لسان العرب ، بيروت ، دار صادر، بدون تاريخ .  
ابن هشام جمال الدين الأنصاري ،  
- مغني اللبيب ، تحقيق مازن المبارك وغيره ، دمشق ، دار الفكر 1384هـ .

- الإعراب عن قواد الأعراب ، تحقيق رشيد العبيدي ، بيروت ، دار الفكر 1390هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق أحمد عمارة وآخرون، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1383هـ.
- ابن يعيش موفق الدين بن يعش الأسدي ،
- شرح المفصل ، بيروت ، عالم الكتب ، بدون تاريخ .
- شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب ، المكتبة العربية ، 1393هـ.
- تمام حسان ،
- اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م .
- مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1974م .
- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ،
- الكتاب ، بغداد ، مكتبة المثنى عن بولاق ، 1316 هـ.
- طه عبد الرحمن ،
- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام دار النشر والتوزيع الحديثة، 1987 .
- عزيمة محمد عبدالحق ،
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القاهرة، دار الحديث، 1392هـ.
- الأمدي سيف الدين بن أبي علي ،
- الإحكام في أصول الأحكام، حققه فاضل، القاهرة؛ مؤسسة الحلبي، 1387هـ.

الإدريسي أحمد ،

- أصول النحو العربي من خلال الاقتراح للسيوطي، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1977م.

الأزهري محمد بن أحمد،

- تهذيب اللغة ، القاهرة، 1387هـ.

الأسنوي جمال الدين بن الحسين الشافعي ،

- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، القاهرة، المطبعة السلفية، 1345هـ .

الأسنوى جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين،

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ.

الأشموني علي بن محمد ،

- شرح ألفية بن مالك، بيروت دار الفكر، بدون تاريخ.

الأوراغي محمد،

- اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، الرباط ، دار الكلام ، 1990م.

- إعراب الناسخ الحرفي، صص، 31-65. ضمن مجلة كلية الآداب - الرباط، عدد 19، سنة 1994.

البحراني كمال الدين بن علي ،

- شرح نهج البلاغة ، طهران ، مؤسسة النصر، 1373هـ.

البطلوسي عبد الله بن محمد،

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد سعودي، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام، 1980م.

البغدادى عبد القادر بن عمر ،

- خزنة الأدب و لب لباب لسان العرب، القاهرة، المكتبة السلفية، 1347هـ.

البيجوري إبراهيم شيخ الإسلام،

- شرح الخبير اللطيف على متن التصريف، القاهرة، البابي الحلبي، 1359هـ.

التفتازاني سعد الدين بن عمر القاضي،

- شرح مختصر التصريف العزي، القاهرة، البابي الحلبي، 1374هـ.

التهانوي محمد علي الفاروقي،

- كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، القاهرة، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، 1972م.

الثعالبي عبد الملك بن محمد،

- فقه اللغة و سر العربية، القاهرة، البابي الحلبي، 1382هـ.

الجاحظ عمرو بن بحر،

- البيان و التبیین، تحقيق حسن السندوبي، القاهرة، المكتبة التجارية

الكبرى 1366هـ.

الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن،

- دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي،

1404هـ.

- أسرار البلاغة، تحقيق هيلموت ريتز، استانبول، وزارة المعارف، 1954م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد،

دار الرشيد، 1982م.

الجوهري إسماعيل بن حماد،

- الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب

العربي 1376هـ.

الجويني عبد الملك بن عبد الله،

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق محمد يوسف عيسى

وعلي عبد الحميد، القاهرة، مطبعة العادة، 1369 هـ.

- الشامل في أصول الدين ، تحقيق سامي النشار وغيره ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1696 م .

الخطيب القزويني ،

- الإيضاح في علوم البلاغة ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، 1395 هـ .

الخفاجي عبد الله بن محمد الحلبي ،

- سر الفصاحة ، القاهرة ، مكتبة محمد علي صبيح ، 1389 هـ .

الخليل بن أحمد الفراهيدي ،

- العين ، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السمرائي، دار مكتبة الهلال ، بدون

تاريخ

الخوارزمي محمد بن أحمد ،

- مفاتيح العلوم ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .

الرازي فخر الدين محمد بن عمر ،

- المحصول في علم أصول الفقه ، تحقيق طه جابر فياض ، جامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية ، 1400 هـ .

- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ،

بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1404 هـ .

- التفسير الكبير ، طهران ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، القاهرة ، مطبعة الآداب والمؤيد ، 1317 هـ .

الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد ،

- المفردات في غريب القرآن ، تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة،

بدون تاريخ .

الرضي نجم الدين محمد الحسن ،

- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وغيره ، بيروت ، دار

الكتب العلمية ، 1402 هـ .

- شرح الكافية في النحو ، تركيا ، الشركة الصحافية العثمانية ، 1310 هـ .  
الرماني علي بن عيسى ،  
- معاني الحروف ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل نسلي ، القاهرة ، دار نهضة  
مصر، 1973م .  
الزبيدي محمد بن الحسن الإشبيلي ،  
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية ، تحقيق المستشرق الإيطالي  
إغناطيوس كويدي ، روما ، 1890م .  
الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق ،  
- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، 1399 هـ .  
- كتاب اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، دمشق ، مجمع اللغة العربية ،  
1389 هـ .  
- اشتقاق أسماء الله الحسنى ، تحقيق عبد الحسين المبارك ، بيروت ، مؤسسة  
الرسالة ، 1406 هـ .  
الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله ،  
- البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ،  
البابي الحلبي ، 1391 هـ .  
الزمرخشري محمد بن عمر ،  
- المفصل في علم العربية ، القاهرة ، مطبعة حجازي ، بدون تاريخ .  
- أساس البلاغة ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1431 هـ .  
- الكشف ، تحقيق مصطفى حسين أحمد ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة ،  
1365 هـ .  
الزملكاني كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم ،  
البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد  
مطلوب ، بغداد ، مطبعة الحائي 1394 هـ .

السرقسطي سعيد بن محمد المعافري ،

- كتاب الأفعال ، تحقيق حسين محمد شرف ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1395 هـ .

السكاكي يوسف بن أبي بكر ،

- مفتاح العلوم ، القاهرة ، البابي الحلبي ، 1356 هـ .

السيرافي ، الحسن بن عبد الله ،

- شرح كتاب سيبويه ، حققه رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986 م .

السيوطي جلال الدين بن عبد الرحمن ،

- الإتيقان في علوم القرآن ، بيروت ، المكتبة الثقافية ، 1973 م .

- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، دار الفكر ، 1392 هـ .

- الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1396 هـ .

- الأشباه و النظائر في النحو ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دمشق ، مجمع اللغة العربية ، 1406 هـ .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، 1400 هـ .

- لباب النقول في أسباب النزول ، بيروت ، دار إحياء العلوم ، 1400 هـ .

الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي ،

- الموافقات في أصول الأحكام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مكتبة محمد علي صبيح ، 1969 م .

الشافعي محمد بن إدريس ،

- الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار التراث ، 1399 هـ .

الشنقيطي أحمد بن الأمين،

- الدرر اللوامع، بيروت، دار المعرفة، 1393هـ.

العسكري الحسن بن عبدالله بن سهل،

- الفروق في اللغة، بيروت، دار الآفاق الجديدة 1393هـ.

العلائي صلاح الدين خليل،

- تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، تحقيق محمد السلقيني، دمشق،

مطبعة، ريد بن ثابت، 1395هـ.

العلوي اليميني يحيى بن حمزة،

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، القاهرة، مطبعة

المقتطف، 1332هـ.

العكبري عبدالواحد بن علي،

- مسائل خلافة في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون،

بدون تاريخ.

الغزالي أبو حامد محمد بن محمد،

- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق محمد

الكبيسي، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1390هـ.

- المستصفى في علم الأصول، القاهرة، بولاق، 1322هـ.

- المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق حسن هيتو، دمشق، 1390هـ.

- معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف 1969م.

- محك النظر في المنطق، بيروت، دار النهضة الحديثة، 1966م.

- المعارف العقلية، تحقيق عبد الكريم العثماني، دمشق، دار الفكر،

1383هـ.

- مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، 1961م.



## الفارابي أبو نصر ،

- العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1976 م .

- الألفاظ المستعملة في المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت ، دار المشرق ، 1968 م .

- كتاب الحروف ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت ، دار المشرق ، 1969 م .  
- إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1968م

- فصول منتزعة ، تحقيق فوزي ميري نجار ، بيروت ، دار المشرق ، 1971 م .

## الفاسي الفهري ،

- اللسانيات واللغة العربية ، الدار البيضاء ، دار توبقال ، 1985 م .  
- المعجم العربي ، الدار البيضاء ، دار توبقال 1985 م .  
- البناء الموازي ، الدار البيضاء ، دار توبقال ، 1986 م .  
- عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب السياسي ، صص 43-65 ، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، دار توبقال ، 1986م .  
- الربط الإجمالي ، التطابق ونمطية اللغات ، صص 121-145 ، ضمن مجلة تكامل المعرفة ، عدد 9 ، سنة 1984 م .  
- اللسانيات العربية ؛ الشكل والتأويل (بالفرنسية) ؛ الرباط ، كلية الآداب ، 1982م .

## الفراء يحيى بن زياد ،

- المنقوص والممدود ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، دار المعارف ، 1977م .

- معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980م .

- الفيروزابادي مجد الدين ،  
- القاموس المحيط ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، 1357 هـ .
- الفيروزابادي إبراهيم بن علي ،  
- التبصرة في أصول الفقه ، تحقيق حسن هيتو ، دمشق ، دار الفكر ، 1400 هـ .
- القاضي أبو الحسن عبد الجبار ،  
- المغني في أبواب التوحيد والعدل ، جماعات من المحققين ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة . 1965 .
- القرافي أحمد بن إدريس شهاب الدين ،  
- الاستغناء في أحكام الاستثناء ، تحقيق طه محسن ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1402 هـ .
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، تحقيق طه عبد الرؤوف القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، 1393 هـ .
- القنوجي صديق بن حسن خان ،  
- أبجد العلوم ، دمشق ، وزارة الثقافة ، 1978 م .
- العلم الخفاق من علم الاشتقاق ، دمشق ، دار البصائر ، 1405 هـ .
- القيسي مكّي بن أبي طالب ،  
- مشكل إعراب القرآن ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق ، دار المامون ، بدون تاريخ .
- شرح كلا وبلى ونعم ، تحقيق أحمد حسن فرحات ، دمشق دار المامون . 1398 هـ .
- الكرماني محمود بن حمزة ،  
- أسرار التكرار في القرآن ، تحقيق عبد القادر عطار ، القاهرة ، دار الاعتصام ، 1396 هـ .

الكفوي أبو البقاء الحنفي ،

- الكليات ، القاهرة ، بولاق ، 1253هـ .

المبرد محمد بن يزيد ،

- المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، لجنة إحياء التراث

الإسلامي ، 1399هـ .

- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف ، تحقيق زكي مبارك ، القاهرة ،

البابي الحلبي ، 1355هـ

المتوكل أحمد ،

- تأملات في نظرية الدلالة (بالفرنسية) ، الرباط كلية الآداب 1980م .

- الوظائف التداولية في اللغة العربية ، الدار البيضاء ، دارالثقافة ، 1985م .

- الجملة المركبة في اللغة العربية ، الرباط ، عكاظ ، 1987م .

- من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، الدار البيضاء ، دارالثقافة 1987م .

- من قضايا الرباط في اللغة العربية ، الرباط ، عكاظ ، 1987م .

- قضايا معجمية ، الرباط ، الشركة المغربية للنashرين المتحددين ، 1988 .

- اللسانيات الوظيفية ، الرباط ، عكاظ ، 1988م .

- البنية والوظيفة ، الرباط ، عكاظ ، 1993م .

- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، الرباط ، كلية الآداب ، 1993م .

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، الرباط دار الأمان ، 1995م .

المرادي الحسن بن القاسم ،

- الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم

فاضل ، حلب ، المكتبة العربية 1393هـ .

النيسابوري سعيد بن محمد ،

- في التوحيد ، تحقيق محمد أبو ريدة ، القاهرة ، وزارة الثقافة ، 1385هـ .

ولد أباه محمد المختار ،

- تاريخ النحو العربي ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، 1417هـ .

## (ب) . باللغة الأجنبية

- K.Ait Hamou (1979), structure et typologie de la quantification dans les langues naturelles , Ed.Jean Favard,France.
- A . Alaoui (1998), Epistemologie de la linguistique Arabe, Okad, Rabat .
- M.J. Anderson (1975) , la grammaire casuelle, pp 18 - 64 in langages, n° : 38 , année : 1975 .
- J.L. Austin (1962) , quand dire c'est faire , seuil (1970) , Paris .
- E . Benveniste, (1966), problèmes de linguistique générale, gallimard Paris.
- C. Bernard (1967) , Médecine experimentale Ed . Delagrave , Paris .
- A . Berrendonner (1983), cours critique de grammaire générative, Pul , lyon , france .
- A . Berrendonner, M . LE Guern , G . PUECH . (1983) principes de grammaire polylectale, presse universitaire de loyon, France .
- R . Blanché l'Epistémologie , P.U.F ; 1972 .
- L . Bloomfield (1961) , Le langage , payot , (1970), paris .
- A.M Bolkestein and R . Risselada (1987) the pragmatic Motivation of syntactic and semantic perspective, J.Benjamins publication company , Amsterdam .
- G.Boole (1992), les lois de la pensée, librairie philosophique J.VRIN, france .
- H.Borer (1984) , Parametric syntax , foris publications , Holland .
- H.E. Brekle (1972) sémantique , armand colin (1974) , Paris .

- J.Cantineau (1960) cours de phonétique Arabe , Klincksieck , Paris .
- R.Carnap (1966), les fondements philosophiques de la physiques,  
Armand colin (1973), Paris.
- N.Chomsky, (1965), Aspects de la théorie syntaxiques, seuil (1971),  
Paris.
- (1966) , la linguistique cartésienne , seuil (1969) , Paris .
- (1968) , principes de phonologie générative , seuil (1973), Paris .
- (1968), le langage et la pensée, petite bibliothèque payot, (1976)  
Paris.
- (1972) , questions de sémantique , seuil (1975) , Paris .
- (1975), Réflescions sur le langage, françois Maspero (1977),  
Paris .
- (1977) Introduction à la théorie standart étendue, pp 19 - 39, in  
langue théorie générative étendue , savoir (1977) , Paris .
- (1977) Dialogues avec Mitsou Ronat, Flammarion (1977), Paris.
- (1977) , Essais sur la forme et le sens , seuil (1980) , Paris .
- (1981) , Principles and parameters in syntactic theory pp 32-75 ,  
in explanation in linguistics , longman , london .
- (1981) la théorie du Gouvernement et du liage, seuil (1991), Paris
- (1982) , la Nouvelle Syntaxe , Seuil (1987) , Paris .
- (1986) , Barriers , the M I T Press, cambridge , Massachussets .
- (1986) , knowledge of language , praeger , New york .
- (1988) , language and problems of knowledge, the M I T Press ,  
Gambridge Massachussets .

- (1995) Minimalist program, the M I T Press, cambridge Massachusetts .
- E.V Clark (1993), the lexicon in acquisition, combridge universite Press .
- B . Comrie (1981), Language universals and linguistic typology, Oxford.
- V.J. Cook (1988)Chomsky's universal grammar, Brasil Blackwell, England.
- F.De Saussure (1974) , Cours de linguistique générale , Payot , Paris .
- S.Dik (1989), the theory of functional grammar, dordrecht ; Foris .
- M.Davies (1988), la connaissance tacite , pp 85-108, in psychologies ordinaire et sciences cognitives , CNRS , Paris .
- J.P Desclés (1990) langages applicatifs, langues naturelles et cognition, HERMES , Paris .
- D.Dubois (1991) , sémantique et cognition , CNRS , Paris .
- O.Ducrot , (1972) , Dire et ne pas dire , Hermann , Paris .
- (1980) les mots du discours , Ed. de Minuit , Paris .
- D.Durant (1979) , la systématique , P.U.F. , Paris .
- R . Einstein, la géometrie et l'experience Gautier Villars 1921, France.
- J.E Emonds (1976), Transformations radicales conservatrices et locales , seuil (1981) Paris .
- A.Fabre (1982), comparaison typologique du Japonais et du Coréen, pp 107-127 , in langages N° 68, Decembre 1982 .
- G . Fauconnier (1974), La coréférence: Syntaxe ou sémantique?, seuil, Paris.

- C.J.Filmore (1971) quelques problèmes posés à la grammaire casuelle, pp 65-81 , in langages , N° 38 juin 1975 .
- J.A. Fodor et J.J Katz .(1964), the structure of language, Prentice Hall, New Jersey .
- G . Frege , Ecrits logiques et philosophiques , seuil (1971) , Paris .
- B . Fradin (1986), Pragmatique et constitution de la signification lexicale, pp 115-148, in cahiers de linguistique Française N 7, années 1986 .
- J.Franeau (1973), la pensée scientifique, labor , Bruscelles .
- M.Galmiche (1970), sémantique générative , larousse (1975) Paris.
- P.Grice (1975), logic and conversation, pp 41-58 , in P. cale and J.L Morgan , Acadimic Press .
- J.Grimshaw (1994), lexical reconciliation, pp 411-429, in the acquisition of the lexicon, the MIT Press cambridge, Massachusetts london, England
- J.Greenberg (1963) some universales of grammar cambrige , Mass .
- J.B. Grize (1990) , logique et langage , OPHRYS , France .
- J. Guéron et J.Y Pollock (1991), grammaire générative et syntaxe comparée, CNRS, Paris .
- C. Hagège (1982) , la structure des langues , P.U.F . Paris .
- (1985) , l'homme de paroles , fayard , Paris .
- A.Z Hertz (1992), les pronoms réfléchis universaux et typologie, pp 251-270, in structure de la phrase et théorie du liage, presse universitaire de vincennes, Paris .

- L.HJELMSLEV (1963) , le langage , Ed. de Minuit , (1966) , Paris .  
 (1966) , prolégomènes à une théorie du langage Ed. de Minuit , (1971) , Paris .
- A.Holmberg (1991), pourquoi les langues S V O ne peuvent-elles manifester d'ordre S O V ,pp 47-66, in grammaire générative et syntaxe comparée, CNRS , Paris .
- Ibn Sina , le livre de science . UNESCO (1986) .
- O. Jaeggli and K.J Safir (1989) the Null subject Parameter, Dordrecht, the Netherlands .
- R.JAKOBSON (1939), les lois phoniques du langage enfantin , pp 367-379 J in Troubetz koys  
 (1963) Essais de linguistique générale (les fondations du langage) , E . de Minuit Paris .  
 (1973) Essais de linguistique générale , (Rapports internes et externes du langage) , Ed. de Minuit , Paris .  
 (1976) , six leçons sur le sons et le sens , Ed . de Minuit , Paris .  
 (1980) la charpente phonique du langage , Ed. de Minuit , Paris .  
 (1984) , une vie dans le langage , Ed . de Minuit , Paris .
- A.Joly (1988) , la linguistique génétique Histoire et théories , presses universitaires de lile , France .
- G.Jucquois , (1975) la typologie linguistique , Madrid .
- R.kayne (1980) , de certaines differences entre le français et l'anglais , pp 47-64 in langages , n° 60 année 1980 .
- J-J. Katz et J-A . Fador (1966), structure d'une théorie sémantique,



- pp 2-35 et 2-21 in cahier de lexicologie année 1966 et 1967, Didier larousse Paris .
- J-J . Katz , (1966) , la philosophie du langage , payot (1971) Paris .
- F.Kiefer (1965-73), Essais de sémantique générale, Ed.Maison Mame (1974) , France .
- T.P. Krzeszowski (1976) , contrastive générative grammar ; theoretical foundations , Gunter Narrverlag Tübingen .
- G.Lakoff (1972), linguistique et logique naturelle klincksieck (1976), Paris.
- J.Loyns , (1968), linguistique générale , larousse , (1970) , Paris .
- (1970), New Horizons in linguistics, penguin Books, England.
- (1978) , Elements de sémantique , larousse , Paris .
- (1978), Semantique linguistique , larousse (1980) , Paris.
- B.Malmberg (1969), les domaines de la phonétique, P.U.F (1971), Paris
- P.P. Massimo, (1979), Théories du langage théories de l'apprentissage, Paris , Ed du seuil
- P.H. Matthews , (1970) Recent developements in morphologie, pp 96-115, in New Horizons in linguistique, Edited by John Lyons.
- J.Milner (1972) , la sémantique propositionnelle générative de brekle , pp 27-33 , in langages N° 26, Juin 1972 .
- J.C. Milner (1980) , pour un usage du concept de marque en syntaxe comparative, pp 65-74 in langages , n° 60, année 1980 .
- F.NEF (1991), logique , langage et réalité, Ed . universitaire, Paris .
- H.G. Obenauer et A.Z. Hertz (1992) , grammaire et variation a propos

- de la comparaison linguistique dans le cadre des principes et paramètres », pp 7-27 in structure de la phrase et théorie du liage, P.U.V , Paris .
- V . Panfilov (1977) les universaux de langage et la tyologie de la proposition , PP 102-113 , in questions théoriques de la linguistique , Académie des sciences , Moscou .
- J.Petitot (1979), Hypothèse localiste et théorie des catastrophes. pp 513-524 in théories du langage théories de l'apprentissage, seuil , Paris .
- K.R.Popper (1935), la logique de la découverte scintifique. Payot, (1978),Paris  
(1972), la connaissance objective, Aubier, (1991), France .
- J.Porte , la methode formelle en mathématique , pp 59-69 , in la méthode dans les sciences modernes , Numero Hors serie, Ed . sciences et industrie , Paris .
- H.Putnam (1979), ce qui est innés et pourquoi pp: 415-443 in théories du langages et théories de l'apprentissage, seuil, Paris .  
(1983) , définitions, l'eclat (1992) , france .
- P.Ramat . (1985), Typologie linguistique , PUF , Paris .
- Y. Roberge et M.T.VINET (1989), Lavariation dialectale en grammaire universelle, les presses de l'université de canada .
- B.Russelle, introduction à la philosophie mathématique, Payo (1961), Paris.
- N .Ruwet (1972), Théorie syntaxique et syntaxe du français, seuil, Paris

- J.M. Sadock (1991), *autolexical syntax A theory of parallel grammatical representation*, by the university of chicago press, Chicago .
- E .Sapir (1921), *le langage*, Payot , Paris .
- A.Schaff (1960), *introduction à la sémantique*, Ed . Anthropos, (1969) Paris.
- (1964) , *langage et connaissance* , Ed . Anthropos, (1969) Paris .
- (1973) , *grammaire génératrice et conception des idées innées* pp 3-50 in *l'homme et la société* n° 28, année 1973 .
- J.R . Searle (1969) , *les actes de langage* , Hermann , (1972) , Paris .
- A.Taha (1979) , *langage et philosophie* , publication de la faculté des lettres et des sciences humaines , Rabat .
- A.TARSKI (1936), *introduction à la logique*, guthier-villars (1971), Paris.
- N.S. Troubetzkoy (1939) *Principes de phonologie* , Ed. klincksiek, (1976) Paris .
- E.Williams (1994), *Remarks on lexical knowledge*, pp 7-34, in the *Acquisition of the lexicon*, the MIT Press combridge, Massachusetts London, England .
- L.Wittgenstein (1918), *tractatus logico-philosophicus*, Gallimard, (1961), Paris
- (1969), *Grammaire philosophique*, Gallimard, (1980), Pais.

## فهرس المحتويات

الباب الثاني :

|     |                       |
|-----|-----------------------|
| 459 | نظرية الأنحاء النمطية |
| 459 | 5. تقديم              |

الفصل الخامس

|     |   |
|-----|---|
| 461 | 5. لسانيات نسبية وخصائص لغوية نمطية     |
| 461 | 1.5. القاربة السلالية                   |
| 465 | 2.5. القاربة النمطية                    |
| 470 | 3.5. نحوَ نظرية لسانية لتنميط اللغات    |
| 494 | 4.5. الوظيفة مبدأ مقوم للغات            |
| 497 | 1.4.5. أصول تداولية كلية                |
| 505 | 2.4.5. أثر أصول التداول في أبنية الجمل  |
| 516 | 3.4.5. تعلق موجهات الجملة بأصول التداول |
| 526 | 4.4.5. التداول مناط الاختصار والاختزال  |
| 532 | 5.4.5. من عمليات التداول الموضعية       |
| 533 | 1.5.4.5. حصر الخطاب وتشكيل المركب       |
| 537 | 2.5.4.5. اختراق التداول للتركيب         |
| 541 | خلاصة                                   |

## الفصل السادس :

- 0.6. منهج اللسانيات النسبية في تحصيل المعرفة اللغوية ..... 545
- 0.6. تقديم ..... 545
- 6.1. من معطيات اللغات المختلفة إلى خصائصها الفارقة ..... 548
- 1.1.6. ضوابط إنشاء قاعدة الانطلاق ..... 549
- 2.6. تحليل المعطيات القاعدية ..... 552
- 2.6. الاستدلال انتقال عن معارف جزئية إلى كليات مراسية ..... 555
- 1.2.6. أصول الاستدلال ..... 559
- 2.2.6. المزاوجة بين الملاحظة والاستدلال ..... 560
- 2.2.6. الوجه النظري لمنهجية القرّنب ..... 573
- 588 خلاصة .....

## الفصل السابع :

7. فصوص اللغات وقوالب اللسانيات ..... 591
- 0.7. تقديم ..... 591
- 1.7. تفريع الفصوص وبناء القوالب ..... 593
- 2.7. التنميط القالبي للنماذج النحوية ..... 602
- 1.2.7. القالب المعجمي ..... 603
- 2.2.7. القالب النصفي ..... 609
- 1.2.2.7. النطق ..... 610
- 2.2.2.7. النص ..... 619
- 3.2.7. القالب التشقيفي ..... 627

- 647 ..... 1.3.2.7 . دور النَّصْغ في بناء صيغ الصرف
- 656 ..... 2.3.2.7 . الطابع النمطي للقلب التشقيفي
- 664 ..... 4.2.7 . القلب النحوي أو التركيبي
- 668 ..... 1.4.2.7 . موقع التأليف من الإعراب والترتيب
- 680 ..... 2.4.2.7 . مصاحبة النصغ وتعلق التشقيف والتركيب
- 686 ..... 3.7 . من تصورات القلبية النحوية
- 687 ..... 1.3.7 . ملكات القدرة وقوالب النموذج
- 706 ..... 2.3.7 . قوالب تركيبية اصطناعية
- 707 ..... 1.2.3.7 . نظرية سَ
- 712 ..... 2.2.3.7 . نظرية العمل
- 719 ..... 3.2.3.7 . نظرية الأحوال ونظرية الأدوار
- 722 ..... 4.2.3.7 . نظرية الربط
- 729 ..... خلاصة

### الفصل الثامن :

- 733 ..... 8 . بنية النحو العاملي
- 733 ..... 0.8 . تقديم
- 740 ..... 1.8 . نحو اللغات التوليفية والتركيبية
- 742 ..... 2.8 . مقولات معجمية وبنية مكونية
- 749 ..... 3.8 . البنية الوظيفية
- 750 ..... 1.3.8 . تزمين الإسناد وتكوين الجملة الفعلية
- 762 ..... 2.3.8 . توجيه الإسناد المزمّن وتقييده
- 763 ..... 1.2.3.8 . موجّهات الإسناد المزمّن

|     |  |
|-----|--|
| 768 | ..... 2.2.3.8 . مقيدات الإسناد المزمّن                     |
| 774 | ..... 3.3.8 . إدامة الإسناد وتكوين الجملة الاسمية          |
| 780 | ..... 4.8 . البنية التركيبية                               |
| 782 | ..... 1.4.8 . إعراب الأنماط اللغوية عن الوظائف والأحوال    |
| 789 | ..... 2.4.8 . عوامل علامات الإعراب                         |
| 794 | ..... 3.4.8 . وظائف الترتيب في العربية من اللغات التوليفية |
| 798 | ..... خلاصة  |
| 801 | ..... خاتمة  |
| 806 | ..... فهارس  |
| 807 | ..... فهرس الرواسم   |
| 842 | ..... فهرس الأعلام   |
| 847 | ..... فهرس المصادر والمراجع                                |
| 870 | ..... فهرس المحتويات                                       |

إذا صحَّ أنْ تَقْضَ النظرية ينتهي بالفراغ من إقامة ندّها فإن أفول اللسانيات الكلية لا يتم إذا لم يُسَوَّ بناءً اللسانيات النسبية ولم يُستدَلَّ على بطلان مختلف التوجهات السابقة التي تنضوي إلى التيار النسبي في وصف اللغات. وقد تولى هذا الجزء من كتاب الوسائط اللغوية مهمة النهوض بهذا المشروع.

استحدث شومسكي للبرمتر؛ بوصفه تقنية نظرية لجبر النحو الكلي، حملنا على استثمار فكرة الوسائط اللغوية بوصفها أحد المبادئ الأربعة المقومة للغات البشرية والنماذج النحوية. فتمكنا من تجاوز اللسانيات الغربية التصنيفية لوقوفها؛ بجميع صيغها المتباينة (بدءاً من سلالية وليم جونز إلى نمطية اكرنبرغ)، دون مستوى النظرية اللسانية.

انطلاقاً من «فرضية مراسية» استوجب عدّ اللغة «ملكة كسبية» متقومة البنية من المبدأ الدلالي فالمبدأ التداولي، (أصولهما كلية)، فالمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية، فالبداً القولي للصياغة الصوتية؛ (أصول المبدأين الآخرين نمطية).

اتخاذ الفرضية المراسية أساساً لبناء النظرية اللسانية النسبية يحمل، من جهة ثانية، على بناء منهجية واردة لأقتناص المعرفة اللغوية، منهجية؛ أحد شقيها استقراء ينتهي بتجريد «كليات مراسية»، وشقها الثاني استنباط منطلقه منتهي الاستقراء وغايته التنبؤ بنتائج تكشف عن الواقع البنوي لنمط من اللغات.

كون اللغات متقومةً من الوسائط المنتظمة في شبكتين متقابلتين سيجبر كل لغة على الانتساب إلى أحد النمطين : لغات توليفية؛ كالعربية واليابانية، ولغات تركيبيّة ؛ كالانجليزية والفرنسية. بما أن كل وسيط يحكم فصاً لغوياً وجب اعتبارهما في الحكم على انتماء لغة إلى نمط مخصوص. مثلاً «وسيط التصريف» يوفر للعربية وللإيطالية نسقاً للمطابقة واحداً، وإن كانت اللغتان؛ باعتبار فص التركيب من نمطين مختلفين.

إن النمطية، في اللسانيات النسبية، مبدؤها الوسائط اللغوية، ومجالها فصوص اللغات مع قوالب الأنحاء، ومنتهاها البنية القولية. وبذلك يجب أن تتحدر الدراسة اللغوية المقارنة من الوسائط المتقابلة لتفسير نمطية الفصوص المتغيرة التي تسبب في توليد أبنية قولية نمطية.

كل ما سبق يقود إلى اقتراح نسق عاملي لنحويين نمطيين؛ أحد النحويين توليفي يتكفل بوصف البنية القولية الخاصة بلغات لها بنية قاعدية ذات رتبة حرة كالعربية ونحوها اليابانية. والنحو الآخر تركيبي ينهض بوصف البنية القولية للغات المتميزة ببنية قاعدية ذات رتبة قارة؛ كالانجليزية ونحوها الفرنسية. عاملية النحويين جاءت من اتخاذ المبادئ الثلاثة الأولى مفسراً للخصائص البنوية الملحوظة في الدراسة الوصفية للبنية القولية . كل ما أجملته هذه الصفحة وغيره تولى تفصيله الجزء الثاني الذي بين يديك من كتاب الوسائط اللغوية.